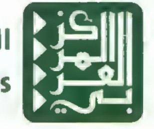
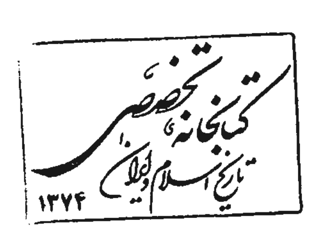
علا رفيق منصور - أيمن إبراهيم الدسوقي

التحوّط الاستراتيجي في السياسة الإيرانية تجاه الولايات المتحدة الأميركية



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies



التحوّط الاستراتيجي
في السياسة الإيرانية
تجاه الولايات المتحدة الأميركية

التحوّط الاستراتيجي
في السياسة الإيرانية
تجاه الولايات المتحدة الأميركية

علا رفيق منصور - أيمن إبراهيم الدسوقي



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الفهرسة في أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

منصور، علا رفيق

التحوط الاستراتيجي في السياسة الإيرانية تجاه الولايات المتحدة الأميركية/ علا رفيق منصور، أيمن إبراهيم الدسوقي.

320 ص.؛ 24 سم.

يشتمل على ببليوغرافية (ص. 293-310) وفهرس عام.

ISBN 978-614-445-437-4

1. إيران - العلاقات الخارجية - الولايات المتحدة الأمريكية. 2. الولايات المتحدة الأمريكية - العلاقات الخارجية - إيران. 3. إيران - السياسة الخارجية. 4. إيران - السياسة والحكومة. أ. الدسوقي، أيمن إبراهيم. ب. العنوان.

327.55073

العنوان بالإنكليزية

Strategic Hedging in Iran Policy toward U.S.

by Ola Rafik Mansour and Ayman Ibrahim Dassouki

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن
اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشر



شارع الطرفة - منطقة 70
وادي البنات - ص. ب: 10277 - الظعاين، قطر
هاتف: 0097440356888

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 8 991837 00961 فاكس: 00961 1991839
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى

بيروت، كانون الثاني/ يناير 2022

المحتويات

قائمة الجداول



ملخص تنفيذي

يتمثل الغرض الأساسي لهذا الكتاب في تحليل نظرية التحوّط الاستراتيجي واختبارها إمبيريقيًا، ولا سيما في الحالة الإيرانية. ويُعد "التحوّط الاستراتيجي" نظرية هيكلية جديدة في العلاقات الدولية، على الرغم من أن سلوك التحوّط ليس جديدًا في سياسات الدول الخارجية. بعبارة أخرى، إن جِدة النظرية تنبع من كونها لم تُدرس إلا مؤخرًا. وقد ظهرت أساسًا لمعالجة أوجه القصور في المنظورَين الواقعي والليبرالي للسياسة الدولية، وإن استفاد منظّرو التحوّط من إسهامات المنظورَين. ومن الناحية العملية، بدأ استخدام النظرية أكاديميًا لتفسير سياسات الدول الكبرى أو الدول الثواني تجاه قائد النظام الدولي، ثم أخذ الدارسون يطبقونها على الدول المتوسطة والصغرى.

تلخّصت المشكلة البحثية لهذا الكتاب في التساؤل عن كيفية ممارسة إيران التحوّط الاستراتيجي في سياستها تجاه الولايات المتحدة في ما يتعلق ببرنامجها النووي. ويتفرع عن هذه المشكلة سؤال ضروري يتعلق بتقويم التجربة الإيرانية في التحوّط الاستراتيجي. ولمعالجة هذه المشكلة، جرى توظيف عددٍ من الأدوات البحثية، وفي مقدمها دراسة الحالة، وهي الحالة الإيرانية في الفترة الممتدة بين عامَي 2002 و2018 (وإن كانت ضرورات التحليل قد اقتضت مناقشة التطورات في ما يتعلق بالمعضلة النووية الإيرانية بعد عام 2018)، ثم المقارنة من أجل إبراز أوجه التشابه والاختلاف بين الحالة الإيرانية وعددٍ من الحالات التطبيقية لاستراتيجية التحوّط التي تناولتها

الدراسات الأكاديمية، وتحليل المضمون الكيفي في قراءة الوثائق الإيرانية والخطابات السياسية للنخبة الإيرانية التي تُنسّق البرنامج النووي الإيراني.

قُسِّم الكتاب إلى أربعة فصول أساسية. يعمد **الفصل الأول** إلى تتبّع نشأة التحوّط الاستراتيجي في سياسات الدول الخارجية، واستعراض الحجج الرئيسة لنظرية التحوّط الاستراتيجي، وتحليل مكوناتها، واختبارها إمبيريقيًا في السياسات الخارجية للدول الكبرى والمتوسطة والصغرى. ويُختتم الفصل بتقديم إطار تفسيري لاتباع استراتيجية التحوّط وتقويمها. أمّا الفصول التالية، من الثاني إلى الرابع، فتُطبَّق فيها نظرية التحوّط الاستراتيحي في السياسة الإيرانية تجاه الولايات المتحدة في ما يتعلق بقضية الملف النووي الإيراني. وبناء عليه، تضمّن **الفصل الثاني** التوازن الناعم والتعاون الإيراني مع مصدر التهديد. بينما تناول **الفصل الثالث** التوازن الصلد بشقّيه الداخلي والخارجي الإيراني تجاه الدولة المهدّدة. أما **الفصل الرابع**، فبيّن التكلفة الداخلية والتكلفة الخارجية لاتّباع التحوّط في سياسة إيران تجاه الولايات المتحدة.

يمكن القول إن نظرية التحوّط الاستراتيجي تُعبّر في الأساس عن اتّباع منهج معتدل أو طريق وسطى تقوم على التوازن الناعم والتوازن الصلد، حيث تتعاون الدولة "المتحوِّطة" مع مصدر تهديد أمنها الوطني (الدولة/ الدول المهدِّدة)، لتجنّب التهديدات أو الدخول في صراعات غير متكافئة. وفي الوقت نفسه، تعتمد الدولة "المتحوِّطة" عناصر من التوازن "الصلد" في مواجهة الدولة/ الدول المهدِّدة، عن طريق تطوير قدراتها العسكرية والاقتصادية وزيادتها، والانخراط في تحالفات سياسية أو عسكرية مع القوى المُنافِسة للدول مصدر التهديد.

بناء عليه، يستهدف التحوّط الاستراتيجي إيجاد موازنة بين استراتيجيتيّ التوازن الصلد والتوازن الناعم، مع تجنّب المواجهة المباشرة مع الدول المهدِّدة في الوقت نفسه، ويُتيح للدول "المتحوّطة" ممارسة التوازن الإيجابي أو السلبي تجاه الدول الأقوى التي تُمثل تهديدًا لأمنها القومي. والعنصر الأساسي لفهم هذه الاستراتيجية المختلطة هو أن الدولة المتحوِّطة تحاول - أساسًا - تقليل

تهديدات استقرارها والبقاء في عالم فوضوي (Anarchic)، وتأمين وضعها النسبي وليس تغييره.

من أجل تمييز سلوك التحوّط من غيره من أنماط سلوك الدولة الخارجي، طُوِّرت آلية من أربعة معايير يجب على الدولة المتحوِّطة أن تستوفيها، وهي: تحسين القدرات التنافسية (العسكرية والاقتصادية)، و/ أو زيادة الاحتياطيات الاستراتيجية من السلع العامة؛ تجنّب متابعة استراتيجية التوازن التقليدي بصورة صريحة تجاه الدولة المهدِّدة، بل والانخراط في علاقات تعاونية معها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ تخطيط استراتيجية التحوّط والتنسيق لها بشكل مركزي على أعلى المستويات الحكومية؛ الاستعداد لقبول التكلفة المحلية والدولية لمتابعة التحوّط.

وكما أبانت الخبرة العملية، هناك أنماط عدة من التحوّط الاستراتيجي يمكن تصنيفها وفقًا لمعيارين: **الأول** هو الهدف (Target) الذي يتّجه إليه التحوّط، **والآخر** هو دوافع استراتيجية التحوّط. وفقًا للمعيار الأول، يمكن أن تتحوّط الدولة تجاه دولة واحدة مهدِّدة (التحوّط المفرد)، أو تتحوّط الدولة تجاه دولتين تعدّهما مصدر تهديد لأمنها القومي (التحوّط المزدوج). طبقًا للمعيار الثاني، هناك نوعان من التحوّط: أولهما يكون عادة مدفوعًا بالخوف من الصدام المُحتمل الذي يمكن أن يحدث مع الدولة مصدر التهديد، في ظل وجود فجوة واسعة في قدرات القوة بين الدولة المتحوِّطة والدولة المهدِّدة. والآخر يهدف إلى معالجة الاختلال الذي قد يحدث نتيجة تراجع توفير السلع العامة أو المزايا الأمنية التي توفّرها دولة كبرى أو قائد النظام الدولي للدول الأخرى، ولا سيما حلفائها.

تلجأ الدول، بصرف النظر عن مكانتها النسبية في النظام الدولي، إلى استراتيجية التحوّط، حيث تُوظِّفها القوى الكبرى التي تنتمي إلى الفئة الثانية في النظام الدولي، سواء أكانت حليفة أم مُتحدّية وغير راضية عن مكانتها الدولية، لمواجهة الأخطار الكامنة في بيئة دولية تتّسم بعدم اليقين، و/ أو لموازنة الدولة القائدة، والتكيّف مع الأثر الكلي لسياستها الخارجية ومظاهر عدم التأكد من

نيّاتها الاستراتيجية، ولا سيما إذا كان الهيكل الدولي أُحاديًا، ويتّسم بعدم تركز القوة، وبتدهور المقدرات النسبية للقطب الواحد أو قائد النظام، كما هي حالة هيكل النظام الدولي الراهن. كما تلجأ الدول المتوسطة والصغرى - من حيث قدرات القوة الشاملة - إلى استراتيجية التحوّط لأن هذه الاستراتيجيا هي الخيار الأفضل أو "الطريق الذكية" لتعويض قلة وسائل القوة الصلدة المتاحة أمامها لضمان أمنها القومي وتعظيم المكاسب وتجنّب التبعية للقوى الكبرى، أو بمفهوم المخالفة، تحقيق بعض الاستقلالية لسياستها الخارجية. بل من الممكن أن يقوم قائد النظام نفسه، في ظل نظام أحادية قطبية، باعتماد التحوّط. فمثلًا، تُمارس الولايات المتحدة حاليًا التحوّط تجاه الصين للحدّ من الصعود الصيني المتزايد في النظام الدولي بصفة عامة، وفي القارة الآسيوية بصفة خاصة، والحؤول دون تحوّل الصين إلى دولة "مراجِعة" (Revisionist) في النظام الدولي.

يربط الدارسون بين استراتيجية التحوّط وهيكل النظام الدولي، وذلك عن طريق إقامة علاقة ارتباطية بين الهيكل الدولي السائد والخيارات الاستراتيجية للدول. وفي هذا الخصوص، يكون التحوّط الاستراتيجي أقل تكلفةً في نظم التعددية القطبية، مقارنةً بالنظم الأحادية القطبية أو الثنائية القطبية. ولكن في نظام القطبية الأحادية المرن وغير المتركّز القوة (Deconcentrating Unipolar System)، مثل النظام الدولي الراهن منذ الأزمة الاقتصادية العالمية (2008-2009)، يكون التحوّط الاستراتيجيا المُثلى للدول الثانوية، على أساس أنه يساعد الأخيرة في التكيّف مع التهديدات والقيود على سلوكها التي تفرضها الأحادية القطبية، ويمكّنها في الوقت نفسه من الاستعداد للتهديدات والفرص الجديدة المحتملة، مع استمرار التدهور النسبي لقائد النظام.

على الرغم من أن نمط القطبية السائد في النظام الدولي يُعدّ متغيرًا مستقلًا في تشكيل السلوك الاستراتيجي للدولة، فإن هناك متغيرين آخرين متدخلين، وهما توافر، أو وجود، حلفاء للدولة المتحوِّطة، والقرب الجغرافي أو التوزيع الإقليمي للقوة. كما أنه يمكن الدولة اتّباع التحوّط، بغض النظر عن نمط

القطبية وحالة تركز/انتشار القوة في النظام الدولي. أضف إلى ذلك أنه يمكن ألّا تُتابع دولةٌ ثانوية استراتيجيةَ التحوّط في ظل نظام دولي أحادي القطبية غير متركّز القوة.

يمكن تفسير لجوء الدول إلى التحوّط الاستراتيجي، بصفة عامة، بأنّه يُوفر "تأمينًا جيوبوليتيكيًا" للدولة ضد حالة طارئة محتملة، في بيئةٍ دولية تتّسم بعدم اليقين. ويتضمن سلوك التحوّط اعترافًا بالأبعاد الهيكلية للقوة في السياسة الدولية، ومحاولةً لتقليل تأثيرها في الداخل، وتجنّب تداعيات موقف المعضلة الأمنية. وتنبع جاذبية استراتيجية التحوّط من أساسها الاستراتيجي المنطقي المتماسك؛ إذ تعكس الحسابات الاستراتيجية للدولة التي ترغب في تجنّب المواجهة مع الدولة المُهدِّدة أمنها القومي في الأجل القصير، والاستعداد، في الوقت نفسه، للحالات الطارئة في الأجل البعيد، مثل حدوث نزاع عسكري مع الدولة المُهدِّدة. ولعل ذلك أول، إن لم يكن أكبر، المكاسب التي يُتيحها التحوّط للدول كلها، بصرف النظر عن مكانتها الدولية؛ ما يُسهم في تحقيق الاستقرار على المستويين الإقليمي والدولي. علاوة على ذلك، تُتيح استراتيجية التحوّط لأصحابها تعظيم المكاسب التي تتحقق من الانخراط في علاقات اقتصادية ودبلوماسية مع الدولة المهدِّدة، ويعمل هذا بدوره على تغذية عدم الرغبة في استخدام القوة العسكرية لدى الأخيرة. وفي الوقت نفسه، يُمكّن التحوّطُ أصحابَه من الحفاظ على خطط الطوارئ التي تستجيب لمستوى التهديد من الدول المهدِّدة، وعدم اليقين بشأن العلاقات معها على الأمد الطويل. كما يُمكِّن التحوّطُ الدولَ والكيانات الأضعف من البقاء في وجه قوى أكبر، ويُمكِّن الدولَ من الحفاظ على علاقاتها الإجمالية بالخصوم.

تُتيح استراتيجية التحوّط للدول التي تتّبعها مساحةً للمناورة والاستفادة من العلاقات "الصراعية" بين الحلفاء والخصوم، وهي بذلك تتحدّى التقسيم الثنائي المبسط للمدرسة الواقعية، الذي يوضح أن على الدول في محاولتها تحقيق أمنها القومي، إما ممارسة النفوذ وإما نشدان الاستقلالية في سياساتها الخارجية. كما يوفر التحوّط منطقةً للمناورة في ما بين القطيعة الكلية والتعاون

الكامل، التي يمكن الدول المتحوّطة استغلالها من أجل تحسين وضعها الأمني. في الوقت نفسه، يساعد التحوّط في منع المنافسة الجيو-سياسية من التحوّل إلى مواجهة حقيقية، وهي مصلحة أساسية متبادلة للطرفين (الدولة المتحوِّطة والدولة المهدِّدة).

مع ذلك، هناك عدد من التحديات التي تواجه استراتيجية التحوّط في الممارسة العملية: أولًا، يزيد احتمالُ نشوب نزاع بين الدول المتحوّطة والدولة المهدِّدة من تفاقم حالة عدم اليقين بشأن نيّات الخصم الاستراتيجية وتزايد عدم الثقة الاستراتيجية. ويُقوّض هذا الوضع قدرة صانعي السياسة على الحفاظ على التوازن المتأصل في استراتيجيات التحوّط الفعالة، وقد يُقوّض نهضتها الاقتصادية بشكل عام. ويتمثل التحدي الثاني في أن التحوّط ضد مخاوف الدولة ينشئ حالة من زيادة المرونة في الخيارات، بدلًا من إبرام التزام من جانب واحد لا رجعة فيه، الأمر الذي قد يُضرّ بفاعلية عملية إدارة التحالف. ويتمثل التحدي الثالث في إدارة ردات الفعل الإقليمية؛ فقيام الدولة المتحوّطة بالتحديث العسكري المستمر قد يثير العديد من المخاوف الإقليمية، ويفقدها شركاء إقليميين هي في حاجة إليهم. والحجة الكامنة وراء استراتيجية التحوّط هي أنها تسهم في أمن الدول كوحدات فردية، حتى إن كان ذلك يسهم بشكل غير مباشر في إضعاف فعالية تحالفات قد تكون جيدة للأمن الوطني بالنسبة إلى الدول فرادى، لكنها بالتأكيد ذات نتائج سلبية بالنسبة إلى الأمن الجماعي، وما مثال دول الخليج العربية عنا ببعيد.

أما التحدي الرابع، فيتعلق بأن التحوّط يُشكّل مخاطرة بإرسال إشارات مختلطة، ربما كنتيجة غير مقصودة، لأنه سلوك غامض؛ إذ من الممكن أن تُفسّره الأطراف الثالثة بطريقةٍ مختلفة عما تحاول دولة التحوّط الإشارة إليه، وبالتالي، من الممكن أن يؤدي إلى نتائج عكسية. وبالنسبة إلى التحدي الخامس، لا يمكن أن تستمر تلك الاستراتيجية من دون ثمن، حيث إن تكلفة الاستمرار فيها عادة ما تكون مرتفعة؛ إذ يتطلّب الأمر توجيه الموارد في اتجاهات متعاكسة، سواء كانت للتعاون المحدود مع مصدر التهديد أو

لتحقيق توازن معها. ويكمن التحدي السادس في استدامة السياسة الداخلية لاستراتيجية التحوّط، حيث من الممكن أن يواجه الدخول في علاقات تعاونية مع الدولة الخصم معارضةً داخليةً كبيرة؛ نظرًا إلى الممارسات الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية العدائية ضد دولة التحوّط، وبالتالي، يصبح الحفاظ على التوافق الداخلي للعلاقات الثنائية الودّية معقّدًا.

علاوة على ذلك، يرى منتقدو هذه النظرية أن التحوّط لا يتعدّى أن يكون استراتيجيا للاحتواء، ووفقًا لهذا، لا يمكن التحوّط أن يكون محصّنًا ضد ديناميات المعضلة الأمنية. وعلى الرغم من أهمية استراتيجية التحوّط بالنسبة إلى الدول الصغرى في تقليل التهديدات المحيطة بها والحفاظ على استقلاليتها الخارجية، فإن من الممكن اعتبارها "مُسكّنًا"، حيث إن من المحتَّم أن تأتي لحظات أو أزمات قد تُصبح الدول الصغرى مُجبرة فيها على إعلان نيّاتها صراحة، والانحياز إلى طرف واحد فقط بدلًا من المناورة، ما قد يُحرج الدولة المتحوّطة ويؤثر في مصالحها .

ترتيبًا على ذلك، يمكن الخلوص إلى أن التحوّط هو استراتيجية توازن حسّاسة تتطلّب إدارة مركزية حكيمة، للمُضيّ قدُمًا وتحقيق الهدف المرجوّ منها، وهي في الوقت نفسه استراتيجيا مرتفعة التكلفة، وتتطلّب موارد كبرى لإنفاقها في اتجاهين متضادين، حيث تتطلّب الإنفاق من أجل تحقيق التوازن الداخلي والخارجي ضد مصدر التهديد، كما تتضمن تكلفة الدخول في بعض الترتيبات الدبلوماسية والاقتصادية والسياسة مع مصدر التهديد، مع تخصيص موارد لإضعاف قوته، لكن هذه التكلفة تكون أقل كثيرًا من تكلفة المخاطر التي تتحوّط ضدها الدولة، وهي حماية الأمن القومي، وتجنّب المواجهة المباشرة مع الدولة المهدِّدة.

الواقع أن في ظل خصائص البيئة الأمنية في الشرق الأوسط، هناك إمكانات كبرى لمتابعة استراتيجية التحوّط الاستراتيجي للتكيّف معها. ومن هنا، ألقى الباحثان الضوء على سياسات التحوّط الاستراتيجي للدول الصغرى في مجلس التعاون الخليجي تجاه إيران، ودرسا الحالة الإيرانية في التحوّط دراسةً مستفيضة.

يلاحِظ متأمل السياسة الإيرانية تجاه الولايات المتحدة الأميركية، ولا سيما منذ اندلاع أزمة الملف النووي الإيراني في عام 2002، مرورًا بالمفاوضات بين الدول الست الكبرى (الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا) وإيران، أو "5+1"، وانتهاءً بإبرام خطة العمل الشاملة المشتركة (الاتفاق النووي الإيراني) في تموز/يوليو 2015، أن طهران اعتمدت في الأساس على استراتيجية التحوّط لحماية أمنها القومي وتجنّب المواجهة العسكرية مع الولايات المتحدة وحلفائها، وتحقيق مصالحها الاقتصادية. وعلى الرغم من التكاليف الباهظة التي تحمّلتها الدولة الإيرانية، على المستويين الداخلي والخارجي، فإنها واصلت سياستها التحوّطية تلك.

تتضمن السياسة الإيرانية تجاه الولايات المتحدة خليطًا من التعاون والصراع، حال دون حدوث مواجهة مباشرة بينهما، وفي الوقت نفسه حافظ على قدر من التعاون الأمني المحدود في بعض المجالات، ومن التعاون الدبلوماسي أيضًا في إطار المفاوضات الدولية، إضافة إلى حرص إيران على تكوين تحالفات استراتيجية وأمنية مع بعض الدول الكبرى، الحفاظ على قدرات عسكرية دفاعية وهجومية تضمن لها الحماية المناسبة.

في هذا الخصوص، حافظت إيران على التعاون المحدود مع مصدر التهديد لأمنها الوطني (الولايات المتحدة)، من خلال الدخول في المفاوضات الدولية في ما يتعلق ببرنامجها النووي التي بدأت منذ عام 2003. وعلى الرغم من تعثّر هذه المفاوضات في العديد من المراحل المختلفة، فإنها كانت تتّجه في تلك الفترات إلى التهدئة كي تتجنب المواجهة مع الولايات المتحدة. وفي الوقت نفسه، كانت إيران تُظهر دائمًا قدراتها العسكرية المتطورة، عن طريق إطلاق الصواريخ الباليستية وإعلان وجود أسلحة متطوّرة، وتنوّع أوراق اللعبة لديها من حيث التأثير في مجريات الأحداث في الشرق الأوسط؛ وذلك بسبب نفوذها الإقليمي المتزايد في المنطقة، إضافة إلى علاقاتها الاستراتيجية بالدول الكبرى، ولا سيما روسيا والصين، لكنها لم تقم بزيادة تلك التحالفات والقدرات العسكرية إلى الحد الذي يؤدي إلى استفزاز الولايات المتحدة، بل تعاونت دبلوماسيًا معها.

اعتمدت إيران عناصر التوازن الناعم في علاقتها بالولايات المتحدة؛ إذ اختارت التعاون معها في المجال الدبلوماسي، وفي بعض المكونات الأمنية المحدودة، بشكل واعٍ ومحدود، من غير أن يحدّ من حرية تصرفها واستقلاليتها. وفي الوقت نفسه حاولت الحدّ من سياسات الولايات المتحدة وتقويضها من خلال استخدام الوسائل السياسية والدبلوماسية والمؤسسية. كما أنها تعاونت مع الولايات المتحدة في بعض مجالات الأمن الانتقائي، مثل التعاون عن طريق قوات الحشد الشعبي العراقي والحرس الثوري الإيراني، لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش". إضافة إلى أشكال أخرى من التعاون الوظيفي غير العسكري الذي تمثل في الأساس في المفاوضات النووية التي بدأت منذ عام 2004 وحتى توقيع خطة العمل الشاملة المشتركة، وذلك لتجنّب، أو لتقليل، التكلفة المحتملة للمواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة. وباستخدام تحليل المضمون الكيفي، وجدت الدراسة أن معظم مكونات المواد الاتصالية (الخطب السياسية) للنخبة الإيرانية، التي كانت بمنزلة ردات فعل على التصعيدات من الدولة المهدِّدة، يتضمن خليطًا من التعاون والصراع معًا، الأمر الذي يشير إلى اتّباعها التحوط الاستراتيجي في علاقتها بالولايات المتحدة، حيث إنها لم تسعَ لتصعيد الأزمة، وتجنّبت أيضًا مسايرة الركب والخضوع للتصعيد الأميركي والدولي.

لم تقتصر استراتيجية التوازن الإيرانية على تطوير القدرات العسكرية، بل إنها سعت أيضًا لتحسين القدرة الاقتصادية في الوقت نفسه، حيث عمدت إلى زيادة عدد شركائها التجاريين وإلى تنويع مصادر الحصول على السلع التصديرية. وعلى الرغم من العقوبات الاقتصادية الدولية والأميركية التي فرضها المجتمع الدولي على إيران أعوامًا طويلة، فإن إيران استطاعت أن توجِد طرائق غير اعتيادية للتغلب على آثار تلك العقوبات؛ إذ إنها حصلت على التكنولوجيا ومصادر الطاقة والمواد الغذائية والأدوية والعملة الصعبة والاستثمارات الخارجية والتعاملات البنكية، من خلال وسطاء ووكلاء، سواء أكانوا أفرادًا أم مؤسسات أم مصارف. وعلى الرغم من أن إيران لم تحقق أي نهضة اقتصادية ملموسة، وما زالت في عداد الدول النامية، فإن هذه الطرائق الموازية للعقوبات عملت على تنويع مصادر حصولها على السلع المحظورة،

بل استطاعت تأمين الحصول عليها من شركاء آخرين، ما أدى إلى حماية مصالحها بشكل مستقل عن الدولة المهدِّدة لها.

علاوة على ذلك، مكّنت الشراكة الإيرانية مع روسيا والصين من حصولها على السلع العامة التي لم تستطِع تحصيلها نتيجة العقوبات الدولية والأميركية والأوروبية المفروضة عليها؛ فقد تمكنت من الدخول في تحالفات تجارية ودبلوماسية، والتعاون في مجال حماية الخطوط البحرية من خلال مشاركاتها في المنظمات الإقليمية، ودعم النظام النقدي الإيراني من خلال تسهيل حصولها على العملات الأجنبية، إضافة إلى حصولها على السلع التي منعتها منها العقوبات، مثل الغازولين من الصين. وترتيبًا على ذلك، استطاعت إيران تأمين طريقة للحصول على تلك السلع من خلال البحث عن مورّدين آخرين للسلع والخدمات، وكذلك الجهود الذاتية من خلال توفير قدرات مستقلة لتقليل الاعتماد على تلك السلع والخدمات. وفي هذ الإطار، عملت إيران على تطوير قدراتها البحرية؛ فهي تمتلك أسطولًا بحريًا قويًا يضمن لها السيطرة الكاملة على مياهها الإقليمية وحماية خطوطها الملاحية، كما أوكلت إلى الحرس الثوري مهمة تأمين الحماية البحرية لإقليمها.

هنا، يجب علينا أن نشير إلى أن الهدف من اختيار إيران الصين وروسيا حليفين استراتيجيين لها لم يكن تمرير أو تحويل عبء الردع أو القتال ضد الولايات المتحدة إلى العضوين الأقوى في التحالف (أي الصين وروسيا)، وإنما تحسين وضعها النسبي، ودعم أمنها القومي في مواجهة الولايات المتحدة. بعبارة أخرى، لم تسعَ إيران للركوب المجاني (Free Ride) على جهود التوازن الصلد للقوى الكبرى.

في ظل بيئة دولية تتسم بعدم التأكد وعدم اليقين بشأن النيات الاستراتيجية للخصم، وفي إطار الظروف الدولية الراهنة، أسهمت استراتيجية التحوّط في تقليل التهديدات الطويلة الأجل إلى أقصى حد ممكن – وهي المواجهة العسكرية مع الولايات المتحدة – إضافة إلى تعظيم الفرص على الأمد الطويل، بما في ذلك فرص التعاون الدبلوماسي مع الولايات المتحدة والتعاون والتحالف الاستراتيجي مع بعض القوى الكبرى، مثل روسيا والصين. كما

ساعدت هذه الاستراتيجيا الدولة الإيرانية، في الوقت نفسه، من خلال تلقّي الدعم من الدول الأوروبية الرئيسة. بالإضافة إلى ذلك، مكّن سلوك التحوّط إيران من الفصل بين القضايا، وبالتالي، تنويع الشركاء، حيث إنها لجأت إلى التحالف مع بعض القوى الكبرى في قضايا مختلفة بغية الاستفادة من إمكانات هذه الدول؛ فهي تعاونت مع الصين وروسيا، لا في المجالين الأمني والعسكري فحسب، بل في مجالات تعاون أخرى متعددة ومتنوعة، راوحت بين مجالات البنية التحتية والنفط والتجارة وتكنولوجيا الفضاء والتعاون الدبلوماسي والمجال الاقتصادي والاستخدام السلمي للطاقة النووية، إلى غير ذلك. وعلى الرغم من وجود عدد من القضايا الخلافية مع هاتين الدولتين، فإن إيران وضعت الخلافات جانبًا للاستفادة من مَواطن القوة لديهما، الأمر الذي مكّنها من تكوين تحالفات مضادة لتتناسب مع قدرات الدولة المهدِّدة. كما مكّنها سلوك التحوّط من تنويع فضائها الاستراتيجي، حيث إنها دعمت علاقاتها بعدد من الدول الأوروبية واللاتينية والعربية والآسيوية، وحتى الأفريقية، ومدت خطوط الاتصال مع العديد من دول أميركا اللاتينية، بل قامت بفتح سبع سفارات في أرجاء مختلفة من القارة اللاتينية، لتعزيز التعاون الدبلوماسي مع تلك الدول، كذلك الدخول في المنظمات الإقليمية لدعم موقفها الدولي وموقفها الإقليمي، من خلال تلك الشراكات؛ ما مكّنها من امتلاك أوراق ضغط مختلفة، استطاعت توظيفها لحماية أهداف برنامجها النووي.

سعت إيران لتعظيم مكاسبها الاقتصادية من خلال روابطها التجارية مع كل من روسيا والصين، بغض النظر عن أي خلافات سياسية مع البلدين، وبالتالي، حققت مكوّن البراغماتية الاقتصادية. أما في ما يتعلق بالمكوّن الثاني (الانخراط والمشاركة)، فقد أقامت إيران اتصالات مع القوى الكبرى، بل وحافظت عليها، من خلال مشاركاتها في المنظمات الإقليمية، لإضفاء طابع مؤسسي على علاقاتها بروسيا والصين، إضافة إلى تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتوقيعها خطة العمل الشاملة المشتركة مع الولايات المتحدة والدول الخمس الأخرى، لإضفاء طابع مؤسسي على تلك العلاقات. علاوة على ذلك، تابعت إيران عناصر من مسايرة الركب المحدودة مع الولايات المتحدة؛ إذ التزمت

الحياد عند الغزو الأميركي للعراق، بل تعاونت معها لحل المعضلة السياسية في العراق في عهد الإدارة الأميركية للرئيس جورج دبليو بوش. وكان الأمر أكثر وضوحًا في حالة الغزو الأميركي لأفغانستان. فضلًا عن ذلك، رفضت إيران هيمنة الولايات المتحدة وحلفائها على قضايا الشرق الأوسط، وذلك من خلال تدخّلها في حروب الوكالة لدعم الجماعات الشيعية في اليمن وسورية والعراق، ما أدى إلى تكوين جبهة شيعية تُعزّز أمنها الجماعي. وأخيرًا، تابعت إيران التوازن غير المباشر مع الولايات المتحدة، وما تضمّنه ذلك من استثمار أدوات الحرب اللامتماثلة، وتطوير القدرات الدفاعية.

يمكن القول إن استراتيجية التوازن العسكرية مع الحفاظ على أدوات الصراع اللامتماثلة التي اتّبعتها إيران، كونها جزءًا من استراتيجيتها التحوّطية، كانت الخيار الأفضل لتجنب الآثار السلبية الناتجة من فقد المكانة الإقليمية أو انخفاض القدرة على مساومة الولايات المتحدة (الدولة المهدِّدة)؛ فمع عرض أبعاد نظرية التحوّط الاستراتيجي، وتطبيقها على الحالة الإيرانية، توصلت الدراسة إلى أن قيام الدول بزيادة قدراتها العسكرية وتحسينها، يزيد من احتمالية نجاح التحوّط الاستراتيجي، لكن بشرط ألّا تنجرف إلى محاولة إحداث توازن كامل مع مصدر التهديد، ومن ثم استفزازه.

وبما أن استراتيجية التحوّط تستند إلى القلق بشأن الأمن الوطني الخاص بالدولة، بما في ذلك اتخاذ خطوات فعالة ذات صلة بالأمن، مقارنة بالمنافس، فإن استخدام إيران أدوات الحرب اللامتماثلة في مواجهتها مع الولايات المتحدة - كجزء من تحمّلها أعباء المُضيّ في استراتيجية التحوّط - أسهم في تحسين وضع إيران النسبي، مقارنة بالولايات المتحدة، ما مكّنها من تحقيق توازن غير مباشر في علاقاتها بالدولة المهدِّدة أمنها القومي.

الخلاصة أن استراتيجية إيران لحماية برنامجها النووي هي مثال قوي لسلوك التحوّط الاستراتيجي. ووجد الباحثان أن استراتيجية التحوّط أسهمت في حماية الأمن القومي الإيراني من أي اعتداءات خارجية وحماية برنامجها النووي، وفي الحفاظ على نظام الثورة الإسلامية. وعلى الرغم من أن

الاقتصاد الإيراني يعاني ترهّلًا وضعفًا، نتيجة العقوبات والعزلة، فإن التحوّط الاستراتيجي نجح في تحقيق الهدف المرجوّ منه، بل ومكّن طهران من تقليل آثار هذه العقوبات وتلك العزلة. وعلى الرغم من أن إيران وفت بمعايير استراتيجية التحوّط في سياستها تجاه الولايات المتحدة منذ بداية أزمة الملف النووي الإيراني في مطلع الألفية الثالثة وحتى الآن، ومن أن استراتيجية التحوّط تتلاقى ونظرية التقية الشيعية على أرضيةٍ عمليةٍ مشتركة بطريقةٍ أو بأخرى، فإن المنطلقات الفكرية لنظرية التحوّط الاستراتيجي ومعاييرها التطبيقية أغفلت البُعد الحضاري والشخصية القومية للدول التي لديها تاريخ حضاري ممتد. ففي الحالة الإيرانية، لا يمكننا أن نغفل الشخصية الإيرانية، وكذلك الفكر السياسي الذي يتّبعه نظام الثورة الإسلامية عند تحليل وتفسير استراتيجية طهران التحوّطية تجاه الولايات المتحدة، وهو ما أشارت إليه الدراسة بشكل مختصر في ما لدى إيران من خبرة تفاوضية.

ولعل التساؤل يُثار الآن حول مستقبل السياسة الإيرانية في ما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، خاصةً في ضوء انطلاق مفاوضات فيينا منذ نيسان/ أبريل 2021 بغرض إحياء الاتفاق النووي الإيراني وإعادة الولايات المتحدة إليه. والواقع أن سيناريو الوضع الراهن (Status quo) هو الأكثر احتمالًا، بمعنى استمرار إيران في انتهاج التحوط الاستراتيجي تجاه الولايات المتحدة في ما يتعلق ببرنامجها النووي، والحفاظ على برنامج الصواريخ الباليستية خارج أي قيود، واستمرار تطوير قدراتها العسكرية، وتحدي المصالح الأميركية في الشرق الأوسط، والحفاظ على شركائها التقليديين، وفي الوقت نفسه تجنّب المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة؛ فعلى الرغم من إعادة فرض العقوبات الأميركية على إيران في عهد الرئيس دونالد ترامب، واغتيال قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني في كانون الثاني/ يناير 2020، واصلت إيران الحفاظ على التزامها بخطة العمل الشاملة المشتركة والحفاظ على علاقاتها بالدول الأوروبية. وفي الوقت نفسه، استمرت في زيادة قدراتها العسكرية، واستخدام أدوات الصراع اللاامتماثل في إطار استراتجيتها للتحوّط من الولايات المتحدة، وتحدي مصالح أميركا وحلفائها الإقليميين في

منطقة الشرق الأوسط. كما أنها واصلت متابعة سياسات تحالفاتها الإقليمية وشراكاتها الاسترتيجية الدولية.

أخيرًا، وليس آخرًا، تُثير هذه الدراسة العديد من الإشكاليات البحثية التي قد تكون مناط تركيز أبحاث جديدة في مجال التحوّط الاستراتيجي. فأولًا، لا تزال نظرية التحوّط الاستراتيجي بحاجة إلى مزيد من التطبيق والمقارنة لتطوير فروضها ومقولاتها وزيادة قدرتها التفسيرية. وفي هذا الخصوص، يمكن الأبحاث المستقبلية أن تُركز على التحليل المقارن للتحوّط الاستراتيجي، سواء على مستوى الدول المتحوّطة أو على مستوى أنماط السلوك التحوّطي. كما أن اختبار استراتيجية التحوّط في إطار الأشكال المختلفة للأنساق الدولية بحاجة إلى مزيدٍ من البحث. وثانيًا، غالبًا ما يدفع الخوف من احتمال نشوب مواجهة عسكرية إلى إجبار الدولة المتحوّطة على إنفاق مواردها النادرة في التحديث العسكري، وهو ما يتضح في هذه الدراسة. ومن ثم، يمكن الأبحاث المستقبلية توضيح تلك الحالات التي تواجه الإشكالية نفسها، لكنها نجت من الانخراط في آليات المعضلة الأمنية، سواء مع الدولة المهدِّدة أو مع دول الجوار الجغرافي. ثالثًا، إن هناك ظروفًا محددة تعمل على اعتماد الدول المتحوّطة أدوات الحرب اللامتماثلة في علاقاتها بمصدر التهديد لأمنها الوطني، حيث تحتاج الأبحاث المستقبلية إلى توضيح ظروف أخرى غير الفجوة الواسعة في القدرات الشاملة؛ إذ أوضحت الملاحظة الإمبيريقية أن هناك دولًا تتمتع بقدرات عسكرية فائقة تلجأ أيضًا إلى استخدام أدوات الصراع اللامتماثل. رابعًا، ثمة حاجة إلى دراساتٍ مستقبلية توضح كيفية إدارة ردات الفعل الإقليمية بشأن السياسات الداخلية والخارجية للدولة المتحوّطة، حيث إن الدولة المتحوّطة تحتاج إلى شركاء إقليميين يتشاركون معها المخاوف نفسها، لكن الأمر يزداد تعقيدًا عندما تنتهج هذه الدول أيضًا التحوّط بوصفه استراتيجيا لها. خامسًا، تتطلب استراتيجية التحوّط، إضافة إلى تصميمها ومتابعة تنفيذها من القيادة العليا، أو من صانع القرار الرئيس في السياسة الخارجية، قدرًا كبيرًا من الخيال السياسي؛ وبناء عليه يجدر بالأبحاث المستقبلية التركيز على إدماج دراسات الخيال السياسي في التنظير للتحوّط الاستراتيجي.

مقدمة

تعمد الدول إلى استراتيجيات متعددة ومتباينة للحفاظ على أمنها القومي ومُتابعَة مصالحها القومية وتنفيذ أهداف سياساتها الخارجية، منها ما هو صراعي، ومنها ما هو تعاوني، ومنها ما يوظِّف الحياد، ومنها ما يعتمد على التوازن، سواء أكان صلدًا (Hard Balancing) أم ناعمًا (Soft Balancing)، ومنها ما يقوم على مسايرة ركب القوى الكبرى (Bandwagoning)، أو تمرير العبء (Buckpassing) إليها[1].

بيد أن الممارسة العملية أبانت أن هناك استراتيجيا أخرى لم تحظَ بالاهتمام الكافي في الدراسات الأكاديمية، وهي "التحوّط الاستراتيجي" (Strategic Hedging)[2]، إلى درجة يمكن وصفها بالظاهرة المهملة في العلاقات الدولية. وتُعدّ استراتيجية التحوّط استراتيجيا وسطى بين استراتيجيات الأمن القومي التي تعتمد الميكانيزمات الصراعية وتلك التي تعتمد الميكانيزمات التعاونية من جهة، والتوازن التقليدي ومسايرة الركب (سواء اتّخذت طابعًا دفاعيًا بالتحالف مع الدولة المهدِّدة أو طابعًا هجوميًا بالتحالف مع دولة/ دول منافِسة للأخيرة) من جهة ثانية، والتوازن الصلد والتوازن الناعم، والمواجهة المباشرة والاعتماد المفرط على الدول الكبرى من جهة ثالثة[3].

---

(1) Ionut C. Popescu, "Grand Strategy vs. Emergent Strategy in the Conduct of Foreign Policy," *Journal of Strategic Studies*, vol. 41, no. 3 (2018), pp. 438-448.

(2) أيمن إبراهيم الدسوقي، "التحوّط الاستراتيجي في الشرق الأوسط"، **السياسة الدولية**، مج 54، العدد 215 (كانون الثاني/ يناير 2019)، ص 2.

(3) H. Mehmetcik, "If you are not big Enough, Pick a Strategy: Bandwagoning, Balancing, Hedging," *International Association for Political Science Students* (April 2015), at: https://bit.ly/3jdTS6D

نشأت نظرية التحوط الاستراتيجي لمعالجة أوجه القصور في منظورات الواقعيين - الذين يتزعمون فكرة توازن القوى أو التوازن التقليدي الصلد - والليبراليين - الذين يُروّجون لفكرة التوازن الناعم - لفهم السياسة الدولية بعد الحرب الباردة. واقترح التحوّطيون، إن جاز التعبير، بديلًا ثالثًا هجينًا لتفسير سياسات الدول الخارجية.

الواقع، ظهرت استراتيجية التحوّط، في البداية، لاختبار سياسات الدول الكبرى؛ إذ اقترحها ريتشارد وايتز (Richard Weitz) في عام 2001، وهو يضع مجموعة من "السيناريوات" للتعامل الأميركي مع الصعود الصيني في القارة الآسيوية[4]، ثم ظهرت مقاربات جديدة من الدارسين، لتطبيق هذه النظرية على سياسات الدول الثواني، أو دول الفئة الثانية في النظام الدولي، تجاه القطب الواحد، أو قائد النظام الدولي الأحادي القطبية. ومن ثم، تلقفتها ثلةٌ من الباحثين لتوظيفها في دراسة السياسات الخارجية للدول الصغرى والمتوسطة[5]؛ على أساس أنها الخيار الأفضل أو "الطريق الذكية" لتعويض قلة وسائل القوة الصلدة المتاحة أمامها من أجل ضمان أمنها القومي وتعظيم المكاسب وتجنّب التبعية للقوى الكبرى، أو بمفهوم المخالفة، تحقيق بعض الاستقلالية لسياستها الخارجية.

يشير التحوّط الاستراتيجي، في أبسط معانيه، إلى انخراط الدولة "المتحوِّطة" مع الدولة المُهدِّدة أمنها الوطني في تفاعلات سياسية واقتصادية، واجتماعية وثقافية أيضًا، لتجنّب التهديدات أو الدخول في صراعاتٍ غير متكافئة في ما بينهما (التوازن الناعم). وفي الوقت نفسه، تعتمد الأولى عناصر من التوازن الصلد ضد الأخيرة، من قبيل زيادة مقدراتها العسكرية والاقتصادية والدخول في تحالفات مع القوى المُنافِسة للدولة المُهدِّدة، وتوظيف أدوات اقتصادية ودبلوماسية ومؤسسية منوعة لإضعاف قوّتها[6].

(4) David Shambaug, "The Evolving Security Order in Asia: Implications for US-India Relations," in: Alyssa Ayres & C. Raja Mohan (eds.), *Power Realignments in Asia: China, India, and the United States* (New Delhi: SAGE Publications India Pvt Ltd., 2009), pp. 151-154.

(5) Evan S. Medeiros, "Strategic Hedging and The Future of Asia Pacific Stability," *The Washington Quarterly*, vol. 29, no. 1 (February 2005), p. 164.

(6) Mohammad Salman & Gustaaf Geeraerts, "The Impact of Strategic Hedging on the Foreign Politics of Great Powers: The Case of Chinese Energy Strategy in the Middle East," paper presented at the Conference China Goes Global, Bremen, Germany, 25-27/9/2013, pp. 4-8.

يلاحظ متأمل السياسة الإيرانية تجاه الولايات المتحدة الأميركية، ولا سيما منذ اندلاع أزمة الملف النووي الإيراني في عام 2002، مرورًا بالمفاوضات بين الدول الست الكبرى (الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا) وإيران، أو 5+1، وانتهاءً بإبرام خطة العمل الشاملة المشتركة في تموز/ يوليو 2015، أن طهران اعتمدت في الأساس على استراتيجية التحوّط لحماية أمنها القومي وتجنّب المواجهة العسكرية مع الولايات المتحدة وحلفائها، وتحقيق مصالحها الاقتصادية. وعلى الرغم من التكاليف الباهظة التي تحمّلتها الدولة الإيرانية، على المستويين الداخلي والخارجي، فإنها واصلت سياستها التحوّطية تلك، ولا سيما بعد اعتماد الولايات المتحدة استراتيجية مواجهة جديدة تجاهها في تشرين الأول/ أكتوبر 2017 وانسحابها المنفرد من الاتفاق النووي في أيار/ مايو 2018، واستئناف فرض العقوبات على طهران، واغتيال قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني في كانون الثاني/ يناير 2020. وقد اتضح نهج طهران التحوّطي هذا في مفاوضات فيينا، التي بدأت في نيسان/ أبريل 2021، برعاية الاتحاد الأوروبي، لإعادة إحياء الاتفاق بشأن البرنامج النووي الإيراني.

إضافة إلى التفسير المصلحي للاختيار الاستراتيجي الإيراني، يرى الباحثون المتخصصون بالدراسات الإيرانية أن استراتيجية التحوّط تتوافق مع مبدأ التقية، وهو المبدأ الأساسي في الفكر والممارسة الإيرانيين.

1 - مشكلة الدراسة

بناء عليه، تسعى هذه الدراسة لاختبار نظرية التحوّط الاستراتيجي في سياسة إيران الخارجية تجاه الولايات المتحدة الأميركية في ما يتعلق بقضية البرنامج النووي الإيراني، في الفترة الممتدة بين عامي 2002 و2018. وينصبّ اهتمام الباحثَين على الكيفية، وإن كانت الدراسة تقتضي - بالطبع - اختبار مدى نجاح تطبيق استراتيجية التحوّط الاستراتيجي في تحقيق أهداف السياسة الإيرانية في ما يتصل بقضية البرنامج النووي. وترتيبًا على ذلك، تتلخص إشكالية الدراسة في السؤال التالي: **كيف مارست إيران التحوّط الاستراتيجي**

تجاه الولايات المتحدة الأميركية في ما يتعلق بقضية البرنامج النووي الإيراني؟

تشمل دراسة المشكلة البحثية الفترة الممتدة بين عامَي 2002 و2018. واختيرت هذه الفترة الزمنية لأنها شهدت التطورات الأساسية كلها، السالفة الذكر، في ما يتعلق بقضية البرنامج النووي الإيراني؛ إذ شهد عام 2002 إدراج القضية النووية الإيرانية على أجندة المجتمع الدولي، كما شرعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تفتيش المواقع النووية داخل إيران، وانطلقت المفاوضات النووية بين إيران والدول الست الكبرى، التي انتهت بإبرام خطة العمل الشاملة المشتركة في تموز/ يوليو 2015. أما عام 2018، فشهد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي، مع إعلان إيران وسائر أطراف الاتفاق الأخرى الاستمرار فيه، الأمر الذي انتهى بإعادة فرض العقوبات الأميركية كلها على إيران في تشرين الثاني/ نوفمبر 2018. لكن مقتضيات التحليل تفرض الرجوع إلى فترة زمنية سابقة على فترة الدراسة، أو إلى فترة لاحقة عليها، ولا سيما بعد إعادة إحياء المفاوضات حول الملف النووي الإيراني (مفاوضات فيينا) في نيسان/ أبريل 2021.

لذلك، تثير المشكلة البحثية مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تتطلّع هذه الدراسة إلى الإجابة عنها من خلال استخدام نظرية التحوّط الاستراتيجي والأدوات المنهجية المختلفة، والتي يمكن توضيحها في ما يلي:

- ما مكوّنات استراتيجية التحوّط، ولماذا تلجأ الدول إليها في سياساتها الخارجية؟

- كيف أدارت إيران استراتيجيا تجمَع بين الصراع والتعاون تجاه الولايات المتحدة في ما يخص برنامجها النووي؟

- ما أسس التوازن الناعم ومكوّنات التوازن الصلد في استراتيجية التحوّط الإيرانية تجاه الولايات المتحدة؟

- كيف استعدّت لتحمّل تكاليف ممارسة التحوّط في سياساتها الخارجية؟

– أخيرًا، كيف يمكن تقويم اتّباع إيران استراتيجية التحوّط تجاه الولايات المتحدة في ضوء إعادة فرض العقوبات الأميركية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2018؟

2 – أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من افتقار المكتبة العربية إلى دراسات رصينة بشأن التحوّط الاستراتيجي، بوصفه استراتيجيا للسياسة الخارجية للدولة. ولذلك، يسعى الباحثان لإلقاء الضوء على نظرية التحوّط الاستراتيجي باعتبارها نظرية جديدة في العلاقات الدولية، واستطلاع فرص نجاح استراتيجية التحوّط في السياسات الخارجية للدول، عن طريق دراسة مفصلة للحالة الإيرانية.

علاوة على ذلك، تناول معظم الدراسات البحث في سياسة إيران تجاه الولايات المتحدة في إطار محددات تلك السياسة، لكن المتأمل في هذه السياسة يجد أن إيران تستخدم هذا المزيج من التعاون والصراع الذي تتضمنه استراتيجية التحوّط في سياستها تجاه الولايات المتحدة، كما سيتضح لاحقًا، من دون الحديث عن محورية البرنامج النووي الإيراني في السياسة الخارجية لكلٍّ من إيران والولايات المتحدة، وفي العلاقات بينهما، وفي سياسات الشرق الأوسط بأكمله؛ لتأثيره في الأمن والاستقرار في المنطقة.

3 – منهجية الدراسة

من أجل معالجة المشكلة البحثية، تستقي الدراسة إطارها النظري من نظرية التحوّط الاستراتيجي، وتُوظف عددًا من الأدوات البحثية، وفي مقدمها دراسة الحالة والمقارنة وتحليل المضمون الكيفي.

يُعد "التحوّط الاستراتيجي" نظرية هيكلية جديدة في العلاقات الدولية، على الرغم من أن سلوك التحوّط ليس جديدًا في السياسات الخارجية للدول؛ إذ أثبتت الممارسة أن دولًا كثيرة – سواء كانت صغرى أو كبرى، صاعدة أو متوسطة من حيث قدرات القوة الشاملة – وظّفت هذه الاستراتيجيا، من قبل،

بديلًا ثالثًا للمواجهة المباشرة أو الاعتماد المفرط على الدولة الأقوى والتبعية، أو بديلًا من استراتيجيتيّ التوازن "الواقعي"، ومسايرة الركب (التحالف مع القوى الكبرى)[7]. وطوّر هذه النظرية عددٌ من الباحثين المرموقين في مجال العلاقات الدولية، على رأسهم إيفان س. مِديروس (Evan S. Medeiros)، وفوجتِك م. وُلْف (Wojtek Wolfe)، ومحمد سالمان، وغوستاف غيرارتز (Gustaaf Geeraerts)، وبروك تيسمان (Brock Tessman) وغيرهم. وسوف يُشرَح مضمون نظريّة التحوّط الاستراتيجي، بما في ذلك مفاهيمها وفروضها ومقولاتها الأساسية، في الفصل الأول من هذا الكتاب.

يستقي الباحثان البيانات الضرورية لمعالجة المشكلة البحثية من مصادر أولية وأخرى ثانوية. تتمثل **المصادر الأولية في** الوثائق، مثل اتفاقية باريس التي عُقدت في عام 2004 بين دول "الترويكا" الأوروبية (فرنسا وبريطانيا وألمانيا) من جانب، وإيران من جانب آخر، والدستور الإيراني والقرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي ونص خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن البرنامج النووي، المعروفة إعلاميًا بـ"الاتفاق النووي الإيراني" في تموز/ يوليو 2015، والاستراتيجيا الأميركية الجديدة تجاه إيران في تشرين الأول/ أكتوبر2017، إضافة إلى التصريحات الصادرة عن القادة الإيرانيين في ما يتعلق بموضوع البحث. أما **المصادر الثانوية**، فتتمثل في **المصادر** المكتبية والإلكترونية، مثل الكتب والدوريات المتخصصة ومواقع الإنترنت الرسمية، إضافة إلى رسائل الماجستير والدكتوراه.

بالنسبة إلى الأدوات البحثية المستخدمة، تُحلّل، في البداية، تحليلًا وصفيًا السياسة الإيرانية تجاه الولايات المتحدة وتطورات البرنامج النووي الإيراني؛ إذ طبقًا لكولبير، فإن "الوصف المتأني هو مرحلة أساسية في أنواع الأبحاث كلها، ويعتمد الاستدلال السببي عليه"[8]. كما يُوظّف **أسلوب دراسة الحالة،**

---

(7) Iis Gindarsah, "Strategic Hedging in Indonesia's Defense Diplomacy," *Defense and Security Analysis*, vol. 32, no. 4 (September 2016), pp. 181-186.

(8) David Collier, "Understanding Process Tracing," *Political Science and Politics*, vol. 44, no. 4 (October 2011), p. 824.

حيث يجري جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات عن الحالة محل الدراسة، وهي البرنامج النووي الإيراني في الفترة الممتدة بين عامي 2002 و2018، ومحاولة تفسيرها باستخدام الإطار النظري المقترح. ولا تستهدف دراسة الحالة تحليل الحالات أو نمذجة العلاقات السببية، إنما القيام بدراسة مكثفة لحالة واحدة، وتُدرس هذه الحالة بشكل مستفيض، يتناول المتغيرات كلها المرتبطة بها، وتناولها بالوصف الكامل والتحليل[9].

تُستخدم **أداة المقارنة** من أجل إبراز أوجه التشابه والاختلاف بين الحالة الإيرانية وعددٍ من الحالات التطبيقية لاستراتيجية التحوّط التي تناولتها الدراسات الأكاديمية، ومن أجل تطوير الإطار النظري. كما يوظَّف **أسلوب تحليل المضمون الكيفي** في قراءة الوثائق الإيرانية والخطابات السياسية للنخبة الإيرانية التي تُنسّق البرنامج النووي الإيراني. وقد اختارت الدراسة أعلى المستويات الحكومية؛ فتحليل المضمون هو تقنية بحثية لوصف المحتوى الظاهر أو الواضح للرسالة الإعلامية وصفًا كميًا وموضوعيًا منظمًا، وبهذا المعنى، هو ليس ملاحظة مباشرة لسلوك الأفراد، إنما ملاحظة غير مباشرة تقتصر على تحليل مضامين المادة الاتصالية للوصول إلى استنتاجات صحيحة ذات صلة بفروض الدراسة. وهناك نوعان من تحليل المضمون: الكمي والكيفي. وبما أن الدراسة تستخدم التحليل الكيفي، فلا بد من توضيح مميزاته، حيث تكون استنتاجاته بناءً على انطباعات ذاتية للباحث، بما يجمعه من ملاحظات عامة بشأن خصائص المضمون، كما أنه تحليل غير مباشر يركز على مجموعة من المتغيرات التي ترتبط بالعيّنة أو بمضامين أخرى ذات علاقة بالمضمون الأصلي، ويساعد أيضًا في إعطاء نتائج ومؤشرات عامة، ويُستخدم عادة في الموضوعات المتشابكة والمتداخلة؛ إذ يسعى للكشف عن المعاني الخفية التي تستتر خلف الملابسات المرتبطة بالموضوع[10].

---

(9) John Gerring, "What is a Case Study and What Is It Good for?," *American Political Science Review*, vol. 98, no. 2 (May 2004), pp. 341-354.

(10) حامد عبد الماجد، **مقدمة في منهجية دراسة وطرق بحث الظواهر السياسية** (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2000)، ص 221-227.

4 - هيكل الكتاب

يشتمل هذا الكتاب على أربعة فصول. يتضمن **الفصل الأول** شرحًا مفصَّلًا لنظرية التحوّط الاستراتيجي، من حيث نشأتها وحججها الرئيسة والمفاهيم الأساسية التي تطرحها، وتلك التي قد تختلط بها، وأبعاد التحوّط وتطبيقاته المختلفة. بينما يُركز **الفصل الثاني** على مظاهر التوازن الناعم وأبعاد الانخراط الإيراني مع الولايات المتحدة. ويعمد **الفصل الثالث** إلى استقراء أبعاد التوازن الصلد، بشقّيه الداخلي والخارجي، في السياسة الإيرانية تجاه الأخيرة. أما **الفصل الرابع**، فيقدم تحليلًا للتكاليف الداخلية والخارجية الناجمة عن اتّباع التحوّط في سياسة إيران تجاه الولايات المتحدة، ويوضح كيف أن التخطيط لهذه السياسة ومتابعتها يتمان على أعلى المستويات الحكومية.

إضافةً إلى تلخيصها أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، تستشرف الخاتمة مستقبل الدبلوماسية الإيرانية في ما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، ولا سيما في ضوء مفاوضات فيينا التي بدأت في نيسان/ أبريل 2021.

الفصل الأول

نظرية التحوّط الاستراتيجي



تُعد نظرية "التحوّط الاستراتيجي" نظرية هيكلية[1] جديدة في العلاقات الدولية، على الرغم من أن سلوك التحوّط ليس جديدًا في سياسات الدول الخارجية؛ إذ أثبتت الممارسة أن هناك دولًا كثيرة، سواء أكانت دولًا صغرى أم كبرى، صاعدة أم متوسطة، وظّفت هذه الاستراتيجيا من قبل لضمان أمنها الوطني، من خلال تجاوز توصيات الواقعيين المتعلقة بانتهاج التوازن، أو مسايرة الركب أو الحياد[2].

على الرغم من أن هذه النظرية لا تزال في مرحلة التطور، فإن جهودًا بُذلت من ثلة من الباحثين في مجال العلاقات الدولية والدراسات الأمنية الدولية للتعريف بظاهرة التحوّط والتنظير لها.

يتناول هذا الفصل تحليل هذه النظرية، بما في ذلك نشأتها وتطوّرها وحججها الرئيسة والمفاهيم والمتغيرات الأساسية التي تتضمنها، وتمييز "التحوّط" من المفاهيم التي قد تختلط به والخيارات الاستراتيجية الأخرى التي تعتمدها الدول. كما يجري توضيح معايير "التحوّط الاستراتيجي" ومكوّناته وأنماطه وتفسيره. وبصفةٍ خاصة، يجري اختبار العلاقة بين اختيار استراتيجية التحوّط وهيكل النظام الدولي السائد. علاوة على ذلك، يجري استقراء هذه الاستراتيجيا في الممارسة العملية، في سياسات الدول الخارجية، وتقويمها، سواء من ناحية المكاسب المتوقعة منها أو من ناحية الفرص التي تُتيحها والتكاليف الناجمة عنها أو المخاطر التي تتضمنها.

---

(1) يُقصد بـ"هيكلية" أن نظرية التحوّط الاستراتيجي تتعلق بهيكل النظام الدولي، بمعنى أن الدول تلجأ إلى توظيف استراتيجية التحوّط في ضوء بنية النسق الدولي. ينظر:
Brock F. Tessman, "System Structure and State Strategy: Adding Hedging to the Menu," *Security Studies*, vol. 21, no. 2 (May 2012), pp. 194-196.

(2) Leah Sherwood, "Small States' Strategic Hedging for Security and Influence," *Trends* (September 2016), accessed on 21/10/2017, at: https://bit.ly/3uo0lJx

أولًا: نظرية التحوّط الاستراتيجي
النشأة والمقولات الرئيسة

1 - نشأة نظرية التحوّط الاستراتيجي

نظرًا إلى الدوافع وراء ظهور نظرية التحوّط الاستراتيجي، يبدو أن هذه النظرية جاءت لمعالجة أوجه القصور في تفسير مدرستي السياسة الدولية: الواقعية والليبرالية، حيث دافعت الأولى عن توازن القوى بوصفها نظرية مُفسّرة لسلوك الدول وسياساتها الخارجية، ورأت الأخرى أن التوازن الناعم هو التفسير الأنسب لسياسات الدول الخارجية، باعتبار أن الدول الصغرى، أو القوى الأضعف بشكل عام، تميل إلى التعاون مع الدول الكبرى أو الأقوى من خلال تعزيز العلاقات الاقتصادية والاشتراك في المؤسسات الدولية لتقليل الصراعات وتجنّب التهديدات المحتملة[3].

سعت نظرية توازن القوى لتقديم تفسير علمي للعلاقات بين الدول بناء على توزيع القوة بين الفاعلِين الرئيسِين في النظام الدولي، ورأت أن هيكل النظام الدولي يتّسم بالفوضى وتفاوت توزيع القوة بين الدول، ويمثّل ذلك تحديًا للدول الأضعف في هذا النظام، والتي ترغب في اتّباع التوازن الصلد في سياستها الخارجية[4]. ويقوم التوازن "الصلد" على اللجوء إلى الوسائل العسكرية والاقتصادية لتحقيق أمن الدولة، سواء من خلال تعزيز قدرات الدولة العسكرية أو الاقتصادية المحلية (التوازن الداخلي)، أو من خلال الدخول في تحالفات عسكرية ودفاعية مع دول أخرى (التوازن الخارجي)[5].

(3) Genta Permata Sari, "Hedging: Understanding Indonesia's Foreign Policy Towards China's Belt and Road Initiative," Master's Thesis, European Studies with the Specialisation of Chinese Areas Studies, Aalborg University Danmark, 2018, pp. 17-22, accessed on 26/5/2021, at: https://bit.ly/3fjMCVs

(4) John David Ciorciari, "The Balance of Great-Power Influence in Contemporary Southeast Asia," *International Relations of the Asia-Pacific*, vol. 9, no. 1 (January 2009), p. 168.

(5) Reuben Steff & Nicholas Khoo, "Hard Balancing in the Age of American Unipolarity: The Russian Response to US Ballistic Missile Defense During the Bush Administration (2001-2008)," *The Journal of Strategic Studies*, vol. 37, no. 2 (2014), pp. 222-224.

ثمة أمثلة عدة في تاريخ العلاقات الدولية لهذا التوازن الصلد الذي اتّبعته القوى الكبرى؛ ففي أوائل القرن التاسع عشر، شكلت الدول الأوروبية سلسلة من التحالفات، بقيادة بريطانيا العظمى، لتجنّب سيطرة الإمبراطورية الفرنسية في أيام نابليون بونابرت على أوروبا. وتكرر سلوك الدول الأوروبية لمواجهة سعي ألمانيا إلى الهيمنة على أوروبا في ظل حُكم الإمبراطور فيلهلم الثاني (1859-1941) قبيل الحرب العالمية الأولى وأثناءها. وينطبق الشيء نفسه على دول الحلفاء (بريطانيا، الولايات المتحدة، الصين، فرنسا، الاتحاد السوفياتي، بولندا، الهند، أستراليا، كندا، اليونان ...) التي عارضت دول المحور (ألمانيا، إيطاليا، واليابان) خلال الحرب العالمية الثانية من أجل استعادة توازن القوى، ومنع هذا التحالف من سيطرة ألمانيا النازية على أوروبا وسيطرة الإمبراطورية اليابانية على آسيا والمحيط الهادئ[6].

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، تحوّل النظام الدولي إلى القطبية الثنائية التي كانت أكثر استقرارًا بسبب الردع النووي (توازن الرعب النووي) الذي كوّن "توازن التهديد" بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، حيث أدّت علاقة التدمير المتبادل المؤكد التي ترتبت عن توازن الرعب النووي هذا إلى تجنّب المواجهة المباشرة بين القوى العظمى، لكنها جاءت على حساب سباق تسلح هائل، وبعض التدخلات العسكرية المحدودة في كثير من دول العالم الثالث، مثل الحرب الكورية وحرب فيتنام والحرب السوفياتية في أفغانستان[7].

ثارت منذ ظهور الأُحادية القطبية أسئلة عدة حول هيكل العلاقات بين الدولة المهيمنة والدول الثواني في النظام الدولي؛ ففي هذه الفترة، لم يكن هناك توازن قوى بالمعنى التقليدي، الأمر الذي جعل بعض العلماء ينتقد المنظور الواقعي للعلاقات الدولية، نظرًا إلى التفوق الكبير للولايات المتحدة وغياب القدرات اللازمة للانخراط في الموازنة التقليدية الداخلية أو الخارجية. وعلى

(6) Mohammad Salman, "Strategic Hedging and Unipolarity's Demise: The Case of China's Strategic Hedging," *Asian Politics and Police*, vol. 9, no. 3 (July 2017), pp. 91-93.

(7) Ibid., p. 92.

هذا النحو، شهدت نظرية توازن القوى بعض التراجع قبل تلقّي زخم جديد بفضل وضع مفاهيم جديدة مثل "التوازن الناعم" الذي يعتمد على التدابير غير العسكرية، بما في ذلك الوسائل الاقتصادية والدبلوماسية والمؤسسية، فضلًا عن تعزيز القدرة الداخلية[8]. وراج مفهوم التوازن الناعم بعد انتهاء الحرب الباردة، إلى درجة جعلت بعض الباحثين يصفه بأنه سلوك نموذجي لمواجهة الدولة المهيمنة، في ظل نظام أحادي القطب؛ ذلك لأن هذا النوع من التوازن يوضح أطرًا جديدة لموازنة القطب الأوحد في النظام الدولي التي لا تتضمن القوة العسكرية. ووفقًا لروبرت بيب، يشير التوازن الناعم إلى "اتخاذ مجموعة من الإجراءات لا تتحدى بشكل مباشر الهيمنة العسكرية الأميركية، لكنها تستخدم المؤسسات الدولية وكفاءة الإدارة الاقتصادية والتدابير الدبلوماسية، وذلك من أجل إحباط سياسات الولايات المتحدة أو تقويضها وتعويق محاولاتها لفرض الهيمنة"[9].

مع ذلك، عانى مفهوم التوازن الناعم كثيرًا من أوجه القصور ونقاط الضعف التي كان أهمها أن سلوك التوازن الناعم غير مُصمم لتقييد الدولة قائدة النظام الدولي من الناحية العسكرية، ومن ثم لا يُمهّد الطريق لإجراءات التوازن الثابت في المستقبل. كذلك، لا يمكن التوازن الناعم أن يحسب التغيرات في ميزان القوى، خصوصًا من الناحية العسكرية.

استجابةً لأوجه القصور هذه، برز التحوّط الاستراتيجي بوصفه نظرية جديدة في مجال العلاقات الدولية، لإضافة عنصر مهم إلى تاريخ "توازنات القوى" الطويل. وهكذا جاءت هذه النظرية للبناء على النهج الهيكلي القديم المتمثل في "توازن القوى"، حيث قدمت نظرة جديدة من أجل توضيح كيف تسعى دول الفئة الثانية لتحسين قدرتها التنافسية ضمن نظام أحادي القطبية[10].

(8) Ibid., p. 96.

(9) Robert A. Pape, "Soft Balancing Against the United States," *International Security*, vol. 30, no. 1 (Summer 2005), p. 7.

(10) Mohammad Salman & Gustaaf Geeraerts, "Strategic Hedging and Balancing Model Under the Unipolarity," paper presented at the Midwest Political Science Association, Chicago, 16-19/4/2015.

ويُلاحَظ أن سلوك التحوط يتضمن اعترافًا بالأبعاد الهيكلية للقوة في السياسة، ومحاولة لتقليل تأثيرها في الداخل. بعبارة أخرى، فإن سياسة التحوّط ليست نتيجةً كليةً لعوامل نابعة من الداخل، وإنما تُحدَّد وفقًا للتفاعلات الخارجية التي تدفع الدولة إلى اتّباع هذه الاستراتيجيا باعتبارها أحد أفضل البدائل للحفاظ على بقائها داخل النظام الدولي.

الحقيقة، جرى استخلاص إحدى أهم المناقشات السابقة بشأن التحوّط في العلاقات الدولية من مجال تخطيط "السيناريوات"، عندما وظّف وايتز في عام 2001 سيناريو التخطيط لتصميم مجموعة من استراتيجيات "التشكيل والتحوّط"، لمعالجة قضية ردة الفعل الأميركية إزاء الصعود الصيني. وكان الإسهام الآخر المهم لوايتز هو تطبيقه فكرة التحوّط في علاقات القوى الكبرى، وتحديدًا في العلاقات بين الولايات المتحدة والصين، ثم تبعته مقاربات مشابهة من باحثين آخرين[11]؛ إذ استخدمت روزماري فووت، من بين آخرين، مفهوم التحوّط لوصف، أو تحليل، ميكانيزمات العلاقات بين الولايات المتحدة والصين[12]. وقبلها، فعل مِديروس الشيء نفسه، بغرض اختبار تأثير استراتيجية التحوّط الأميركية والصينية في الاستقرار في منطقة آسيا-المحيط الهادئ[13]. وقبل ذلك، وظّفها روبرت آرت لتحليل استراتيجيات التحوّط الأوروبي بعد نهاية الحرب الباردة[14].

من هنا، بدأ استخدام التحوّط في الدراسات الأكاديمية لتوضيح استراتيجيات دول الفئة الثانية (Second-tier states) تجاه قائد النظام الدولي،

(11) David Shambaug, "The Evolving Security Order in Asia: Implications for US-India Relations," in: Alyssa Ayres & C. Raja Mohan (eds.), *Power Realignments in Asia: China, India, and the United States* (New Delhi: SAGE Publications India Pvt Ltd., 2009), pp. 155-156.

(12) Rosemary Foot, "Chinese Strategies in a US-Hegemonic Global Order: Accommodating and Hedging," *International Affairs*, vol. 82, no. 1 (January 2006), pp. 77-94.

(13) Evan Medeiros, "Strategic Hedging and the Future of Asia-Pacific stability," *The Washington Quarterly*, vol. 29, no. 1 (February 2005), pp. 145-167.

(14) Robert J. Art, "Europe Hedges Its Security Bets," in: T. V. Paul, James Wirtz & Michel Fortmann (eds.), *Balance of Power: Theory and Practice in the 21st Century* (Stanford, Calif: Stanford University Press, 2004), pp. 179-213.

أو تجاه القوى الصاعدة[15]. ثم أخذ دارسون آخرون بتطبيق فكرة التحوّط الاستراتيجي على الدول المتوسطة والصغرى، ولا سيما في إقليم جنوب شرق آسيا (تحوّط دول الآسيان الصغرى تجاه الصين والولايات المتحدة) والشرق الأوسط (تحوّط دول الخليج العربية الصغرى تجاه إيران)[16]. والواقع أن إحدى الطرائق الرئيسة، التي ولج خلالها التحوّط في أدب العلاقات الدولية وخطابها، تتعلق بمحاولة الإجابة عن الأسئلة المتصلة باستراتيجيات دول الآسيان الصغرى تجاه القوى الكبرى في الإقليم.

من خلال الحديث عن الدول الصغرى، راجت استراتيجية التحوّط نتيجة الجدل بشأن ما قدّمته نظرية العلاقات الدولية من استراتيجيات يمكن أن تلجأ إليها الدول الصغرى لتنفيذ سياساتها الخارجية. وحاجّت ثلةٌ من الباحثين أن هذه الاستراتيجيات غير كافية لتفسير سياسات الدول الصغرى الخارجية، وأن الأخيرة لا توظف استراتيجيا واحدة في سياساتها الخارجية، بل يعتمد عددٌ منها خيارًا استراتيجيًا مختلطًا من توازن القوى والتحالف مع القوى الكبرى أو الدول المُهدِّدة، ويُسمى التحوّط، وهو الخيار الأفضل والمُفضّل للدول الصغرى، وأفاض هؤلاء الباحثون في تفسير ذلك، على النحو الذي سوف يجري تفصيله لاحقًا[17].

اشتُقّ مفهوم التحوّط من مجالات التمويل ودراسة الأعمال وتخطيط "السيناريوات"، حيث يُنظر إليه باعتباره استراتيجيا لإدارة المخاطر تهدف إلى تعويض الخسائر المحتملة للمشروع. لكن الفكرة هذه تعدّت الحدود، ليصبح التحوّط مصطلحًا معتادًا أيضًا في خطاب العلاقات الدولية، ويكتسب مزيدًا

---

(15) Evelyn Goh, "Southeast Asian Strategies Toward the Great Powers: Still Hedging After All These Years?," *The Asan Forum*, vol. 7, no. 5 (February 2016), pp. 155-177; Kei Koga, "The Concept of Hedging Revisited: The Case of Japan's Foreign Policy Strategy in East Asia's Power Shift," *International Studies Review*, vol. 20, no. 4 (December 2017), pp. 4-6.

(16) Evelyn Goh, "Understanding Hedging in Asia-Pacific Security," *PacNet*, no. 43 (August 2006), pp. 1-2; Yoel Guzansky, "The Foreign-Policy Tools of Small Powers: Strategic Hedging in the Persian Gulf," *Middle East Policy Council*, vol. 22, no. 1 (Spring 2015).

(17) Antonio Fiori & Andrea Passeri, "Hedging in Search of a new Age of Non-Alignment: Myanmar between China and the USA," *The Pacific Review*, vol. 28, no. 5 (February 2015), pp. 1-3.

من الانتشار، إلى درجة أن استراتيجية الأمن القومي الأميركية لعام 2006 استخدمت هذا المصطلح. وفي هذا الخصوص، أوضحت هذه الاستراتيجيا أن النهج الأميركي "يسعى لتشجيع الصين على اتخاذ الخيارات الاستراتيجية الصحيحة لشعبها، فيما يجري التحوّط ضد الاحتمالات الأخرى"[18].

منذ ذلك الحين، خضعت استراتيجية التحوّط لعمليات تطوير مستمرة، من باحثين وأساتذة علاقات دولية كُثر، تنظيرًا وتطبيقًا ومقارنة. وظهر تعريف واسع لاستراتيجية التحوّط يرفض الانقسام التقليدي بين أنماط سلوك الاحتواء أو التوازن والانخراط أو حتى مسايرة الركب. وبدلًا من ذلك، أكد الباحثون إمكان توظيف خليط غير مألوف منهما، باعتباره "تأمينًا" ضد نيّات الدول المهدِّدة الحالية والمستقبلية غير المؤكدة.

بناء على عمليات التطوير المستمر من هؤلاء الباحثين وغيرهم، يمكن القول إن نظرية التحوّط الاستراتيجي تُعبّر في الأساس عن اتّباع منهج معتدل أو طريق وسطى تقوم في الأساس على التوازن الناعم والتوازن الصلد؛ ففي النوع الأول، تتعاون الدولة المتحوِّطة مع الدول المُهدِّدة أمنها الوطني، لتجنّب استعداء هذه الدول، وتجنّب التهديد أو التهديدات المحتملة أو القائمة، أو الدخول في صراعات غير متكافئة مع هذه القوى مصدر التهديد[19]. وفي النوع الثاني (التوازن الصلد) تعمل الدولة المتحوِّطة على تطوير قدراتها العسكرية والاقتصادية وزيادتها، وتنخرط في تحالفات سياسية أو عسكرية أو اقتصادية مع القوى المُنافِسة للدول مصدر التهديد[20].

نظرًا إلى الافتراضين السابقين في النظرية، يتبيّن أنها تحتوي على آليات من استراتيجيات التعاون والصراع. لكن هذا لا يعني أن التحوّط الاستراتيجي مرادف للحياد؛ إذ يُلزم الأخيرُ الدولةَ بالابتعاد عن أي صراعات قائمة أو محتملة، مع اتّباع موقف موحد تجاه أطراف الصراع كافة. وهذا يختلف عن

(18) Ibid., p. 4.

(19) Ibid., pp. 30-34.

(20) Steff & Khoo, pp. 222-224.

استراتيجية التحوّط التي تُتيح التعاون مع الخصوم، وفي الوقت نفسه التعاون مع حلفاء ضد هؤلاء الخصوم. بعبارة أخرى، تفترض النظرية التشكك الدائم في الخصوم؛ لذا من الصعب الشعور بالأمان مع هذا الخصم على الرغم من الاتفاقات والتعاون القائم بينهما[21].

2 - التعريف بالتحوّط الاستراتيجي وخصائصه

لا يزال مفهوم التحوّط في أدبيات العلاقات الدولية حديثًا، ولم تُكتشف حتى الآن أبعاده كلها، ولا أُجري التنظير له بشكل كامل. وغالبًا ما يستخدمه الدارسون مُعطًى، ويُطبّقونه من دون وضع تعريف واضح ومحدد له، ويُفترض في أغلب الأحيان أن المرء سيتعرف إلى التحوّط في السياسة الدولية عندما يراه. وعلى الرغم من وجود محاولات لتطوير مفهوم التحوّط، فإنه في النظرية لا يزال بحاجة إلى مزيد من التنظير والمقارنة، وتبقى فكرة التحوّط في الممارسة العملية "إشكالية".

يُقصد بالتحوّط الحالة التي تسعى فيها الدول لـ"إيجاد أرضية مشتركة"، حيث يُسمح لقوة صغرى أو متوسطة بموازنة المخاطر وتحسين وضعها في مواجهة القوة الصاعدة المهدِّدة، مع تجنّب المواجهة المسلحة معها. ويُلاحَظ أن استراتيجية التحوّط هي أكثر من مجرد الجلوس على السياج من أجل ابتزاز تنازلات من الحلفاء والحفاظ على السفراء في عواصمهم، بل تختلف بشكل كبير عن الانتهازية الكاملة؛ إذ إنها استراتيجيا منظّمة تركز على بقاء الدولة. وبالقدر نفسه، ليست استراتيجية التحوّط مرادفًا لسياسة الحياد بشكلها البحت، أي السياسة التي تتضمن التزامات بعدم تقديم المساعدة، بشكل مباشر أو غير مباشر، إلى أي من الخصم والحليف في حالة التعارض بينهما. ويبدو لكثيرين أن المنطق وراء التحوّط الاستراتيجي بسيط وبدهي، لكن هذا بعيد عن الحقيقة، حيث إنه يصعب قياسه، خلافًا لغيره من المفاهيم، مثل التوازن. ومن هنا، تنبع

(21) Iis Gindarsah, "Strategic Hedging in Indonesia's Defense Diplomacy," *Defense and Security Analysis*, vol. 32, no. 4 (September 2016), pp. 181-186.

أهمية التعريف بمفهوم "التحوّط" وتنقيحه وتمييزه من المفاهيم التي قد تختلط به، وتوضيح التفضيلات الاستراتيجية للقوى المتحوّطة[22].

إن العنصر الأساسي لفهم هذه الاستراتيجيا المختلطة هو أن الدولة المتحوِّطة تحاول - أساسًا - تقليل تهديدات استقرارها والبقاء في عالم فوضوي، ودافعها إلى ذلك ليس الحصول على مكاسب مادية أو ليس تغيير وضعها النسبي، بل الحفاظ عليه[23]. ومن هنا، نفهم وصف مِديروس للتحوّط بأنه "استراتيجية تأمين جيوبوليتيكي" للدولة[24]. والحقيقة أن فكرة التأمين (Insurance) أصيلة وأساسية في تعريف التحوّط، حيث إنها تُقرّبه من معناه الأصلي المستمد من دراسات التمويل وتخطيط "السيناريوات"، وهو المعنى الذي اعتمده أحد روّاد نظرية التحوّط الاستراتيجي (وايتز)، وتجعل مناط تركيزه التأمين والحماية ضد حالة طارئة محتملة.

حاولت ثلة من الباحثين وضع تعريف يُعبّر عن جوهر مفهوم التحوّط، وظهرت اتجاهات مختلفة في هذا الإطار. يذهب **الاتجاه الأول** إلى تعريف التحوّط، بشكلٍ واسع، بما يكفي ليشمل الاستراتيجيات العامة للدولة؛ فعلى سبيل المثال، تعرّفه إيفيلين غوه بأنه "مجموعة من الاستراتيجيات التي تهدف إلى تجنّب حالة (أو التخطيط لحالات طارئة) لا تستطيع فيها الدول اتخاذ قرار باستخدام البدائل المعروفة، مثل التوازن ومسايرة الركب أو الحياد"[25]. وبدلًا من ذلك، تُضيف غوه: تتخذ الدول المتحوّطة موقفًا وسطًا، يُجنّبها ضرورة الاختيار بين طرفٍ على حساب الطرف الآخر. ينطوي هذا التعريف على موقف استراتيجي متوسط المدى، يتجنّب بدقةٍ اتخاذ الدول المتحوِّطة موقفًا محددًا تجاه قوة كبرى، أي معها أو ضدها. ومن وجهة نظر غوه أيضًا، تؤمّن هذه الاستراتيجيا دول جنوب شرق آسيا من "سيناريوات" الأمن السلبية، من

(22) Guzansky, "The Foreign-Policy," pp. 120-121.

(23) Sherwood.

(24) Medeiros, p. 154.

(25) Goh, "Southeast Asian Strategies," pp. 158-163.

خلال مزيج من التوازن غير المباشر والتفاعل مع القوى الكبرى. ويُعرف كويك تشينغ تشوي التحوّط بأنه "السلوك الذي تسعى بوساطته الدول لدرء المخاطر، عن طريق السعي لحيازة خيارات سياسية متعددة تهدف إلى إنتاج تأثيرات مضادة متبادلة، في ظل حالة من اللايقين والمخاطر الكبرى"، وهو بمنزلة استراتيجيا "تهدف إلى الأفضل وتستعد للأسوأ"[26]، و"تشغل مكانة وسطًا بين استراتيجيات التوازن الخالص ومسايرة الركب بصورة خالصة، حيث تتحوّط الدول من خلال مزيج من خيارات احتمالات المخاطر وتعظيم العائدات"[27].

يتضمن مثل هذه التعريفات الواسعة لهذا المفهوم مفاهيم أخرى، مثل التوازن والمسايرة والانخراط والحياد ونقل العبء أو تمريره، ما ينشئ حالة من المرونة المفاهيمية التي تجعل التحوّط قابلًا للتطبيق على كثير من الحالات التي لا تتّخذ فيها الدول استراتيجيا واحدة ومفيدة إزاء المعضلات السياسية التي تواجهها؛ ما يؤدي إلى صعوبة في تمييز التحوّط من غيره من المفاهيم[28]. أما **الاتجاه الثاني**، فيسعى لوضع تعريف أكثر تحديدًا، يُقصر التحوّط على تجنّب الاستفزاز المباشر، أو الدخول في مواجهة غير متكافئة، الأمر الذي يُبعد التحوّط عن الهدف المرجوّ منه، أي تحسين الوضع الدولي النسبي إذا ما حدثت مواجهة محتملة مع الدولة المُهدِّدة.

لذلك، هناك من سعى لتجنّب اعتماد مفهوم كثير الاتساع، أو مفهوم ضيّق لا يشمل سوى جانب واحد للتحوّط. وفي هذا الصدد، يُعرّف هوو تيانغ بوون التحوّط بأنّه يشير إلى "المحاولات التي تتّبعها الدولة لتأمين نفسها ضد بعض النتائج المُحدَّدة مسبقًا، وغير المرغوب فيها، في إطار بيئة تتسم بعدم التأكد وغياب اليقين"، أو أنه "سلوك يسعى من خلاله بلد ما لتعويض المخاطر، عن طريق اتّباع خيارات سياسية متعددة تهدف إلى إنتاج آثار مضادة متبادلة،

---

(26) Kuik Cheng-Chwee, "The Essence of Hedging: Malaysia and Singapore's Response to a Rising China," *Contemporary Southeast Asia*, vol. 30, no. 2 (August 2008), pp. 159-185.

(27) Ibid., p. 162.

(28) Hoo Tiang Boon, "The hedging Prong in India's Evolving China Strategy," *Journal of Contemporary China*, vol. 5, no. 101 (April 2016).

في ظل حالة من عدم اليقين والمجازفة المرتفعة"[29]. واعتبر بوون أنّ مفهوم "المخاطر" هو المفتاح لفهم التحوّط كسلوك بشري في المجالات كلها. وفي السياسة الدولية، يمكن تصنيف المخاطر إلى ثلاثة أنواع رئيسة: أمنية واقتصادية وسياسية. وبغض النظر عن مصدر تلك المخاطر، فهي ضارّة بأمن الدول القومي، خصوصًا الدول الصغرى منها، ويعود ذلك جزئيًا إلى أن هناك رغبة من جانب دول أخرى في استغلالها الخارجي، إضافة إلى افتقار هذه الدول الصغرى إلى الموارد اللازمة لاستيعاب الصدمات الهيكلية ودرء المخاطر[30]. وفي هذا الإطار، اعتبر سالمان وغيرارتز أن التحوّط هو "عمل هادف تسعى فيه الدولة لضمان مصالحها على الأمد الطويل، من خلال وضع رهاناتها السياسية على خيارات مضادة متعددة، صُمّمت لموازنة المخاطر التي تكمن في النظم الدولية"[31].

بالمعنى نفسه، يُعرّف كوغا التحوّط بأنه "سلوك الدولة الذي يحاول التغلب على حالة عدم التأكد من النيات الاستراتيجية للخصوم، للحدّ من المخاطر والشكوك الناجمة عن العواقب السلبية، الناتجة من التوازن ومسايرة الركب". كما يعرفه روي بأنه "يُبقي أكثر من خيار استراتيجي ضد احتمال وجود تهديد أمني في المستقبل"[32]. وسعى لو هونغ هايب لتقديم اتجاه مشابه؛ إذ رأى أن "التحوّط هو استراتيجيا لتمكين الدول من التعامل مع الشكوك في السلوك المستقبلي لشركائها، من خلال الاعتماد على مجموعة من السياسات والأدوات التي تساعد في تعزيز التعاون الثنائي، كما تستلزم أيضًا عناصر تنافسية تهدف إلى إعداد أنفسهم ضد التهديدات الأمنية المحتملة التي يمثلها هؤلاء الشركاء"[33].

---

(29) Ibid., pp. 792-804.

(30) Kuik Cheng-Chwee, p. 163.

(31) Mohammad Salman, Gustaaf Geeraert & Moritz Pieper, "Hedging in the Middle East and China-U.S. Competition," *Asian Politics and Policy*, vol. 7, no. 4 (October 2015), pp. 577-579.

(32) Kei Koga, pp. 4-6.

(33) Le Hong Hiep, "Vietnam's Hedging Strategy Against China Since Normalization," *Contemporary Southeast Asia*, vol. 35, no. 3 (December 2013), p. 337.

الحقيقة أن أي محاولة لوضع تعريف دقيق لمفهوم التحوّط في السياسة الدولية، لا بد من أن تُجيب عن ثلاثة أسئلة على الأقل: ما هي الدولة موضوع التحوّط/ الدولة المتحوِّطة؟ وما النتيجة/ النتائج الرئيسة التي يجري التحوّط ضدها؟ وما تبرير الخسارة/ التكلفة جرّاء اللجوء إلى استراتيجية التحوّط؟ علاوة على ذلك، يجدر بالباحث توضيح بعض النقاط الرئيسة المتعلقة بمفهوم التحوّط، للحصول على تعريف أدق: **أولاها**، إنه ليس جزءًا من استراتيجيات الدول الكبرى فحسب، إنما تنتهجه دول صغرى ومتوسطة أيضًا. **وثانيتها**، إن سلوك التحوّط منتشر بشكل كبير بين الدول، خصوصًا بعد انتهاء الحرب الباردة. فإذا كانت الدول تواجه نظامًا دوليًا يقوم على المساعدة الذاتية (Self-help)، وإذا كانت لديها رغبة في الحصول على أكبر قدر من الخيارات الاستراتيجية، في ظل بيئة دولية تتّسم بعدم اليقين، فليس مستغربًا أن يلجأ معظم الدول إلى بعض التحوّط في سياساته الخارجية. **وثالثتها**، كيف يمكن أن يُميّز المرء بين التحوّط وغيره من السلوك الاستراتيجي الشائع، مثل التوازن أو الانخراط أو الردع؟ هذا ليس من السهل الإجابة عنه، لأن سلوك التحوّط ليس من السهل قياسه كغيره من إجراءات الدولة، خصوصًا التوازن. ومما يزيد الأمر تعقيدًا حقيقة أن اعتماد نهج استراتيجي معيّن قد يهدف إلى تحقيق أغراضٍ متعددة؛ فعلى سبيل المثال، قد تختار الدولة (س) تعزيز تحالفاتها العسكرية مع الآخرين، وذلك للتحوّط ضد إمكان العدوان من قوة معيّنة (ص)، وكذلك للردع والتوازن ضد الدولة (ص)[34].

مرة أخرى، كيف يمكن أن يميز المرء بين التحوّط وغيره من السلوك الاستراتيجي الشائع، مثل التوازن أو الانخراط أو الردع؟ وللإجابة عن هذا التساؤل، سنجد أن بعد انتهاء الحرب الباردة، نادرًا ما تمارس الدول التوازن فحسب، أو تنخرط في شؤونها الدولية بشكل منفرد، وإنما تجمع في معظمها مزيجًا من التوازن والانخراط في استراتيجيات السياسة الخارجية. ومع ذلك، سيكون من غير الصحيح القول إن هذا المزيج من التوازن والانخراط يعادل

---

(34) Hoo Tiang Boon, pp. 3-4.

التحوّط باعتباره استراتيجيا للسياسة الخارجية عند معظم الدول. ومع ذلك، يمكن التمييز بين الحالتين بالقول إن هذا المزيج من التوازن والانخراط هو محاولة نشطة من دولة ما لمنع بعض "السيناريوات" غير المرغوب فيها، لكن التحوّط يمثّل إعدادًا لخيارات الطوارئ في حالة حدوث هذه "السيناريوات" أو تحقيقها. وبالعودة إلى المثال السابق الخاص بالتحالفات العسكرية، قد يُقال إنه حتى عندما تُعزّز الدولة (س) تحالفاتها لتحقيق التوازن ضد القوة الصاعدة (ص)، (سواء لردع العدوان أو لعرقلته)، فإنها أيضًا تحوّط أو تؤمّن نفسها ضد العدوان المحتمل من (ص)، بوساطة ضمان تحالفات أقوى، للاستفادة منها في حالة العدوان الفعلي[35].

نجد في ما سبق أن المقصود بـ"التحوّط الاستراتيجي" هو أن تتعاون الدولة "المتحوِّطة" مع مصدر تهديد أمنها الوطني (الدولة المهدِّدة)، لتجنّب التهديدات أو الدخول في صراعات غير متكافئة، وهو ما يُطلق عليه "التوازن الناعم". وفي الوقت نفسه، تعتمد عناصر من التوازن "الصلد" في مواجهة الأخيرة. ومن الواضح أن استراتيجية التحوّط تتضمن خليطًا من التعاون والصراع، حيث تُمكّن استراتيجياتُ التحوّط الدولَ التي تُطبّقها من الانخراط في تعاون مع الدولة المهدِّدة يكون تعاونًا اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا، بينما توظف آليات عسكرية (زيادة القدرات العسكرية أو تحديثها والدخول في تعاون أو تحالف أمني رسمي مضاد للدولة المهدَّدة) واقتصادية ودبلوماسية ومؤسسية، لإضعاف قوة الدولة المهدِّدة. وبالتالي، يتكوّن سلوك التحوّط من متابعة استراتيجيات تؤكد آليات الانخراط والتكامل من ناحية، والتوازن بالمفهوم الواقعي الذي يأخذ شكل التعاون الأمني مع الدول الأخرى وزيادة القدرات العسكرية وغير العسكرية وتحديثها، من ناحية أخرى[36]. ويستهدف التحوّط الاستراتيجي إيجاد موازنة بين استراتيجيتيّ التوازن الصلد والتوازن الناعم، مع تجنّب المواجهة المباشرة مع الدول المهدّدة في الوقت نفسه، ويُتيح

(35) Ibid., pp. 4-5.

(36) Brock Tessman & Wojtek Wolfe, "Great Powers and Strategic Hedging: The Case of Chinese Energy Security Strategy," *International Studies Review*, vol. 1, no. 2 (June 2011), pp. 216-220.

للدول "المتحوّطة" ممارسة التوازن الإيجابي أو السلبي تجاه الدول الأقوى التي تُمثل تهديدًا لأمنها القومي.

بالتالي، فإن هدف التحوّط هو رعاية تلك المكانة البينية، لتجنُّب حالة الاضطرار التي تنبع من التحيّز إلى أحد طرفي الصراع دون الآخر، وهنا تستمر الدول في البقاء وتواجه التهديدات والقيود التي من المحتمل أن تتعرض لها في ظل عالم فوضوي، في الوقت الذي تُعدّ نفسها لتهديدات وفرص جديدة من المحتمل أن تظهر. وبالتالي، يسمح التحوّط بتقليل التهديدات الطويلة الأجل إلى أقصى حد، وتعظيم الفرص على الأمد الطويل، كما يمكن أن يُعزّز قدرات دولة معيّنة من المستحيل الحصول عليها من خلال الاستراتيجيات التقليدية. وبالتالي، ما عادت مفاهيم مثل التوازن والمسايرة وتمرير العبء قادرة على تفسير السلوك الاستراتيجي الذي تستخدمه الدول حاليًا - خصوصًا دول الفئة الثانية، مثل روسيا والصين - في سياساتها الخارجية، حيث تجسّد سلوكًا "تحوّطيًا" أقل تحدّيًا من التوازن بمفهومه التقليدي، وأقل تعاونًا من مسايرة الركب، وأكثر استباقية من تمرير العبء.

بعبارة أخرى، يُعدّ سلوك التحوّط أقل تصادمًا من آلية التوازن التقليدي (الصلد) التي كانت سائدة في أثناء الحرب الباردة، بل هو سلوك سلمي يتجنّب المواجهة، وتلجأ إليه الدولة لزيادة الفرص وتقليل التهديدات[37]. كما أنه يُعَدّ أقل تعاونًا من استراتيجتي مسايرة الركب والتبعية اللتين تجبران الدولة على التعاون مع الدولة القائد أو الأقوى، تجنّبًا للهجوم المباشر وطمعًا في غنائم النصر. ويشير تيسمان إلى أن هذا كان منتشرًا بشكل كبير في سياسات الدول عقب انهيار الاتحاد السوفياتي في عام 1991 وتفرُّد الولايات المتحدة بقيادة النظام الدولي الأحادي القطبية[38]. علاوة على ذلك، يُوصَف التحوّط الاستراتيجي بأنه أكثر استباقية من مجرد تمرير مسؤولية الحماية إلى طرف آخر،

---

(37) Salman, pp. 366-369.

(38) Brock F. Tessman, "System Structure and State Strategy: Adding Hedging to the Menu," *Security Studies*, vol. 21, no. 2 (May 2012), pp. 192-220.

عن طريق تحالفات خارجية مع دول كبرى، وهي الحالة التي تنبع من الخوف من ظهور قوة جديدة أو ائتلاف قوى يؤدي إلى حدوث اختلال في نظام متعدد الأقطاب (مثل الحالة التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الأولى). ومن هنا، تستهدف استراتيجية التحوّط الحفاظ على الوضع الراهن، وليس تغييره.

كما سبق أن أشرنا، يُنظر إلى التحوّط على أنه بمنزلة "استراتيجية تأمين" تسعى من خلالها الدول المتحوِّطة لتقليل المخاطر الناجمة عن عدم اليقين في النظام، وزيادة حرية المناورة وتنويع خياراتها[39].

3 - المفاهيم الأساسية التي تطرحها نظرية التحوّط الاستراتيجي

تطرح نظرية التحوّط الاستراتيجي عددًا من المفاهيم الأساسية، أو بالأحرى تُطرَح عند مناقشتها مجموعةٌ من المفاهيم الأساسية، في مقدمها التوازن الصلد والتوازن الناعم والانخراط والتوازن الإيجابي والتوازن السلبي. لذلك، من الأهمية التعريف بهذه المفاهيم وتوضيح موضعها في نظرية التحوّط. كما أن استراتيجية التحوّط تتقاطع مع عدد من الاستراتيجيات الخارجية التي تتّبعها الدول، وفي الوقت نفسه تتمايز منها، وعلى رأس هذه الاستراتيجيات الانخراط، والتوازن بنوعيه الصلد والناعم ومسايرة الركب وتمرير العبء وسياسة الاسترضاء. لذلك، يجب التمييز بين استراتيجية التحوّط والاستراتيجيات الفائتة.

أ- التوازن الصلد

هو التوازن التقليدي الذي كان سائدًا فترات طويلة في السياسة الدولية حتى انتهاء الحرب الباردة، "حيث تقوم الدولة بزيادة قدراتها العسكرية لتحقيق التوازن مع الدول المعادية لها، ويكون ذلك من خلال البناء المستمر للأسلحة التقليدية وغير التقليدية، بما في ذلك القدرات النووية وتطويرها".

(39) Mohammad Salman & Gustaaf Geeraerts, "The Impact of Strategic Hedging on the Foreign Politics of Great Powers: The Case of Chinese Energy Strategy in the Middle East," paper presented at the Conference China Goes Global, Bremen, Germany, 25-27/9/2013, pp. 1-16.

بعبارة أخرى، يشير التوازن الصلد (Hard Balancing) إلى حالةٍ تكاد تتعادل فيها القدرات العسكرية لدولتين أو أكثر، وهو ما من شأنه أن يحول دون نشوب الصراعات المسلحة بينها. ويمكن الدولة الوصول إلى هذه الحالة عبر التنمية الذاتية لقدراتها العسكرية والاقتصادية، والتطوير المستمر للأسلحة التقليدية وغير التقليدية، وتحسين مستوى التكنولوجيا العسكرية واستيراد الأسلحة والدخول في سباقات التسلح (التوازن الداخلي). كما يتضمن التوازن هذا أيضًا المشاركة في التحالفات الأمنية (التوازن الخارجي)[40].

نبعت استراتيجية التوازن من نظرية "توازن القوى"، وهي واحدة من أكثر النظريات "الواقعية" المستمرة في العلاقات الدولية، حيث تهدف إلى طرح تفسير علمي للعلاقات بين الدول، بناءً على توزيع القوة بين الفاعِلين الرئيسِين في النظام الدولي. وتفترض النظرية أن بغض النظر عن نوع النظام الدولي، فهو يتميز بالفوضوية وتراتبية القوة، الأمر الذي يثير تهديدًا أمنيًا للجانب الأضعف. وبناء عليه، تميل الدول إلى التوازن مع الطرف الأقوى، من خلال التوازن الصلد. ويؤكد تاريخ العلاقات الدولية أن القوى العظمى تميل، عادة، إلى توازن بعضها مع بعض؛ ففي أوائل القرن التاسع عشر، شكلت الدول الأوروبية سلسلة من التحالفات التي قادتها بريطانيا من أجل موازنة الإمبراطورية الفرنسية النابليونية التي سعت للهيمنة على أوروبا[41].

لكن بعد الحرب العالمية الثانية، تحوّل النظام العالمي من تعدّد الأقطاب إلى ثنائي القطبية، حيث تميزت فترة الحرب الباردة بأنها أسلم وأكثر أمنًا؛ بسبب الرادع النووي، الأمر الذي أقام "توازنًا في التهديد" بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وأدت هذه العلاقة من التدمير المتبادل المؤكد إلى تجنّب مواجهة مباشرة بين القوى العظمى، لكنها أثارت سباق تسلح هائلًا وبعض التدخلات العسكرية في كثير من دول العالم الثالث، مثل الحرب الكورية وحرب فيتنام والحرب السوفياتية في أفغانستان. ومنذ أواخر

---

(40) Steff & Khoo, pp. 223-225.

(41) Salman, pp. 360-361.

الثمانينيات وأوائل التسعينيات، أثار ظهور النظام الدولي الأحادي القطبية كثيرًا من الأسئلة حول بنية العلاقات بين الدولة المهيمنة والقوى الصاعدة الأخرى وآليتها. والملاحظة الرئيسة خلال هذه الفترة المهمة هي عدم وجود توازن بمفهومه التقليدي. ولذلك، واجهت نظرية توازن القوى بعض الأوقات الصعبة، قبل أن تتلقى زخمًا جديدًا، بفضل وضع مفاهيم جديدة مثل "التوازن الناعم"[42].

على الرغم من أن معظم الدراسات اعتبر أن التوازن الناعم أصبح الأسلوب المُتَّبع في النظام الدولي بعد الحرب الباردة، خصوصًا بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001، كما يتضح أدناه، نتيجة قوة الولايات المتحدة الجامحة، فإن دولًا - مثل روسيا والصين - كانت تمارس أيضًا توازنًا صلدًا لمواجهة التهديدات الأميركية عن طريق تطوير أسلحة نووية وتقليدية واستراتيجية جديدة، مجهّزة بتدابير مضادة للأسلحة الأميركية، وإجراء تغييرات في العقيدة العسكرية[43].

على أي حال، يختلف مفهوم التوازن الذي اقترحته نظرية توازن القوى عن مفهوم التحوّط، حيث يثير التوازن حالة مستهدفة من خلال زيادة قدراتها الدفاعية (توازن داخلي)، وكذلك الدخول في تحالفات عسكرية وأمنية (توازن خارجي)، إلا أن التحوّط يهدف إلى القيام بكل ما سبق، إضافة إلى تجنّب ارتفاع التوتر أو التسبب بنزاع مع الدولة المهدِّدة، من خلال الحفاظ على وضع تعاوني معها[44].

ب- التوازن الناعم

يصف هذا المفهوم الأشكال غير العسكرية للتوازنات في النظام الدولي، ويحدث عندما تقرر الدول الأضعف رفض قبول سيطرة دولة أقوى ونفوذها،

(42) Ibid., pp. 361-362.

(43) Steff & Khoo, pp. 223-225.

(44) Ibid., pp. 223-225.

وتتأكّد الأولى من أنه لا يمكن توظيف التوازن التقليدي (الصلد) تجاه الأخيرة، نظرًا إلى تفوّق قدراتها العسكرية، وينفّذ التوازن الناعم (Soft Balancing) من خلال وسائل منوعة، دبلوماسية واقتصادية ومؤسسية. بعبارة أخرى، يستخدم هذا التوازن الوسائل غير العسكرية لتأجيل السلوك العنيف الأحادي من جانب الدولة الأقوى أو لتثبيط هذا السلوك أو إضعافه، من خلال زيادة تكلفته[45].

بناء عليه، يُقصد بالتوازن الناعم أن تتعاون الدولة مع الفاعل الأقوى، فيما توظف أدوات اقتصادية ودبلوماسية ومؤسسية منوعة لإضعاف قوته، أي الدخول في تعاون اقتصادي وسياسي واجتماعي مع الدولة مصدر التهديد، وتوظيف وسائل دبلوماسية واقتصادية لتأجيل التهديد والسلوك العنيف من الدولة المُهدِّدة من خلال زيادة تكلفته. ويعتمد هذا النمط من التوازن على أدوات القوة الناعمة، مثل الثقافة والقيم السياسية والدبلوماسية والأدوات الإعلامية. كما يشير المفهوم أيضًا إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات التي تستخدم المؤسسات الدولية والتدابير الدبلوماسية من أجل إحباط سياسات الدولة المهيمنة. وعن طريق متابعة التوازن الناعم، تُعزّز الدول التعاون في ما بينها في إطار المؤسسات الإقليمية والدولية لتحقيق التوازن مع الدولة مصدر التهديد[46].

وفقًا لثاجا فاركي بول، "ينطوي التوازن الناعم على تحقيق توازن ضمني مع الدولة المهيمنة، عندما تقوم الدول بشكل عام بتطوير بعض التفاهمات الأمنية المحدودة بعضها مع بعض، والتعاون في إطار المؤسسات الإقليمية والدولية لتحقيق التوازن مع مصدر تهديد محتمل، أو مع قوة صاعدة"[47].

راج مفهوم التوازن الناعم بعد انتهاء الحرب الباردة، إلى الدرجة التي جعلت بعض الباحثين يصفه بأنّه سلوك نموذجي لمواجهة الدولة المهيمنة، في

(45) Pape, p. 5.

(46) Ibid., p. 5.

(47) T. V. Paul, "Soft Balancing in the Age of U.S. Primacy," *International Security*, vol. 30, no. 1 (Summer 2015), p. 59.

ظل نظام أحادي القطب؛ ذلك لأن هذا النوع من التوازن يوضح أطرًا جديدة لموازنة القطب الأوحد في النظام الدولي لا تتضمن القوة العسكرية. وفي هذا الصدد، يشير بيب إلى "مجموعة من الإجراءات لا تتحدى بشكل مباشر الهيمنة العسكرية الأميركية، لكنها تستخدم المؤسسات الدولية وكفاءة الإدارة الاقتصادية والتدابير الدبلوماسية من أجل إحباط سياسات الولايات المتحدة أو تقويضها، وتعويق محاولاتها لفرض الهيمنة"[48].

أكدت أمثلة عدة من دول الفئة الثانية انتهاج هذه الاستراتيجيا، مثل معارضة روسيا تدخّل حلف الناتو بقيادة الولايات المتحدة في كوسوفو في عام 1999، ومعارضة فرنسا الغزو الأميركي للعراق في عام 2003. لكن هذا النهج لا يقتصر على المعارضة، بل يشمل أيضًا تعزيز القدرة الداخلية وإنشاء علاقات استراتيجية[49].

مع ذلك، يعاني مفهوم التوازن الناعم نقاط ضعف رئيسة عدة: **أُولاها** أن تلك الاستراتيجيا - بحكم تعريفها - مدفوعة في المقام الأول بالتوزيع العالمي للسلطة، في حين أن لدى الدول من الدرجة الثانية مجموعة معقدة من الدوافع للمشاركة في مختلف أوجه سلوك السياسة الخارجية التي يمكن أن تتعارض مع مصالح قائد النظام الدولي. **وثانيتها** أن هذا السلوك لا يهدف إلى تقييد قائد النظام الدولي من الناحية العسكرية. **وثالثتها** أن هذا المفهوم لا يمكنه أن يوازن بين التغيرات في ميزان القوى، خصوصًا من الناحية العسكرية[50].

تشبه استراتيجية التحوّط ذلك الوضع الذي يوجد فيه توازن ناعم مع الفاعل الأقوى، والذي يتضمن التعاون معه، بينما يحاول الحد من سياسته وتقويضها، من خلال استخدام الوسائل الاقتصادية والدبلوماسية والمؤسسية. ومع ذلك لا يوجد تطابق نظري كامل؛ ففي حالة التحوّط ترى الدول أن الخصم يشكل تهديدًا حقيقيًا وفوريًا لأمنها، وبالتالي، تختار التعاون معه بشكل واعٍ من أجل تجنّب الضرر،

(48) Pape, p. 7.

(49) Paul, p. 47.

(50) Tessman, p. 208.

كما يتضمن التحوّط التوازن الصلد، من خلال زيادة القدرة التنافسية للدولة، لكن بالقدر الذي لا يثير المواجهة المباشرة مع الدولة الخصم[51]. علاوة على ذلك، يتميّز التحوّط الاستراتيجي من التوازن الناعم في ما يتصل بالأهداف المحددة التي يحققها؛ ففي حين أن "التوازن الناعم" في نُظم الأحادية القطبية يُوجّه إلى قائد النظام الدولي، في محاولة لتقييد قدرته على ممارسة القوة، فإن التحوّط الاستراتيجي نهج غير مباشر، يتجنّب المواجهة بشكلٍ صريح، ويُعِد في الوقت نفسه دول الفئة الثانية لمجموعة واسعة من الاحتمالات التي قد تحدث عندما تتجه قدرات قائد النظام الدولي نحو التدهور النسبي[52].

ج- التوازن الإيجابي

يُقصد بالتوازن الإيجابي (Positive Balancing) تحسين القدرات العسكرية وغير العسكرية، من خلال اتّباع استراتيجيات توازن داخلية أو خارجية، عسكرية أو غير عسكرية. وتتضمن استراتيجيات التوازن الداخلية العسكرية تطويرًا مكثفًا للقدرات العسكرية، وزيادة الإنفاق العسكري، وتحسين التكنولوجيا العسكرية، وزيادة عدد القوات المسلحة، واستيراد الأسلحة. أما استراتيجية التوازن غير العسكرية، فتنطوي على تحسين القدرات الاقتصادية، وتوفير احتياطي استراتيجي من السلع المهمة، وتطوير البنية التحتية، وتحسين مستوى وسائل الإعلام. أما استراتيجيات التوازن الخارجية العسكرية، فتشمل التحالفات العسكرية، واتفاقات الدفاع المشترك، وتصدير الأسلحة، ونقل التكنولوجيا العسكرية إلى الحلفاء، والتدريبات العسكرية المشتركة. أما استراتيجيات التوازن الخارجية غير العسكرية، فتتضمن المساعدات الاقتصادية للحلفاء، وزيادة الاستثمارات الخارجية المباشرة إليهم، وزيادة مستوى التبادل التجاري معهم، والتعاون التقني وبرامج التدريب مع الحلفاء[53].

---

(51) Yoel Guzansky, "Strategic Hedging by Non-Great Powers in the Persian Gulf," in: *Great Powers and Geopolitics: International Affairs in a Rebalancing World*, Aharon Klieman (ed.) (Switzerland: Springer International Publishing, 2015), pp. 234-235.

(52) Tessman, p. 208.

(53) Salman & Geeraerts, "Strategic Hedging and Balancing Model," pp. 4-5.

د- الانخراط

جاء استخدام هذا المفهوم أول مرة في عام 1930، عندما استخدمه غوردون كاريغ (G. Carig) وألكسندر جورج (A. George)، باعتباره إحدى سياسات الترضية أو الاسترضاء (Appeasement)[54]. وساد استخدام مفهوم الانخراط (Engagement) على هذا النحو فترات طويلة. ثم اعتبر آخرون أن الانخراط تستخدمه الدول الأقوى في تعاملها مع الدول الأضعف، ولذلك يختلف عن مفهوم الترضية الذي عادة ما تلجأ إليه الدول الصغرى في سياستها الخارجية. وتطوّر هذا المفهوم مع مرور الوقت، حيث عرّفه إيفان ريسنيك بأنه "محاولة التأثير في السلوك السياسي للدولة المستهدفة، من خلال تأسيس الاتصالات مع تلك الدولة وتعزيزها عبر مجالات متعددة (تشمل النواحي الاقتصادية والعسكرية والسياسية والثقافية)"[55].

هـ- التوازن السلبي

يُشير التوازن السلبي (Negative Balancing) إلى إضعاف قدرات الخصوم الوطنية، العسكرية منها وغير العسكرية، سواء من خلال اتّباع استراتيجيات توازن مباشرة أم غير مباشرة. وتشتمل استراتيجيات التوازن المباشرة على عمليات التجسس والتخريب العسكري، ومنع وصول تكنولوجيا عسكرية إلى الحلفاء، وتتضمن أيضًا العقوبات الاقتصادية المباشرة، والمضاربة في الأسواق المالية، وفرض العزلة الدبلوماسية، والحصار الثقافي والتكنولوجي ومساندة المعارضة الداخلية لنظام العدو. أما استراتيجيات التوازن غير المباشرة، فتشتمل على تصدير الأسلحة، ونقل التكنولوجيا العسكرية إلى خصوم الدولة

---

(54) يُقصد بـ"سياسة الاسترضاء أو الترضية" تخفيض مستوى التوتر بين دولتين أو أكثر عن طريق التخلص المُنظم من الأسباب الرئيسة للصراع والاختلاف بينهما. وغالبًا ما يُمثل لهذه السياسة بالسياسات البريطانية والفرنسية تجاه ألمانيا النازية قبيل نشوب الحرب العالمية الثانية. يُنظر:
Gordon A. Craig & Alexander L. George, *Force and Statecraft: Diplomatic Problems of Our Time*, 2nd ed. (New York: Oxford University Press, 1990), p. 250.

(55) Evan Resnick, "Rogue States: Isolation vs. Engagement in the 21st Century," *Journal of International Affairs*, vol. 54, no. 2 (Spring-Summer 2001), pp. 43-49.

مصدر التهديد، وإقامة غطاء صاروخي يستهدف المنافِس، والانخراط في جهود ضبط التسلح التي تستهدف إضعاف قدرات النظام الخصم العسكرية وتغيير النظم الصديقة للدولة المهددة. وتشتمل كذلك على استخدام المؤسسات الدولية لإضعاف اقتصاد الدولة المُهدِّدة، والعقوبات الاقتصادية ضد حلفائها، والانخراط في الجهود غير العسكرية لتغيير النظم الصديقة لها، والحرب الإعلامية[56].

يخلط عدد كبير من الباحثين بين التحوّط وعدد من المفاهيم الأخرى، مثل الحياد والمسايرة ونقل العبء أو تمريره، وسياسة الاسترضاء والواقعية الدفاعية. لذلك، يجب التمييز بين هذه المفاهيم كلها.

كما سبق أن أوضحنا، يختلف التحوّط عن **الحياد**؛ فالحياد يجبر الدولة على عدم التدخل في أي صراع، والتزام موقف واحد تجاه أطراف الصراع كافة، فيما يُتيح التحوّط التعاون مع الدولة الخصم، والتعاون في الوقت نفسه مع حلفاء ضدها[57]، أي تقع استراتيجية التحوّط بين استراتيجيتيّ التوازن والحياد، وتلجأ إليها الدول - خصوصًا الصغرى منها والمتوسطة - عندما لا ترغب في دعم أي من القوتين المتنافستين، أو وضع نفسها في موقف يتطلب الاختيار بينهما، وهذا ما تفعله الدول الآسيوية في إقليم آسيا-المحيط الهادئ تجاه كلٍ من الولايات المتحدة والصين[58].

كما يختلف التحوّط عن مفهوم **المسايرة** (Bandwagoning) الذي يقتضي التحالف مع مصدر التهديد لجني الغنائم وتحقيق الأمن، لكن هذا يكون على حساب تحقيق الاستقلالية وفتح فرص للتعاون مع أي أطراف أخرى. أما التحوّط، فيستهدف إقامة علاقات محدودة مع مصدر التهديد لتجنّب المواجهة المباشرة معه. وتتمايز استراتيجية "التحوّط" أيضًا من سياسة **الاسترضاء**،

(56) أيمن إبراهيم الدسوقي، "التحوّط الاستراتيجي في الشرق الأوسط"، **السياسة الدولية**، مج 54، العدد 215 (كانون الثاني/ يناير 2019)، ص 33-34.

(57) Gindarsah, p. 186.

(58) Medeiros, pp. 147-157.

ويُلاحظ أن المصطلح الأخير ظهر قبيل الحرب العالمية الثانية للإشارة إلى السياسة التي اتّبعتها بريطانيا وفرنسا في مواجهة ألمانيا النازية، حيث انخرطتا في دبلوماسية ناعمة مع ألمانيا، وكانت كلٌّ من بريطانيا وفرنسا تستعدان في الوقت نفسه لمواجهة عسكرية مع ألمانيا، لذلك أطلق هؤلاء على سياسة الاسترضاء سياسة "الدربين التوأمين" (twin-track policy)، وإن حمّلها كثير من دارسي العلاقات الدولية مسؤولية اندلاع الحرب العالمية الثانية. لكن سياسات التحوّط لا تهدف إلى القيام بمواجهة عسكرية مع الدولة المهدَّدة، إنما تُعِدّ نفسها حتى تستطيع الصمود إذا ما حدثت تلك المواجهة[59].

هناك بعض التداخل بين استراتيجية التحوّط والواقعية الدفاعية (Defensive Realism)؛ إذ إن تحقيق التوازن تجاه تهديد محتمل واعتماد سياسة مقيدة (Restrained Policy) وتعزيز القدرات الدفاعية، كلها أمورٌ مفهومة لزيادة الأمن. فالهدف المشترك بين الواقعية الدفاعية واستراتيجية التحوط هو محاولة تجنّب عواقب المعضلة الأمنية (Security Dilemma)، وهي الحالة التي تؤدي فيها أي محاولة لاكتساب قوة جديدة إلى ردة فعل مماثلة من الطرف الآخر[60]. مع ذلك، وعلى عكس الموقف الواقعي الدفاعي، تتضمّن استراتيجية التحوّط التعاون الأمني في إطاره الشرعي مع الدولة الحليفة، وتتضمن أيضًا التعاون الاقتصادي والاجتماعي أو السياسي مع القوة المُهدَّدة لتجنّب الصراع المستقبلي معها[61]. وعلى عكس الموقف الواقعي الدفاعي الذي يركز على تعزيز القدرات الدفاعية ويُقلّص من تأثير الفوضى الدولية في سياسات الدول الخارجية، تدعو استراتيجية التحوّط إلى زيادة القدرات العسكرية (دفاعية وهجومية)، وتنطلق من فرضية الهيكل الدولي الفوضوي.

يمكن تمييز التحوّط من استراتيجية "نقل العبء أو تمريره"، التي تقتضي إقامة تحالفات مع الفاعل الأقوى لنقل عبء الحماية إليه إذا ما حدثت مواجهة

---

(59) Kei Koga, pp. 633-642.

(60) Guzansky, "Strategic Hedging by Non-Great Powers in the Persian Gulf," pp. 232-233.

(61) Sherwood.

عسكرية مع قوة صاعدة، أو مع مصدر تهديد للدولة؛ فهي لا تتدخل في حالة وقوع نزاع عسكري، لكنها تسعى في بعض الأحيان للمشاركة في غنائم النصر، إذا ما انتصرت الدولة المتحالفة معها. لذلك، هي سياسة تقوم فيها الدول بتحويل عبء الردع وحتى القتال ضد الخصم إلى العضو الأقوى في التحالف، وتلك هي الحالة التي كانت سائدة في الحرب العالمية الثانية، والتي كانت تنتهجها الدول الأضعف في علاقاتها بالقوى الكبرى. وهناك من ذهب إلى وصفها بأنها "الركوب المجاني" (Free Ride)، أي الاستفادة من جهود التوازن الصلد للقوى الكبرى الأخرى من غير تكبد أثمان، لكن التحوّط هو مفهوم أوسع من تلك الأخيرة، حيث لا يُشدّد على قيام الدولة بالركوب المجاني على جهود شريكها في التحالف، ويرجع ذلك إلى رغبتها في خفض التكلفة، أو بسبب التوقعات بتحسين الوضع النسبي، كما تستند إلى القلق بشأن الأمن الوطني الخاص بها، بما في ذلك اتخاذ خطوات فعالة ذات صلة بالأمن، مقارنة مع المنافس[62].

ثانيًا: تحليل نظرية التحوّط الاستراتيجي

1 - معايير التحوّط الاستراتيجي ومكوّناته

في محاولتهما بلورة تعريف إجرائي للتحوّط، من أجل تمييز سلوك التحوّط من غيره من سلوك الدول الخارجي، طوّر تيسمان ووُلْف آلية يمكن استخدامها لمعرفة كيف يمكن تمييز سلوك التحوّط الاستراتيجي في السياسة الدولية. تتكوّن هذه الآلية من أربعة معايير يجب على الدول أن تستوفيها، حتى يتم اعتبارها حالة من حالات التحوّط:

- تحسين القدرات التنافسية (العسكرية والاقتصادية) للدولة (المتحوِّطة)؛ تحسبًا لأي مواجهة عسكرية محتملة مع الدولة المُهدِّدة (نمط التحوّط (أ))، و/أو زيادة الاحتياطيات الاستراتيجية من السلع العامة لتعويض المساعدات

(62) Tessman, p. 108.

الراهنة المقدمة من مصدر التهديد، سواء أكانت دولة كبرى أم قوة إقليمية رئيسة أم قائد النظام الدولي (نمط التحوّط (ب)).

يمكن تحسين قدرات الدولة المتحوِّطة التنافسية عن طريق التعاون الأمني والدفاعي، والانخراط في تحالفات رسمية مع فاعلين (إقليميين أو دوليين) مناهضين لسياسات الدولة المهدِّدة، وتطوير القدرات الذاتية العسكرية والاقتصادية للدولة المتحوِّطة.

- تجنّب الاستفزاز الصريح للدولة المهدِّدة أو المواجهة المباشرة معها، سواء عن طريق الدخول في تحالفات عسكرية ضدها (التوازن الخارجي) أو من خلال زيادة الترسانة العسكرية (التوازن الداخلي)، بل والانخراط في علاقات تعاونية معها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. بعبارة واحدة، على الدولة المتحوِّطة تجنّب متابعة استراتيجية التوازن التقليدي بصورة صريحة، لأنّ ذلك يعني انهيار التحوّط.

- يجب أن يتم تخطيط استراتيجية التحوّط والتنسيق لها بشكل مركزي على أعلى المستويات الحكومية؛ لأنّها تتناول قضايا تتعلق بالأمن القومي للدولة المتحوِّطة.

- يجب أن تكون الدولة المتحوِّطة على استعداد لقبول التكلفة المحلية والدولية على الأمد القصير؛ حيث إن هذا جزء من التحوّط الاستراتيجي، وذلك من أجل تحقيق المنافع في الأجلين: القصير والطويل. وقد تتضمن التكلفة الداخلية إقامة البنية التحتية للدول المستهدَفة أو تطويرها، وضخ الاستثمارات، وتقديم حوافز سياسية واقتصادية ...إلخ؛ تمامًا كما تفعل الصين في الشرق الأوسط، حيث تقوم استراتيجيتها الاقتصادية في المنطقة على التحوّط حيال الولايات المتحدة[63]. وعلى المستوى الخارجي، قد تتضمن اتّباع سلوك خارجي محايد تجاه الصراعات الإقليمية أو الدولية التي تكون الدولة المهدّدة

(63) Mohammad Salman & Gustaaf Geeraerts, "Strategic Hedging and China's Economic Policy in the Middle East," *China Report*, vol. 51, no. 2 (April 2015), pp. 105-106.

طرفًا فيها، وربما تُبذَل جهودُ وساطةٍ أو مساعٍ حميدةٌ لتسوية هذه الصراعات، تمامًا كما تفعل عُمان في سياستها تجاه إيران.

يمكن تقسيم معايير التحوّط إلى ستة مؤشرات فرعية هي: الناتج المحلي الإجمالي؛ العملات الأجنبية واحتياطيات الذهب؛ الدَّين الحكومي؛ الإنفاق العسكري ونمو الترسانة العسكرية؛ الحكومة المركزية. وتتعلق المؤشرات الثلاثة الأولى بالقدرة الاقتصادية، ويتعلق المؤشران التاليان بالقدرة العسكرية. أما المؤشر الأخير، فيتعلق بقدرة صنع القرار[64]، ويمكن التطرق إليها بشكل أكثر تفصيلًا كما يلي:

أ- القدرة الاقتصادية

يدفع تحسين القدرة الاقتصادية (Economic Capacity) **للدولة** نحو تحسين وضع هذه الأخيرة النسبي ونفوذها السياسي دوليًا، حيث يمكن تسخير هذه القدرة لأغراض السياسة الخارجية، وهذا ما حدث خلال العصر الحديث، حين سعت الدول لتكديس الثروة من أجل استخدامها في إعادة هيكلة النظام الدولي؛ فتفوّق الحلفاء اقتصاديًا في الحرب العالمية الثانية منحهم ميزة كبرى في ساحة المعركة، وساعد في إلحاق هزيمة بدول المحور. وبصفة عامة، للقدرة الاقتصادية تأثير كبير في الأبعاد الأساسية الأخرى للتحوّط، مثل القوة العسكرية وصنع القرار. ولعل أحد أبرز الأمثلة على هذا هو روسيا؛ إذ على الرغم من ارتفاع إنفاقها العسكري، فإن انخفاض حجم ناتجها المحلي الإجمالي جعل هذا الإنفاق العسكري عاملًا سلبيًا من وجهة نظر "نمو مؤشر الترسانة العسكرية".

طبقًا لهذا، يجب أن يكون الاهتمام بالجانب الاقتصادي ذا أولوية عند أي دولة ترغب في وضع سياسة تحوّطية ناجحة على الأمد الطويل. ومع ذلك، فإن شرط الإمكانات الاقتصادية ليس كافيًا للتحوّط الاستراتيجي وإن يكن ضروريًا؛

(64) Mohammad Salman & Gustaaf Geeraerts, "Measuring Strategic Hedging Capability of Second-Tier States Under Unipolarity," *Chinese Political Science Review*, vol. 1, no. 1 (February 2016), pp. 63-67.

إذ تؤدي المكونات الأخرى أيضًا دورًا رئيسًا في نجاح سياسة التحوّط، حيث يلاحَظ مثلًا أن المستويات المرتفعة من الديمقراطية تحد من القدرة على اتخاذ القرارات، ما يضع الدول الأوروبية في مواقع متواضعة على مؤشر التحوّط الاستراتيجي.

بصفة عامة، يمكن استخدام ثلاثة مؤشرات اقتصادية لقياس قدرة التحوّط الاستراتيجي، وهي: الناتج المحلي الإجمالي؛ احتياطيات النقد الأجنبي؛ الدَّين الحكومي.

- **الناتج المحلي الإجمالي** (GDP): هو القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل بلد ما في فترة زمنية معينة، ومؤشر مهم يحدد مكانة الدولة ووضعها الاقتصادي وسط القوى الكبرى، كما يؤدي دورًا مهمًا في تحديد العلاقات المستقبلية بين القوى الكبرى، وهو بهذا الشكل معيار مهم لقياس القدرة التحوّطية، حيث يدعم اقتصاد الدولة الوطني ويزيد من قدرتها على تحمل التكاليف الإضافية الناتجة من سياسات التحوّط.

- **احتياطيات النقد الأجنبي**: هي الأصول التي تحتفظ بها البنوك المركزية والسلطات النقدية، وتتكوّن في العادة من الذهب وعملات عالمية مختلفة، مثل الدولار واليورو والجنيه الإسترليني والين وغيرها.

تحاول البنوك المركزية الحفاظ على سيولة احتياطيات النقد الأجنبي لمواجهة المدفوعات بالعملة الأجنبية ومواجهة الأزمات المالية، حيث يؤدي احتياطي العملات الأجنبية دورًا مهمًا في التحوّط من مخاطر الاقتصاد الكلي؛ فكلما زاد احتياطي العملات الأجنبية والذهب، كانت الدولة التي تتبع التحوّط مستعدةً لقبول التكاليف المحلية والدولية على الأمد القصير كجزء من سلوك التحوّط، وبهذا، يُستخدم احتياطي العملات الأجنبية بوصفه مؤشرًا إيجابيًا لقياس قدرة التحوّط الاستراتيجية.

- **الدَّين الحكومي**: هو الدَّين المستحق على الحكومة المركزية الذي قد تؤدي زيادة نسبته بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى تقويض سياسات التحوّط. لذلك يسعى كثير من الدول لتفادي هذا عبر طرائق عدة، من بينها

زيادة إيرادات الضرائب، وتقليل الإنفاق العام، لكنه بشكل عام يمثل مؤشرًا سلبيًا وتهديدًا لسياسات التحوّط.

ب- القوة العسكرية

لهذه القوة تأثير مزدوج ومتناقض في استراتيجية التحوّط؛ ففي حين أن هذه الاستراتيجيا تتضمن زيادة القدرات العسكرية وتطويرها، فإنها تسعى لتجنّب استفزاز قائد النظام الدولي، إما من خلال زيادة الترسانة العسكرية بشكل استفزازي، وإما من خلال الدخول في تحالف ضد الأخير. ولهذه الأسباب هناك مؤشران، إيجابي وسلبي، لقياس تأثير القوة العسكرية في التحوّط الاستراتيجي.

- **الإنفاق العسكري**: يشبه هذا الإنفاق في إطار التحوّط الاستراتيجي، إلى حدٍ ما، دينامية سباق التسلح، حيث يحدث كلاهما في وقت السلم، وينطويان على زيادة تدرّجية في التسلح الناتج من مخاوف متبادلة في ظل ظروف عدم اليقين. وحجم الإنفاق العسكري مؤشر إيجابي على عملية التحوط؛ إذ إن زيادته تؤدي إلى تحسين القدرة العسكرية التنافسية للدولة المتحوّطة.

- **الترسانة العسكرية**: على الرغم من أن تحسين القدرة العسكرية التنافسية ضروري للتحوّط الاستراتيجي، فإن على الدولة المتحوّطة تجنّب الإفراط في التسلح؛ إذ ربما يُزعج هذا الدولة المهدِّدة ويؤدي إلى نزاع أو أزمة أو حتى مواجهة عسكرية. علاوة على ذلك، هناك علاقة سببية سلبية بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي، ولا سيما عندما يؤدي الإنفاق العسكري إلى نمو اقتصادي سلبي، ففي هذا السياق يُستخدم الإنفاق العسكري، نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، كونه مؤشرًا سلبيًا لقياس القدرة التحوّطية الاستراتيجية.

ج- الحكومة المركزية

يُعدّ التحوّط الاستراتيجي جزءًا من خطة طويلة الأجل، مُصمّمة لتعظيم الفرص المُتاحة للدولة المتحوِّطة وتقليل التهديدات الموجّهة إليها. وتتضمن

هذه الخطة أهدافًا محددة، تتعلق بزيادة القدرة العسكرية للدولة المتحوّطة على الأمد الطويل، بطرائق متصلة بالتحديد بالطريقة التي يمكن أن تندلع بها مواجهة مع الدولة المهدِّدة، أو إيجاد طرائق بديلة لتأمين السلع العامة و/ أو الإعانات التي توفّرها دولة كبرى للدولة المتحوِّطة. ومن أجل تحقيق أغراض التحوّط، يجري تصميم استراتيجيته وسلوكها وتمويلها وتنفيذها ومراقبتها بوساطة أعلى المستويات الحكومية. وهكذا، يُعدّ تنفيذ القرار السيادي الركيزة الأساسية لاستراتيجية التحوّط، حيث إن الدول المتحوّطة بحاجة إلى حكومة مركزية قوية لتسخير القوتين الاقتصادية والعسكرية لأغراض السياسة الخارجية، وهو ما يفسر لماذا كانت الولايات المتحدة قوة صغرى في أواخر القرن التاسع عشر، على الرغم من أنها كانت أغنى بلد في العالم.

في محاولةٍ أخرى لتمييز سلوك التحوّط من غيره من سلوك الدول الخارجي، بيّن الدارسون أن التحوّط يتضمن ثلاثة عناصر أساسية: الجمع بين أدوات السياسة (Policy Tools)؛ الفصل بين القضايا (Issue-areas)؛ تنويع الأهداف أو الشركاء.

كما سبق أن أوضحنا، تجمع استراتيجية التحوّط بين آليات السياسة التعاونية والصراعية، كونها استراتيجيا مختلطة من التوازن ومسايرة الركب أو التوازن والانخراط. بيد أن الجمع بين التعاون والصراع ظاهرة طبيعية في العلاقات الدولية، ولا يمكن اعتبار حالات الدول كلها، التي تُضمّن استراتيجياتها الخارجية مزيجًا من التعاون والصراع، حالاتٍ تحوّطية. بعبارة أخرى، إن استخدام مزيج من أدوات السياسة شرط ضروري لكنه غير كافٍ للتحوّط الاستراتيجي. وسبق أن ميّزنا مزيج التوازن من الانخراط في استراتيجيات الدول العامة واستراتيجية التحوّط، وذلك على أساس أن الأخيرة تتضمن إعداد خطط طوارئ لسيناريوات مستقبِلة غير مرغوب فيها. علاوة على ذلك، هناك من يُضيف أن متطلّب التحوّط هو أن تكون قادرًا على تمرير الأخطار إلى الآخرين. على سبيل المثال، يُمرر كثير من الدول الصغرى في جنوب شرق آسيا الأخطار والأعباء الأمنية إلى الولايات المتحدة، لأن الأخيرة

تُوفر له السلع العامة، مثل حرية الملاحة، وتتولّى المسؤولية الرئيسة في ضبط السلوك الصيني. وهكذا، يمكن هذه الدول الصغرى في جنوب شرق آسيا التحوّط في مسائل محددة وتجنّب عبء التوازن وأخطار الحرب(65).

إضافة إلى المزج بين أدوات السياسة، يتضمن سلوك التحوّط الفصل بين القضايا (Issue-areas) وتنويع الأهداف أو الشركاء لتوسيع الفضاء الاستراتيجي. ويُقصد بالفصل بين القضايا أن تلجأ الدولة المتحوّطة إلى التحالف مع الدول الأخرى في قضايا مختلفة للاستفادة من إمكاناتها. فمثلًا تُفضل دول شرق آسيا التعاون مع الولايات المتحدة في القضايا الأمنية، لكنّها تنخرط مع الصين في القضايا الاقتصادية. ويستند تنويع الشركاء إلى نقاط قوة هؤلاء الشركاء وخصائصهم. فمثلًا، تحتل الصين والولايات المتحدة مرتبة متقدمة في خيارات دول شرق آسيا، تليهما اليابان والاتحاد الأوروبي والهند(66).

واعتبر تشينغ تشوي من جهته أن هناك خمسة مكوّنات رئيسة لاستراتيجية التحوّط، تتعامل الدول من خلالها مع مصدر تهديد أمنها الوطني، وهي: البراغماتية الاقتصادية؛ الانخراط والمشاركة؛ مسايرة الركب المحدود؛ رفض الهيمنة؛ التوازن غير المباشر. ويمكن توضيح هذه المكونات كما يلي:

- **البراغماتية الاقتصادية**: وهي تشير إلى الحالة التي تسعى فيها الدولة لتعظيم المكاسب الاقتصادية من روابطها التجارية والاستثمارية المباشرة مع الدولة المهدِّدة لأمنها القومي، بغض النظر عن أي مشكلات سياسية قد تكون قائمة بينهما. وفي هذا الخصوص، نجد أن البراغماتية الاقتصادية واحدة من السياسات التي يجري تأكيدها من دول آسيان كلها في علاقتها بالصين.

- **الانخراط والمشاركة**: يشير الانخراط هنا إلى إقامة اتصالات مع الدول الكبرى والحفاظ عليها من أجل إنشاء قنوات اتصال، وزيادة "فرص التعبير"

---

(65) Ryan Yu-Lin Liou & Philip Szue-Chin Hsu, "The Effectiveness of Minor Powers' Hedging Strategy: Comparing Singapore and the Philippines," PhD. Dissertation, University of Georgia, Athens, Georgia, 2017, p. 3.

(66) Ibid., pp. 3-4.

والتأثير في خيارات سياسة هذه القوة. هذا فيما يشير مصطلح المشاركة إلى إضفاء الطابع المؤسسي على العلاقات مع الدولة الكبرى، عن طريق تشبيكها في أنشطة دبلوماسية منتظمة، عن طريق المشاركة في المؤسسات الدولية والإقليمية. وعندما يُجمَع بين الارتباط والمشاركة، فإن ذلك يخدم تفهّم القوى الكبرى واندماجها في النظام القائم، بهدف تحييد النزعة المراجِعة لسلوك السلطة[67].

- **مسايرة الركب المحدود**: وهي تشير إلى سياسة مدفوعة برغبة في الفوز بالمكافآت الحالية أو المستقبلية، باختيار التوافق مع القوة العظمى التي تُظهِر فرصة للوصول إلى التفوق. ويأتي هذا المكوّن في شكلين: "مسايرة محض" و"مسايرة محدودة النطاق"؛ تنطوي الأولى على قبول العلاقات المتفوقة بين الفاعل الأقوى والممثل الأصغر، وقبول كامل بالتسلسل الهرمي للقوة؛ بينما الثانية تتجنّب فيها الدولة الأصغر بحذر من أن تصبح أكثر اعتمادًا على الفاعل الأقوى وتحافظ على استقلالها.

- **رفض الهيمنة**: تهدف هذه السياسة إلى منع القوة المهدَّدة وحرمانها من ممارسة تدخلات غير ضرورية تجاه الدول الأصغر، حيث يسعى الفاعلون الصغار في النظام الإقليمي - سواء بشكل فردي أو جماعي - لتحقيق هذا الهدف، عن طريق: (أ) إشراك قوى أخرى في الشؤون الإقليمية، (ب) تطوير صمودهم الخاص وتعزيز نفوذهم الدبلوماسي الجماعي. ويتباين "رفض الهيمنة" عن التوازن الخالص في أمرين: **أولهما** أن الأول يتضمن توازن القوة السياسية، بينما يتضمن الآخر توازن القوة العسكرية؛ **وثانيهما** أن متابعة التوازن تتم تجاه دولة أو كتلة محددة، بينما رفض الهيمنة قد لا يكون موجّهًا تجاه قوة معيّنة. ومثال ذلك دول آسيان التي تتابع رفض الهيمنة تجاه القوى الكبرى، حيث تتملك الدول المُؤسِّسة لآسيان رغبة في إقامة علاقات متوازنة، وليست متساوية بالضرورة، مع القوى الكبرى.

---

(67) Kuik Cheng-Chwee, pp. 167-169.

- **التوازن غير المباشر**: وهو سياسة تقوم من خلالها الدولة بجهود عسكرية للتغلب على ظروف عدم اليقين المنتشرة في بيئتها الخارجية، وذلك من خلال إقامة تعاون دفاعي وتحديث قدراتها العسكرية. ويختلف التوازن غير المباشر عن مفهوم "التوازن الناعم" الذي يشير إلى التحالفات العسكرية غير الرسمية بغرض تحقيق التوازن[68].

2 - أنماط التحوّط الاستراتيجي

هناك أنماط عدة من التحوّط الاستراتيجي، كما أبانت الخبرة العملية والملاحظة الإمبيريقية لسياسات الدول الخارجية. ويمكن تصنيفها وفقًا لمعيارين: الهدف (Target) الذي يتّجه إليه التحوّط، ودوافع استراتيجية التحوّط.

وفقًا **للمعيار الأول**، يمكن أن تتحوّط الدولة تجاه دولة واحدة مهدِّدة أو دولتين تعدّهما مصدر تهديد أمنها القومي. وتُمثل إيران في تحوّطها تجاه الولايات المتحدة أحد أبرز الأمثلة على اتّباع الدولة التحوّط الاستراتيجي في سياستها تجاه دولة واحدة. وظهر ذلك جليًا في سياسة إيران تجاه قضية برنامجها النووي، وهو محل تركيز هذا الكتاب.

بالانتقال إلى الدول التي تمارس التحوّط الاستراتيجي المزدوج في سياستها الخارجية تجاه دولتين معًا، تظهر سلطنة عُمان بوصفها نموذجًا أصيلًا في اتّباع استراتيجية التحوّط المزدوج في مواجهة السعودية وإيران. تتّبع السلطنة استراتيجية التحوّط بشكل مزدوج تجاه السعودية وإيران، حيث تتعاون مع المملكة المتحدة والولايات المتحدة، وتحتفظ بعلاقاتٍ اقتصادية وأمنية وسياسية قوية مع إيران. وعلى الرغم من أن ذلك قد يبدو تناقضًا، فإن السلطنة تستفيد من العلاقات الصراعية بين إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفي مقدمها السعودية. وبالتوازي مع هذا، تعمل على تحسين وضعها وتعزيز قدراتها العسكرية والاقتصادية والدخول في تحالفات خارجية، كما أنها

---

(68) Ibid., pp. 169-170.

تبذل جهودًا كبرى لتنويع شركائها وتعزيز علاقاتها بمختلف دول العالم[69]؛ فالسلطنة هنا أيضًا تجمع بين شقّي التحوّط (التوازن الناعم والتوازن الصلد)، فتعمل على توثيق علاقاتها بكلتا الدولتين والدخول في علاقات تعاونية معهما، وفي الوقت نفسه تتحوّط إزاء كل منهما بتطوير قدراتها العسكرية وغير العسكرية، فضلًا عن تنويع تحالفاتها وشراكتها مع مختلف دول العالم، وفي مقدمها الولايات المتحدة وبريطانيا[70].

هناك أيضًا دول جنوب شرق آسيا، وفي مقدمها سنغافورة وفيتنام وتايلاند، التي تتّبع التحوّط المزدوج في سياستها الخارجية تجاه الصين والولايات المتحدة. ويمكن فهم السياسات الخارجية لهذه الدول من خلال منظور التحوّط، بدلًا من التوازن، حيث إنها تتخذ مسارًا وسطًا، بدرجة أو أخرى، في العلاقات بين الولايات المتحدة والصين[71].

طبقًا **للمعيار الثاني** المتعلق بدوافع استراتيجية التحوّط، هناك نوعان من التحوّط: **الأول** يكون عادة مدفوعًا بالخوف من الصدام المُحتمل الذي يمكن أن يحدث مع الدولة مصدر التهديد، في ظل وجود فجوة واسعة في قدرات القوة بين الدولة المتحوِّطة والدولة المهدِّدة. أما النوع **الآخر**، فيهدف إلى معالجة الاختلال الذي قد يحدث نتيجة تراجع توفير السلع العامة أو المزايا الأمنية التي توفّرها دولة كبرى أو قائد النظام الدولي للدول الأخرى، ولا سيما حلفائها.

في النوع الأول، نجد أن التهديد الرئيس للدولة المعنية هو المواجهة المحتملة مع الدولة الأقوى مصدر التهديد، سواء كانت دولة كبرى أو دولة إقليمية رئيسة. وقد تتخذ هذه المواجهة شكل حصار اقتصادي أو مقاطعة دبلوماسية، أو حتى صدامات مسلحة. وهنا يعمل التحوّط الاستراتيجي على تقليل هذه التهديدات إلى الحد الأدنى، عبر تعزيز القدرات العسكرية للدولة

---

(69) Sherwood.

(70) Imad K. Harb, " Shelter and Strategic Hedging in the Gulf Cooperation Council," in: Anne-Marie Brady & Baldur Thorhallsson (eds.), *Small States and the New Security Environment*, 1st ed. (Cham, Switzerland: Springer, 2021); Sherwood.

(71) الدسوقي، "التحوّط الاستراتيجي"، ص 33.

المتحوّطة، مع تجنّب الانخراط في تحقيق التوازن الصلد الداخلي أو الخارجي وتحسين القدرات الاقتصادية بوسائل مختلفة، مثل تنويع مصادر الطاقة وزيادة عدد الشركاء التجاريين واكتساب التكنولوجيا المتقدمة[72].

أما النوع الآخر، فيتعلق بالمساعدة الاقتصادية والعسكرية التي تقدمها دولة كبرى أو قائد النظام الدولي إلى الدول الأخرى، خصوصًا إلى الحلفاء؛ فقد تواجه الأخيرة تهديدًا على الأمد الطويل، يتعلق بالخسارة المحتملة لهذه المساعدات التي تتخذ صورة سلع عامة أو إعانات، مثل حماية خطوط الاتصالات البحرية الرئيسة ودعم النظام النقدي الدولي ومكافحة الإرهاب، أو دعم مباشر في صورة مساعدات اقتصادية أو مساعدات عسكرية أو حماية عسكرية مباشرة أو نقل التكنولوجيا. وقد تتوقف هذه الإعانات نتيجة تدهور القدرات النسبية للدولة الكبرى، أو نتيجة الأعباء المتزايدة التي يتحمّلها قائد النظام الدولي، تزامنًا مع انخفاض قدراته النسبية. وهنا يمكن أن يشمل سلوك التحوّط البحث عن بديل لمصادر الدعم، وبدء تشكيل تحالفات جديدة لمواجهة عدم اليقين المرتبط بتغيير النظام الدولي[73]. بعبارة أخرى، تتّبع الدولة المتحوِّطة مجموعة من الإجراءات لتعويض الخسارة المحتملة، وهي تتضمن البحث عن مورّدين آخرين للسلع والإعانات، أو تطوير قدرات مستقلة، أو التقدم نحو تقليل الاعتماد على السلع أو الإعانات. ومثال ذلك إنشاء منظمات إقليمية قادرة على توفير السلع العامة المرتبطة بالأمن، وتطوير قدرات بحرية مستقلة تكفي لحماية طرق الشحن الرئيسة والمضائق، وخفض الاعتماد على الدعم الدفاعي المباشر (القوات والقواعد والمظلات النووية) التي تقدمها الدولة الكبرى أو قائد النظام الدولي إلى الدول المتحوّطة[74].

يلاحَظ في ما يتعلق بالنوع الأول من التحوّط أيضًا، أن قبول الدولة تكاليف إضافية قصيرة الأجل لتحسين قدرتها أمر أسهل كثيرًا من تحمّلها

---

(72) Salman, pp. 357-358.

(73) Ibid., pp. 360-362.

(74) Kei Koga, pp. 640-643.

تكاليف الصراع المحتملة فجأة مع الدولة المهدِّدة. وبالنسبة إلى النوع الآخر من التحوّط، فإنّ اتخاذ قرار ذاتي يتضمن خطة مسبقة لتقليل الاعتماد على المساعدة المقدمة من الدولة الكبرى أو قائد النظام الدولي (مثل تكاليف إضافية قصيرة الأجل)، أفضل كثيرًا من التعرّض المفاجئ لتوقّف هذه المساعدات في المستقبل[75]. كما يلاحَظ أن التحوّط من النوع الأول سلوك مدفوع بالخوف مما قد تفعله الدولة الكبرى أو قائد النظام الدولي في يوم من الأيام، والنوع الآخر سلوك مدفوع بالخوف مما قد تكف عن فعله الدولة الكبرى أو قائد النظام الدولي في يوم من الأيام.

يُلاحَظ أن هذين النوعين من التحوّط طُرحا خيارات استراتيجية لدول الفئة الثانية في نظام دولي أحادي القطبية غير متركز القوة، مثل النظام الدولي الراهن. وأُدخل مفهوم "التحوّط الاستراتيجي" في محاولة للتوسع نظريًا بشأن العلاقة بين الاختيار الاستراتيجي (اختيار الاستراتيجيا المناسبة في سياسات الدول الخارجية)، وعمليات نزع تركيز القوة عن الهياكل الأحادية القطبية (أن تقلَّ القوة النسبية للدولة قائدة النظام الأحادي القطب مع ظهور قوى أخرى، وهنا يظهر نظام أحادي القطب ومرن، يتمتع بعدم تركز القوة). وبصفة عامة، سنجد أن استراتيجية التحوّط تزيد من القدرة على الاستجابة للتهديدات والفرص التي قد تظهر مع التدهور النسبي لقدرات قائد النظام الدولي. وفي هذه الحالة يكون التهديد الرئيس لدول الفئة الثانية هو المواجهة المحتملة مع قائد النظام الدولي، وربما تكون استجابتها الفضلى اتّباع أحد نوعي التحوّط. وتُعدّ الصين من أمثلة الدول التي تتابع النوع الأول من التحوّط، فيما تتابع دول أوروبا الغربية، وفي مقدمها فرنسا وألمانيا، النوع الآخر.

ترتيبًا على ذلك، يكون التمييز بين التحوّط من النوعين من خلال تحديد دوافع هذا السلوك، أي المصدر الرئيس للتهديد. وبالنسبة إلى الأول يكون التحوّط مدفوعًا بالخوف من صدام محتمل يمكن أن يحدث يومًا ما مع قائد النظام الدولي، مع وجود فجوة واسعة في القدرات. بينما يهدف النوع الآخر

(75) Ibid., p. 643.

إلى معالجة النقص الذي قد يحدث نتيجةَ تدنّي المزايا الأمنية التي يوفرها قائد النظام الدولي. وبالتالي، يتحوّل التحوّط من النوع الأول إلى خيار استراتيجي عند دول الفئة الثانية التي لا تتمتع بعلاقات دافئة مع قائد النظام الدولي، وربما يصبح سلوكًا أساسيًا لمواجهة نيات القائد غير المستقرة. وبالتالي، فإن ارتفاع مستوى التهديد بالمواجهة المحتملة مع قائد النظام الدولي يجعل التحوّط من النوع الأول أكثر جاذبية لدول الفئة الثانية، وعلى العكس سينجذب كثير من الدول الثانوية إلى التحوّط من النوع الآخر، وذلك للتعويض عن الخسارة المحتملة لبعض الفوائد التي ترتبط بانخفاض مركز القوة المتفوقة من قائد النظام الدولي، تزامنًا مع مستوى عالٍ من التهديد الناجم عن ظهور القوى الصاعدة على الساحة الدولية[76].

ثالثًا: التحوّط الاستراتيجي في الممارسة العملية

يتناول هذا المبحث الحالات التطبيقية المختلفة للتحوّط الاستراتيجي، بداية من الدول الكبرى، ولا سيما الدول الثانوية في النظام الدولي، مرورًا بالدول الصاعدة والمتوسطة، وانتهاءً بالدول الصغرى. وينصبّ اهتمام الباحثين على كيف تلجأ هذه الدول إلى استراتيجية التحوّط للحفاظ على أمنها القومي ومتابعة تنفيذ أهداف سياساتها الخارجية.

1 - التحوّط الاستراتيجي في سياسات الدول الكبرى والصاعدة

تُوظِّف القوى الكبرى التي تنتمي إلى الفئة الثانية في النظام الدولي، سواء كانت حليفة أو مُتحدّية وغير راضية عن مكانتها الدولية، التحوّطَ الاستراتيجي لمواجهة الأخطار الكامنة في بيئة دولية تتّسم بعدم اليقين، و/ أو لموازنة الدولة القائد، والتكيّف مع الأثر الكلي لسياستها الخارجية ومظاهر عدم التأكد من نيّاتها الاستراتيجية، ولا سيما إذا كان الهيكل الدولي أُحاديًا، ويتّسم بعدم تركز القوة وبتدهور المقدرات النسبية للقطب الواحد أو قائد النظام الدولي، كما هي حالة هيكل النظام الدولي الراهن.

(76) Salman, pp. 359-360.

ظهرت استراتيجية التحوّط، في البداية، كما ذكرنا من قبل، لتفسير سياسات الدول الكبرى في محاولة وضع مجموعة من الاستراتيجيات لمعالجة ردة الفعل الأميركية تجاه الصعود الصيني في القارة الآسيوية. وبالتالي، جرى تطبيق نظرية التحوّط الاستراتيجي على العلاقات بين الدول الكبرى. وعلى الرغم من أن اتّباع هذه الاستراتيجيا أقل شيوعًا في تاريخ سياسات القوة الكبرى، فإن العلاقة بين الولايات المتحدة والصين هي إلى حد كبير من أعقد العلاقات التي اتّبعت هذه الاستراتيجيا. واعتبر ديفيد شامبوغ أن هذه العلاقة تتميز حاليًا بتعاون كبير بشأن القضايا الثنائية والإقليمية والعالمية. وعلى الرغم من هذا التعاون الإيجابي الملموس، يُضيف شامبوغ، لا يزال هناك شكوك واضحة وانعدام ثقة في دوافع الطرف الآخر وأفعاله. ومن هنا، يصف الباحثون حالة العلاقات الصينية-الأميركية اليوم بـ"التحوّط"، حيث ينخرط فيه كلا الطرفين إلى حدٍ كبير، كما أوضحنا[77].

كثيرة هي الدراسات التي تُركز على الصين كدراسة حالة للتحوّط الاستراتيجي، حيث تتحوّط الأخيرة في سياستها تجاه الولايات المتحدة. ويتكوّن السلوك التحوّطي الصيني من متابعة استراتيجيا تؤكد ميكانيزمات الانخراط والتكامل من ناحية، والتوازن بالمفهوم الواقعي من خلال تحديث قدراتها العسكرية والتعاون الأمني مع الدول الأخرى، في آسيا وخارجها. ويُلاحَظ أن استراتيجية بكين التحوّطية مدفوعة بعدم اليقين العميق بشأن البيئة الأمنية الدولية، خصوصًا في ما يتعلق بالعلاقات الصينية-الأميركية. ولمّا كانت أهداف سياستها الخارجية تتمثل في تعظيم نفوذها وحرّيتها في العمل، بينما تسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية من أجل تسهيل صعودها إلى مرتبة القوة العظمى، تسعى الصين لتقليل قدرة الدول الأخرى على الحد من سعيها لتحقيق هذه الأهداف؛ فخلال السنوات القليلة الفائتة، وظّفت الصين التحوّط الاستراتيجي سياسةَ تأمين في مجالات عدة. وأكّد عدد من الباحثين هذا الاتجاه التحوّطي في السياسة الخارجية الصينية، وذلك عن طريق تجنّب

(77) Shambaug, pp. 155-156.

استعداء الولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه تأسيس شبكة من العلاقات مع الدول الأخرى. وفي هذا الخصوص، استخدمت الصين مشاركاتها في المنظمات الإقليمية الآسيوية لتشكيل التصورات والتفضيلات والأجندات الأمنية الإقليمية، بطرائق تحقق الأهداف الصينية في منطقة آسيا-المحيط الهادئ، ما قد يُمكّن بكين من وضع قواعد معيارية للسلوك وهياكل مؤسسية ذات تأثير عملي في الحد من مشاركة الولايات المتحدة في شؤون الأمن الإقليمي. وفي الوقت نفسه، تعمل الصين على تحديث العقيدة العسكرية والتركيز على اكتساب قدرات متطورة لسلاحها الجوي وسلاح البحرية والقذائف، وتطوير قدرات القيادة والتحكم من أجل تحقيق ضربات جوية دقيقة والهيمنة المعلوماتية في المنطقة[78].

في هذا الإطار، اختبر سالمان وغيرارتز - في إطار دراستهما عن التحوّط الاستراتيجي للدول الكبرى - فروض النظرية في حالة استراتيجية أمن الطاقة الصينية في الشرق الأوسط. ووقع اختيارهما على هذه الحالة الدراسية لأنها تُقدم نموذجًا واضحًا عن سلوك التحوّط الاستراتيجي وفوائده. ولذلك عمَدَا إلى دراسة تأثير هذه الاستراتيجيا في علاقات الصين بدول الشرق الأوسط، وخلصا إلى أن التحوّط قاد إلى تطوير علاقات الصين الاقتصادية والعسكرية بالدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط من أجل تغطية الاحتياجات الصينية المتزايدة إلى النفط ودعم نموّها الاقتصادي. وفي هذا الصدد، وظّفت الصين دبلوماسيتها العسكرية لتأمين إمدادات مضمونة من النفط من المنتجين الرئيسين في الشرق الأوسط، من خلال توفير الأسلحة للملكة العربية السعودية وإيران، حيث كان لـ"العطش الصيني" إلى موارد الطاقة أثر في تحسين الوسائل العسكرية لحماية خطوط النقل البحري التي تمتد من الموانئ الصينية إلى منطقة الخليج العربي والقرن الأفريقي. كما دفع التحوّط بكين إلى العمل مع الدول الرئيسة المستوردة للنفط من أجل الحفاظ على استقرار أسواق النفط العالمية، وتأمين خطوط إمداداته للحدّ من الصدامات المدمّرة لأسعار النفط. وكان من نتائج هذه السياسة

(78) Medeiros, pp. 146-148, 164-165.

أن أصبحت الصين أكثر استقلالًا في تحقيق مصلحتها العامة في تعزيز أمن الطاقة، الأمر الذي يوضح محاولات حماية المصالح الصينية بشكل مستقل عن الولايات المتحدة. وفي الوقت نفسه، تحرص الصين على عدم الدخول في مواجهة عسكرية مع الولايات المتحدة، لأنها تعلم جيدًا التكلفة الضخمة لخوضها مثل تلك المواجهة. ولذلك، تعمل مع دول الشرق الأوسط إلى الحد الذي لا يثير غضب الدولة الرئيسة في النظام العالمي، وتنأى عن إقامة التجمعات والتحالفات العسكرية مع معارضي السياسة الأميركية في المنطقة. والمثال البارز على ذلك هو علاقات الصين بإيران؛ فعلى الرغم من أهمية إيران جيوبوليتيكيًا واقتصاديًا من منظور أمن الطاقة، فإن القيادة الصينية حريصة على ألّا تؤدي هذه العلاقات إلى تخريب علاقات الصين بالولايات المتحدة. وبصفةٍ عامة، تحاول بكين إيجاد توازن بين تحالفها الاستراتيجي مع إيران والتزاماتها تجاه الدول الغربية. وعلى الرغم من زيادة الإنفاق العسكري الصيني في السنوات الأخيرة، فإن الصين لا تريد هدر مصادرها في سباق تسلح مع الولايات المتحدة. وغنيٌّ عن البيان أن قطاع الطاقة في الصين يعتمد، بشكل رئيس، على الشركات المملوكة للدولة، وتسيطر الحكومة بشكل مركزي على تطوير استراتيجية أمن الطاقة وتنفيذها، وعلى توجيه صفقات الاستثمار في الخارج وتأمينها. ويشير هذا كله إلى أن استراتيجية الطاقة الصينية في الشرق الأوسط منسقة مركزيًا على أعلى المستويات الحكومية. وفي الوقت نفسه، تدعم الحكومة الصينية التنقيب عن الموارد النفطية وتطويرها من أجل الحصول على إمدادات نفطية خارجية مستقرة. ولتحقيق هذا الهدف، فإنها على استعداد لقبول صعوبات وتكاليف متعددة، مثل الميزانيات الرأسمالية الضخمة، وفترات الإنشاء الطويلة الأمد، وعدم اليقين العالي المستوى للاستثمار. كما تتابع بكين "دبلوماسية القوة الناعمة" في كثير من المناطق، وهي أوكلت مهمة إدارتها إلى أعلى المستويات الحكومية[79].

بصفةٍ عامة، يُفسّر دارسو التنافس الصيني-الأميركي في الشرق الأوسط من منظور التحوّط الاستراتيجي؛ فالنفوذ الأميركي آخذ بالتراجع في الإقليم

(79) Salman & Geeraerts, "Strategic Hedging and China's Economic Policy," p. 107.

بعد ثورات الربيع العربي منذ عام 2011، في مقابل تزايد النفوذ الصيني تدرجًا، ما يشير إلى إمكان أن تحدث في المستقبل احتكاكات دبلوماسية بين القوتين، وهذا ما دفع الصين إلى اتّباع التحوّط في سياساتها تجاه الولايات المتحدة عبر مجموعة واسعة من الاستراتيجيات العسكرية وغير العسكرية، من خلال تعزيز علاقاتها بدول الشرق الأوسط من أجل تغطية حاجاتها المتزايدة ودعم نموّها الاقتصادي. ولا يعني هذا إمكان حدوث صراع عسكري صيني-أميركي في المستقبل القريب بسبب التفوق العسكري الأميركي الواضح، وكذلك رغبة الصين في تجنّب الدخول في سباق التسلّح مع واشنطن، لأن ذلك قد يؤثر سلبًا في التطورات المحلية، كما حدث في روسيا السوفياتية نتيجة سباق التسلح بينها وبين الولايات المتحدة في الحرب الباردة. وهكذا، قامت استراتيجية التحوّط الصينية على تجنّب استعداء الولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه على تأسيس شبكة من العلاقات مع دول المنطقة. وأخيرًا، أشارت الدراسة إلى أن الولايات المتحدة تتّبع أيضًا هذه الاستراتيجيا في سياساتها الخارجية تجاه الصين، للحدّ من صعودها المتنامي في القارة الآسيوية عبر توثيق علاقاتها بدول القارة[80].

درس مِديروس أيضًا تأثير التحوّط بين الولايات المتحدة والصين في الاستقرار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، واعتبر أن التحدي الكلاسيكي الذي تواجهه الولايات المتحدة في العلاقات الدولية هو الاستجابة لقوة صاعدة في منطقة، كثيرًا ما كانت الولايات المتحدة مهيمنة عليها، وتمتلك مصالح اقتصادية كبرى والتزامات أمنية تجاه بعض حلفائها. وردًّا على ذلك، اختارت الولايات المتحدة أن تحوّط رهانها الأمني من خلال اعتماد سياسات تعاونية وتنافسية تجاه نهوض الصين في آسيا، ما أدى إلى استراتيجية تأمين جيو-سياسي من نوع ما، حيث يجمع نهج الولايات المتحدة بين آليات المشاركة والربط والتوازن، من خلال محاولة إشراك الصين وإلزامها بالقواعد والمعايير والهياكل الدولية. وفي الوقت نفسه، تشمل سياستها آليات تنطوي على منافسة ضمنية وربما قسرية، تسعى لتثبيط الصين عن تحدي نظام الأمن

(80) Salman, Geeraerts & Pieper, pp. 575-596.

الإقليمي الحالي، وردعها عن استخدام الإكراه أو القوة لمواصلة مصالحها الاقتصادية أو الأمنية الحالية أو المستقبلية في آسيا، من خلال تعاون دفاعي وأمني مكثف مع الهند ودول جنوب شرق آسيا، مثل سنغافورة وتايلاند والفلبين وإندونيسيا وفيتنام.

وهناك اهتمام كبير من دارسي العلاقات الدولية بأثر صعود قوة في الاستقرار الإقليمي، حيث قدّم عدد كبير منهم التحوّط باعتباره استراتيجيا مُثلى للتعامل مع هذا الصعود، خصوصًا أن الممارسة العملية أوضحت أن في أثناء ذلك الصعود تكون لدى هذه الدولة توجهات عدائية لمن يتصدى لها، أو يحاول تثبيط صعودها. ومن هنا، استخدم بعض المحللين التحوّط لتوضيح استراتيجيات الدول الكبرى تجاه القوى الصاعدة في إقليم معيّن. وأشرنا آنفًا إلى التحوّط الأميركي تجاه الصعود الصيني في إقليم آسيا-المحيط الهادئ.

تُعدّ الهند مثالًا بارزًا لاتّباع سلوك التحوّط الاستراتيجي تجاه صعود الصين باعتبارها قوة إقليمية كبرى. كما ينطبق الأمر نفسه على اليابان وماليزيا في علاقاتهما بالصين أيضًا. وبالإشارة إلى الحالة الهندية، يُلاحظ أن دلهي تُمارس التحوّط في سياستها الخارجية تجاه الصين، على الرغم من العلاقات الجيدة بينهما؛ إذ شهد القرن الحادي والعشرون تحسنًا كبيرًا في العلاقات بينهما، من حيث التبادل التجاري والتعاون الثقافي والتعليمي؛ فعلى الرغم من الخلافات بين البلدين بشأن باكستان والتوسع الصيني في المحيط الهندي، فإن هناك تعاونًا اقتصاديًا بينهما، حيث تحسّنت التجارة الثنائية بوتيرة عالية منذ عام 2008. وتنخرط الدولتان في علاقات تعاونية في سياقات أخرى، مثل تغير المناخ والإصلاح المالي الدولي. وبعد وصول حكومة ناريندرا مودي إلى السلطة في منتصف عام 2014، اقترنت تلك العلاقات الجيدة باستراتيجيا تحوّطية، حيث سعت دلهي لتعزيز شراكتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة من أجل التصدي لنفوذ الصين عبر آسيا، ولا سيما في باكستان وجنوب شرق آسيا والمحيط الهندي. ومُدّد العمل باتفاقية التعاون الدفاعي (الموقعة في عام 2005) بين الولايات المتحدة والهند مدة عشر سنوات أخرى في عام 2014،

والاتفاق على حماية الأمن البحري وضمان حرية الملاحة في ممرات الاتصال المائية في المحيط الهندي وبحر الصين الجنوبي، وتوقيع معاهدة لتأمين الاتصالات العسكرية (في عام 2018). وثمة تعاون متنامٍ بين القوات المسلحة في البلدين، حيث يمارس الجيش الأميركي، منذ عام 2015، تدريبات مشتركة مع نظيره الهندي، أكثر مما يفعل مع جيش أي دولة أخرى. وتعتبر الهند الآن أكبر مشترٍ للمعدات الدفاعية الأميركية. لكن هناك حدودًا لهذه العلاقات، بمعنى أنها لن ترتقي إلى حالة التحالف الرسمي "الصريح"، لأن الهند لا تريد الإفراط في استفزاز الصين. وفي الوقت نفسه، تربط الهند علاقةٌ جيدةٌ مع اليابان. وسعت الهند لتعزيز علاقتها العسكرية باليابان، ولا سيما في مجال التسلح، خصوصًا أنه جرى منذ عام 2014 تعزيز العلاقات الأمنية والسياسية بينهما، حيث دعت دلهي طوكيو إلى المشاركة في المناورات البحرية الأميركية- الهندية في مالابار، فانضمّت إليها بعد أن توقفت مدة ست سنوات بسبب الاعتراض الصيني عليها. ومع ذلك، نجد الهند حريصة على تطوير علاقاتها بالصين، بسبب حاجتها إليها في تحقيق إصلاحات اقتصادية داخلية، فضلًا عن التقارب في كثير من القضايا العالمية، وآخرها عضوية الهند في منظمة شنغهاي للتعاون التي تضم الصين وروسيا ودول آسيا الوسطى[81]. وعلى المستوى الداخلي، حاولت الهند الحفاظ على التوازن العسكري في مواجهة الصين ضمن حدود مقبولة، من خلال الحصول على رادع نووي أدنى والحفاظ عليه، وتطوير صواريخ أغني-5" (Agni-V) القادرة على الوصول إلى أنحاء الصين كلها. وخصصت لسلاح البحرية الجزء الأكبر من ميزانيتها لتعزيز القدرة الهندية على التعامل مع التهديدات الصينية في المحيط الهندي[82]. والواقع أن الحالة الهندية (تجاه الصين) تقدم مثالًا مميزًا للتحوّط الاستراتيجي؛ إذ إنها تستوفي العناصر الثلاثة التي يجب أن تتوافر في السلوك الخارجي كي نصفه بالتحوّطي،

(81) Medeiros, pp. 151-152; Hoo Tiang Boon, pp. 122-127.
رضا محمد هلال، "مودي في واشنطن ... صراع بين "أمريكا أولًا" و"صنع في الهند"، **الخليج**، 13/7/2017.

(82) Hoo Tiang Boon, pp. 124-129.

وهي الجمع بين وسائل منوعة (ما بين تعاونية وتوازنية)، والفصل بين القضايا (حيث يجري التعاون في المجال الأمني مع الولايات المتحدة والانخراط مع الصين في المجال الاقتصادي، والفصل بين منازعاتهما السياسية والحدودية وعلاقاتهما الاقتصادية)، وتنويع الشركاء (الولايات المتحدة والصين واليابان وروسيا، وغيرها).

بالنسبة إلى ردة فعل اليابان على الصعود الصيني في إقليم آسيا-المحيط الهادئ، تابعت اليابان أيضًا، في نهاية المطاف، استراتيجيا تحوّطية؛ إذ إنها لا ترغب في تحقيق التوازن مع الصين، ولا في التحالف معها، ولا تتّبع استراتيجيا تعاونية بحتًا على الرغم من اعتمادهما الاقتصادي المتبادل، بل تقوم استراتيجية التحوّط اليابانية تجاه الصين على أربعة مسارات متداخلة: التعاون الاقتصادي مع الصين؛ إشراكها في المنظمات الإقليمية والدولية؛ منع الهيمنة الصينية من خلال التحالف مع قوى من خارج نطاق منطقة جنوب شرق آسيا؛ وأخيرًا التوازن الداخلي والخارجي غير المباشر. بعبارة أخرى، تقوم الاستراتيجيا اليابانية تجاه الصين على التعاون، كما تقوم في الوقت ذاته على التحوّط ضد الفشل المحتمل لمثل هذا الانخراط، من خلال تعزيز تحالفها مع الولايات المتحدة وتعزيز قوتها العسكرية[83].

في البداية، لم تسعَ اليابان لتحقيق توازن داخلي صلد مع الصين، حيث كانت الأصول والتكنولوجيا والميزانية اليابانية في بداية التسعينيات، تتجاوز، إلى حد بعيد، نظيراتها في الصين، وكانت كافية لمواجهة صعودها. لكن العلاقات الصينية-اليابانية على صعيد الإنفاق العسكري بدأت تتغيّر منذ بداية الألفية الثالثة؛ ففي عام 2000، اقترن برنامج التحديث العسكري الصيني ونموّها الاقتصادي السريع بزيادة مرتفعة في نفقاتها العسكرية، كما تجاوزت نفقاتها نفقات نظيرتها اليابان في عام 2004. ومنذ عام 2009، بدأت اليابان تدرك خطر التوسع الصيني في عرض البحر، في أعقاب

(83) Ll. López i Vidal & Àngels Pelegrín, "Hedging Against China: Japanese Strategy Towards a Rising Power," *Asian Security*, vol. 14, no. 2 (2018), pp. 193-201.

المواجهات الدائرة بشأن جزر سينكاكو/ دياويوي، والنزاعات الحدودية البحرية في بحر الصين الشرقي. ودفعت هذه الأحداث اليابان إلى تعزيز التوازن الداخلي من خلال وضع سياسة دفاع جديدة، وتخفيف القيود السياسية على أنشطة قوات الدفاع الذاتي. أما في ما يخص العلاقات الدبلوماسية، فعلى الرغم من التعاون الثنائي الصيني-الياباني، فإن اليابان لم تقم بمسايرةٍ دبلوماسية مع الصين، بل انخرطت في تحقيق التوازن الدبلوماسي من خلال الأطر التي تقودها آسيان كلما كان ذلك ضروريًا. ويتضح ذلك في مواجهتها الصين بشأن التصميم المؤسسي لمجتمع دول آسيان؛ ففي حين فضّلت الصين منتدًى شرقَ آسيوي حصريًا لدول (آسيان+3)، قاومت اليابان، وحاولت أن تشمل الدول الديمقراطية المجاورة، أي أستراليا والهند ونيوزيلندا[84].

ثمة ثلاثة عوامل تُحدّد ما إذا كانت اليابان ستواصل اتّباع استراتيجية التحوّط هذه تجاه الصين، أم إنها ستتخلى عنها مستقبلًا لمصلحة أحد خيارَي مسايرة الركب والتوازن، أي وجود تهديد مباشر حقيقي للأمن القومي لليابان، ما سيُلجِئها إلى الاعتماد أكثر على التوازن الخارجي للحماية، ووجود خطوط صدع أيديولوجية يمكن أنْ تُقسم الدول، ولا سيما في إقليم آسيا-المحيط الهادئ، معسكرين، ووجود تنافس شامل بين القوة الصاعدة (الصين) والقوة المهيمنة (الولايات المتحدة)؛ ما سوف يضطر الدول إلى الانحياز إلى طرف. فإذا ظهر أحد هذه العوامل، عندها لن يكون التحوّط ممكنًا[85].

في إطار دراسته سياسات الدول غير الراضية (Dissatisfied States) في النظام الدولي، استخدم سمير بوري نظرية التحوّط الاستراتيجي لتفسير السياسات الروسية والصينية والإيرانية أيضًا تجاه الولايات المتحدة، من أجل تأمين المكانة الدولية والحفاظ على الأمن الوطني، عن طريق المراجعة

(84) Kei Koga, pp. 645-646.

(85) Vidal, pp. 201-206.

المحلية (Local Revisionism) (تحدي الهيمنة على المستوى الإقليمي) التي لا تُخاطر بقدرتها على المشاركة في النظام الدولي، أو بالانجرار إلى حرب دولية[86]. وفي هذا الصدد، يُدلّل بوري كيف أن روسيا والصين استخدمتا التحوّط الاستراتيجي لتحقيق الأمن والمكانة، وكيف حافظت الدولتان على التوازن الدقيق في أثناء اثنتين من أكبر أزمات القرن العشرين: الصراع الروسي-الأوكراني والعمليات البحرية الصينية في بحر الصين الجنوبي. وفي الحالتين، تواكبت جهود الدولتين لتأكيد قوتهما الإقليمية مع جهودهما للمقايضة مع الدولة المهيمنة على النظام الدولي (الولايات المتحدة). وقدّم بوري دليلًا مفصّلًا على أن على الرغم من المناورات المراجِعة (Revisionist Manoeuvres) التي تقوم بها الصين وروسيا، لا تريد هاتان الدولتان التورّط في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة، أو الانفصال عن النظام الدولي الراهن. وهنا، يمكن تفهّم كيف أن استراتيجية التحوّط تستهدف المحافظة على الوضع الراهن، في الأمد القصير على الأقل.

تُقدّم البرازيل، وهي دولة صاعدة في أميركا اللاتينية، حالة مهمة للتحوّط الاستراتيجي، في الفترة 2003-2016، حيث تابعت استراتيجية التحوّط من النوع الثاني تجاه الولايات المتحدة من أجل الحفاظ على دورها القيادي في أميركا الجنوبية. وسوف نُلقي مزيدًا من الضوء على الحالة البرازيلية لاحقًا.

---

(86) Samir Puri, "The Strategic Hedging of Iran, Russia, and China: Juxtaposing Participation in the Global System with Regional Revisionism," *Journal of Global Security Studies*, vol. 2, no. 4 (October 2017), pp. 307-323.

تختلف دراسة بوري (2017) عن دراستنا من ناحية مناط التركيز أو المشكلة البحثية ومستوى التحليل؛ فدراسته تختبر كيف تستخدم الدول غير الراضية عن مكانتها في النظام الدولي، أي إيران وروسيا والصين، استراتيجية التحوّط من أجل الحصول على المكانة والأمن، عن طريق المراجعة المحلية، من دون تعريض مشاركتها في النظام الدولي للخطر، أو الانجرار نحو الحرب. أمّا دراستنا، فتختبر كيف ولماذا وظّفت إيران استراتيجية التحوّط في سياستها تجاه الولايات المتحدة، وتحديدًا في خصوص البرنامج النووي الإيراني، كما أوضحنا سابقًا. وبالنسبة إلى مستوى التحليل، تنطلق دراسة بوري من مستوى النظام الدولي، فيما تُركّز دراستنا على مستوى الدولة. والحقيقة أن نظرية التحوّط الاستراتيجي تتيح إمكان التحليل على أيٍّ من المستويين.

2 - التحوّط في سياسات الدول المتوسطة والصغرى

تلجأ الدول المتوسطة والصغرى - من حيث قدرات القوة الشاملة - إلى استراتيجية التحوّط لأسباب عدة ستناقش في المبحث التالي (الرابع)، وينصبّ الاهتمام هنا على عرض أمثلة لهذه الدول التي انتهجت هذا التحوّط الاستراتيجي في أقاليم مختلفة من العالم.

لنبدأ، في إقليم شرق آسيا، بإندونيسيا التي صممت استراتيجيتها الدفاعية على أساس التحوّط؛ ففي ظل بيئةٍ إقليمية تتّسم بعدم اليقين نتيجة التنافس الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والصين، وأزمة، أو انعدام الثقة بينهما، فضلًا عن وجود نزاعات بحرية، ولا سيما في بحر الصين الجنوبي، بين دول الإقليم، اعتمدت إندونيسيا استراتيجية التحوّط، وهو تحوّط مزدوج، شأنه في ذلك شأن نمط التحوّط الذي تتابعه سائر الدول الصغرى والمتوسطة في الإقليم، تجاه الصين والولايات المتحدة. وتهدف استراتيجية التحوّط الإندونيسية إلى الحد من الآثار السلبية للصعود الإقليمي الصيني وكبح القوة الأميركية المهيمنة وتجنّب الآثار السلبية للتنافس الصيني-الأميركي على الهيمنة الجيو-سياسية في الإقليم. ومن وجهة النظر الإندونيسية، بينما يعمل الصعود الصيني على تقليل الدور المحوري للولايات المتحدة في شرق آسيا، فإن الوجود العسكري الأميركي حيوي، بلا شك، لحفظ التوازن الإقليمي. وإذا كانت جاكرتا غير متيقّنة من نيّات الصين الاستراتيجية، فإن مصالحها قد تتطابق، وقد تتنافر، مع المصالح الأميركية في المنطقة. وتوضح الملاحظة أن الدبلوماسية الدفاعية الإندونيسية كانت فعّالة في استخدام التحوّط؛ فمن ناحية، انخرط المسؤولون العسكريون والأمنيون الإندونيسيون مع دول آسيان في عمليات متعددة الأطراف، من أجل المساعدة في مأسسة معايير السلوك الإقليمي، بما في ذلك بناء الثقة، وعدم التدخل، والأمن التعاوني والتسوية السلمية للصراعات. ومن ناحية أخرى، تستخدم إندونيسيا الدبلوماسية الدفاعية الثنائية لتحديث قدراتها العسكرية ورفع مستوى صناعاتها الدفاعية الناشئة. وإضافة إلى التعاون الدفاعي مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية، تنخرط إندونيسيا مع الصين وروسيا

وكوريا الجنوبية في عمليات توريد الأسلحة. وبهذه الطريق، تسعى جاكرتا للتخفيف من تأثير التغيرات الجيوبوليتيكية، والحفاظ، في الوقت نفسه، على قدراتها الدفاعية ضد حالة عدم اليقين الإقليمي[87]. وبصورةٍ محددة، تبنّت إندونيسيا سياسة التحوّط تجاه مبادرة الحزام والطريق الصينية التي اقترحها الرئيس الصيني شي جين بينغ في عام 2013. ورأت جاكرتا أن التحوّط هو الاستراتيجيا الأنسب تجاه الصين، حيث تسعى لتطوير قدراتها التنافسية والاقتصادية من أجل الحدّ من الفجوة مع الصين، وتعمل في الوقت ذاته على التعاون مع الصين لتحقيق مكاسب اقتصادية، على الأمدين القصير والطويل، ستُجنّبها التهديدات، أو على الأقل ستُقلّلها[88].

في السياق نفسه، استخدم مِديروس نظرية التحوّط الاستراتيجي لتفسير سلوك دول شرق آسيا والمحيط الهادئ تجاه الولايات المتحدة والصين[89]. وكذلك فعل فان جاكسون في دراسته عن ظهور التحوّط الاستراتيجي واستمراريته عبر القارة الآسيوية[90]. وفي هذا الصدد، وبحسب مِديروس[91]، تلجأ الدول الصغرى إلى التحوّط عندما تريد الاحتفاظ بعلاقات متوازنة مع قوتين كبريين، وتوظيف قوتها النسبية من أجل تحقيق بعض الاستقلالية لسياستها الخارجية[92].

تتابع هذه الدول، ولا سيما سنغافورة وفيتنام وتايلاند والفلبين وإندونيسيا، سلوكًا تحوّطيًا تجاه الصين، وتجاه تبلور نظام إقليمي جديد؛ النظام الذي يجري تشكيله أساسًا بوساطة الصين والولايات المتحدة. ولذلك، تنخرط هذه الدول الآسيوية في تعاون أمني مع الولايات المتحدة، خوفًا من

(87) Gindarsah, pp. 181-186.

(88) Sari, p. 28.

(89) Medeiros, pp. 164-165.

(90) Van Jackson, "The Rise and Persistence of Strategic Hedging Across Asia: A System-Level Analysis Strategic Asia," *The National Bureau of Asian Research* (December 2014), pp. 320-332.

(91) Medeiros, pp. 165-166.

(92) Sherwood.

النفوذ الصيني المتنامي الذي يهدف إلى تبوُّؤ قيادة القارة الآسيوية. لكن في الوقت نفسه، تنخرط تلك الدول في أُطر للتعاون الاقتصادي والدبلوماسي مع الصين. والهدف الذي تسعى له الدول الصغرى والمتوسطة في شرق آسيا ليس الحصول على مكاسب مادية أو تغيير وضعها النسبي، بل الحفاظ عليه فحسب؛ فالتحوّط استراتيجيا منهجية تسعى، في الأساس، للحفاظ على بقاء الدولة، ولا تهتم كثيرًا بحجم التأثير والنفوذ الذي يأتي في مرتبة ثانية بعد البقاء[93].

يُلاحَظ أن استراتيجية التحوّط هي الأكثر شعبية في سياسات دول جنوب شرق آسيا. وقد أسهمت الدراسات عن التحوّط الاستراتيجي في هذا الإقليم في تطوير نظريته. ويمكن فهم سياسات هذه الدول الخارجية من خلال منظور التحوّط، بدلًا من التوازن أو مسايرة الركب، حيث تتخذ هذه الدول مسارًا وسطًا، بدرجة أو بأخرى، في العلاقات بين الولايات المتحدة والصين. فهذه الدول تتحوّط ضد "سيناريوات" الأمن السلبية من خلال مزيجٍ من التوازن غير المباشر والانخراط مع الصين. وتُدرك هذه الدول أيضًا أن الصين تُمثل أكبر تحدٍ لأمنها الوطني، ولذلك تتحوّط تجاهها عن طريق سياسات الارتباط القوية مع الولايات المتحدة. وترمي استراتيجية التحوّط إلى تحقيق هدفين: أولهما أعظم الفوائد من خلال الانخراط مع الصين (عن طريق المؤسسات والروابط الاقتصادية) ومن خلال التوازن غير المباشر (تحديث قدراتها العسكرية والروابط الأمنية مع الولايات المتحدة)، والآخر كسب حرية أكبر في سياستها الخارجية من خلال توسيع خياراتها الاستراتيجية. وتتراوح ميكانيزمات التحوّط لهذه الدول بين تعاونية وصراعية، وتتضمن تحديث القدرات العسكرية ودرجة منخفضة من التهديد (مثل التدريبات العسكرية مع طرف ثالث)، وتعاون أمني محدود (مثل إجراءات بناء الثقة)، والتعاون المالي والروابط التجارية والاستثمارية[94]. واستطاعت هذه الدول تحقيق مكاسب اقتصادية من خلال انخراطها مع الصين، وفي الوقت نفسه تحسين روابطها الأمنية مع الولايات المتحدة.

---

(93) Jackson, pp. 320-322.

(94) Ryan Yu-Lin Liou & Philip Szue-Chin Hsu, pp. 7-9.

تُعدّ تايلاند من نماذج الدول المتحوّطة القوية، فيما تُعدّ سنغافورة وفيتنام من نماذج التحوّط الأضعف. فتايلاند تمارس سلوك التحوّط من خلال الحفاظ على علاقات وثيقة مع بكين وواشنطن على حدٍ سواء، لتعظيم فوائدها وفتح أفقٍ جديدة للمناورة. وقد وقّعت سلسلة من المبادرات مع الولايات المتحدة، تهدف إلى تأمين التجارة ضد الهجمات الإرهابية، منها مشروع ثنائي لتتبّع الحاويات من الموانئ التايلاندية إلى الموانئ الأميركية. كما أعادت الحكومة التايلاندية فتح القاعدة البحرية في ساتاهيب (Sattahip) التي تبعد عن بانكوك نحو 200 كم، للسماح بنشر المعدات العسكرية الأميركية في المنطقة. وعلى النقيض من ذلك، قررت سنغافورة ترسيخ علاقاتها الأمنية بالولايات المتحدة، وبالتالي تميل بقوة نحو واشنطن بعيدًا عن بكين. لكنها في الوقت نفسه تتحوّط مع الصين لمواجهة التحدي الصيني للاستقرار الإقليمي، واحتمال عرقلة بكين جهود التنمية الاقتصادية في سنغافورة. وينطبق الأمر نفسه على الفلبين. أما فيتنام، فعلى الرغم من وصفها بـ"صديق الصين"، فإنّها طوّرت علاقاتها بالولايات المتحدة في السنوات الأخيرة. ويُلاحَظ أن فيتنام مجبرة على استيعاب الصين، حيث لا يمكنها تعميق العلاقات الثنائية بالولايات المتحدة بشكلٍ سريع(95).

بالنسبة إلى سنغافورة، درس تشوي التحوّط في سياستها تجاه الصين، حيث اعتبر أن سياساتها هذه متناقضة، وتتميز بالدفء في العلاقات الاقتصادية، لكنها بعيدة في المجالات السياسية والاستراتيجية. وكانت سنغافورة منذ فترة طويلة شريك الصين التجاري الأكبر في آسيان، باستثناء عامي 2002 و2003. وتُعدّ دولة صغرى تعاني ضعفًا هيكليًا نتيجة موقعها الجغرافي وحجمها الصغير ومواردها المحدودة ووضعها الجيو-سياسي. ولمواجهة الضعف، لجأ الزعماء السنغافوريون إلى نهج يتألف من ثلاثة مكوّنات: تعزيز التكامل الاقتصادي، والسعي وراء التسلح والتحالف، ورعاية توازن إقليمي للقوة، ويهدف هذا النهج إلى المحافظة على الوضع الإقليمي. من هذا المنطلق، تهتم سنغافورة

(95) Evelyn Goh, *Meeting the China Challenge: The US in Southeast Asian Regional Security Strategies*, Policy Studies 16 (Washington, DC: East-West Center, 2005), p. 23.

بالقضايا المتعلقة بتايوان ومضيق سبراتليز، ويعود ذلك إلى اعتمادها الكبير على التجارة البحرية، وخشيتها من أي توترات في مضيق تايوان، أو أي نزاعٍ مسلح في المنطقة يمكن أن يؤدي إلى زعزعة استقرار التجارة والاستثمار الأجنبي. ونظرًا إلى أوجه عدم اليقين بشأن نيات الصين المستقبلية، تنخرط سنغافورة في تعاونٍ عسكري مع الولايات المتحدة. ومع ذلك، من الخطأ ربط العلاقات بين سنغافورة والولايات المتحدة، كلّيًا، بتخوفها من الصين، إنما هناك أسباب أخرى، من أهمها مخاوفها من الإرهاب منذ هجمات 11 أيلول/ سبتمبر 2001. كما تنأى سنغافورة بنفسها عن أي سياسة لمسايرة الركب، حتى وإن كان بشكل محدود، ويعود ذلك إلى وضعها الجيو-سياسي، حيث يشكل العرق الصيني 76 في المئة من سكانها، وبالتالي، هي ترفض اعتبارها "الصين الثالثة"، خصوصًا من جارتيها صاحبتَي الأكثرية المسلمة: ماليزيا وإندونيسيا[96].

منذ تطبيع العلاقات الصينية-الفيتنامية في عام 1991، جرى تشكيل سياسة فيتنام تجاه الصين اعتمادًا على مجموعة من المقاربات التي يمكن وصفها، على أفضل وجه، بأنها استراتيجية تحوّط متعددة المستويات والاتجاهات. وفي هذا الصدد، تسعى فيتنام لاستغلال الظروف المؤدية إلى التعاون الثنائي، ولا سيما في المجال الاقتصادي، من أجل تعزيز تنميتها المحلية، من ناحية؛ ومن ناحية أخرى، تُملي المطالب المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي وموقف الصين المهدِّد بشكل متزايد، على فيتنام أن تقاوم الصين في هذا الجانب، لحماية مصالحها الوطنية على أفضل وجه. وتعتمد الاستراتيجيا التحوّطية الفيتنامية على أربعة عناصر أساسية: البراغماتية الاقتصادية، والانخراط المباشر، والتوازن الصلد، والتوازن الناعم.

أولًا، غدت الصين أكبر شريك تجاري لفيتنام منذ عام 2004، وساعدت الروابط الاقتصادية في تفعيل شبكة التفاعلات الثنائية التي تعمل وسيلة لامتصاص التوترات الناشئة من المجالات الأخرى للعلاقة الثنائية. **ثانيًا**،

---

(96) Kuik Cheng-Chwee, pp. 176-177.

بالنسبة إلى الانخراط المباشر، أي توسيع الآليات الثنائية المختلفة لبناء الثقة المتبادلة وتعميقها، كان للزيارات الرسمية بين البلدين أثر في التمهيد لتوقيع الاتفاقات والعقود لتعزيز التعاون الثنائي. **ثالثًا**، بسبب التحديث السريع للبحرية الصينية ونشر كثير من قدراتها البحرية الحديثة في جنوب الصين، عقدت فيتنام مجموعة من الصفقات العسكرية مع روسيا، كما صنّعت مجموعة من الأسلحة والمعدات، مثل مدافع الهاون وقاذفات القنابل الأوتوماتيكية ومكوّنات الوقود لصواريخ (سكود) والطائرات المسيَّرة. **رابعًا**، أما في التوازن الناعم، أي تعزيز المشاركة في المؤسسات المتعددة الأطراف، فأصبح التركيز الأساسي لنهج فيتنام المتعدد الأطراف هو آسيان، حيث إنها تستخدمها أداة دبلوماسية في نزاعاتها مع الصين، وتُصرّ على وضع نزاع بحر الصين الجنوبي على أولوية أجندة عمل الرابطة[97].

تتابع أذربيجان منذ استقلالها في عام 1991 تحوّطًا استراتيجيًا متعدد المستويات تجاه روسيا باعتباره الخيار الأكثر عقلانية بالنسبة إليها. ومكّنها هذا التحوّط من إدارة علاقاتها مع موسكو بقدر كبير من المرونة، وساعدها في التعامل مع أوجه عدم اليقين الأمنية المرتبطة بالقوة الروسية في المنطقة، وفي الوقت نفسه الحفاظ على العلاقات التعاونية بها لتحقيق أقصى استفادة من العلاقات الثنائية بينهما. والواقع أن استراتيجية التحوّط الأذرية تجاه روسيا لم تكن مدفوعة بمخاوف الأمن القومي فحسب، بل أيضًا بقدرات أذربيجان النسبية في ما يتعلق بموارد الطاقة[98].

في منطقة الخليج العربي، تلجأ الدول الصغيرة كلها، بما في ذلك عُمان والإمارات العربية وقطر والبحرين والكويت، إلى استراتيجية التحوّط في علاقتها مع إيران؛ ذلك أن البيئة الأمنية في منطقة الخليج، التي تتسم بالفوضى وعدم التأكد، تُعدّ نموذجية بصفة خاصة لاستراتيجيات التحوّط، لأنها تُمكّن

(97) Hiep, pp. 342-353.

(98) Narmina Mamishova, "Strategic Hedging as a Pattern of Foreign Policy Orientation: The Case of Azerbaijan's Behavior vis-a-vis Russia," Master of Arts in Diplomacy and International Affairs, ADA University, Azerbaijani, Baku, 2017, pp. 22-29, 35.

"المتحوّطين" من الحفاظ على خيارات استراتيجية مختلفة، وتُعطيهم القدرة على المناورة. وفي هذا الخصوص، يُشير غوزانسكي إلى أن دول الخليج العربية المذكورة أعلاه اعتمدت مبدأ مسايرة السلوك الخارجي الإيراني والانخراط مع طهران في علاقات اقتصادية، والعمل في الوقت نفسه على تطوير قدراتها العسكرية بما يوازن هذا السلوك، الأمر الذي يُقلّل من خطورة الصراع مع إيران على الأمد القصير، ويتيح الفرصة لهذه الدول للحفاظ على خططها الطارئة من أجل مواجهة التهديد الإيراني على الأمد البعيد. والسبب في ذلك يعود إلى إدراك هذه الدول خطورة التهديد الإيراني لأمنها الوطني، سواء من حيث القدرات العسكرية التقليدية والاستراتيجية، أو من حيث القدرات غير المتماثلة، وتُطوّر هذه الدول هيكلًا أمنيًا موحّدًا لمواجهة هذا التهديد. وافترض غوزانسكي أن تصورات التهديد غير المتسقة بين الدول الأعضاء جعلت من الصعب وضع استراتيجيا أمنية مؤسسية مشتركة، وأن التشققات التي تصيب وحدة تلك الدول تُضعف قدرتها على العمل ككتلة موحَّدة في مواجهة إيران، لذلك اختارت كل دولة التحوّط في ما يتعلق بمستوى أو حجم التهديد الذي تتوقعه منها. كما يُضيف تنامي النفوذ الإقليمي الإيراني أسباب التحوّط معها. والأهم من ذلك أن مواجهة إيران من خلال التوازن الخارجي الواضح سوف يعمل على استعدائها، وهذا ما تريد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تجنّبه[99].

من هنا نفهم كيف أن دول مجلس التعاون الصغرى تنخرط في تعاون أمني رسمي مضاد لإيران، يتمثل في مجلس التعاون الذي أُنشئ في الأساس لاعتبارات أمنية تتعلق بمواجهة التهديد الإيراني، والائتلاف الخليجي/العربي لدعم الشرعية في اليمن (ويُشار إليه في وسائل الإعلام بـ"التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن بقيادة السعودية") الذي كان يضم دول المجلس كلها، عدا عُمان، ثم أصبح محورًا سعوديًا-إماراتيًا خالصًا مدعومًا من البحرين والكويت، بعد إعلان قيادة التحالف إنهاء مشاركة قطر فيه، في

(99) Guzansky, "The Foreign-Policy Tools of Small Powers," pp. 113-116, 119.

حزيران/ يونيو 2017؛ متّهِمة الأخيرة بـ"ممارساتها التي تعزز الإرهاب"، وذلك بعيد إعلان السعودية والإمارات والبحرين ومصر قطع علاقاتها الدبلوماسية مع الدوحة[100]، ومقاطعتها/ حصارها اقتصاديًا. كما ترتبط هذه الدول بترتيبات أمنية مع الدول الكبرى، ولا سيما مع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا. وفي الوقت نفسه، يحتفظ معظم دول مجلس التعاون بعلاقات تعاون اقتصادي وسياسي-اجتماعي بإيران، من أجل تجنّب صراعٍ مستقبلي معها. وهكذا يتضمن السلوك التحوّطي لهذه الدول تجاه إيران ميكانيزمات تعاونية وتنافسية/ صراعية، وإنْ كانت الأخيرة آخذة بالنمو باطراد في السنوات الأخيرة.

ثمة جانب آخر مهم للتحوّط الاستراتيجي لدول مجلس التعاون، يتعلق بتنويع الشركاء؛ إذ انطلاقًا من الخشية من انسحاب القوى التقليدية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، من المنطقة، تتابع دول المجلس سياسة تنويع الشركاء، حيث ما عادت الشراكات الاستراتيجية الخليجية مقصورة على الدول الغربية، إنّما بدأت تتجه، باطراد، نحو الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية. ويُلاحَظ أن الشراكات الثنائية بين دول المجلس والدول الآسيوية ما عادت مقصورةً على مجال الطاقة، إنّما تتضمن أيضًا الحوار الاستراتيجي والاستثمار المشترك في مجالات التكنولوجيا المتقدمة (مثل الفضاء والطاقة المتجددة) والتدريبات العسكرية المشتركة ومكافحة الإرهاب[101].

المُلاحَظ هنا أيضًا أن التحوّط الاستراتيجي في سياسات الدول الخليجية العربية الخارجية لا ينطلق من استراتيجيا مشتركة لهذه الدول، إنما يُعبّر عن خيارات أحادية لكل دولة على حدة[102]، وإنْ تشاركت الاستراتيجيات التحوّطية الخليجية في بعض السمات، لعل أهمها تنويع الشركاء عن طريق تطوير العلاقات مع فاعلين رئيسين من خارج الإقليم، مثل روسيا والهند

(100) "التحالف العربي ينهي مشاركة قطر فيه ومصر تغلق أجواءها وموانئها أمام وسائل النقل القطرية،" فرانس 24، 5/ 6/ 2017، في: https://cutt.us/sOc95

(101) Jean-Loup Samaan, *Strategic Hedging in the Arabian Peninsula: The Politics of the Gulf-Asian Rapprochement* (London: Routledge, 2019), pp. 1-8.

(102) الدسوقي، "التحوّط الاستراتيجي"، ص 36-37.

وباكستان وكوريا الجنوبية، والتدخل السياسي والاقتصادي في الأساس حيثما يستطيعون للحفاظ على أسواق تصدير النفط، وأظهرت انقسامات عميقة بين دول المجلس[103].

بيد أن النموذج الأبرز لسياسة التحوّط الاستراتيجي في منطقة الخليج تُقدّمه سلطنة عُمان[104]؛ فعلى الرغم من أن سياستها الأمنية تستند إلى التحالف، فإنها تتابع، بالتواكب مع ذلك، استراتيجيتي الانخراط والحياد؛ حيث إنها متحالفة مع السعودية والولايات المتحدة، وتحتفظ بعلاقات اقتصادية وأمنية وسياسية قوية مع إيران، وتُفضل البقاء على الحياد في أي مشكلات إقليمية، ولا سيما إذا كانت أحد طرفيها أو أحد أطرافها، مثل أزمة البرنامج النووي الإيراني والصراع في اليمن والصراع في سورية[105].

أما العوامل التي دفعت السلطنة نحو تلك الاستراتيجيا المزدوجة، فيبدو أنها ترجع في الأساس إلى الوضع الجيوبوليتيكي الفريد للسلطنة، الذي ينبع من أكثر من 250 عامًا من التفاعلات التاريخية مع بريطانيا وإيران والسعودية، والبيئة الأمنية في منطقة الخليج التي تتّسم بالفوضى وعدم اليقين، والطبيعة المعقدة للتوازن الاستراتيجي للقوة والمصالح في منطقة الخليج، ورغبة عُمان في الاحتفاظ بقدر من الاستقلالية في سياستها الخارجية بعيدًا عن الدولتين

(103) Karen Young, "Are We Seeing the Calm Before the Storm in the Gulf ?," *Al-Monitor* (January 2020), accessed on 3/11/2020, at: https://bit.ly/3g00PWN

(104) إذا حاولنا تطبيق المعايير الأربعة للتحوّط، التي اقترحها تيسمان ووُلْف، وسبقت الإشارة إليها، تبدو سلطنة عُمان نموذجًا فريدًا في اتّباع التحوّط الاستراتيجي بفاعلية في سياستها الخارجية تجاه السعودية وإيران؛ إذ ترتبط السلطنة بعلاقات تعاونية بمختلف المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية مع الدولتين، كما تدخل في تعاون أمني ودفاعي مع فاعلين دوليين، مثل الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا، وفاعلين إقليميين، مثل دول مجلس التعاون، كما تعمل على تحسين وضعها الاقتصادي والعسكري وتعطي أولوية كبرى للإنفاق العسكري، حتى إنها باتت إحدى أكبر دول الخليج العربي من حيث الإنفاق العسكري، نظرًا إلى الناتج القومي الإجمالي. وأخيرًا تُفضل عُمان البقاء على الحياد في أي صراعات إقليمية تكون السعودية أو إيران أحد أطرافها، كما هي الحال في الصراعين السوري واليمني، وبين هذا وذاك، تحاول بقدر الإمكان تجنّب المواجهة المباشرة مع الرياض أو طهران.

(105) Sherwood.

الإقليميتين الرئيستين (إيران والسعودية)، والحفاظ على استقرارها السياسي بمنأى عن التنافس الإقليمي بينهما. وهكذا يبدو أن للسلطنة رؤية مختلفة لمصالحها الاستراتيجية وللفرص والتهديدات المحيطة بها، واتّجهت إلى التحوّط باعتباره خيارًا استراتيجيًا يحافظ على أمنها القومي، ويمنحها القدرة على المناورة وتحقيق الاستقلالية النسبية في سياستها الخارجية، هذا بالطبع إلى جانب تقليل التهديدات المحيطة بها قدر الإمكان[106].

من أجل التحوّط، تقوم عُمان باستثمارات متبادلة مع مجلس التعاون (كونها عضوًا مؤسسًا ومشاركًا فيه وملتزمة بسياساته) وتجاه إيران من خلال تطوير علاقات الصداقة الثنائية الطويلة الأجل. وفي ظل التكاليف كلها، فإن عليها أن تنتهج طريقًا دقيقة: الموازنة بين علاقاتها بالقوتين الكبريين في المنطقة (إيران والسعودية)، وفي الوقت نفسه التعاون مع الولايات المتحدة. والحقيقة أن السياسة الخارجية العمانية مُتعدّدة الطبقات؛ فبصفة عامة، تنتهج مسقط سياسة توازن خارجي، بمعنى التحالف مع فاعلين دوليين آخرين ضد القوة المهدِّدة (إيران في الأساس). وفي هذه الحالة، تتحالف مع الولايات المتحدة والسعودية وسائر أعضاء مجلس التعاون. كما أنها تجاه السعودية من طريق الانخراط في علاقات دبلوماسية وتجارية بين مسقط وطهران، بما يسمح لها بتجنب المواجهة المباشرة معها. واستطاعت عُمان أن تحافظ على علاقات مع إيران أوثق من علاقات جيرانها، ما يصعّب على إيران التدخل هناك، بسبب العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية الوثيقة، بل والأمنية، بينهما[107]. وعلى الرغم من التكلفة المرتفعة التي تتحملها مسقط في علاقتها التجارية مع طهران، فإنها فضّلت تحمّلها بدلًا من الانخراط في مواجهه غير متكافئة. وقد يبدو السلوك الخارجي العُماني تجاه إيران متناقضًا، لكنه ليس كذلك؛ إذ إنها تستفيد من علاقات "الصراع" بين إيران والسعودية، كما أنها تُساير الركب مع إيران، وتستفيد من أي انشقاقات تنشأ[108].

(106) Guzansky, "The Foreign-Policy Tools of Small Powers," p. 125.

(107) Ibid., pp. 112-118.

(108) Sherwood.

مكنت هذه الاستراتيجيا عُمان من أن تقوم بدور المسهّل، أو بالمساعي الحميدة في تسوية النزاعات الإقليمية؛ فمثلًا، استضافت في منتصف عام 2013 محادثات سريّة بين الولايات المتحدة وإيران، أفضت في النهاية إلى توقيع الاتفاق النووي الإيراني في تموز/ يوليو 2015. وبعد زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي لها في تشرين الأول/ أكتوبر 2018، ثارت تكهنات بأن مسقط قد تقوم بالدور نفسه بين إيران وإسرائيل (وبين الأخيرة والنظام السوري)، أو بين الفلسطينيين والإسرائيليين. بيد أنه ربما يكون الاحتمال الأول هو الأكثر واقعية، أي قيام عُمان بدور تسهيل محادثات بين الإيرانيين والإسرائيليين، على أساس أن مصر تقوم بدور الوساطة بالفعل في الملف الفلسطيني-الإسرائيلي(109). وتُسهم هذه السياسة التحوّطية، من وجهة نظر مسقط، في تحقيق أمنها القومي وتعزيز دورها ونفوذها الإقليميين، والحفاظ على بعض الاستقلالية في سياستها الخارجية. وحتى داخل مجلس التعاون، تستطيع عُمان أن تحتفظ بدرجةٍ كبرى من حرية الفعل السيادي لتحقيق مصالحها الاستراتيجية.

مع ذلك، هناك تساؤلان يتعلقان بتأثير تغيّر القيادة السياسية في عُمان واحتمالات تطبيع علاقاتها مع إسرائيل في سياسة التحوّط العُمانية تجاه إيران؛ إذ كان يُنظر إلى السلطان قابوس بصفته مهندس هذه السياسة، فهل يؤدي رحيله وتولّي خلفه هيثم بن طارق مقاليد الحكم إلى تغيّر هذه السياسة؟ ماذا عن احتمالات التطبيع العُماني مع إسرائيل وتأثيره في متابعتها استراتيجية التحوّط؟ يمكن أن تختبر الدراسات المستقبلية إمكانات التطبيع العُماني مع إسرائيل في ضوء اتّباعها التحوّط، وذلك على أساس أن الاتجاه نحو التطبيع يخلّ بأسس استراتيجية التحوّط العُمانية(110).

تتشابه استراتيجية التحوّط القطرية مع نظيرتها العُمانية، وكذلك مع سياسات المتحوّطين في جنوب شرق آسيا، إذ هي مُصمَّمة من أجل ألّا تُضطر

---

(109) عبد الرحمن الراشد، "ماذا بعد زيارة نتنياهو إلى مسقط؟"، **الشرق الأوسط**، 31/ 10/ 2018.

(110) دينا محمد حلمي، "التحوّط الاستراتيجي في السياسات الخارجية للدول الصغرى: دراسة حالة سلطنة عُمان"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2020، ص 22-29؛ 195-201.

الدوحة إلى الاختيار بين دولتين إقليميتين رئيستين، ينظر إليهما صانع القرار القطري باعتبارهما مصدري تهديد أمن بلاده الوطني (إيران والسعودية). وذلك أن سياسة التحوّط القطرية نحو إيران هي أيضًا محاولة لموازنة القوة والنفوذ ضد السعودية وحماية مواردها الطبيعية وتنميتها، ولا سيما حقول الغاز الطبيعي القطري المتاخمة للمياه الإقليمية الإيرانية. ولا يتّسع المجال هنا للتفصيل في السياسات التعاونية والتنافسية/ الصراعية التي انتهجتها الدوحة تجاه كلٍ من البلدين، انطلاقًا من دوافع هيكلية (Structural Incentives)، أو عوامل تكيفية محددة للحفاظ على أمنها وتحقيق بعض الاستقلالية في سياستها الخارجية، بل واعتمادها سياسة خارجية نشطة وتأمين نفوذٍ خارجي لها. ومع ذلك، كان إعلان المقاطعة الخليجية لقطر في حزيران/ يونيو 2017 بمنزلة إعلان فشل سياسة التحوّط القطرية تجاه السعودية. وربما يعود السبب الرئيس إلى سعي الدوحة، لا للحفاظ على أمنها فحسب، إنما أيضًا لتغيير الوضع الراهن بما يجلعه يصب في مصلحتها. وفي هذا الخصوص، يجب التذكير بأن استراتيجية التحوّط هي استراتيجيا محافظة، تسعى للحفاظ على الوضع القائم وبقاء الدولة[111]. وعلى الرغم من تنامي العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين قطر وإيران، عقب المقاطعة المذكورة، فإن الدوحة لا تزال تتابع سياسة انخراط حذرة تجاه إيران، وذلك لأسباب كثيرة، لعل أهمها عدم الرغبة في إثارة غضب الإدارة الأميركية التي تعتمد استراتيجيا صراعية تجاه طهران، كما سيتضح لاحقًا. وبعبارة واحدة، لا تزال القيادة القطرية تتابع سياسة تحوّطية تجاه إيران[112].

تُقدّم الحالة الإماراتية[113] مثالًا للتحوّط الاستراتيجي لدولة صغرى تجاه دولة إقليمية مهدِّدة (إيران)، وللتحول عن سياسة التحوّط إلى التوازن نتيجة

(111) الدسوقي، "التحوّط الاستراتيجي"، ص 19-22.

(112) Abdullah Baabood, "Qatar, Kuwait and Oman," in: Julien Barnes-Dacey, Ellie Geranmayeh & Hugh Lovatt, *The Middle East's New Battle Lines* (Berlin: European Council on Foreign Relations, 2018), pp. 61-74.

(113) أيمن الدسوقي، "تغير السياسة الخارجية الإماراتية في أعقاب الثورات العربية"، **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية** (جامعة القاهرة)، مج 18، العدد 2 (تشرين الأول/ أكتوبر 2017)، ص 23-56؛ Ayman El-Dessouki & Ola Rafik, "Small States and Strategic Hedging: The United Arab Emirates' Policy Towards Iran," *Review of Economics and Political Science* (February 2020), pp. 13-19.

عوامل تكيّف مُحدّدة، ثم العودة مرة أخرى إلى التحوّط كاستراتيجيا مفضلة لسياستها تجاه إيران.

يستطيع متابع السياسة الخارجية للإمارات العربية ملاحظة توظيفها استراتيجية التحوّط في سلوكها تجاه إيران طوال العقود الأربعة الأولى لتأسيسها في عام 1971. وأسهمت عوامل عدة في تفسير سياستها هذه تجاه إيران، منها القرب الجغرافي، والاختلاف المذهبي، والعلاقات الاجتماعية بين الشعبين الإيراني والإماراتي، ووجود جالية إيرانية كبرى في الإمارات، والشراكة التجارية بينهما، والاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث: الطنب الكبرى والطنب الصغرى وأبو موسى، منذ عام 1971، وتنافر التوجهات الأيديولوجية والسياسية.

ظهرت منذ التغيرات الثورية التي اجتاحت العالم العربي ابتداءً من عام 2011، ضمن أسباب أخرى لعل أهمها دور ولي عهد أبو ظبي والحاكم الفعلي للإمارات محمد بن زايد، مؤشرات عدة، بدا منها أن الإمارات تنأى بنفسها عن استراتيجية التحوّط التقليدية في سياستها تجاه إيران خصوصًا، مفضّلةً عليها التوازن الصلد الذي يقوم على الاعتماد على الحلفاء (الولايات المتحدة والسعودية ومصر)، وتنمية قدراتها العسكرية عن طريق زيادة التسلح والاتفاقات الأمنية، وتغيير عقيدتها العسكرية، ومتابعة دورٍ خارجي/ إقليمي طموح أيضًا.

تتابع الإمارات منذ السنوات الأخيرة برنامجًا شاملًا لتحديث قدراتها العسكرية وتطويرها، مع إعطاء أولوية للقوات الجوية ونُظم الدفاع الجوي، وتحسين الأداء العملياتي لقواتها المسلحة. كما عمدت أبو ظبي إلى توثيق علاقاتها بالسعودية ومصر، وتعميق شراكتها الاستراتيجية الرئيسة مع الولايات المتحدة، التي تشمل المجالات الاقتصادية والسياسية والدفاعية، ما يجعلها "حليفة" لواشنطن خارج حلف الناتو، وقريبة من علاقات الأخيرة مع اليابان أو كوريا الجنوبية. وقبل توقيع الاتفاق النووي الإيراني في عام 2015، دعمت أبو ظبي الولايات المتحدة سياسيًا، وشاركت في تطبيق العقوبات المفروضة على إيران، وزادت من إنتاجها النفطي من أجل منافسة النفط الإيراني وإزاحته

من السوق. وعقب انسحاب الولايات المتحدة الانفرادي من الاتفاق، في منتصف عام 2018، أيّدت الإمارات هذا السلوك الأميركي.

سعت الإمارات إلى تعزيز دورها الخارجي من خلال التدخل في الأزمات والصراعات الإقليمية، في سورية وليبيا واليمن، بل وفي مصر وتونس والسودان، وبناء قواعد عسكرية لها في الخارج. كما أنها اعتمدت قضايا جديدة، وعلى رأسها الطاقة المتجددة، ومواجهة "الإسلام السياسي"، ومكافحة الإرهاب والتطرف، بل ومحاولة القيام بدورٍ نشِط، وقيادي أحيانًا، في معالجة هذه القضايا. وبعد أن كانت الإمارات تعتمد على أدوات من قبيل الانخراط البنّاء والدبلوماسية الهادئة و"المحفظة المالية" والتسوية السلمية للمنازعات من أجل تحقيق أهدافها الخارجية، أصبحت أكثر استعدادًا لاستخدام قدراتها العسكرية (بما يعني تغيير العقيدة العسكرية) والتدخل في الأزمات الإقليمية وانتهاج دبلوماسية "هجومية"، بل والانخراط في سياسات "تغيير النظام".

مع ذلك، أبانت الخبرة الإماراتية أن انتهاج التوازن، بدلًا من التحوّط، سبّب للإمارات كثيرًا من التحديات والآثار السلبية، ولا سيما في علاقتها بإيران، وظهرت مؤشرات عدة على إعادة توجيه سياستها الخارجية، خصوصًا تجاه إيران، والاعتماد مرة أخرى على التحوّط. وتمثّل بعض هذه المؤشرات في إعادة العلاقات الدبلوماسية مع سورية (كانون الأول/ ديسمبر 2018)، وردة الفعل الإماراتية المتحفظة عن الهجمات على سفن تجارية في الخليج العربي (أيار/ مايو وحزيران/ يونيو 2019)، وتزايد درجة التهديد الحوثي للأمن الوطني الإماراتي، وإعلان الأخيرة سحب جزء من قواتها المرابطة في اليمن (تموز/ يوليو 2019). ومضمون هذه المؤشرات واحد، يتمثل في محدودية الفرص المتاحة أمام دور دولة الإمارات الخارجي والخشية من إثارة إيران[114]. بل إن بعض الباحثين يفهم قرار الإمارات تطبيع العلاقات مع إسرائيل (أيلول/ سبتمبر 2020) في ضوء متطلّبات التحوّط الاستراتيجي الإماراتي تجاه إيران[115].

---

(114) لمزيد من التفاصيل، ينظر: Ibid.

(115) Imad K. Harb, "By Hedging, the UAE Abandons the Palestinians," *Policy Analysis*, Arab Center Washington DC., July 17, 2020, accessed on 2/11/2020, at: https://bit.ly/3c2gOSO

تُقدم الكويت مثالًا آخر للتحوّط الاستراتيجي تجاه إيران. وهناك عوامل عدة تُفسر هذا التوجه الكويتي تجاهها، أهمها القرب الجغرافي من ناحية، والأنشطة التخريبية التي تقوم بها إيران من ناحية أخرى، مع اعتبارات وجود أقلية شيعية في الكويت تمثل 30 في المئة من سكانها. وتتلخّص استراتيجية التحوط الكويتية تجاه إيران منذ التسعينيات في الحفاظ على علاقات تجارية وسياسية وثيقة معها، ودعمها في حقها في الحصول على الطاقة النووية لأغراض سلمية والرفض القاطع لاستخدام أراضيها لضرب المنشآت النووية الإيرانية. وفي الوقت نفسه، تحافظ الكويت على تحالفها مع الولايات المتحدة وتتعاون مع بعض الاستثناءات القليلة من نظام العقوبات على إيران. ومع ذلك، أسهم بعض الأحداث في إحداث توتر في العلاقات بين البلدين، مثل الحرب العراقية-الإيرانية التي جعلت إيران تدخل المجال الجوي الكويتي أكثر من مرة، والأنشطة التخريبية الإيرانية أو العمليات الإرهابية المنسوبة إلى بعض العناصر الشيعية في الكويت، إلا أن الأخيرة حرصت دائمًا على احتوائها، تجنبًا لحدوث أضرار كبيرة في علاقتها بإيران، بل وإبقاء العلاقات بها على نحو جيد[116]. وعلى الرغم من توتر العلاقات بين الجانبين في أعقاب توقيع الاتفاق النووي الإيراني في عام 2015، بسبب إثارة إيران قضية الجرف القاري المتنازع عليه مع الكويت، فإن موقف الأخيرة لم يتجاوز سقف التحوّط، مبتعدًا عن خيارات متطرفة، حيث تحوّطت الكويت تجاه إيران من خلال تأييدها الكامل للاتفاق النووي وتعزيز علاقاتها التجارية معها[117]، والعمل على حل القضايا المثيرة للتوتر بينهما، مع العمل في الوقت نفسه على دعم إجراءات مجلس التعاون الخليجي بقيادة السعودية في محاربة أنشطة الخلايا التخريبية الشيعية التابعة لإيران في مجلس التعاون، وتضامنها مع السعودية عبر إدانة إيران في أعقاب الاعتداء على القنصلية السعودية في

(116) Guzansky, "The Foreign-Policy Tools of Small Powers," p. 113.

(117) محمد عبدالله بني هميم، "العلاقات الإيرانية-الكويتية بين الاستمرارية والتغيير"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية (RASANAH)، 3 آب/ أغسطس 2017، شوهد في 12/11/2017، في: https://bit.ly/34ukKrc

طهران في عام 2016. وعلى الرغم من تأييد معظم شركائها في مجلس التعاون الانسحاب الأميركي من الاتفاق النووي الإيراني، نأت الكويت عن هذا السلوك، وواصلت دعمها الاتفاق على أساس أنّه يُسهم في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة[118].

أما البحرين، فإنها تابعت، مثل شركائها في مجلس التعاون، باستثناء السعودية، تقليديًا سياسة التحوّط تجاه إيران، عبر تقوية علاقاتها بالغرب وبدول المجلس، وحرصت في الوقت نفسه على تحسين علاقاتها بطهران، وسمحت للشركات الإيرانية بالعمل على أراضيها، وتجنّبت انتقادها علنًا في أحيانٍ كثيرة، على الرغم من أن إيران كانت تُعدّ البحرين جزءًا من إقليمها، وعلى الرغم من الدعم الإيراني للتنظيمات السياسية الشيعية البحرينية[119].

لكن، يبدو أن المنامة غيّرت الاتجاه حديثًا، ولا سيما منذ الاحتجاجات الشعبية التي عُرفت بـ"الانتفاضة الشيعية" في شباط/فبراير 2011 والدعم الإيراني لها. وكان لزيادة درجة الصراع بين إيران من ناحية والسعودية والولايات المتحدة من ناحية أخرى، وزيادة درجة عدم الاستقرار الإقليمي والتوترات الطائفية في المنطقة، أثرٌ مهم في إعادة هيكلة الاستراتيجية البحرينية. وتعتمد المنامة حاليًا على استراتيجية تمرير العبء التي تقوم على التحالف مع السعودية في مواجهة تنامي النفوذ الإيراني في المنطقة، ومحاولة تكوين جبهة عربية (بل ربما جبهة عربية-إسرائيلية) موحّدة ضد طهران، والاعتماد على الوجود الأميركي في البحرين للحماية. ومن هذا المنظور، يمكن النظر إلى تطبيع العلاقات بين البحرين وإسرائيل في أيلول/ سبتمبر 2020[120].

(118) Khaled Abdulaziz Alsalloum & Mohamed Salman Tayie, "The Present and Future of Kuwaiti-Iranian Relations and their Influence on the Security of the Arabian Gulf," *Asian Social Science* (Canadian Center of Science and Education), vol. 14, no. 1 (2018), p. 106.

(119) Guzansky, "The Foreign-Policy Tools of Small Powers," pp. 112-118.

(120) Baabood, pp. 72-74; Afshon Ostovar, "Sectarian Dilemmas in Iranian Foreign Policy: When Strategy and Identity Politics Collide," Carnegie Endowment for International Peace (November 2016), accessed on 3/11/2020, at: https://bit.ly/3c6EXYr

رابعًا: في تفسير استراتيجية التحوّط وتقويمها

ينصبُّ اهتمامنا، في هذا المبحث، على تفسير لجوء الدول، بصرف النظر عن وضعها في النظام الدولي، إلى استراتيجية التحوّط. كما يعمد الباحثان إلى النظر في تقويم استراتيجية التحوّط، سواء من حيث الفرص التي تتيحها والمكاسب التي تحققها، أو من حيث المخاطر التي تجلبها والتكاليف التي تتطلّبها.

1 - تفسير التحوّط الاستراتيجي

يمكن تفسير لجوء الدول إلى التحوّط الاستراتيجي، بصفةٍ عامة، بأنه يُوفر ما يُسميه مِديروس "تأمينًا جيوبوليتيكيًا" للدولة. وكما سبق أن أوضحنا، فإن فكرة التأمين ضد المخاطر المحتملة، أو الطوارئ، أساسية في تصميم استراتيجية التحوّط، ما يُذكرنا بأصل المصطلح المستمد من دراسات التمويل، وبالاستخدام الأصلي له أيضًا في العلاقات الدولية من وايتز. ويُفهم التأمين هنا باعتباره تأمينًا وحماية ضد حالة طارئة محتملة. ويركز الاستخدام "الوايتزي" للمصطلح على أن محاولات الدولة تأمين نفسها ضد نتائج معيّنة محددة سابقًا، وغير مرغوب فيها، في بيئةٍ تتّسم بعدم اليقين. بعبارة أخرى، في حالة أن النتيجة التي يجري التحوّط ضدها تجسّدت في واقع مادي، أو في سبيلها إلى التجسّد في واقعٍ مادي، فإنه يجب على الدولة المتحوِّطة أن تكون قادرة على الاعتماد على وضع، أو مصدر، لتقليل الخسارة[121].

في الواقع، إن العنصر الأساسي لفهم هذه الاستراتيجيا المختلطة هو أن الدولة المتحوّطة تحاول، أساسًا، تقليل تهديدات استقرارها، والحفاظ على البقاء في عالم فوضوي (Anarchic)، وأن دافعها في ذلك ليس الحصول على مكاسب مادية، أو تغيير مكانتها الدولية النسبية، إنما تأمينها؛ فأي مكانة أو اعتراف تناله الدولة من المناورات الدبلوماسية التي تُصمّم لاستغلال

(121) Hoo Tiang Boon, p. 794.

المساحة بين الحلفاء والأعداء، يُسهم في تدعيم أمنها[122]. بعبارة أخرى، إن التحوّط استراتيجيا منهجية تُعنى في الأساس ببقاء الدولة، لا بحجم التأثير أو النفوذ الذي يأتي في مرتبةٍ ثانية بعد البقاء. ويُلاحَظ أن سلوك التحوّط يتضمن اعترافًا بالأبعاد الهيكلية للقوة في السياسة الدولية، ومحاولةً لتقليل تأثيرها في الداخل. بتعبير آخر، إن سياسة التحوّط ليست نتيجة كلية لعوامل نابعة من الداخل ذات صلة بالمقدرات القومية، إنما تُحدَّد وفقًا للتفاعلات الخارجية و/ أو الدوافع الهيكلية (المتصلة بهيكل النظام الدولي) التي تدفع الدولة إلى اتّباع هذه الاستراتيجيا باعتبارها أحد أفضل البدائل للحفاظ على بقائها داخل النظام الدولي[123]، كما سيتضح لاحقًا. كما يُعطي التحوّط الدول الدافع لدعم أمنها من خلال إقامة التحالفات وزيادة القدرات العسكرية والانخراط في تعاون مع الدولة المُهدّدة، الأمر الذي يُمكّن هذه الدول من تجنّب تداعيات موقف المعضلة الأمنية[124].

بعبارةٍ أخرى، إن الدافع الأساسي للتحوّط هو تقليل المخاطر وآثار عدم اليقين المرتبطة باتخاذ مسار معيّن أو اعتماد استراتيجيا معيّنة، سواء التوازن أو مسايرة الركب. والواقع أن مفهومَي المخاطر وعدم اليقين متشابهان؛ إذ إنهما يعتمدان على السياق ويتّسمان بالذاتية. لكن الفارق الرئيس بينهما هو مسألة الاحتمال؛ ففي حين تنطوي المخاطر على احتمالية حصول نتائج سلبية ناجمة عن اتخاذ مسار عمل محدد، فإن عدم اليقين مفهوم ليس قابلًا للقياس. ومن أجل تقليل آثار عدم اليقين، من الضروري تحديد النتائج المحتملة لمسار عمل محدد، لكن من الصعب جدًا وضع النتائج الممكنة كلها. وبالتالي، من أجل قبول مستوى معيّن من عدم اليقين، تقوم الدولة بحساب مخاطر اتّباع التوازن أو المسايرة أو التحوّط. فإذا كانت مخاطر التوازن والمسايرة تفوق مخاطر التحوّط، يمكن تعظيم الأمن والاستقلالية من خلال اختيار التحوّط[125].

---

(122) Sherwood.

(123) Medeiros, p. 154.

(124) Tessman, pp. 195-200.

(125) Kei Koga, p. 639.

وكما أن فكرة "التأمين" ضد المخاطر المحتملة أو الطوارئ أساسية في تصميم استراتيجية التحوّط، فإن مسألة "عدم اليقين" أساسية أيضًا في اختيارها. لذلك من المحتمل أن تسود هذه الاستراتيجيا عندما يرى صنّاع القرار أن الأخطار المحيطة ببلادهم متقلّبة ومتعددة الجوانب وغير مؤكَّدة. وخير مثال لذلك هو الوضع في إقليم شرق آسيا، حيث إن دولًا كثيرة في الإقليم، صغرى ومتوسطة، تجد نفسها مضطرة إلى انتهاج سلوك تحوّطي تجاه كلٍ من الصين والولايات المتحدة[126].

تنبع جاذبية استراتيجية التحوّط من أساسها الاستراتيجي المنطقي المتماسك؛ إذ تعكس الحسابات الاستراتيجية للدولة التي ترغب في تجنّب المواجهة مع الدولة المهدِّدة أمنها القومي في الأجل القصير، والاستعداد، في الوقت نفسه، للحالات الطارئة في الأجل البعيد، مثل حدوث نزاع عسكري مع الدولة المُهدِّدة[127].

علاوة على ذلك، تُتيح استراتيجية التحوّط لأصحابها من الدول تعظيم المكاسب التي تتحقق من الانخراط في علاقات اقتصادية مع الدولة المهدِّدة. والحقيقة أن استراتيجية التحوّط مُصمَّمة لإنتاج فوائد تتراكم مباشرة لمصلحة الدولة المتحوّطة في الأجلين القصير والطويل. وسوف نتحدث لاحقًا، وبالتفصيل، عن الفرص التي تُتيحها استراتيجية التحوّط. كما أن التحوّط يساعد الدولة المتحوِّطة في تجنّب المواجهة، الأمر الذي يُعدّ بالطبع بديلًا أكبر تكلفةً من استراتيجية التحوّط. وسوف نتحدث لاحقًا، وبالتفصيل أيضًا، عن التكاليف التي تفرضها هذه الاستراتيجيا، لكن المقارنة بين تكاليف التحوّط، حتى لو كانت باهظة، وتكاليف الدخول في مواجهة مباشرة مع الدولة المهدِّدة، توضح أن الأولى أقل تكلفةً بالطبع.

الواقع أن استراتيجية التحوّط تتيح لمعتمداتها من الدول، بصرف

---

(126) Kuik Cheng-Chwee, pp. 164-165.

(127) Tessman, p. 208.

النظر عن موقعها في الهيكل الدولي، تجنّب التبعية الأمنية لدولة كبرى. لذلك، يستخدم الدارسون نظرية التحوّط من أجل فهم محاولة كثير من دول جنوب شرق آسيا انتهاج طريق وسطى بين الصين والولايات المتحدة، وقرار الاتحاد الأوروبي بشأن تطوير بعض القدرات الدفاعية المستقلة من أجل تجنّب الاعتماد الزائد على الولايات المتحدة، وقرار عُمان باتّباع استراتيجيا هجينة تجاه السعودية وإيران لتجنّب التبعية إلى أيٍ منهما[128]. وبصفة عامة، تلجأ الدول المتوسطة والصغرى إلى استراتيجية التحوّط بسبب النظام الدولي الذي يتّسم بعدم اليقين بشأن الخيار الاستراتيجي الأمثل، والدور المزدوج للقوى الكبرى. وبناء عليه، ما عاد في إمكان الدول المتوسطة أن تتحمل تطوير علاقة وثيقة مع أي من القوى الكبرى، أو أن تبقى بعيدةً جدًا عنها، لأن الاقتراب منها قد ينطوي على إمكان فقدان استقلالها، ودعوة إلى التدخل غير المبرر، وقد يجرّ الدولة، بلا داعٍ، إلى صراع محتمَل مع القوة الكبرى في الإقليم. ومن ناحية أخرى، قد يثير الإبقاء على مسافة بعيدة عدم الثقة، أو حتى العداء من الجار الأقوى، ما يضع الدولة المتوسطة أو الصغرى في وضع غير مواتٍ لحماية أمنها القومي.

بصفة خاصة، تلجأ الدول الصغرى إلى اتّباع التحوّط خيارًا استراتيجيًا من أجل تعظيم المكاسب، وتجنّب التبعية للقوى الكبرى في الإقليم، وتحقيق بعض الاستقلالية في سياساتها الخارجية[129]. ومثال لذلك بعض دول مجلس التعاون الخليجي، ومنها الإمارات العربية المتحدة[130] وعُمان[131]، في علاقته مع إيران. وعلى الرغم من الحقائق الهيكلية المتعلقة بالقوة، والمقدرة في السياسة العالمية، فإن استراتيجة التحوّط تفسح مساحة واضحة للدولة الصغيرة كي توظِّف قوتها النسبية من أجل تحقيق بعض الاستقلالية لسياستها الخارجية. ولذلك، تُوصف استراتيجية التحوّط بأنها الخيار الأفضل أو "الطريق الذكية"

(128) Ibid., p. 205.

(129) Sherwood.

(130) El-Dessouki & Rafik, pp. 7-11.

(131) حلمي، ص 45-52.

لتعويض صغر حجم الأولى وغياب، أو قلة، وسائل القوة الصلدة المتاحة أمامها لتنفيذ سياساتها الخارجية[132].

يرى غوزانسكي أن ضرورة التحوّط والفرص التي يُتيحها تنبع من فكرة الاعتماد الاستراتيجي المتبادل. ويفسر ذلك، في حالة الدول الصغرى في مجلس التعاون الخليجي، بأن الحفاظ على أمن هذه الدول يعتمد على حماية خارجية (الولايات المتحدة) من ناحية، وأن الدول خارج الإقليم، في أفريقيا وآسيا وأوروبا، تعتمد على حرية الوصول غير المنقطع إلى مصادر الطاقة والمصادر المالية الهائلة التي تمتلكها دول الخليج العربية، من ناحية أخرى. ثم يقدّم غوزانسكي توضيحًا للظروف والمتغيرات التي تزيد من استعداد الدولة لاعتماد استراتيجية التحوّط، ولخّصها في ما يأتي:

- إذا كانت الدولة تفتقد الثقة في ما يتعلق باستعداد حلفائها للوفاء بالتزاماتهم وتقديم المساعدة لها، أو إذا كانت العضوية في التحالف تسبب لها بالفعل خسائر، وحتى إذا كان هناك التزام رسمي بالمساعدة المتبادلة، فقد تتهرب الدولة من هذا الالتزام وتعتمد على التحوّط، إذا كان من شأن رعاية هذا الالتزام الإضرار بالمصالح الأساسية للدولة. ويمثل هذا الأمر أحد جوانب معضلة التحالف في العلاقات الدولية. وتلجأ الدول أيضًا إلى التحوّط عندما تقلّ قدرة الحلفاء النسبية على ضمان أمنها القومي، بفعل تغير موازين القوة لغير مصلحة هؤلاء، أو تدهور قدراتهم الاقتصادية وزيادة القدرات الشاملة للقوى المنافِسة[133].

- عندما تكون الدولة الصغيرة، ولا سيما تلك العالقة في وضع جغرافي استراتيجي غير مواتٍ، مضطرة دائمًا إلى الاستعداد لأسوأ "السيناريوات"، وتكون معنية بتقليل الأضرار المحتملة من ناحية، وبتحقيق أقصى قدر من المكاسب من "السيناريوات" المستقبلية المحتملة، من ناحية أخرى.

(132) Sherwood.

(133) Medeiros, p. 155.

- إذا كانت الدولة غير قادرة، بنفسها، على تغيير ميزان القوى في المنطقة، وبالتالي يكون التعاون مع جميع الأطراف المتصارعة هو الخيار الأمثل، خصوصًا عندما تكون تكلفة هذا الأخير غير باهظة[134].

علاوة على ذلك، يربط الدارسون[135] بين استراتيجية التحوّط وهيكل النظام الدولي، ولا سيما النظام الأحادي القطبية غير المتركز القوة (Deconstructing Unipolar System)، وذلك عن طريق إقامة علاقة ارتباطية بين الهيكل الدولي السائد والخيارات الاستراتيجية للدول. وعلى الرغم من أن الدارسين يشيرون إلى وجود علاقة مباشرة من نوع ما بين طبيعة الهيكل الدولي واستراتيجية الدولة المتبعة، فإنه يجب التذكير بأن الاختيارات الاستراتيجية التي تنتهجها الدولة قد لا تتوافق دائمًا مع الاستراتيجيا الأساسية المرتبطة بكل نوع من أنواع النظم أو الأنساق الدولية؛ ذلك أن الخيارات الاستراتيجية تتأثر، إلى حدٍ كبير، بعوامل تكيّف لا ترتبط مباشرةً بنمط القطبية أو توزيع القوة في النظام الدولي، مثل الجغرافيا والأيديولوجيا والأسلحة النووية وقدرات الدولة وصعود قوى مهدّدة، ما قد يدفع دولة كبرى من الفئة الثانية، أو دولة ثانوية (Second-tier State)، بعيدًا عن الاستراتيجيا الأساسية ذات الصلة بالنظام الدولي، ويجعلها تعتمد خيارًا استراتيجيًا مختلفًا بما يناسب ظروفها الخاصة.

الواقع أن عوامل التكيّف تلك قد تمارس تأثيرًا أكبر في بعض الأنساق الدولية، مقارنةً بغيرها. وبالتالي، سيُحدّد مدى تأثر الخيار الاستراتيجي بعوامل التكيّف، القوةَ النسبية للاستراتيجيا الأساسية المرتبطة بكل نمط من الأنساق الدولية؛ فعلى سبيل المثال، إن الاستراتيجيا الأساسية للنظام الدولي المتعدد القطبية والمتركز القوة (Concentrating Multipolar System) هي التوازن، لكنها استراتيجيا ضعيفة نسبيًا، لأن الخيارات الاستراتيجية المحددة ستتأثر إلى حدٍ كبير بعوامل التكيّف، مثل القرب الجغرافي والتشابه الأيديولوجي والاعتماد الاقتصادي المتبادل.

---

(134) Guzansky, "Strategic Hedging by Non-Great Powers in the Persian Gulf," pp. 235, 244.

(135) Tessman, pp. 192-204; Salman & Geeraerts, "Strategic Hedging and China's Economic Policy," pp. 195-197; Salman, pp. 256-257, 365-369; Kei Koga, pp. 639-641; Salman & Geeraerts, "The Impact of Strategic Hedging," p. 4.

بعبارة محددة، في حين أن تقويم قطبية النظام يمكن أن يساعد في تحديد الخيارات الاستراتيجية الأساسية المتاحة للدول، فإن هذه الخيارات مدفوعة أيضًا بالتوقعات بشأن التهديدات والفرص المتاحة، في الأجل الطويل. لذلك، فإن التركيز التحليلي على قطبية النظام وحدها سيُفضي إلى قدرة تفسيرية محدودة؛ فعلى سبيل المثال، يمكن أن تنتج من التعددية القطبية توقعات لثلاث استراتيجيات مختلفة على الأقل: التوازن التقليدي والمسايرة وتمرير العبء، ولا يمكن الجزم أيّها سيقع عليها اختيار الدولة من دون تحديد مستوى تركّز القوة في النظام الدولي (متركز أو غير متركز). وبينما القطبية الواحدة هي أقل غموضًا من ناحية لا معقولية التوازن أو تمرير العبء، فإنها لا تزال غير كافية في تحديد الخيار الاستراتيجي للدولة. من ناحيتها، قد تُستخدم عوامل التكيّف في تفسير حالات معزولة، لكنها لا تستطيع إنتاج نظرية عامة عن خيار الدولة الاستراتيجي.

بناءً عليه، يمكن بناء نموذج بشأن خيارات الدولة الاستراتيجية، من خلال تحليل هيكل النظام والتوقعات المتعلقة بالقطبية المستقبلية للنظام الدولي. بعبارة أخرى، يمكن بناء نموذج تفسيري للخيار الاستراتيجي للدولة، بالاعتماد على متغيرَي القطبية، وتركيز القوة في النظام الدولي أو عدم تركيزها. والواقع أن الدول تدرك التهديدات والفرص المختلفة، على الأمد الطويل، استنادًا إلى التصورات السائدة بشأن اتجاهات تركُّز القوة في النظام العالمي؛ ففي نظم التعددية القطبية، يشير تركُّز القوة إلى ظهور قوة مهيمنة محتملة، ما يزيد حوافز التوازن للدول الكبرى التي تأمل في منع القوة الصاعدة من تحقيق التفوّق عليها من حيث القوة. وعلى هذا النحو، يعمل التوازن استراتيجيا أساسيةً لهذه الدول، لكن لن تشعر الدول كلها بالتهديد من جراء صعود قوة جديدة، وبعضها يمكن أن يستكشف فرصًا لمسايرة الركب، أو حتى تمرير العبء (الركوب المجاني) إلى الدول الكبرى الأخرى لمواجهة الدولة الصاعدة الجديدة. ومن ثم، فإن وجود بدائل استراتيجية جذّابة يعني أن استراتيجية التوازن ضعيفة باعتبارها استراتيجيا أساسية في هذه الحالة. وبالطبع، فإن اختيار الدولة أيًا من المسايرة أو تمرير العبء سوف يعتمد على عوامل التكيّف الخاصة بموقفها.

لكن هذا التحليل الأخير لا ينطبق على نظم التعددية القطبية غير المتركّزة القوة، أي التي تتّسم بانتشار القوة بين عددٍ من الدول الكبرى؛ فبحكم التعريف، من غير المحتمل أن توجد في هذه النظم قوة ذات وضعٍ مهيمن بما يكفي تقديم فرص إلى الدول الكبرى الأخرى للمشاركة في الغنائم، أو تفرض نمطًا من التهديدات ما يستدعي اعتماد استراتيجية "مسايرة الركب" من الدول الكبرى الأخرى؛ فهذه العملية من عدم تركيز القوة تُشير إلى وجود اتجاه نحو التكافؤ، بدلًا من التفوق، وهذا يعني أن هناك حوافز أقل للانخراط في استراتيجية مسايرة الركب. أما تمرير العبء الذي قد يُفهم أنه الاستراتيجيا الأساسية في ظل هذا النمط من التعددية القطبية، فهو استراتيجيا ضعيفة التحقق نسبيًا أيضًا؛ إذ يجب أن يكون هناك على الأقل توقُّع قوي بأن لدى الدول الأخرى حوافز قوية للانخراط في سلوك التوازن. ومع ذلك، ففي عالم متعدد الأقطاب المنتشرة والمتوزعة بطريقة غير نظامية، لن تكون تكلفة فشل أي سياسة، سواء كانت توازنًا أو مسايرةً، تكلفة شديدة، وذلك بسبب وفرة بدائل السياسة المتاحة للدولة، في ظل انتشار القوة، بل ويمكن أن تعكس الدولة مسار عملها بسرعة للتعويض عن هذا الفشل. لذلك، فإن التحوّط الاستراتيجي يكون أقل تكلفةً في نظم التعددية القطبية، مقارنةً بالنظم الأحادية أو الثنائية القطبية.

أما في النظم الثنائية القطبية، فنادرًا ما يُستخدم التحوّط، لأن القوتين العظميين تنخرطان في التوازن بعضهما مع بعض، بينما تواجه القوى الثانوية صعوبةً في الحفاظ على الغموض الاستراتيجي أو الحياد، وتُضطر إلى الانخراط في أي توازن أو مسايرة. ومع ذلك يمكن الاعتراف بأن بعض الدول في فترة الحرب الباردة، مثل دول عدم الانحياز، كان يتّبع الحياد، وكان بعض الدول الثانوية، ربما، يمارس التحوّط. لكن كما دلّت التجربة، فإن هذا الخيار الاستراتيجي واجه تحديًا من القوتين العظميين، لأنهما كانتا تسعيان لتوضيح مجال نفوذهما ودعم أصدقائهما والضغط على أعدائهما. ويتجلّى ذلك في حقيقة أن الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز، مثل الفليبين وكوريا الشمالية، سرعان ما اتخذت موقفًا تجاه إحدى القوتين، وأن بعض الدول المحايدة، مثل لاوس، كان ضحيةً لحرب بالوكالة.

أما في النظم الأحادية القطبية، فمن غير المحتمل أن يظهر التوازن وتمرير العبء كاستراتيجيتين قابلتين للحياة؛ فبغض النظر عن عوامل التكيّف الموجودة، نجد أن الأولى مُكْلفة جدًا، ومن غير المرجّح أن تكون فعالة، والأخرى ليست خيارًا محتملًا. ومن ناحية أخرى، توجد حوافز قويّة وفرص وافرة لأن تنخرط الدول الثانوية في مسايرة الركب في سياق النظم الأحادية القطبية التي تتضمن قوةً راجحة أو مهيمنة، لا تزال فجوة القدرة تتّسع بينها وبين القوى الرئيسة الأخرى (الأحادية القطبية المتركّزة القوة (Concentrating Unipolar System) أو الجامدة). وغالبًا ما يسعى القادة في الدولة المهيمنة لتنقيح الجوانب السياسية والإقليمية والاقتصادية المختلفة، من أجل الحفاظ على الوضع الراهن القائم. وإذا كان من المتوقع أن يمتد أمد هيمنة قائد النظام الدولي فترة طويلة، فستنشأ حوافز إضافية لدى الدول الثانوية لركوب "موجة المستقبل" ومسايرة الركب، لأنها نوع من الاستثمار الطويل الأجل في المنافع من وجود علاقة إيجابية مع قائد النظام الدولي. وبناءً عليه، تُعدّ مسايرة الركب استراتيجيا أساسية قوية نسبيًا في نظم الأحادية القطبية والمتركزة القوة (الجامدة).

لكن، ليست النظم كلها أحادية القطبية وتتميّز بوجود دولة تتفوق في قدرات القوة كلها على الدول الأخرى الرئيسة في النظام الدولي، وفي تمدد هذا التفوق. وليس من المتوقع أن يستمر قائد النظام الدولي بتصاعد في المستقبل المنظور؛ فعادةً ما يكون تركيز القوة أكثر وضوحًا وثباتًا، عندما يظهر قائد جديد للنظام الدولي، ويؤكد هيمنته على الفاعلين الرئيسين الآخرين. لكن مع مرور الوقت، يبدأ قائد النظام الدولي بإظهار علامات التدهور النسبي، وتبدأ ميزته على دول الدرجة الثانية بالتآكّل. وتكون هذه العملية من عدم تركيز القوة في يد قائد النظام الدولي مقودةً بعوامل عدة، أهمها: التمدد الإمبريالي والعسكري المفرط، الأعباء العسكرية والاقتصادية التي يتحمّلها، مثل المساعدات العسكرية لضمان السلم الدولي وغيرها من السلع العامة والإعانات التي يوفرها للدول الأخرى والأعباء العامة للهيمنة الاقتصادية، وخدمة الركوب المجاني التي يوفرها قائد النظام الدولي للدول الثانوية، وظهور قطاعات رائدة جديدة في الاقتصاد العالمي، والنمو السكاني غير المتناسب بين الدول والنمو

الاقتصادي غير المتكافئ بين الدول الذي غالبًا ما يكون في مصلحة القوى الصاعدة. ومن هنا، يصبح النظام الأحادي القطبية مرنًا وغير متركز القوة، وهذا ما ينطبق على النظام الدولي الراهن.

ثمة مؤشرات عدة تدل على تحوّل النظام الدولي الراهن إلى هذا النمط من أحادية القطبية، أهمها: زيادة معدلات "عدم رضا" دول الفئة الثانية عن نمط الهيمنة الأميركية، وتدهور قدرات القوة الأميركية بسبب الأعباء العسكرية والاقتصادية، وتأكّل القدرة الأميركية على توفير الأمن والسلع العامة للدول الأخرى، خصوصًا دول الفئة الثانية، وعلى تقديم الإعانات للدول المتوسطة والصغرى، وزيادة قدرات الدول "المنافسة" (الثانوية)، ولا سيما الصين، حيث تسعى دول الفئة الثانية لتطوير قدراتها التنافسية من أجل تقليص، أو جَسْر، الفجوة مع الدولة القائد في النظام الدولي[136].

في نظام القطبية الأحادية المرنة وغير المتركّز القوة، لا يمكن الدول الثانوية أن تعتمد بشكل كامل على استراتيجية التوازن أو استراتيجية تمرير العبء. أما مسايرة الركب نتيجة الخوف أو الاستسلام، فتكون أكثر جاذبية

(136) Salman, pp. 365-369.

هناك من يصف النظام الدولي الراهن بأنه "تعددية قطبية قيد التشكيل"، حيث ما عادت الولايات المتحدة المركز الوحيد لعملية صنع القرارات الدولية، بينما توجد دول أخرى تسعى لبناء قدراتها العسكرية الخاصة، مثل الصين واليابان وروسيا وألمانيا. ينظر: عبد المنعم المشاط، "هيكل النظام العالمي الجديد"، في: محمد السيد سليم (محرر)، **النظام العالمي الجديد** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1994)، ص 61. وتشير دوائر صنع القرار في الاتحاد الأوروبي، وكذلك في الصين وروسيا، إلى أنه نظام متعدد الأقطاب. يُنظر:

Goedele De Keersmaeker, "Multipolar Myths and Unipolar Fantasies," *Security Policy Brief*, no. 60 (February 2015), p. 4.

انتهت الأحادية القطبية مع الأزمة المالية العالمية في عام 2008 وخرجت اقتصادات ناشئة لتنافس الولايات المتحدة، واحتلّت تدرجًا مكانة اقتصادية كبرى، تُجاور مكانة الولايات المتحدة، الأمر الذي عبّر عنه تقرير البنك الدولي الصادر في عام 2011، حيث وصف الاقتصاد العالمي الجديد بأنه متعدد الأقطاب. وترتيبًا على ذلك، يرى منظّرو هذا الاتجاه أن النظام الدولي متعدّد الأقطاب، مع تركز القوة العسكرية لدى الولايات المتحدة. لكن هذه الدراسة تعتمد وجهة النظر التي يتّبعها منظّرو التحوّط الاستراتيجي، حيث إنها تعتبر النظام الدولي الأحادي القطب مرنًا ويتّسم بعدم تركّز القوة.

في هذا النظام، لكن المسايرة من أجل الحصول على الربح تكون غير مُحبَّذة، خصوصًا مع تدهور قدرات قوة قائد النظام الدولي، إذ سيَقلّ احتمال مشاركة الدول الثانوية في الغنائم، مع تراجع حجم الحصيلة التي يحصل عليها قائد النظام الدولي. لذلك، سيكون هناك عدد أقل كثيرًا من الدول يرغب في اتخاذ خيارات استراتيجية طويلة الأمد للتحالف مع قائد النظام الدولي في ظل هذه الظروف. ونظرًا إلى الحوافز الضعيفة لاستراتيجية مسايرة الركب، وغياب الحوافز لكلٍ من التوازن ونقل العبء، يكون التحوّط الاستراتيجي الاستراتيجيا المُثلى للدول الثانوية؛ على أساس أنها تساعد الأخيرة في التكيّف مع التهديدات والقيود على سلوكها التي تفرضها الأحادية القطبية، وتُمكّنها في الوقت نفسه من الاستعداد للتهديدات والفرص الجديدة المحتملة، مع استمرار التدهور النسبي لقائد النظام الدولي.

من أجل فهم كيف يُعدّ التحوّط الاستراتيجيا الأساسية في نظام القطبية الأحادية المرنة، يمكن القول إن التهديد الأساسي القصير الأجل ضد الدول الثانوية، في أي نظام أحادي القطبية، هو المواجهة المسلحة مع قائد النظام الدولي، في حين أن التحوّط قد ينطوي على قدر من تعزيز قدرات الدول الثانوية المتحوِّطة العسكرية، إلا أنه أقل كثيرًا من التوازن الصلد الداخلي أو الخارجي الذي قد يثير قائد النظام الدولي، أو قد يقود إلى نزاع أو أزمة أو مواجهة مسلحة معه. كما يعمل التحوّط الاستراتيجي على تقليل التهديدات وتعظيم الفرص، في الأجل الطويل، التي من المحتمل ظهورها مع تحوّل النظام نحو التعددية القطبية. ومع تزايد عملية عدم تركز القوة، أو بمفهوم المخالفة، انتشار القوة، فإن احتمالية المواجهة العسكرية وجدواها تتزايدان، لأن قائد النظام الدولي (أو الدولة المهيمنة التي تتدهور قدرات قوّتها مع الوقت) قد يستهدف الدول الثانوية كجزء من حرب وقائية مصمَّمة لإحباط مزيد من التدهور، وتعزيز موقعها المسيطر، ومواجهة أي محاولة لتغيير هيكل النظام الحالي، أو يمكن دولة ثانوية تحقيق تكافؤ قوة تقريبي مع قائد النظام الدولي، ما يزيد فرص عدوانها، أي اعتمادها سياسة هجومية.

أيًا يكن الأمر، يمكن التحوّط الاستراتيجي أن يحسّن قدرة الدولة المتحوِّطة على الأمد الطويل، لخوض المنافسة بنجاح في أثناء نزاع عسكري محتمل مع قائد النظام الدولي، فيما تتجنّب بوعي أيَّ شكل من أشكال الاستثارة التي يمكن أن تُشعل مواجهة عسكرية في الأجل القصير. وهذا هو النمط الأول (السالف الذكر) من التحوّط الاستراتيجي الذي سوف يزيد صراحةً قدرة الدولة المتحوِّطة، إذا ما دخلت في نزاعٍ مسلح مع قائد النظام الدولي. وبينما يمكن أن يكون هذا النمط من التحوّط اقتصاديًا ودبلوماسيًا أو حتى عسكريًا من نوع ما، فإنه يكون دائمًا أقل من التوازن الداخلي أو التوازن الخارجي. ومن أمثلة هذا النمط التحوّطي: تنويع إمدادات الطاقة بوصفه وسيلةً لتقليل قابلية التعرّض للحصار الاقتصادي (وظّفت الصين التحوّط الاستراتيجي سياسةَ تأمين في مجالات عدة، ولا سيما في مجال أمن الطاقة)[137]، وزيادة عدد الشركاء التجاريين، وتطوير، أو اكتساب، التكنولوجيا المتقدمة التي تدعم القدرات العسكرية التي تُعتبر ذات قيمة في سياق مواجهة محتملة مع قائد النظام الدولي. ويكون التحوّط من النوع الأول أكثر جاذبية للدول الثانوية غير الحليفة مع قائد النظام الدولي أو المنافسة له، ولا سيما مع ارتفاع مستوى التهديد بالمواجهة المحتملة مع قائد النظام الدولي (الصين حاليًا). وبالتالي، يتحوّل إلى خيار استراتيجي لها، وربما يصبح سلوكًا أساسيًا لمواجهة نيّات القائد غير المستقرة.

من ناحيةٍ أخرى، يمكن أن يُواجه التحوّط الاستراتيجي تهديدًا تواجهه الدول الثانوية على الأمد الطويل، وهو فقدان السلع العامة أو الإعانات التي يُوفرها قائد النظام الدولي. ومن أمثلة هذه السلع حماية خطوط الاتصالات البحرية الرئيسة، ودعم النظام النقدي الدولي، ومكافحة الإرهاب الدولي، ومنع الانتشار "النووي"، وغير ذلك. ويمكن أن يتوقف قائد النظام الدولي عن توفير السلع العامة، مُختارًا عندما يصبح معدل التكلفة-الفائدة أقل إرضاءً، أو مضطرًا إلى مواجهة اضمحلال المصادر، لأن قائد النظام الدولي سوف يلجأ إلى

(137) Salman & Geeraerts, "The Impact of Strategic Hedging," pp. 4-5.

خيارات صعبة لتوزيع الموارد ... ومن المحتمل أن يوجد كلا السببين للتوقف عندما يأخذ قائد النظام الدولي في التدهور النسبي. كما يوفر قائد النظام الدولي للدول الثانوية إعانات في شكل مساعدة اقتصادية وعسكرية وحماية عسكرية (تقليدية أو نووية) صريحة ونقل تكنولوجيا.

تُعبّر السياسات والأفعال، التي تعمل على تعويض الفقدان المحتمل للسلع العامة والإعانات التي يوفرها قائد النظام الدولي حاليًا، عن النمط من النوع الثاني (كما مرّ سابقًا) من التحوّط. ومن أمثلة ذلك، البحث عن مقدمين آخرين لهذه السلع والخدمات، أو تطوير قدرات ذاتية مستقلة، أو تقليل الاعتماد على هذه السلع والخدمات. لذلك، تلجأ الدول المتحوّطة إلى إنشاء منظمات إقليمية قادرة على توفير السلع العامة المرتبطة بالأمن، وتطوير قدرات بحرية مستقلة تكفي لحماية طرق الشحن الرئيسة والمضائق، وانخفاض الاعتماد على دعم الدفاع المباشر (القوات والقواعد والمظلات النووية) الذي يقدمه قائد النظام الدولي إلى الدول المتحوّطة[138]. وينجذب كثير من الدول الثانوية الحليفة لقائد النظام الدولي (دول أوروبا الغربية) إلى التحوّط من النوع الثاني، وذلك للتعويض عن الخسارة المحتملة لبعض الفوائد التي ترتبط بانخفاض مركز القوة المتفوّقة من قائد النظام الدولي، بالتزامن مع مستوى عالٍ من التهديد، نتيجة ظهور قوة صاعدة مهدِّدة أخرى على الساحة الدولية، مع تضاؤل درجة استعداد، أو قدرة، قائد النظام الدولي على توفير الحماية المطلوبة لحلفائه في مواجهتها.

بناء عليه، يخلص الدارسون إلى أن أغراض التحوّط مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالتهديدات والفرص التي يمكن أن تنشأ من القطبية الأحادية غير المتركّزة القوة.

بيد أن المشكلة تكمن في مرحلة تحوّل القوة، وهي المرحلة الانتقالية التي يتحوّل فيها النظام الدولي من نمطٍ إلى آخر، ما يؤدي إلى تغيير هذه الظروف.

---

(138) Ted Galen Carpenter, "A Hedging Strategy is Needed Toward North Korea," *Korean Journal of Defense Analysis*, vol. 16, no. 1 (2004), pp. 7-23.

فإذا كان النظام يتحوّل من أحادي القطبية إلى ثنائي القطبية، فسوف توجد فترة انتقالية تتضمن خليطًا معيّنًا من خصائص النمطين. أما إذا كان النظام يتحوّل من أحادي القطبية إلى التعددية القطبية، فالافتراض أن التحوّط الاستراتيجي يُعدّ الاستراتيجيا المثلى للدول الثانوية، سوف يتلاشى لأن بعض هذه الدول يكون في حالة صعود، وسوف يمارس التوازن الصريح ضد قائد النظام الدولي (المتدهور). ومن جهة أخرى، سيؤدي انتشار القوة إلى تغيير التوقعات بشأن التهديدات والفرص المستقبلية، بطريقة يمكن أن تزيد من آمال الدول في تقاسم الغنائم مع قائد النظام الدولي. وبناء عليه، من الصعب اتّباع مسايرة الركب كخيار استراتيجي في هذه الحالة، ويكون التحوّط هو الاستراتيجيا المُثلى للدول الثانوية المتحالفة مع قائد النظام الدولي.

على الرغم من أن نمط القطبية السائد في النظام الدولي يُعدّ متغيرًا مستقلًا في تشكيل سلوك الدولة الاستراتيجي (اختيار الاستراتيجيا التي تنتهجها الدولة في سياساتها الخارجية)، فإن هناك متغيرين آخرين متدخلين: المتغير **الأول** هو توافر، أو وجود، حلفاء؛ فبالنسبة إلى التوازن الصلد، يصعب على الدول الثانوية الانخراط في التوازن الداخلي، نظرًا إلى قلة المصادر الاقتصادية والعسكرية المتوافرة لديها. وهي لذلك تبحث عن التوازن الخارجي بدلًا من ذلك. فإذا لم يكن للدولة الثانوية حلفاء أو شركاء موثوق فيهم، فستلجأ إلى مسايرة الركب لضمان الحد الأدنى من الأمن. أما الدول الثانوية التي لديها تحالفات مع دولة عظمى، فتكون منشغلة بمعضلة التحالف. وتتلخّص هذه المعضلة في الانزلاق إلى صراع لا يمثل لها تهديدًا و/أو عدم التزام الحليف ببنود التحالف. ومن المؤكد أن المصالح المشتركة تربط دول الحلفاء بعضها ببعض، لكنها لا تتشارك - دائمًا - في المستوى نفسه من المصالح. وعلى الرغم من أن نظام التحالف قد يتضمن آلية مؤسسية للتنسيق لإدارة فجوة التصورات والتعاون بين أعضائه، فإن من المحتمل أن تلجأ القوى الثانوية إلى التحوّط ضد مثل هذه المخاطر، لأن معضلة التحالف لن تختفي أبدًا. أما المتغير **الآخر**، فيتمثل في القرب الجغرافي، حيث يركّز التحليل النظمي على القوى الكبرى التي تتمتع بقدرات عالية المستوى في تشكيل توازن القوى العالمي، في حين أن القوى

الصغرى لا تملك مثل هذه القدرات. لكن من المفهوم أن تكون الشواغل الأمنية للقوى الثانوية مقيّدة بنطاق جغرافي أضيق. وبالتالي، يشكل التوزيع الإقليمي للقوة أهمية خاصة لها؛ فعلى سبيل المثال، تجد القوى الثانوية في أميركا اللاتينية خطرًا في صعود البرازيل، أكثر من صعود الصين، بسبب تأثيرها المحتمل الأكبر في توازن القوى الإقليمي هناك[139].

علاوة على ذلك، يمكن الدولة اتّباع التحوّط، بغض النظر عن نمط القطبية وحالة تركز/ انتشار القوة في النظام الدولي. ويمكن في بعض الحالات ممارسة التحوّط في أنساق دولية غير متركزة القوة وغير أُحادية. كما يمكن ألّا تُتابع دولةٌ ثانوية استراتيجيةَ التحوّط في ظل نظام دولي أحادي القطبية غير متركّز القوة، على الرغم من أن هذه الاستراتيجيا مرتبطة بهذا النمط من الأنساق الدولية. ففي حالة صعود قوة كبرى مهدِّدة، ولا سيما إذا كانت مجاورة جغرافيًا لدولة كبرى أخرى، يمكن أن تلجأ الأخيرة إلى المسايرة مع قائد النظام الدولي، أو التوازن التقليدي، وتجنّب التحوّط الاستراتيجي.

تُقدم البرازيل، وهي دولة صاعدة في أميركا اللاتينية، حالة مهمة من حالات التحوّط الاستراتيجي المدفوع بعوامل هيكلية تتعلق بهيكل النظام الدولي الأحادي القطبية المرنة، والتحوّل عن التحوّط إلى الانخراط (Binding) بفعل عوامل تكيّف محددة، تتمثل في انتهاء فترة الحكم اليساري (2003-2016) وبداية فترة ليبرالية، بدأت بيمين الوسط، مع تولّي الرئيس ميشال تامر الحكم (أيار/ مايو 2016 - كانون الثاني/ يناير 2019)، وأُتبعت باليمين المحافظ، مع تولّي الرئيس جايير بولسونارو السلطة منذ كانون الثاني/ يناير 2019.

في الفترة الأولى، تابعت البرازيل استراتيجية التحوّط من النوع الثاني تجاه الولايات المتحدة من أجل الحفاظ على الدور القيادي البرازيلي في أميركا الجنوبية؛ فبدلًا من تركيز الخارجية البرازيلية على تقليل الميزة التنافسية التي تتمتع بها الولايات المتحدة في القارة اللاتينية، اهتمت بشكل أساسي

(139) Kei Koga, pp. 8-9.

بتطوير المؤسسات الإقليمية القادرة على معالجة التهديدات التي تواجه استقرار أميركا الجنوبية، خصوصًا أن قدرات الولايات المتحدة على تعزيز الاستقرار الاقتصادي والعسكري والدبلوماسي في المنطقة تتضاءل. ويجدر ملاحظة أن علاقة البرازيل بالولايات المتحدة كانت إيجابية بشكل عام خلال فترة ما بعد الحرب الباردة، ولهذا بدت طموحاتها الإقليمية أكثر تعاونية منها تنافسية، حيث اتجهت البرازيل إلى الدفع نحو إنشاء مجلس دفاع أميركا الجنوبية (CDS)، لاتخاذ خطوات نحو استقلال أمني حقيقي للمنطقة. كما أظهرت البرازيل - بشكل متزايد - تفضيلًا لبناء منتديات إقليمية لا تشمل الولايات المتحدة. ويمكن النظر إلى هذا الاتجاه باعتباره محاولة للهروب من النفوذ الأميركي. وشهدت العاصمة البرازيلية تأسيس اتحاد دول أميركا الجنوبية أو اليوناسور (UNASUR)، اليساري النزعة الذي كان يضم 12 دولة لاتينية، ووُصف بأنه مؤسَّس لمواجهة الهيمنة الأميركية على القارة. ومن دون الدخول في تفصيلات كثيرة ليس موضعها هنا، يمكن القول إن النهج البرازيلي العسكري والدبلوماسي والاقتصادي في القيادة الإقليمية في أميركا الجنوبية كان مصمَّمًا لتوفير السلع العامة التي قدّمتها الولايات المتحدة تاريخيًا، حيث عملت البرازيل على تطوير شبكة إقليمية قادرة على العمل بعد خفض النفقات الأميركية، أو في أثنائها[140].

لكن مع انتهاء الحكم اليساري في منتصف عام 2016، بدا أن البرازيل تنأى بنفسها عن مواصلة سياسة التحوّط الاستراتيجي، والقيادة الإقليمية في ما بعد؛ إذ علّقت عضويتها، مع خمس دول أخرى، في اليوناسور في نيسان/ أبريل 2018، قبل أن تنسحب من التنظيم الإقليمي رسميًا في نيسان/ أبريل 2019، بعد ثلاثة أشهر من تولّي الرئيس المحافظ "الشعبوي"، جايير بولسونارو، الحكم، بل أسهمت في تأسيس تنظيم ليبرالي مضاد من حيث التوجه السياسي والأيديولوجي، هو البوناسور (Ponasur)، أو منتدى التقدم والتنمية لأميركا الجنوبية، في آذار/ مارس 2019. وكانت الخطوة الأهم هي

(140) Tessman, pp. 218-219.

مساندتها التاريخية للولايات المتحدة في الجمعية العامة للأمم المتحدة بعدم التصويت ضد الحصار الأميركي على كوبا. وزادت المساعدات الأميركية إلى البرازيل. بعبارة أخرى، وبسبب التشابه السياسي والأيديولوجي بين الإدارتين الأميركية والبرازيلية، اتّجهت البرازيل إلى تغيير سياستها الخارجية من التحوّط إلى الانخراط تجاه الولايات المتحدة، على الرغم من تنامي النفوذ الصيني في القارة الجنوبية، ومحاولة بكين جذب دول القارة إلى جانبها[141].

الأهم من ذلك هو قائد النظام الدولي نفسه في ظل نظام أحادية قطبية غير متركّز القوة قد يعتمد التحوّط؛ فمثلًا، يمارس الأميركيون حاليًا التحوّط تجاه الصين، في ظل نظام أحادي القطب يُهيمنون عليه، وذلك للحدّ من صعودها المتزايد في النظام الدولي بصفة عامة، وفي القارة الآسيوية بصفة خاصة، والحؤول دون تحوّلها إلى دولة "مراجِعة" (Revisionist) في النظام الدولي. وتقوم استراتيجية التحوّط الأميركية على سياسات تؤكد ميكانيزمات تعاونية وتنافسية في الوقت نفسه؛ فإضافة إلى الانخراط مع بكين في علاقات اقتصادية واسعة، ومحاولة دمجها في الترتيبات السياسية والاقتصادية العالمية التي وضعتها الولايات المتحدة وحلفاؤها، تعمد الولايات المتحدة إلى تطوير قدراتها العسكرية وتنمية تحالفاتها العسكرية مع الدول الآسيوية المحيطة بالصين. وتلجأ الولايات المتحدة إلى التحوّط في هذه المنطقة للحدّ من نفوذ الصين المتنامي، وتستخدم التعاون الاقتصادي لتزيد من قدرة حلفائها في مقاومة الصين وتكوين قوة إقليمية تنافس الصين[142]، لكأن استراتيجية التحوّط تنشئ استراتيجيات للتوازن الإيجابي (من دول الفئة الثانية) والتوازن السلبي (من الدولة المهيمنة) في الوقت نفسه[143]. بعبارة أخرى، في هذه الحالة (حالة الولايات المتحدة)، يتابع قائد النظام الدولي استراتيجية التحوّط لتجنّب الصراعات غير الضرورية مع المنافسين المحتملين،

(141) Agustin Grizia, "Brazil's Vote on the Cuban Embargo at the UN: An Unrequited Gamble for U.S. Goodwill," *Council on Foreign Relations* (May 2020), accessed on 21/10/2020, at: https://on.cfr.org/3ynwytr

(142) Medeiros, pp. 163-167.

(143) Salman & Geeraerts, "Strategic Hedging and Balancing Model," pp. 4-5.

بغض النظر عما إذا كانت نيّة قائد النظام الدولي النهائية قسرية أو تعاونية. وبناء عليه، يمكن القول إن نمط القطبية، والاعتماد على مسار التحالفات الأمنية القائمة، والقرب الجغرافي، كل ذلك عوامل تؤدي دورًا مهمًا في تشكيل السلوك الاستراتيجي للدول في السياسة الخارجية[144].

2 - تقويم استراتيجية التحوّط: الفرص والمخاطر

أ- الفرص والمكاسب

لعل أول، إن لم يكن أكبر، المكاسب التي يُتيحها التحوّط للدول كلها، بصرف النظر عن مكانتها الدولية، هو الحؤول دون الانجراف نحو مواجهة عسكرية محتملة، ومن ثم الإسهام في تحقيق الاستقرار على المستويين الإقليمي والدولي[145]. كما يسمح التحوّط للدول المتحوِّطة بالحفاظ على كثير من علاقاتها الإجمالية مع الفاعل الأكثر تهديدًا لها، وتقليل، من ثم، احتمالية خطر الصراع معه على الأمد القصير. وفي الوقت نفسه، يُمكّن التحوّطُ أصحابَه من الحفاظ على خطط الطوارئ التي تستجيب لمستوى التهديد من الدول المهدِّدة، وعدم اليقين بشأن العلاقات معها على الأمد الطويل. كما أن من شأن الانخراط في علاقات تعاونية اقتصادية ودبلوماسية مع الدول المهدّدة، أن يعمل على تغذية عدم الرغبة في استخدام القوة العسكرية لدى الأخيرة. وعلى الرغم من تكلفة التحوّط المرتفعة، حيث يؤدي اتّباعه في بعض الأحيان إلى إضعاف التحالفات الثنائية والمتعددة الأطراف، فإنه في حالات عدم اليقين في البيئتين الدولية والإقليمية، مع وجود هامش ضئيل متاح للخطأ، تُصبح محاولة تجنّب الضرر والبقاء على قيد الحياة أساسية. وبالتالي، يكون اللجوء إلى التحوّط هو الخيار الأفضل، على الرغم من العيوب. كما يُمكِّن التحوّطُ الدولَ والكيانات الأضعف من البقاء في وجه قوى أكبر، ويُمكِّن الدولَ من الحفاظ على علاقاتها الإجمالية بالخصوم[146].

---

(144) Kei Koga, pp. 9-10.

(145) Medeiros, pp. 161-165.

(146) Guzansky, "Strategic Hedging by Non-Great Powers in the Persian Gulf," p. 248.

تُتيح استراتيجية التحوّط للدول التي تتّبعها مساحةً للمناورة والاستفادة من العلاقات "الصراعية" بين الحلفاء والخصوم، وهي بذلك تتحدّى التقسيم الثنائي المبسَّط للمدرسة الواقعية، الذي يوضح أن على الدول في محاولتها تحقيق أمنها القومي، إما ممارسة النفوذ وإما التطلّع إلى الاستقلالية. فإذا اختارت الدولة "النفوذ"، عليها أن تلتحق بتحالف وانتهاج استراتيجية التوازن، أو سياسة التوافق مع الحلفاء. وإذا اختارت "الاستقلالية"، عليها اتّباع سياسة الحياد. لكن استراتيجية التحوّط لا تُقرّ بهذا الافتراض "الواقعي"، وإنما تشير إلى أن الدول الصغرى يمكنها تحقيق الاستقلالية النسبية في سياستها الخارجية من دون الخضوع لسياسات دول أو الدخول في تحالفات قد تُعرّض أمنها للخطر[147].

علاوة على ذلك، يوفر التحوّط منطقةً للمناورة في ما بين الانقطاع الكلي والتعاون الكامل، التي يمكن الدول استغلالها من أجل تحسين وضعها الأمني. ولأن الدولة لا تستطيع الاقتناع الكامل بنيّات حلفائها، ولأن مصالحهم لن تتداخل أبدًا بعضها مع بعض، فإن التحوّط الاستراتيجي غالبًا ما يكون الخيار الأمثل؛ فهو أقل من الدخول في تعاون كامل مع مصدر التهديد، ما يحقق قدرًا من الاستقلال في العلاقات الخارجية، الأمر الذي يوفر للدول الصغيرة، بشكل خاص، إمكان تحسين وضعها ضد شركائها الأقوياء[148].

في الوقت نفسه، يساعد التحوّط في منع المنافسة الجيو-سياسية من التحوّل إلى مواجهة حقيقية، وهي مصلحة أساسية متبادلة للطرفين (الدولة المتحوِّطة والدولة المتحوَّط تجاهها). وبهذا المعنى، يمكن أن يكون اختيار الولايات المتحدة والصين استراتيجيات التحوّط في آسيا والمحيط الهادئ مظهرًا عمليًا لديناميات المعضلة الأمنية في عالم كوني، يتّسم بالاعتماد الاقتصادي العميق، والحاجة إلى تعاون أمني متعدد الأطراف. بعبارة أخرى، يمكن أن تُسهم استراتيجية التحوّط في معالجة المعضلة الأمنية التي تواجهها

(147) الدسوقي، "التحوّط الاستراتيجي في الشرق الأوسط"، ص 34-35.

(148) Guzansky, "The Foreign-Policy Tools of Small Powers," pp. 119-121.

الدول. ومع ذلك، فإن هذا التحوّط محفوف بالأخطار التي يمكن أن تعجّل في تحوّله نحو التنافس وعدم الاستقرار الإقليمي. وبالتالي، فهي عملية توازن حساسة تتطلب أن تكون فعّالة ومستدامة، مع إدارة حذرة لتراكم الضغوط في العلاقات، وردات الفعل الإقليمية على سياسات التحوّط المتّبعة من الدولة، وعلى السياسات الداخلية في كل بلد. كذلك تُتيح هذه الاستراتيجيا للدول التي تتّبعها مواجهة التحديات الأمنية عبر الدخول في تعاون إقليمي متعدد الأطراف لمواجهة مشكلات عدة، من بينها الإرهاب والقرصنة والانتشار النووي. ومن الممكن أن تساعد آليات التعاون الإقليمي الجماعي في استقرار الوضع ومنع الانجراف نحو مواجهة عسكرية محتملة[149].

يرى الدارسون أن استراتيجية التحوّط هي أفضل الاستراتيجيات بالنسبة إلى الدول الصغرى، لأنها توفر لها مزايا كثيرة، في مقدمها تقليل التهديدات التي تواجهها، وإعطاؤها مساحة من المناورة، ومنحها مساحة لتوظيف قوّتها النسبية من أجل تحقيق بعض الاستقلالية لسياساتها الخارجية عن الدول الكبرى وغيرها من الدول المُهدِّدة لها، التي قد تورّطها في نزاعات وصراعات لا طائل منها ولا نفع يعود عليها منه سوى أنها ستكون مجرد أداة أو وكيلة لهذه الدولة الكبرى أو تلك[150]، كأنّ التحوّط يعوّض الدول الصغرى المتحوّطة عن صغر حجمها وقلة الإمكانات الصلدة لديها[151].

بصفة عامة، يتيح التحوّط أكبر عدد ممكن من الخيارات أمام الدولة. بيد أن ذلك يأتي في مقابل تكلفة مرتفعة، لأن التحوط، مثل رأس المال الاستثماري، يتضمن توجيه الموارد بالاتجاهين كليهما، باتجاه مسايرة القوة المهدَّدة وباتجاه التوازن معها، وربما يكون صافي الربح صغيرًا إذا لم تكن الجهود فعّالة في ضمان الاستقلال والأمن. وفي النهاية، من الممكن أن يعمل الاستثمار الضخم في التحوّط على استنزاف موارد الدولة، إضافة إلى المخاطر من هذا الاستثمار

(149) Medeiros, pp. 145-146, 161-165.

(150) Živilė Marija Vaicekauskaitė, "Security Strategies of Small States in a Changing World," *Journal on Baltic Security*, vol. 3, no. 2 (December 2017), p. 11.

(151) Medeiros, p. 145.

التي من الممكن أن تستدعي الغضب من الخصم والحليف. ومع ذلك، توفر استراتيجية التحوّط الوعد بخفض إمكان حدوث مفاجأة استراتيجية، لأنها لا تصل إلى حد التوازن الكامل مع الدولة الخصم، وتُمكّن تلك الاستراتيجيا من استخدام المكونات النشطة المختلفة في وقت واحد، من أجل تعويض تلك التكلفة[152]. لذلك، يجب أن تتمتع دولة التحوّط بأفق واسع تحقق بوساطته أهدافها الخاصة، عندما تواجه خصمًا قويًا تتطلب هزيمته بذلَ جهد كبير وطويل الأمد[153].

ب- المخاطر والتكاليف

إن عملية التوازن المتضمنة في استراتيجيات التحوّط غير مستقرة بطبيعتها، وتحتاج إلى رعاية مستمرة لتكون فعّالة ومستدامة، وبالتالي، هناك عدد من التحديات التي تواجه هذه الاستراتيجيا في الممارسة العملية، ومن بينها:

- **التحدي الأول**: يزيد احتمال نشوب نزاع بين الدول المتحوّطة والدولة المهدِّدة من تفاقم حالة عدم اليقين بشأن نيّات الخصم الاستراتيجية وتزايد عدم الثقة الاستراتيجية، حيث يحجب التفكير المستمر من الدولة بشأن احتمال نشوب صراع، وما يتصل به من تخطيط عسكري وتعزيزات للقوة، قدرة الدولة على تقويم نيّات الدولة العدو الاستراتيجية، ويُعزّز تصوّرَ أسوأ الحالات، ويُقوّض هذا الوضع قدرة صانعي السياسة على الحفاظ على التوازن المتأصل في استراتيجيات التحوّط الفعالة، لأنه يجبر الدولة المتحوّطة على إنفاق الموارد النادرة لديها على التحديث العسكري، ما يُقوّض نهضتها الاقتصادية بشكل عام، وبالتالي يزيد هذا التحديث للقوة العسكرية من تعقيد قدرة الدولة الخصم على تقويم نيّات الدولة المتحوّطة[154].

من الممكن أن يُضعِف التحوّط فاعلية عملية التوازن، وبالتالي، يُضعف إمكان إدارة التحالف مع دول أخرى، خصوصًا عندما يتوافر للدولة

---

(152) Guzansky, "Strategic Hedging by Non-Great Powers in the Persian Gulf," pp. 245-246.

(153) Salman, p. 371.

(154) Medeiros, pp. 158-159.

النيّة – حتى لو لم تُعلَن – للدخول في مشروع أمني مشترك، وبالتالي، يتعلق السؤال الأهم في هذا السياق بالعوامل التي تسمح باستمرار سياسة التحوّط بمرور الوقت، فإذا كانت الدولة التي تضررت من مثل هذه الاستراتيجيا فاعلًا مهيمنًا في العلاقات الدولية، فإنها قد تجبر حليفها الأضعف الذي ينتهج التحوّط الاستراتيجي على الكشف عن نيّاته، أي قد تُصرّ على اتخاذ إجراء مكلف من أجل توضيح أي جانب تتخذه[155].

– **التحدي الثاني**: يتمثل في أن التحوّط ضد مخاوف الدولة يُحْدث حالة من زيادة المرونة في الخيارات، بدلًا من إبرام التزام من جانب واحد لا رجعة فيه، الأمر الذي قد يُضرّ بفاعلية عملية إدارة التحالف. مثال على ذلك، في أوائل ثمانينيات القرن العشرين، كان لدى دول الخليج نيّة الدخول في معاهدة مشتركة، تكون ضرورية بمجرد أن يتعرّض أمن المنطقة واستقرار النظام الملكي للخطر بسبب الثورة الإيرانية؛ فعلى الرغم من نجاح دول مجلس التعاون الخليجي في الحفاظ على مستويات مقبولة من التنسيق والتعاون، فإن هذه الفترة شهدت غياب اتفاق شامل بين الأعضاء، حيث عمل كل منهم على تحقيق أقصى قدر من الأمن الفردي بطرائق تمنع إنشاء جبهة موحدة. بعبارة أخرى، بينما حرية الحركة الفردية مكفولة بوساطة استراتيجية التحوط، فإن هذه الأخيرة تُضعِف الأمن الجماعي[156].

– **التحدي الثالث**: هو إدارة ردات الفعل الإقليمية؛ فالدولة المتحوّطة بحاجة إلى شركاء إقليميين، لديهم المخاوف نفسها، وفي الوقت نفسه لديهم رغبة في انتهاج اقترابات فعّالة. ويزداد الأمر تعقيدًا عندما يكون الشركاء أنفسهم ينتهجون تحوّطًا استراتيجيًا لرهاناتهم الأمنية في المنطقة بالبحث عن حلفاء آخرين، قد تكون الدولة المتحوّطة أحدهم، أو لا تكون، وينبع هذا الأمر من الخوف الذي ينتاب هذه الدول جراء قيام الدولة المتحوّطة بالتحديث العسكري المستمر، الأمر الذي يثير الكثير من المخاوف الإقليمية[157].

---

(155) Guzansky, "The Foreign-Policy Tools of Small Powers," p. 119.

(156) Guzansky, "Strategic Hedging by Non-Great Powers in the Persian Gulf," p. 247.

(157) Medeiros, pp. 159-160.

- **التحدي الرابع**: يُشكّل التحوّط مخاطرة بإرسال إشارات مختلطة، ربما كنتيجة غير مقصودة، لأنه سلوك غامض؛ فمن الممكن أن تُفسّره الأطراف الثالثة بطريقةٍ مختلفة عما تحاول دولة التحوّط الإشارة إليه، وهو عدم مساندة أي طرف. وبالتالي، من الممكن أن يؤدي إلى نتائج عكسية، فعلى سبيل المثال، حتى لو كانت الولايات المتحدة تعتقد أنها تتحوّط ضد خطر الصعود الصيني، فيمكن أن تفسر الصين عمل الولايات المتحدة خداعًا استراتيجيًا لاحتوائها، وبناء عليه، يمكن أن تترتب عن التحوّط نتائج عكسية، وثمة احتمالية أن تزيد الدول الثالثة ضغوطها الدبلوماسية أو الاقتصادية أو العسكرية بشكل أساسي على الدولة المتحوِّطة. وللحدّ من هذه المخاطرة، تجاهد الدولة المتحوِّطة للحفاظ على صدقيتها عن طريق اتساق أفعالها مع تصريحاتها[158].

- **التحدي الخامس**: لا يمكن أن تستمر تلك الاستراتيجيا من دون ثمن، حيث إن تكلفة الاستمرار فيها تكون مرتفعة عادةً؛ إذ يتطلّب الأمر توجيه الموارد في اتجاهات متعاكسة، سواء كانت للتعاون المحدود مع مصدر التهديد أو لتحقيق توازن معها.

إن الاستمرار في هذه الاستراتيجيا أمر صعب أيضًا، خصوصًا بالنسبة إلى الدول الصغرى التي تفتقر إلى الإمكانات الاقتصادية؛ إذ إن هذه الاستراتيجيا مُكلفة للغاية، وتفرض على الدول التي تتّبعها توجيه مواردها في اتجاهين متعارضين، حيث تتعاون مع الدول المُهدِّدة لها وتقيم معها علاقات اقتصادية وعسكرية، ويتعيّن عليها في الوقت نفسه الدخول في تحالفات وتعاون اقتصادي وعسكري مع الدول المُهدِّدة أو المُنافِسة للدولة مصدر التهديد، ما يزيد من التكلفة بالنسبة إلى الدول الصغرى التي تعاني أصلًا صعوبةً في الإمكانات[159].

مع ذلك، في حالة ارتفاع الشعور بعدم اليقين، ومع وجود هامش ضيق للخطأ، تُصبح محاولة تجنّب الضرر ومحاولة الاستمرار في البقاء على قيد

(158) Kei Koga, p. 639.

(159) Ibid., p. 639.

الحياة أساسيتين، حتى وإن كانتا مكلّفتين، وتُضعفان فاعلية التحالفات؛ فالحجة الكامنة وراء استراتيجية التحوّط هي أنها تسهم في أمن الدول كوحدات فردية، حتى لو كان ذلك يسهم بشكل غير مباشر في إضعاف فعالية التحالفات[160]. ولربما تكون جيدة للأمن الوطني بالنسبة إلى الدول فرادى، لكنها بالتأكيد ذات نتائج سلبية بالنسبة إلى الأمن الجماعي، وما مثال دول الخليج العربية عنا ببعيد.

- **التحدي السادس:** يكمن في استدامة السياسة الداخلية لاستراتيجية التحوّط، حيث من الممكن أن يواجه الدخول في علاقات تعاونية مع الدولة الخصم معارضةً داخليةً كبيرة، نظرًا إلى الممارسات الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية العدائية ضد دولة التحوّط، وبالتالي، يصبح الحفاظ على التوافق الداخلي للعلاقات الثنائية الودّية معقّدًا، كما لا يمكن الدولة المتحوّطة الإجابة عن الأسئلة الجوهرية المتعلقة بنيّات الدولة الخصم، وبالتالي، ستبقى الاستدامة السياسية لاستراتيجية التحوّط الحالية غير مستقرة[161].

يرى منتقدو هذه النظرية أن التحوّط لا يتعدّى أن يكون استراتيجيا للاحتواء. ووفقًا لهذا المفهوم، لا يمكن التحوّط أن يكون محصّنًا ضد ديناميات المعضلة الأمنية - الحالة التي تسعى فيها الدولة لتعزيز أمنها، ما يدفع الدول الأخرى إلى الاستجابة بتدابير مماثلة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة التوترات التي تولّد صراعًا - حيث إن الدولة التي تسعى لزيادة تأمين نفسها ضد المخاطر المحتملة، يكون سعيها هو السبب نفسه الذي يُنقص من تحقيق هذه الغاية، لأنه يثير غضب الدول المناوئة، الأمر الذي تنتج منه ردة فعل من هذه الأخيرة للقيام بالعمل نفسه أو التوصل إلى حد استخدام القوة[162].

أخيرًا، يلاحَظ أن هذه الاستراتيجيا يمكن اعتبارها "مسكّنًا"، على الرغم من أهميتها بالنسبة إلى الدول الصغرى في تقليل التهديدات المحيطة بها والحفاظ على استقلاليتها الخارجية؛ إذ من المحتّم أن تأتي لحظات أو أزمات

(160) Guzansky, "The Foreign-Policy Tools of Small Powers," p. 120.

(161) Medeiros, pp. 160-161.

(162) Hoo Tiang Boon, p. 12

قد تُصبح الدول الصغرى فيها مُجبرة على إعلان نيّاتها صراحة، والانحياز إلى طرف واحد فقط بدلًا من المناورة، ما قد يُحرج الدولة المتحوّطة ويؤثر في مصالحها[163].

ترتيبًا على ذلك، فإن التحوّط استراتيجية توازن حسّاسة تتطلّب إدارة مركزية حكيمة للمُضيّ قدُمًا، وتحقيق الهدف المرجوّ منها، وهي في الوقت نفسه استراتيجيا مرتفعة التكلفة، تتطلّب موارد كبرى لإنفاقها في اتجاهين متضادين، حيث تتطلّب الإنفاق من أجل تحقيق التوازن الداخلي والخارجي ضد مصدر التهديد، كما تتضمن تكلفة الدخول في بعض الترتيبات الدبلوماسية والاقتصادية والسياسة مع مصدر التهديد، مع تخصيص موارد لإضعاف قوته، لكن هذه التكلفة تكون أقل كثيرًا من تكلفة المخاطر التي تتحوّط ضدها الدولة، وهي حماية الأمن القومي، وتجنّب المواجهة المباشرة مع الدولة المهدَّدة.

(163) الدسوقي، "التحوّط الاستراتيجي في الشرق الأوسط"، ص 33.

الفصل الثاني

الدبلوماسية النووية الإيرانية
تجنّب المواجهة المباشرة مع الدولة المُهدِّدة



يتناول هذا الفصل أوجه التعاون والتوازن الناعم في سياسة إيران تجاه الولايات المتحدة، في ما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، وذلك لتجنب المواجهة المباشرة مع قائد النظام الدولي[1]. وهذا هو المعيار الأول الذي يجب على الدول أن تفي به في سلوكها التحوّطي، حيث إن إيران استجابت للضغوط الدولية، وانخرطت في مفاوضات مع الدول الكبرى، بما في ذلك الولايات المتحدة. وكانت هناك انفراجة للأزمة في بعض الأوقات، ومثال ذلك توقيع البروتوكول الإضافي في عام 2003، وإبرام اتفاق باريس في عام 2004. وعلى الرغم من تعثّر المفاوضات في أحيان أخرى، خصوصًا بعد وصول محمود أحمدي نجاد، بتوجهاته المتشددة، إلى السلطة في إيران، فإنه كان من بين أسباب هذا التشدّد التصعيد من الولايات المتحدة في المفاوضات، إضافة إلى التقارير المتحيّزة ضد إيران الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

يتناول هذا الفصل كيفية تعامل إيران مع القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، وكيفية تصدّيها للقرارات بمجموعة من الخطوات التصعيدية. ثم إن الظروف الدولية والداخلية والإقليمية أدت دورًا مهمًا في تخفيف حدّة التيار المحافظ الذي كان مسيطرًا على السياسة الإيرانية في عهد أحمدي نجاد، ما أدى إلى بداية انفتاح في العلاقات وتغيّر الأوضاع مع وصول حسن روحاني إلى الحكم، والدخول في سلسلة طويلة من المفاوضات بين عامي 2013 و2015، وانتهت بخطة العمل الشاملة المشتركة وآثارها الاقتصادية والسياسة

(1) في هذا الإطار، يرى بعض الباحثين أن لدى إيران ذلك الغرور الذي يجعلها لا تخشى المواجهة مع الولايات المتحدة، بل تقابل أي تصعيد بتصعيد مماثل، لكن، على الرغم من هذا، فإن التفوق العسكري والتطوير المستمر للقدرات العسكرية الأميركية يجعلان أي دولة تخشى الدخول في مواجهة عسكرية معها.

والدبلوماسية. لكن الأوضاع تدهورت مع بداية الانتخابات الأميركية في عام 2016، وفوز الإدارة الجديدة بقيادة دونالد ترامب وبدء خطواتها التصعيدية المتتالية وردات الفعل الإيرانية، مرورًا بفرض العقوبات الجديدة وتأثيرها في الاقتصاد الإيراني، ومحاولة إيران الحدّ من هذه الآثار.

يتناول المبحث الأول من هذا الفصل المفاوضات النووية التي بدأت بين عامي 2002 و2010. ويشتمل المبحث الثاني على توقيع خطة العمل الشاملة المشتركة في تموز/يوليو 2015 وانفراج الأزمة النووية. ويتناول المبحث الثالث السياسة الأميركية في عهد ترامب، والتحوّط الإيراني مع أزمة التصعيد الأميركي، وفي النهاية تحليل المضمون الكيفي للخطابات السياسية الإيرانية.

أولًا: المفاوضات النووية (2002-2010)

قبل البدء بتوضيح أوجه التعاون في استراتيجية التحوّط الإيرانية، لا بد من إعطاء نبذة عن نشأة البرنامج النووي الإيراني.

هناك من اعتبر أن نشأة هذا البرنامج تعود إلى خمسينيات القرن الماضي، في إطار اهتمام الشاه محمد رضا بهلوي بتحويل إيران إلى قوة نووية دولية وإقليمية عظمى، وكانت الولايات المتحدة المصدر الأول والرئيس لحصول إيران على التكنولوجيا النووية، لكن في الحقيقة لا يوجد ارتباط بين البرنامج النووي في عهد الشاه والبرنامج في عهد الجمهورية الإسلامية؛ فكلاهما كانت له توجّهاته وآلياته، إضافة إلى الاختلاف في الهدف والفكر والتطوير، حيث كان مفاعل بوشهر في عهد الشاه يعتمد على الماء الخفيف، بينما البرنامج الذي وضعته الجمهورية الإسلامية عميق، ويطمح إلى الوصول إلى تقنية إنتاج السلاح النووي. لكن بعد قيام الثورة الإسلامية في عام 1979، تعرّضت المنشآت النووية الإيرانية التي وضعها الشاه للقصف الجوي العراقي في الحرب العراقية-الإيرانية (1980-1988)[2]. وتغيّر هذا الجمود بعد

---

(2) عمر محمد الشيخ، "الإدارة الأمريكية لأزمة البرنامج النووي الإيراني بعد أحداث سبتمبر 2001"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2008.

انتهاء هذه الحرب؛ إذ أدت الأهداف والدوافع العسكرية والأمنية الدور الأهم في رغبة إيران في امتلاك برنامج نووي، وتُعتبر جهودها للحصول على ذلك مدفوعة برؤيتها للعالم ومصالحها وبالدروس المُستفادة من تاريخ خبرتها في التهديدات الأميركية، حيث يركز التخطيط العسكري الإيراني على التحسب لاحتمالات مواجهة عسكرية مع الولايات المتحدة. ومع أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001، واحتلال الولايات المتحدة أفغانستان (تشرين الأول/ أكتوبر 2001) والعراق (آذار/ مارس 2003) عسكريًا، وسيطرتها على مناطق النفط والغاز في آسيا الوسطى وبحر قزوين، وزيادة العزلة الدبلوماسية والاقتصادية لإيران، ازداد التمسّك الإيراني بالخيار النووي[3].

بناءً على ذلك، أعلن المسؤولون الإيرانيون استئناف العمل في المشروعات النووية لاكتساب الخبرة الوطنية. وكانت إيران قد بدأت من قبل بتنفيذ الأنشطة المتعلقة بتصميم دورة الوقود اللازمة لتصنيع السلاح النووي، حيث إنها أنشأت في عام 1987 أول مركز للأبحاث والإنتاج النووي، وانتهت من إنشاء مركز إنتاج النظائر المشعة لاستخدامها في الطب وإنتاج الأدوية في عام 1989. وفي التسعينيات، شهد البرنامج النووي نشاطًا مكثفًا في المجالات كلها، حيث أشارت التقارير الغربية إلى أن كوريا الشمالية كانت شريك إيران الأول في مجال التسلّح في تلك الفترة[4]، كما قامت إيران بتقوية صلاتها في مجال الأبحاث النووية بالصين. وكان هذا التعاون الأكبر والأوسع، حيث حصلت إيران على جهاز صغير للطرد المركزي لأغراض تجريبية في مجال فصل نظائر اليورانيوم، كما بدأت الصين في عام 1991 ببناء مفاعل نووي في إيران طاقته 27 ميغاوات، إضافة إلى إرسال المهندسين والفنيين الإيرانيين للتدرّب في الصين. وامتد التعاون الإيراني مع الأرجنتين إلى تطوير المفاعل البحثي في مركز طهران للأبحاث النووية، وإبرام صفقة لإمداد إيران بنحو

(3) Zehra Nilufer Karacasulu & Irem Askar Karaki, "Attitudes of the International Community toward Iran's Nuclear Puzzle," *Journal of International and Area Studies*, vol. 15, no. 2 (December 2008), pp. 5-8.

(4) Robert J. Reardon, *Containing Iran: Strategies for Addressing the Iranian Nuclear Challenge* (Santa Monica, Calif: RAND Corporation, 2012), pp. 12-14.

115,8 كغ من اليورانيوم المخصب. كذلك وقّعت باكستان وإيران اتفاقًا للتعاون النووي في أثناء الحرب العراقية-الإيرانية، وسعت إيران للحصول على المساعدة في عمليات تخصيب اليورانيوم من إسلام أباد، وبالفعل حصلت على معلومات تتعلق بتصنيع أجهزة الطرد المركزي[5].

بسبب الضغوط الأميركية والدولية المستمرة، سعت إيران للتعاون بشكل غير رسمي مع عدد من الدول التي تملك قاعدة علمية متطورة في التكنولوجيا النووية، تحت مظلة الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وكانت البرازيل من أهم تلك الدول. كما أنها بذلت جهودًا كبرى في تطوير علاقاتها بدول آسيا الوسطى لاستيراد الأسلحة النووية التكتيكية التي كانت متوافرة بشكل كثيف في تلك الدول بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، إلا أن المخابرات الغربية تدخّلت وأحبطت تلك الجهود. وكان للتعاون الروسي-الإيراني الإسهام الأكبر في تطوير التكنولوجيا الإيرانية، حيث بدأت المحادثات منذ عام 1987، ثم أُبرم الاتفاق بصورة رسمية في عام 1989. وفي عام 1994، أعلنت إيران أن روسيا وافقت على إكمال مفاعل بوشهر في مقابل 780 مليار دولار، وأرسلت روسيا 150 خبيرًا إلى الموقع، وأعلنت نيّتها استقطاب مهندسين إيرانيين لتدريبهم[6].

1 - تصاعد الأزمة النووية بين عامي 2002 و2005

لم يكن هناك مسار واحد في تاريخ العلاقات الأميركية-الإيرانية على شكل تعاون أو صراع، بل شهدت العلاقات بينهما النمطين معًا؛ فقبل قيام الثورة الإسلامية الإيرانية، كانت الولايات المتحدة الأميركية المُموّل والداعم الرئيس للبرنامج النووي الإيراني عند نشأته في عهد الشاه. وبعد قيام الثورة في عام 1979، رفضت الولايات المتحدة امتلاك إيران أي تكنولوجيا نووية، بل إنها فرضت حظرًا شاملًا على إيران في مجالات التسليح كلها. لذلك

---

(5) الشيخ، ص 52-54.

(6) المرجع نفسه، 54-55.

لم تكن المعارضة الأميركية للبرنامج النووي الإيراني وليدة هذه الأيام، بل تعود إلى منتصف التسعينيات، عندما أعلنت وزيرة الخارجية الأميركية آنذاك، مادلين أولبرايت، أن إيران تنتهج الطريقة التقليدية لامتلاك الأسلحة النووية، ودعت أوروبا وروسيا إلى ضرورة التوقف عن بيعها الأسلحة[7].

لكن الوضع تغيّر بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر، عندما بدأت الولايات المتحدة حملتها المكثفة ضد إيران؛ إذ اعتبرت أن الإيرانيين يرعون الجماعات الإرهابية، ويسعون للحصول على أسلحة نووية، خصوصًا بعد تمكّن إيران من اختبار الصاروخ "شهاب-3". كما أنها أثارت الشكوك الدولية بشأن الأنظمة النووية الإيرانية، إلا أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية لم تبدأ التحقيق إلا في عام 2002، عندما التقطت الأقمار الصناعية صورة لمنشآت نووية قيد الإنشاء لم تعلنها إيران، واتّضح أن موقع نطانز يضم شبكة صغيرة من مئات معدّات الطرد المركزي لتخصيب اليورانيوم. وكان من أبرز الأمور التي جرى الكشف عنها هو أن إيران قامت بتخصيب اليورانيوم وفصل البلوتونيوم في منشآت نووية سرّية غير معلَنة، فاتّجهت الولايات المتحدة إلى استخدام هذا الاكتشاف لحثّ المجتمع الدولي على التحرك ضد البرنامج النووي الإيراني[8].

منذ تلك اللحظة، اتّخذت الأزمة الإيرانية منعطفًا جديدًا، خصوصًا عندما كشفت فصائل المعارضة الإيرانية، من الولايات المتحدة، معلومات جديدة في مؤتمر صحافي، في منتصف آذار/ مارس 2003، مفادها أن هناك ثلاث منشآت نووية سرّية: في عبالي بالقرب من مدينة أصفهان، وفي نطانز التي يوجد فيها خمسة آلاف آلة للطرد المركزي، وفي أراك التي تنتج الماء الثقيل. كما صرّحت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن إيران لم تُبلغها باستيراد 1.8 طن من اليورانيوم الطبيعي في عام 1991، كذلك عثرت الوكالة على معمل للطرد المركزي في

---

(7) عصام عبد الشافي، **أزمة البرنامج النووي الإيراني: المحددات - التطورات - السياسات: دراسة في إدارة الأزمات الدولية** (القاهرة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 2004)، ص 17-20.

(8) أشرف عبد العزيز عبد القادر، "الإدارة الأمريكية لأزمات الانتشار النووي-دراسة حالة: إدارة الأزمة النووية الإيرانية (2003-2007)"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2008، ص 205-207.

نطانز يضم 160 جهازًا للفصل، و1000 جهاز آخر، كانت محفوظة في مخابئ أرضية عميقة[9]. ومنذ آذار/مارس 2003، شنّ الإعلام الغربي - خصوصًا الأميركي والإسرائيلي - حملة موسّعة ضد النظام في إيران، مستغلًا في ذلك تسريبات المعارضة الإيرانية والمعلومات الجديدة التي كشفت عنها الوكالة. وعلى الرغم من الموقف الروسي الداعم للقضية النووية الإيرانية، فإن روسيا انضمت إلى خندق الدول الغربية في ملف انتشار أسلحة الدمار الشامل، ودعت إيران إلى ضرورة توقيع البروتوكول الإضافي، بما يؤكد سلمية مفاعلاتها النووية، لكن إيران لم تعترف باستيراد هذه المواد إلا في النصف الأخير من عام 2003، وبرّرت عدم إخطارها الوكالة بهذا الشأن بأن هذه الكميات تحتوي على نسبة ضئيلة من المواد الانشطارية، لا تتجاوز 13 كغ[10].

ترتيبًا على ذلك، أصدرت الوكالة عددًا من التقارير التي دانت إيران في تشرين الثاني/نوفمبر 2003. ومن هنا وجدت إيران نفسها في وضع حرج، خصوصًا مع زيادة الضغوط من الدول الأوروبية الوسيطة (فرنسا وألمانيا وبريطانيا) للقيام بالأمر نفسه، ما دفع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في أيلول/سبتمبر 2003، إلى إمهال إيران حتى نهاية تشرين الأول/أكتوبر لتسوية القضايا المعلقة ومعالجة الإخفاقات في الالتزام بمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وإصلاحها، ودعا القرار إيران إلى تعليق برنامجها لتخصيب اليورانيوم، فأعلن الرئيس الإيراني آنذاك محمد خاتمي أن بلاده على استعداد كامل للتعاون مع الوكالة، لإثبات أنها لم تمتلك برنامجًا سرّيًا، وتعهّدت إيران بوقف مؤقت لبرنامج إثراء اليورانيوم في محطة نطانز كخطوة أولى[11].

من هنا بدأ يتضح بعض معالم استراتيجية التحوّط في السياسة الإيرانية، حيث إن إيران وافقت على إبرام البروتوكول الإضافي لمعاهدة منع انتشار الأسلحة

(9) عبد الشافي، ص 25-27.

(10) أسماء جمال عزيز صديق، "البرنامج النووي الإيراني وتأثيره على الأمن الإقليمي في منطقة الخليج"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2011، ص 47-48.

(11) عبد القادر، ص 139-140.

النووية، لكن بناءً على شروط محددة تضمنت تمكين إيران من الحصول على التكنولوجيا النووية المتطوّرة واحترام السيادة الإيرانية، على اعتبار أن الشروط التي يضعها البروتوكول تحت عنوان التفتيش في أي زمان ومكان هو انتهاك للسيادة الوطنية. ومن ثم شرعت في خطوات التجاوب، كي تتجنّب المواجهة مع الولايات المتحدة، في الوقت الذي كانت تصرّ الأخيرة على ضرورة تصدي المجتمع الدولي للبرنامج النووي الإيراني. وفي الوقت الذي انضمّت روسيا إلى الرأي الأوروبي بشأن توضيح طبيعة هذا البرنامج النووي الإيراني، انتقلت المسؤولية المباشرة لمتابعة هذا الملف إلى الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن الإيراني حسن روحاني، المعروف ببعض توجّهاته الإصلاحية تجاه الغرب. كما توجّه إلى إيران في نهاية تشرين الأول/ أكتوبر وفد أوروبي، ضم وزراء خارجية "الترويكا" (فرنسا وبريطانيا وألمانيا)، لإيجاد حل للمخاوف الدولية. وأُعلن توقيع إيران البروتوكول الإضافي في كانون الأول/ ديسمبر 2003، بما فيه من فرض رقابة مُشدّدة على أنشطتها النووية وتجميد برنامج تخصيب اليورانيوم[12].

على الرغم مما سبق، صرح محمد البرادعي (الرئيس الأسبق للوكالة الدولية للطاقة الذرية) في كانون الثاني/ يناير 2004 بأن الوكالة غير راضية عن تعامل إيران معها، كما اعتبر أن إيران كانت في وضع مخالف منذ سنوات، ويجب عليها إعادة الثقة. وتوصّلت الولايات المتحدة وحلفاؤها في نيسان/ أبريل، وفي معرض الانتقاد، إلى أن إيران أخفقت في إعلان أجزاء حساسة من برنامجها النووي. كما أن مجلس محافظي الوكالة اعتمد الأمر ذاته، ودان إيران. فكان رد إيران على تلك الخطوات التصعيدية أن جمّدت أعمال التفتيش، بحجة انتظار الانتهاء من احتفالات الأعياد، لكن سرعان ما أعلنت رفع قرار تجميد التفتيش، بل والتفتيش من دون شروط. ونظرًا إلى ما قدّمته الوكالة في حزيران/ يونيو 2004 بشأن الغموض الذي ما زال يُحيط بأصول المواد المشعة ومصادرها التي عُثر عليها، وكذلك نطاق الجهود الإيرانية الخاصة بتصنيع

(12) Kenneth Katzman, "Iran: Arms and Weapons of Mass Destruction Suppliers," *Congressional Research Service*, *Report for Congress*, Order Code RL30551, January 3, 2003, pp. 6-8, at: https://bit.ly/3uLbjyx

مواد "بي 1" و"بي 2"، ضغطت دول "الترويكا" على إيران، الأمر الذي أسهم من خلال مفاوضات تشرين الثاني/ نوفمبر إلى التوصل إلى اتفاق باريس برعاية أوروبية، وعلّقت إيران بموجبه تخصيب اليورانيوم[13]، فاختارت بذلك أن تُقدّم بعض التنازلات الجزئية المؤقتة، في محاولة لكسب الوقت، بما يضمن الحفاظ على العناصر الرئيسة للبرنامج النووي.

في آب/ أغسطس 2005، اندلعت أزمة أوروبية-إيرانية بشأن موعد المفاوضات، وهدّدت إيران بأن في حال عدم عقد الاجتماع في الموعد المحدد، فإنها ستقوم باستئناف أنشطتها النووية. واتضح للبعض أن هذه الأزمة مفتعلة من الجانب الإيراني لأنه لم يصل إلى النتائج المرغوب فيها، حيث ترفض إيران تقديم أي تنازلات لما حققته من إنجازات بشأن برنامجها النووي. وهنا تستند إيران في أزمتها النووية إلى نص المادة الرابعة من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، التي تشير إلى "حق الدول الأعضاء في تنمية أبحاث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، والحق في التبادل الكامل للمعدات والمواد والمعلومات العلمية والفنية، لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية"[14]. وبناءً على ذلك، فهي لا تنفك تؤكد سلمية برنامجها النووي، كما يشدد المسؤولون الإيرانيون دائمًا على الدوافع الاقتصادية للبرنامج، بما يؤمّن الطلب المتزايد على الطاقة في البلاد[15].

2 - الإدارة الإيرانية لأزمة برنامجها النووي (2001-2005)

تعدّدت السياسات التي اعتمدتها القيادة الإيرانية لضمان القدرة على التصدي للمخططات الأميركية ضدها. وقد اعتبرت أن الدخول في التعاون

---

(13) مروة وحيد محمد، "السياسة النووية الإيرانية وأثرها على الأمن في منطقة الخليج العربي (2002-2007)"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009، ص 119-121.

(14) الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA)، "معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية"، **النشرة الإعلامية** (INFCIRC/140)، نيسان/ أبريل 1970، في: https://bit.ly/2XqS7LT

(15) أحمد إبراهيم محمود، **البرنامج النووي الإيراني آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد** (القاهرة: مركز الدراسات السياسة والاستراتيجية (الأهرام)، 2005)، ص 205-207.

الدبلوماسي مع الجانبين الأميركي والأوروبي لتجنّب المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة، يُمثّل اعتمادها التحوّط في سياساتها لإدارة أزمتها النووية:

- **دعم الوحدة الوطنية وتقوية الجبهة الداخلية** من خلال زيادة التفاف الجماهير حول القيادة الدينية، عبر التركيز على عدم تمادي علماء الدين في استخدام صلاحياتهم، مع شن حرب اقتصادية على الفساد، يقودها المرشد الأعلى للثورة الإسلامية علي خامنئي بنفسه، لزيادة شرعية نظام الجمهورية الإسلامية حتى تتمكّن تلك القيادات من المُضي قُدُمًا في التحوّط الاستراتيجي(16).

- **توسيع الاتصالات الدبلوماسية** من خلال ممارسة التوازن الناعم، واستخدام الأطر المؤسسية لإضعاف سلوك الولايات المتحدة العدائي تجاهها، حيث انضمّت إيران إلى الترتيبات المرتبطة بالمنظمات الدولية، مثل توقيع البروتوكول الإضافي، وقبول بعض متطلّبات الوكالة، مثل أخذ عيّنات من أراضيها، إضافة إلى توقيع اتفاق باريس للخروج من العُزلة التي تحاول الولايات المتحدة فرضها عليها، وكذلك العمل على تحسين العلاقات ببعض الدول الخليجية، مثل قطر وعُمان والإمارات العربية المتحدة، وتوقيع عدد من اتفاقات التعاون السياسية والاقتصادية. كما أنها تبنّت مبدأ الحياد الإيجابي في الحرب ضد العراق؛ إذ لم تتّخذ موقفًا عسكريًا منحازًا إلى أي من الطرفين حتى تتجنب المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة. كما أنها التزمت درجة عالية من ضبط النفس حتى لا تتورّط في أي مواجهة سياسية أو إعلامية مع العراق، وقامت بالتنسيق مع بعض الدول الخليجية لإدارة تلك الأزمة، كما ظهر في زيارة الرئيس خاتمي إلى أبو ظبي والرياض(17).

- **اعتماد سياسة المواجهة الوقائية** التي تعني في السياسة الخارجية الإيرانية إقامة حزام أمني شيعي حول إيران في مواجهة التهديدات المستمرة

---

(16) عبد الشافي، ص 28.

(17) حسين باقر زاده، "الخلاف الأوروبي الأمريكي بشأن التعامل مع إيران"، **مختارات إيرانية**، السنة 5، العدد 56 (2003)، ص 81-87.

من الولايات المتحدة، كإحدى أدوات التوازن الناعم. وبالتالي، استخدمت علاقاتها الدينية مع الجماعات الشيعية لعرقلة الجهود الأميركية في توجيه ضربة عسكرية إليها. ويشير البعض إلى أن إيران اعتمدت تلك السياسة انطلاقًا من مفهوم الوحدة الإسلامية ودعم المستضعفين(18).

- **التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية،** حيث سمحت الحكومة الإيرانية في أواخر شباط/فبراير 2003 لوفد، بقيادة مديرها العام محمد البرادعي، بزيارة المنشآت النووية لتفتيشها. وردًا على تهديد الولايات المتحدة بإحالة القضية إلى مجلس الأمن، التقى غلام رضا أغازاده (نائب الرئيس الإيراني) بالبرادعي في أثناء زيارة له إلى فيينا، وسعت إيران، من خلال موافقتها المشروطة على البروتوكول الإضافي، لتحقيق أهداف عدة، من أهمها تطوير منشآتها النووية من خلال الحصول على التكنولوجيا المتطورة المحظورة عليها، وكَشف زيف ادعاءات أنها تسعى لامتلاك أسلحة دمار شامل. وعلى الرغم من هذا التعاون، رفضت إيران أن تؤخذ عينات بيئية من أراضيها، لكن سرعان ما أعلن وزير الخارجية الإيراني أن بلاده قد توافق في وقت قريب على السماح بإجراء عمليات تفتيش أكثر صرامة، وذلك للتراجع عن التصريحات السابقة. وكانت تلك المرونة نتيجة عدد من الاعتبارات السياسية، منها أن إيران تعي جيدًا رغبة الولايات المتحدة في إحالة البرنامج النووي الإيراني إلى مجلس الأمن واستنساخ الحالة العراقية في إيران، وفي الوقت نفسه لا يوجد إطار محدد في السياسة الأميركية تجاه إيران(19).

3 - تعقّد الأزمة النووية في عهد أحمدي نجاد: التصعيد المستمر

مع وصول الرئيس محمود أحمدي نجاد إلى الحكم في آب/أغسطس 2005، استؤنفت عمليات تخصيب اليورانيوم، وأُعلن في كانون الثاني/يناير 2006 أن إيران أصبحت دولة نووية، وأن لبلاده القدرة على تصنيع الوقود

(18) محمود، ص 208-210.

(19) Karacasulu & Karakir, pp. 8-12.

النووي المخصّب. كما جرى تأكيد مواصلة الأبحاث بشأن الماء الثقيل، ما دفع مجلس محافظي الوكالة في شباط/ فبراير 2006 إلى إصدار قراره بتحويل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن. وقد جاء هذا القرار بعد أن أعدّ البرادعي تقريرًا يوضح أن إيران لم تتعاون مع مفتّشي الوكالة، وأنها تبني سلسلتين جديدتين من أجهزة الطرد المركزي، في كل سلسلة 164 جهازًا. وفور صدور هذا التقرير، أمهل مجلس الأمن إيران ثلاثة أشهر كي توقف أنشطة تخصيب اليورانيوم. لكن إيران أعلنت في نيسان/ أبريل نجاحها في تخصيب اليورانيوم، لردع أي محاولات لاستصدار قرارات ضدها، وإيصال رسالة إلى المجتمع الدولي مؤداها أنها توصّلت إلى نقطة اللاعودة[20].

اجتمعت الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا، للبحث في القضية النووية. وعلى الرغم من موافقة روسيا والصين على إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، فإنهما رفضتا تمرير قرار يستند إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ومن هنا توقف التعامل مع الأزمة من خلال مجلس الأمن، وعاد من جديد خيار التفاوض الذي يضم دول "الترويكا" الأوروبية (فرنسا وبريطانيا وألمانيا) وروسيا والصين إلى جانب الولايات المتحدة، الذي عُرف بصيغة "5+1". وفي حزيران/ يونيو 2006، اجتمع وزراء خارجية "5+1" في فيينا، وانتهى اجتماعهم إلى إخراج مشروع "حزمة من الحوافز" توجه به خافيير سولانا (الممثل السامي للسياسة والأمن في الاتحاد الأوروبي بين عامي 1999 و2009) إلى إيران. وتضمنت تلك الحزمة مجموعة من الحوافز مرفقة بتهديد؛ إذ أكدت من ناحيةٍ حق إيران في تطوير تكنولوجيا الطاقة النووية للاستخدام السلمي، وتقديم دعم إيجابي لبناء مفاعلات جديدة تعمل بالماء الخفيف، وهددت من ناحية أخرى بفرض عقوبات دولية في حال فشل التوصل إلى اتفاق[21].

---

(20) زينب عبد العظيم محمد، **الموقف النووي في الشرق الأوسط في أوائل القرن الحادي والعشرين** (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2007)، ص 122-123.

(21) عبد القادر، ص 175-178.

لكن إيران وجدت أن في حزمة الحوافز نقاطًا كثيرة غير واضحة، وتحتاج إلى دراسة. وبناء عليه، اتّجهت مجموعة "5+1" إلى إحالة الملف الإيراني إلى مجلس الأمن، لكن إيران حذّرت مجلس الأمن من أنها ستبحث في مسألة تعليق عضويتها في معاهدة منع الانتشار النووي إذا ما اعتمد المجلس أي قرارات تُلزمها بوقف تخصيب اليورانيوم. وتمكّن المجلس من إصدار القرار رقم 1696 في آب/ أغسطس 2006، يُمهل إيران حتى نهاية الشهر كي توقف تخصيب اليورانيوم وإلا تُفرض عليها عقوبات اقتصادية ودبلوماسية. ومع نهاية آب/ أغسطس، لم تلتزم إيران بوقف التخصيب، بل دشنت في أراك مصنعًا لإنتاج المياه الثقيلة، افتتحه الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد في 26 أغسطس/ آب 2006. وكان التفكك في مواقف الدول بشأن البرنامج النووي الإيراني هو المسيطر؛ إذ رأت روسيا أن لا حاجة إلى مناقشة العقوبات، وأصرّت الصين على السبل الدبلوماسية لحل المعضلة النووية الإيرانية. أما الدول الأوروبية، فألحّت على الطرائق الدبلوماسية، وأصرّت الولايات المتحدة على فرض عقوبات، وأتاح هذا التفكك لإيران حريةً في ممارسة ما يسمى "دبلوماسية حافّة الهاوية" كما ينبغي أن تكون؛ فهي تُهدّد بالتصعيد تارة، وتتراجع أمام الضغوط الدولية تارة أخرى، مستخدمة في ذلك عناصر القوة كلها المتوافرة لديها[22].

في كانون الأول/ ديسمبر 2006، جرى استصدار قرار مجلس الأمن رقم 1737 الذي ينص على منع تقديم أي مساعدة مالية أو تقنية أو استثمارات وخدمات مالية متصلة بهذا البرنامج. ورفضت إيران أن توقف عمليات تخصيب اليورانيوم، وبناءً على ذلك، قدّمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريرًا في شباط/ فبراير 2007، اعتبرت فيه أن إيران لم تحترم المهلة المحدَّدة لتوقف التخصيب، ما قد يُعرّضها لعقوبات جديدة، لهذا جاء قرار مجلس الأمن رقم 1747، بموجب المادة 41 من الفصل السابع، في آذار/ مارس، بتشديد العقوبات وبحظر تقديم أي مساعدات أو تدريب إلى كل ما له علاقة بالبرنامجين النووي والصاروخي الباليستي الإيرانيين، لكن هذا القرار لم يكن

(22) محمد، **الموقف النووي في الشرق الأوسط**، ص 124-126.

إلزاميًا، أي إن الدول غير مُجبرَة على تنفيذه، فلم يصل إلى درجة الاتفاق الكامل بين الدول الخمس الكبرى بفرض عزلة دولية وعقوبات صارمة على إيران، ومن ثم أعلنت الوكالة في نيسان/ أبريل 2007 أن إيران بدأت تنتج الوقود النووي في سرداب منشأة من منشآتها النووية، وبدأت تشغيل 1300 آلة حاضنة نووية. وبعد مرور شهر واحد، أعلنت الوكالة أن إيران باتت قادرة على تطوير سلاح نووي خلال مدة تراوح بين 3 و8 سنوات إذا هي قررت ذلك[23].

أصدرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في شباط/ فبراير 2008 تقريرًا يؤكد قيام إيران باختبار تقنية قد توفّر لها إمكان تخصيب اليورانيوم بشكل أسرع. وبالتالي، توجهت إلى إيران بطلب وقف الأنشطة النووية كلها. وبالفعل أصدر مجلس الأمن في آذار/ مارس 2008 قراره رقم 1803 الذي تضمّن الحزمة الثالثة من العقوبات التي تشمل حظر التبادل التجاري مع إيران للسلع ذات الاستخدام العسكري والمدني، وأُضيفت 12 شركة و13 مسؤولًا إلى قائمة تجميد الأرصدة ووقف أنشطة بعض البنوك الإيرانية. إلا أن العقوبات السابقة لم تكن عقوبات شاملة، ويسهل تحمّلها، الأمر الذي أدى إلى فرض عقوبات ذكية عوضًا عن عقوبات اقتصادية شاملة، فهذه الأخيرة تؤدي إلى أزمات ومشكلات اقتصادية كبرى في الداخل الإيراني وإلى نقص في الموارد والسلع الأساسية، ما يولّد ضغطًا داخليًا لإزالة تلك العقوبات. كما أن الاقتصاد الإيراني مغلق، وهو ما مكّنه من تحقيق تراكم لرأس المال والثروة[24].

في أيلول/ سبتمبر 2008، أصدرت الوكالة تقارير تفيد بفشل إيران في الوفاء بالتزاماتها المفروضة عليها بموجب نظام الضمانات، حيث إنها لم تُقدِّم البيانات والمعلومات الشاملة عن أنشطتها النووية كلها، وقامت بأنشطة محظورة في مجال تخصيب اليورانيوم. وفي إثر هذا التقرير، أصدر مجلس الأمن القرار

---

(23) نزار السامرائي، **المشروع الإيراني إقليميًا ودوليًا: تساؤلات مشروعة** (عمّان: دار دجلة، 2014)، ص 118-120.

(24) Steven A. Hildreth, "Iran's Ballistic Missile Programs: An Overview," *Congressional Research Services, Report for Congress,* Order Code RS22758, July 21, 2008, pp. 8-10, accessed on 3/6/2021, at: https://bit.ly/3uR6Kme

رقم 1835 في الشهر نفسه، وهو القرار الذي لم يأتِ بجديد، غير أنه ذكّر إيران بالتزاماتها كلها، وحثّها على احترامها، هذا فيما استمرت الوكالة في إصدار تقاريرها. وفي شباط/ فبراير 2009، أعلنت الوكالة حيازة إيران أكثر من طن من اليورانيوم المنخفض التخصيب، وهي كمية سيوفر تحويلها إلى الدرجة العالية التخصيب ما يقرب من 25 كغ، وهي كافية لإنتاج قنبلة نووية، أو مسار بناء مفاعل أبحاث الماء الثقيل في موقع أراك، الذي يُقدّر إنتاجه السنوي من البلوتونيوم بنحو 9 كغ تكفي إنتاج قنبلة نووية واحدة كل عام عند بدء تشغيل المفاعل الذي اكتمل تركيب قبّته العلوية، ما يعني إعاقة المراقبة الفضائية لكل ما يجري في الموقع[25]. ومع وصول الرئيس الأميركي باراك أوباما إلى الحكم في عام 2009، بدأت عمليات التهدئة من جانب الولايات المتحدة، حيث أعلن في أيار/ مايو أن بلاده على استعداد لتقبّل الشروط الإيرانية لبدء الحوار، وفي المقابل صرح المرشد الأعلى علي خامنئي بأن المفاوضات ممكنة؛ إذ جرى بين الطرفين البحث في بعض النقاط. وفي أيلول/ سبتمبر - في تحرك لزيادة الضغط على إيران - كشفت الولايات المتحدة عن وجود منشأة سرية لتخصيب اليورانيوم في فوردو بالقرب من قم. وترتيبًا على ذلك، عاد خيار العقوبات من جديد. وفي حزيران/ يونيو، أصدر مجلس الأمن القرار 1929 لحظر معظم واردات الأسلحة، وفرض قيود (اختيارية) على الأنشطة المالية المتعلقة بالحرس الثوري الإيراني[26].

4 - الإدارة الإيرانية لأزمة برنامجها النووي في عهد أحمدي نجاد

كانت السياسة المُتبعة في عهد أحمدي نجاد هي ضرورة الضغط والمقاومة وتصعيد الأزمة إلى أقصى درجة ممكنة، حتى لو وصل الأمر إلى حد تعرّض إيران لعقوبات؛ فهذه هي الآلية الوحيدة، من وجهة نظر التيار المحافظ، لتحرير برنامج إيران النووي. وفي الوقت نفسه، كان أحمدي نجاد لا يثق

(25) International Atomic Energy Agency (IAEA),"Implementation of the NPT Safeguards Agreement and Relevant Provisions of Security Council Resolutions 1737 (2006), 1747 (2007), 1803 (2008) and 1835 (2008) in The Islamic Republic of Iran," (February 2009), at: https://cutt.us/5NKpA; International Institute for Strategic Studies (IISS), *The Military Balance 2019*, vol. 119, no. 1 (2019).

(26) Reardon, pp. 14-16.

بالغرب، وبالتالي، فإن الدخول في مفاوضات معه خيار غير مطروح عند تلك الإدارة. وعلى الرغم مما سبق، فإننا نجد أن الخطوات التصعيدية كلها التي اتّخذتها حكومته كانت نتيجة خطوات تصعيدية من جانب الولايات المتحدة، ومقترحات أوروبية ينتابها كثير من العيوب بسبب الضغط من الولايات المتحدة على الدول الأوروبية والوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولهذا اتّخذت حكومة أحمدي نجاد مجموعة من التدابير لمواجهة المخططات الأميركية، وكانت تحتوي على عناصر "التحوّط الاستراتيجي"، مع الحرص على عدم استفزاز الولايات المتحدة، على الرغم من التصعيد، ومن تلك التدابير:

- **التعاون مع الولايات المتحدة في بعض المجالات:** حيث إن الولايات المتحدة اتّجهت إلى التعاون الأمني المحدود مع مصدر التهديد، لتجنّب "سيناريوات" المواجهة المحتملة بسبب تصعيد القضية النووية، فبدأ التقارب الأميركي-الإيراني منذ الولاية الثانية للرئيس جورج دبليو بوش وبدء الانفتاح في العلاقات بينهما بشأن القضية العراقية؛ ففي أيار/ مايو 2007، عُقدت أول جولة للمباحثات (الإيرانية-الأميركية) بشأن العراق، ولهذا جاءت موافقة إيران في تموز/ يوليو2007 على السماح للمفتّشين الدوليين بزيارة منشأة أراك النووية، بعد مفاوضات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، نتيجة قرار مجلس الأمن رقم 1747.

- **الاهتمام بالتطوير العسكري والنووي:** حيث كانت إيران تُعلن بعض التكنولوجيا المتقدمة في هذين المجالين، للرد على تحركات التصعيد الأميركية، فاختبرت في أيلول/ سبتمبر 2007 صاروخًا جديدًا (الصاروخ "قدر-1") يتجاوز مداه 1800 كم، في خطوة تصعيدية للرد على قرار مجلس الأمن رقم 1747. ونتيجة لحزمة العقوبات التي نتجت من القرار رقم 1835، أعلنت إيران أنها تسلّمت 85 طنًا من الوقود النووي المخصب المخصص لتشغيل محطة بوشهر، وأنها تسلمت الدفعة الأخيرة منها في كانون الثاني/ يناير 2008[27]. كما قامت إيران في تموز/ يوليو 2008 باختبار تسعة صواريخ

---

(27) شريفة شوادر، "العلاقات الإيرانية الأمريكية وتداعياتها على منطقة الشرق الأوسط (2003-2016)"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2017، ص 76.

متقدمة، بينها الصاروخ "شهاب-3" الذي يصل مداه إلى إسرائيل وأهداف أميركية في الشرق الأوسط. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2008، قال وزير الدفاع الإيراني إن بلاده نجحت في إطلاق صاروخ جديد (أرض-أرض)، يُسمى "سجّيل"، وهو صاروخ محلي الصنع، يصل مداه إلى أكثر من 2000 كم. كما استخدمت إيران صاروخ "سفير-2" لإطلاق قمرها الصناعي الأول إلى الفضاء، لتنضم إلى نادي الفضاء الدولي في شباط/فبراير 2009، لإظهار قدراتها الصاروخية المتطورة[28]. وافتتح أحمدي نجاد في أصفهان في نيسان/أبريل 2009 أول مصنع إيراني لإنتاج الوقود النووي، بقدرة إنتاجية بلغت 10 أطنان من الوقود النووي المخصص لمفاعل أراك، والذي لا يزال قيد البناء، إضافة إلى 30 طنًا من الوقود للمفاعلات المقبلة التي تعمل بالمياه الخفيفة. وأكدت التقارير الإخبارية أن هذه الخطوة كانت بمنزلة استكمال إيران دورتها لتصنيع الوقود النووي. وفي أيار/مايو 2010، جرى التوصل إلى اتفاق برازيلي-تركي مع إيران لتبادل الوقود النووي[29].

- **التقليل من أثر العقوبات الدولية:** بذلت حكومة أحمدي نجاد جهودًا واسعة للتقليل من أثر العقوبات، الأمر الذي يمثّل التحوّط من النوع الثاني (كما مرّ معنا في الفصل الأول)، نتيجة انقطاع السلع العامة التي يُقدّمها قائد النظام الدولي، نتيجة لقرارات مجلس الأمن، حيث أبرمت اتفاقات اقتصادية مع كثير من دول أميركا اللاتينية - من بينها الإكوادور وفنزويلا - وأخرى آسيوية، مثل الصين وبعض دول آسيا الوسطى، فضلًا عن اعتماد اليورو عوضًا عن الدولار الأميركي في تعاملاتها الاقتصادية، وتقليل الاعتماد على عوائد النفط في عامي 2007-2008، وتحويل أرصدتها إلى بنوك أخرى، بدلًا من البنوك الغربية، كما حثّت منظمة أوبك على خفض الإنتاج النفطي للحفاظ على أسعار مرتفعة[30].

---

(28) Reardon, p. 16.

(29) صديق، ص 42.

(30) السامرائي، ص 121.

- **النشاط الدبلوماسي**: حيث قامت إيران بتوطيد علاقاتها الخارجية بمجموعة واسعة من الدول، منها الصين وروسيا وجنوب أفريقيا والهند وباكستان وكوريا الشمالية وبعض دول أميركا اللاتينية، وكان لها علاقات وروابط اقتصادية مهمة مع ألمانيا وفرنسا، الأمر الذي مكّنها من اللعب على التناقضات بين القوى الدولية المختلفة. وبالتالي، استطاعت أن تتبوّأ موقع قوة في المفاوضات، ما منع المجتمع الدولي من اتخاذ موقف موحد ضدها[31].

- **امتداد النفوذ الإيراني**: حيث كان أحمدي نجاد يدرك أن إيران تواجه نظامًا دوليًا يعتمد على الجهد الشخصي والمساعدة الذاتية، لذا قام بتطوير دبلوماسية خارجية نشطة - في إطار التوازن الناعم - لإضعاف السلوك العدواني للدولة المُهدِّدة (الولايات المتحدة)، ووضع مشروعًا متكاملًا لتطوير العلاقات مع شيعة العراق مرة أخرى بعد أن انقطعت سنوات طويلة. وكانت فترة حكم أحمدي نجاد الأبرز في تاريخ الجمهورية الإسلامية، حيث قام بتوطيد العلاقات مع نظام بشار الأسد في سورية، ودعّم الأقليات الشيعية في البحرين والمملكة العربية السعودية والكويت - حلفاء الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط - وكذلك "حزب الله" في لبنان[32].

- **التفاف الجبهة الداخلية حول القضية النووية**: هناك، إلى حد كبير، قدر من تماسك الجبهة الداخلية والتفافها حول القضية النووية على المستويات كلها، الدينية والشعبية والسياسية. كما أن الرأي العام الإيراني كان - بصورة دائمة - مؤيدًا لموقف حكومته في التصدي للضغوط الدولية، الأمر الذي مكّن صنّاع القرار في إيران من التصدي لهذه الضغوط. وفي الوقت نفسه، جعل تقديم أي تنازلات في ما يخص البرنامج النووي الإيراني أمرًا صعبًا[33]. وبالتالي، استطاعت هذه الجبهة الداخلية أن تكوِّن مركزية صنع القرار في

(31) محمد، **الموقف النووي في الشرق الأوسط**، ص 173-175.

(32) عدنان هياجنة، "أزمة الملف النووي الإيراني وسيناريوهات الموقف الأمريكي المحتمل: دراسة استراتيجية"، **مجلة دراسات شرق أوسطية** (الأردن)، مج 12، العدد 40-41 (2007)، ص 22-23.

(33) محمد، **الموقف النووي في الشرق الأوسط**، ص 172.

ما يتعلق بالتحوّط الاستراتيجي للبرنامج النووي، باعتباره أحد قضايا الأمن القومي.

ثانيًا: توقيع خطة العمل الشاملة المشتركة (تموز/ يوليو 2015)

دخلت علاقة إيران مع الغرب فترة توتر كبيرة منذ تشرين الثاني/ نوفمبر 2011، بعد أن أصدرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريرًا يوضح مستوًى غير مسبوق من التفصيلات حول الأنشطة الإيرانية السابقة المتعلقة بالأسلحة النووية. لذلك، شدّدت إدارة أوباما العقوبات الأميركية ضدها في الشهر نفسه، كما فرضت بريطانيا وكندا عقوبات جديدة عليها. وكانت ردة الفعل الإيرانية التصعيدية طرد الدبلوماسيين البريطانيين من إيران. وبعد أيام هاجم بعض المتظاهرين السفارة البريطانية، كما جرى التهديد بإغلاق مضيق هرمز ردًا على الحظر النفطي، لكن إيران أشارت أيضًا إلى استعدادها للتعامل مع الغرب، على الرغم من أنها لم تقترح استعدادها لتقديم أي تنازلات مهمة حول برنامجها النووي. وفي كانون الثاني/ يناير 2012، بقيت التوترات قائمة بينها وبين الولايات المتحدة من جانب، وبينها وبين الحلفاء الإقليميين للولايات المتحدة من جانب آخر. وكانت النتيجة غير مؤكدة، وأعلن أحمدي نجاد في العام نفسه بدء عمليات التخصيب في مفاعل فوردو بنسبة 20 في المئة[34].

1 - حسن روحاني وانفراج الأزمة النووية

كان لوصول حسن روحاني إلى السلطة في إيران في عام 2013 أثر كبير في انفراج الأزمة النووية الإيرانية؛ إذ شهدت العلاقات مع الغرب انفراجًا، كان أول مؤشراته اتفاق إيران وبريطانيا على استئناف العلاقات الدبلوماسية بعد انقطاع دام سنتين. كما أن روحاني اهتم بالإصلاح الداخلي، حيث حوّل ملف التفاوض النووي من المجلس الأعلى للأمن القومي إلى وزارة الخارجية، لتقتصر عملية التفاوض على وزير الخارجية محمد جواد ظريف.

(34) Reardon, pp. 17-20.

وأعلن الاتحاد الأوروبي، على لسان كاثرين أشتون (المنسقة العليا للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي)، أن فوز روحاني قد يسمح بالتوصل إلى حل دبلوماسي سريع. كما صدر عن البيت الأبيض تصريح بأن الولايات المتحدة مستعدة للتعاون المباشر مع إيران في ما يخص برنامجها النووي. وبعد مفاوضات ليست قصيرة، جرى التوصل إلى اتفاق بين مجموعة "5+1" وإيران في جنيف في أيلول/ سبتمبر 2013، بعد سلسلة من الاجتماعات الرسمية بين عدد من المسؤولين الأميركيين والإيرانيين، عُقدت في عُمان. ويُعدّ هذا الاتفاق الأول بين الطرفين منذ 34 عامًا، ويتضمن حق إيران في تخصيب اليورانيوم بنسبة تقل عن 20 في المئة، لكنها تعلق تلك العملية مدة ستة أشهر، وفي المقابل يُرفَع الحظر عن مجالات عدة، أهمها صناعة البتروكيماويات والنفط والمصارف[35].

بعد واحد وعشرين شهرًا من المفاوضات الصعبة، توصلت مجموعة "5+1" وإيران، في 14 تموز/ يوليو 2015، إلى اتفاق نهائي تحت عنوان "خطة العمل الشاملة المشتركة". وكان يُمثّل المرحلة الثالثة والأخيرة من المفاوضات النووية بشأن البرنامج النووي الإيراني، حيث إنه يعمل على تقييد هذا البرنامج، في مقابل رفع العقوبات الاقتصادية والمصرفية المفروضة على إيران. وتتمثّل تلك القيود في الإزالة التدرجية لأجهزة الطرد المركزية في مفاعل الماء الثقيل (IR-1) على امتداد عشر سنوات، وتستمر في أبحاث التخصيب وتطويره بطريقة لا تؤدي إلى تراكم اليورانيوم المخصب، ولا تقوم إيران بتصنيع أو تجميع أي أجهزة طرد مركزي خلال السنوات العشر للاتفاق، وتحتفظ بمستوى تخصيب اليورانيوم حتى نسبة 3.76 في المئة، وتقوم بتحويل منشأة فوردو إلى مركز نووي وفيزيائي وتكنولوجي، وتحتفظ خلال فترة الخمس عشرة سنة من ذلك الاتفاق باحتياطي من اليورانيوم يقل عن 300 كغ، ويتم بيع الكميات الزائدة بحسب الأسعار العالمية، ولا يكون لدى إيران مفاعلات تعمل بالماء الثقيل، أو إعادة تجميعها على مدى خمسة عشر عامًا، وأن تسمح إيران للوكالة الدولية للطاقة الذرية

---

(35) شوادر، ص 80-82.

بمراقبة تنفيذ الإجراءات الطوعية بحسب مددها الزمنية المحددة[36]. وأنهت خطة العمل الشاملة المشتركة عقوبات مجلس الأمن كلها، كما أنهى الاتحاد الأوروبي الأحكام كلها الواردة، والقاضية بتطبيق العقوبات كلها، الاقتصادية والمالية المرتبطة بالبرنامج النووي الإيراني، كما يمتنع الاتحاد الأوروبي عن إعادة فرض العقوبات أو إعادة طرحها، تطبيقًا لهذه الخطة[37].

لذلك، أتاح التحوّط الاستراتيجي لإيران فرصة الدخول في تعاون دبلوماسي وممارسة توازن ناعم مع الولايات المتحدة، باعتبارها مصدر التهديد الرئيس لأمنها القومي، الأمر الذي مكّنها من الحصول على اعتراف أميركي ودولي بشرعية النظام الحالي بعد سنوات طويلة من رفضه، وعلى إقرار بحقها في تخصيب اليورانيوم للأغراض السلمية.

2 - المردود الاقتصادي والسياسي لرفع العقوبات عن إيران

كان لإبرام خطة العمل الشاملة المشتركة في عام 2015 آثار إيجابية كبيرة بالنسبة إلى إيران، حيث إنه أدى إلى تحسين الأداء الاقتصادي بعد سنوات من عُزلة أصابت الاقتصاد الإيراني والبنية الأساسية بالترهّل، خصوصًا بعد تشديد العقوبات في عام 2012. وبدأ عدد من الشركات الأوروبية والأميركية إرسال وفود استكشافية إلى إيران، حيث أرسلت شركة "توتال" الفرنسية وشركة "شل" البريطانية-الهولندية مسؤولين لإجراء المحادثات، كما وقّعت شركة النفط النرويجية Statoil ASA عقودًا مع شركة النفط الإيرانية. وكانت ألمانيا من الدول الأوروبية السبّاقة إلى إعادة تطبيع العلاقات الاقتصادية والتجارية مع إيران؛ إذ توجّه إلى إيران وفد مؤلف من 60 ممثلًا عن الشركات الألمانية الكبرى، وأسفرت زيارة الرئيس روحاني إلى فرنسا عن صفقات بمليارات من اليورو، شملت توقيع بروتوكول لشراء 118 طائرة مدنية من طراز "إيرباص"، وإذنًا

---

(36) Seyed Hossein Mousavian & Sina Toossi, "Assessing U.S.-Iran Nuclear Engagement," *The Washington Quarterly*, vol. 40, no. 3 (October 2017), pp. 68-70.

(37) Ben Smith, "The Iran Nuclear Deal and Decertification," *House of Commons Library* (UK Parliament), no. CBP 8121 (October 2017), pp. 5-6, at: https://bit.ly/3aNouXY

بعودة شركة بيجو-سيتروين إلى السوق الإيرانية، واتفاقية لبيع توتال ما بين 150 إلى 200 ألف برميل من النفط الإيراني[38].

ثم توجه إلى إيران وفد تجاري واقتصادي من إيطاليا، وزار روحاني إيطاليا والفاتيكان، واختار أن تكون زيارته الأولى إلى روما التي كانت الشريك الأوروبي حتى في فترة العقوبات، ووُقعت عقود بقيمة 17 مليار يورو، وأعلنت شركة "كوندوتي داكوا" الإيطالية للبنية التحتية عن أنها وقّعت اتفاقات بقيمة أربعة مليارات يورو. وزار الرئيس الصيني شي جين بينغ إيران في كانون الثاني/ يناير 2016، برفقته ستة وزراء ووفد اقتصادي كبير، حيث جرى الاتفاق مع الإيرانيين على زيادة التبادل التجاري إلى 600 مليار دولار في عشر سنوات مقبلة. وقام علي أكبر ولايتي، مستشار مرشد الثورة، بزيارة روسيا في شباط/ فبراير 2016، حيث أعلن مشاريع جرى إبرامها في شهور قليلة، بقيمة 40 مليار دولار، من بينها مشاريع لتوليد الكهرباء وإنشاء سكك حديد[39].

بالتالي، أسهم رفع العقوبات في توسيع حجم التبادلات التجارية والانفتاح الاقتصادي على شركاء اقتصاديين جدد، وخفض تكلفة التجارة الخارجية، وعودة الاستثمارات الأجنبية، خصوصًا في قطاعات الغاز والنفط وصناعة السيارات وزيادة صادراتها النفطية وتحسين الصناعات الغذائية والدوائية، وعودة أموالها المجمدة في الخارج، ومن بينها 22 مليار دولار، لشراء معدات وتقنيات من الصين، واسترداد 32 مليار دولار لشراء السلع الرئيسة والمعدات والطائرات المدنية، وتنفيذ مشاريع البنية التحتية. كما أدى التوسع في التجارة وتحسين الاستثمارات ونموّ التشييد والخدمات المالية دورًا مهمًا في تحسين معدلات النمو الاقتصادية، إضافة إلى توفير فرص عمل جديدة والحفاظ على القدرة التنافسية للعملة الإيرانية، نتيجة التدفقات المالية الضخمة بالعملات الأجنبية[40].

---

(38) Richard Dalton, "The Iran Nuclear Negotiations: One Year on," *Asian Affairs*, vol. 43, no. 7 (October 2016), pp. 354-358.

(39) علي دربج، **عصر الدبلوماسية النووية الإيرانية: طهران تهدم جدار العزلة** (بيروت: دار النهضة العربية، 2017)، ص 331-335.

(40) شروق صابر، "الصفقة النووية بالفعل جعلت إيران أقوى"، **مختارات إيرانية**، السنة 15، العدد 183 (2016)، ص 60-61.

لذلك، كان لإبرام الاتفاق أثره في عودة السلع العامة التي كان قائد النظام الدولي يقدمها، حيث كانت العقوبات الدولية والأميركية والأوروبية تحرم الاقتصاد الإيراني تلك السلع؛ فقد نمت التجارة بين إيران وأوروبا من 9,2 مليارات دولار في عام 2015، إلى 25 مليار دولار في عام 2017، كما استفادت السياحة الإيرانية، حيث ازداد عدد الزوار من 3,8 ملايين زائر في عام 2012، إلى أكثر من 5 ملايين زائر في عام 2015، الذي بلغ الناتج المحلي الإجمالي فيه نحو 400 مليار دولار، بسعر الصرف الرسمي. كما أفاد صندوق النقد الدولي بأن إيران حققت نموًّا بنسبة 7 في المئة خلال الفترة بين آذار/ مارس 2016 وآذار/ مارس 2017. وفي كانون الثاني/ يناير 2016، بلغ مجموع احتياطيات العملة الصعبة الإيرانية المحتفظ بها في البنوك الأجنبية نحو 115 مليار دولار، كما تحسّن حجم التجارة بين الولايات المتحدة وإيران ليصل إلى 86 مليون دولار في عام 2016[41].

بسبب حجم المكاسب التي حققتها إيران من الاتفاق النووي، ثمة من ذهب إلى حد اعتبارها الرابح الوحيد في تلك الصفقة، لكن يمكن القول إنها الرابح الأكبر، ويُعتبر هذا النجاح جزءًا من استراتيجية التحوّط الإيرانية؛ فهي دخلت في معاهدة دولية مع مصدر التهديد لأمنها القومي، لضمان عدم حدوث مواجهة مباشرة معه، وكان إبرام هذا الاتفاق نتيجة دبلوماسيتها البارعة التي مارستها في عملية التفاوض، حيث كانت "الفريق المبتدئ" أمام فريق "كامل العدد" من اللاعبين المحترفين في عالم التفاوض[42].

3 – الدبلوماسية النووية والتفاوض الدولي

في البداية، لا بد من التطرق إلى الفكر السياسي للجمهورية الإسلامية تجاه القضية النووية، وبالتالي توضيح معالم الشخصية القومية الإيرانية، الأمر الذي

(41) Paul K. Kerr, "Iran's Nuclear Program: Tehran's Compliance with International Obligations," *Congressional Research Service*, *Report for Congress*, Order Code R40094, August 18, 2021, pp. 60-61, accessed on 4/6/2021, at: https://bit.ly/3GFeL4c

(42) دربج، ص 350–355.

تتضح من خلاله مَواطن القوة ونجاح الدبلوماسية النووية الإيرانية في إدارة المفاوضات الدولية عبر سنوات طويلة، حيث تقوم الشخصية الإيرانية على مثلّث مَحاور الإنسان والبيئة والعقيدة، وانعكست على نظرتها السياسية. إن تركيبة إيران السكانية منوعة إلى حد كبير، تلك الحالة التي ترجع إلى أواسط الألفية الثانية قبل الميلاد، حيث قال المؤرخ اليوناني هيرودوت إن بلاد فارس كان يسكنها تسع وأربعون قومية من البشر. وبالتالي، يستطيع الإيرانيون احتواء العناصر المهاجرة إليهم والتعايش بعضهم مع بعض. كما يشير موقعها الجغرافي المتميز إلى أن الحياة تتركز في وديان تحيط بها سلاسل جبلية وواحات تحيط بها صحراء ممتدة، ما جعلها مطمعًا للغُزاة، وجعلها تعتمد قيمًا عدة، أهمها المحافظة على وحدة البلاد ومواجهة الأعداء ومساعدة الضعفاء. إلى ذلك، إيران غنية بالمواد الخام التي ساعدتها في الاستغناء عن الاستيراد من الخارج، ومن أهم تلك المواد التي كُشف عنها مؤخرًا، اليورانيوم، وهي المادة الخام الأساسية للبرنامج النووي[43]. وبناءً على ذلك، تتضح معالم شخصية الإيرانيين القومية، حيث يلوّح الغرب دائمًا بأنه يستطيع تعميق الاختلافات الإثنية فيها، إلا أن الخبرة التاريخية تشير إلى التجانس بين هذه العناصر المختلفة؛ فهناك روابط قومية تجعل تلك الاختلافات تتلاشى في حالات العدوان، وهو ما اتضح في الحرب العراقية-الإيرانية، حين وقف السنّة والشيعة والأكراد (سكان العراق) مع نظام الحكم في إيران ضد العراق. كما أن القيم التي ولّدتها الطبيعة الجغرافية تشير إلى السبب وراء تلك التجربة الناجحة، حيث يتمتع المفاوض الإيراني بخصوصية عبّرت عنها كتابات أوروبية كثيرة.

يتكوّن الفكر السياسي للثورة الإيرانية من مجموعة معايير، من أهمها نظرية المبادأة السياسية التي تعني أن تقوم بإطلاق "بالون" اختبار وتنتظر ردة الفعل، ثم تكوّن لها ردة فعل إزاء ردة فعل الطرف الآخر، إضافة إلى نظرية "ركوب الموجة" التي تستثمر من خلالها الخلاف الدائر بين الدول، أو الخلاف داخل الدولة نفسها، ونظرية إقامة الحكومة الإسلامية التي نصّ

---

(43) محمد السعيد عبدالمؤمن، "الشخصية القومية والهوية الوطنية"، **مختارات إيرانية**، السنة 15، العدد 47 (2004)، ص 10-13.

فيها الدستور[44] على أن إيران مُكلّفة بإقامة الحكومة العالمية للإسلام، والتي تقوم على العلم الحقيقي النافع. كما أن هناك مبدأ أساسيًا هو مبدأ المصلحة الذي يقتضي أن تتجاوز المحظورات الضرورات. وأخيرًا مبدأ التقية الذي يقتضي أن تُظهر عكس ما تُبطن[45]، الأمر الذي يشكل الشخصية الإيرانية التي خاضت المفاوضات، وبالتالي يعطي انطباعًا عن أسباب النجاح الإيراني في المفاوضات أمام فريق من اللاعبين المحترفين.

عند الحديث عن التفاوض الدولي، هناك من يربط الدبلوماسية الإيرانية بلعبة الشطرنج، تلك اللعبة التي يرجع إليهم اكتشافها؛ فهي لعبة المخططين والاستراتيجيين والأذكياء، كما أكد ذلك وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق إيهود باراك بقوله إن "إيران تستخدم لاعبي الشطرنج في إدارة برنامجها النووي، والإيرانيون يلعبون بشكل معقد جدًا، وهم منهجيون جدًا"[46]. وتنعكس تلك الآلية في تعدّد الأوراق التي يمتلكها المفاوض الإيراني، ما بين المناورة والجدال للحفاظ على مطالبه القومية[47]، ولا يمكننا المغالاة كثيرًا في الحديث عن التفاوض الإيراني، لولا الاهتمام الغربي بدراسة تلك الدبلوماسية. هذا في حين أن هناك أيضًا من يربط تلك الخبرة التفاوضية بتجارب المفاوضات منذ قيام الثورة الإسلامية، التي أثْرت خبراتها التفاوضية، وأهمها أزمة رهائن السفارة الأميركية في إيران في عام 1980، عندما قام طلاب إيرانيون باحتجاز اثنين وخمسين موظفًا من طاقم السفارة رهائن لمدة أربعة أشهر، وكانت الحكومة الإيرانية وراء هذا الاحتجاز في ردٍّ على التدخل الأميركي في الشؤون الإيرانية، حيث إنها استفادت من المفاوضات التي استمرت حتى الإفراج عن المحتجزين، فضلًا عن

---

(44) **الدستور الإيراني** (1979)، المعدل (1989)، المادة 107، في: https://bit.ly/3ch4b6A

(45) محمد السعيد عبد المؤمن، "سياسة إيران الخارجية في الخطوة الثانية للثورة"، **مجلة كلية الآداب** (جامعة أبو ظبي) (2019)، ص 101-104.

(46) "باراك: إيران تستخدم استراتيجية الشطرنج في الملف النووي"، **الدستور** (الأردنية)، 28/ 4/ 2019، شوهد في 4/ 6/ 2021، في: https://bit.ly/3cjMraD

(47) ياسر عبد الحسين، **السياسة الخارجية الإيرانية: مستقبل السياسة في عهد الرئيس حسن روحاني** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2015)، ص 146-148.

المفاوضات مع العراق عقب انتهاء الحرب الإيرانية-العراقية التي انتهت بقرار من مجلس الأمن رقم 598. لكن التجربة الأهم في هذا الإطار هي التفاوض مع دول "الترويكا" الأوروبية، التي تعد الأهم، حيث كانت على درجة عالية من التعقيد نتيجة تعدّد الأطراف المتفاوضة وتشابك العوامل الأمنية والسياسية والقانونية، واستطاع فيها المفاوض الإيراني حسن روحاني - بين عامي 2003 و2005 - التخفيف من الموقف المعادي للغرب تجاه البرنامج النووي الإيراني، كما نجح في منع تحويل الملف النووي إلى مجلس الأمن أطول فترة ممكنة، وهنا استطاع أن يمنع الدخول في مواجهة مباشرة مع قائد النظام (الولايات المتحدة) الذي كان يقف ضد استمرارية البرنامج النووي، كذلك التصدي للمخططات الأميركية بشأن توجيه ضربة عسكرية إلى إيران وتغيير النظام الحاكم؛ فقد جمّد - طواعية - بشكل مؤقت بعض الأنشطة النووية، شريطة الاعتراف بحقها في الاستخدام السلمي للطاقة، وكان لهذا الإجراء دور في كسب الثقة ودعم موقفها التفاوضي. وكانت استراتيجية الإصلاحيين في تلك الفترة إبعاد الخطر وإكمال مشروع إيران القومي والمحافظة عليه وتجنّب المواجهة المباشرة[48].

واستطاعت إيران خلال سنوات التفاوض أيضًا أن تتجنّب الانخراط في المواجهات الحاسمة والقدرة على إطالة أمد المفاوضات. كما أنها طبقت استراتيجيات غير مباشرة في التعامل مع الملفات الدولية، معتمدة في ذلك على مفاهيم القوة الناعمة، وحاولت البحث عن دولة أوروبية جديدة للتعامل معها، عندما فشلت المفاوضات في أكثر من مرة مع دول "الترويكا" الأوروبية والتحرك الدبلوماسي الحثيث ضمن الخطوط الحمر المرسومة[49].

تتضح معالم **استراتيجية التحوّط** في السياسة الإيرانية في الفترة الرئاسية الأولى لروحاني، من خلال ما أعلن عنه في حملته الانتخابية، قائلًا: "ينبغي أن نعلم أننا نستطيع التفاعل حتى مع العدو بطريقة تعمل على تخفيف عدائه، وأن

---

(48) المرجع نفسه، 148-150.

(49) "Europe's Iran Diplomacy," European Union Center of North Carolina, EU Briefings, March 2008, pp. 4-6, at: https://unc.live/2Sc5RYf

عداءه لن يكون فعالًا"، والدليل على ذلك أن على الرغم من إبرام خطة العمل الشاملة المشتركة، فإن إيران كانت دائمًا تحْذر النيّات الغربية العدائية تجاهها؛ إذ إنها تعي جيدًا حقيقة أن الولايات المتحدة وافقت في النهاية على إبرام الاتفاق النووي بسبب فشل القوة الصلدة – من حروب وضغوط وعقوبات – في تحقيق أهدافها داخل إيران، الأمر الذي أدى إلى استخدام القوة الناعمة المتمثلة في هذا الاتفاق، نظرًا إلى سهولة التغلغل السياسي والاقتصادي والثقافي، ولذلك تتعامل القيادة الإيرانية بحذر شديد مع الاتفاق وتبعاته السياسية والاقتصادية، إيقانًا منها لتلك الحقيقة، وكان هذا استنادًا إلى التجارب التاريخية المختلفة مع الولايات المتحدة، الأمر الذي عبّر عنه الإمام خامنئي، حين أعلن في عام 2016، في احتفالية يوم القوات، أن المخطط الرئيس المعمول به لمواجهة إيران هو الحرب الناعمة لإفراغ إيران من عناصر القوة المتوافرة لديها، وذلك من خلال التغلغل السياسي والثقافي عبر الاستفادة من الأجواء التي وفّرها الاتفاق النووي[50].

لذلك، تدرك النخبة السياسية في إيران أن الولايات المتحدة تسعى للتوغل في المجتمع، بهدف شق صفّه وجعل فئاته يصطدم بعضها ببعض وتفجيره من الداخل، وذلك من طريق فتح السفارات وإعادة التبادل الدبلوماسي وانفتاح السوق الإيرانية للاستثمارات الغربية وإظهار الانقسام داخل دوائر صنع القرار، ما بين إصلاحيين ومحافظين، والقيام بدبلجة عدد من القنوات الفضائية باللغة الفارسية وتوجيهها إلى الشعب الإيراني. واعتبر خامنئي أيضًا أن النفوذ الأمني هو أخطر الأنواع، لذلك طلب من الحرس الثوري الإيراني والقوات المسلحة التصدي لهذا التحدي. وتلى ذلك أكبرُ تهديد يتمثّل في النفوذ الثقافي، ثم السياسي، فاعتبر خامنئي أن الاقتصاد القوي المقاوم يشكل، مع العلم المتقدم بشكل دائم وتعزيز وترسيخ الروح الثورية – خصوصًا لدى الشباب – السبل الرئيسة لمواجهة المخططات الأميركية[51].

(50) "كلمة قائد الثورة الإسلامية المعظم خلال لقائه رئيس وأعضاء مجلس خبراء القيادة في ختام أعمال دورتهم الثامنة عشرة"، موقع مكتب سماحة القائد آية الله العظمى الخامنئي، 3/ 9/ 2015، شوهد في 4/ 6/ 2021، في: https://bit.ly/3igKtM1

(51) دربج، ص 330–335.

بناءً عليه، اتّخذت القيادة الإيرانية مجموعة من الإجراءات الاحترازية – التي تمثل عناصر استراتيجية التحوّط – والتوازن الناعم مع مصدر التهديد والتعاون الدبلوماسي معه، وفي الوقت نفسه العمل على إضعاف قوة الدولة المهدِّدة (الولايات المتحدة) على إحداث تأثيرات داخلية، من شأنها تقليل شرعية نظام الثورة الإسلامية للتخلص منه. وكان بعض تلك الإجراءات يؤخذ عبر مجلس الشورى، من خلال إجراء عمليات تصفيةٍ للشركات والمستثمرين الغربيين الطامحين إلى دخول السوق الإيرانية، وحتى لا تعيد أخطاء ما قبل الحصار، عندما غادرت الشركات الأجنبية البلاد وتركت خلفها مشاريع غير مكتملة من دون دفع أي تعويضات، واشترطت ثلاثة بنود: فرض غرامات جزائية على الشركات التي تُخلّ بالتزامتها، وإبقاء التقنيات المستخدمة داخل إيران، وتدريب الكادر الإيراني العامل في هذا المشروع، وأخيرًا ضمان استمرار تزويد الشركات في إيران بقطع الغيار مهما كانت الظروف. كما أنها رفضت المشاريع الطويلة الأجل، لأن لديها مخاوفَ كبيرةً من إمكان انهيار الاتفاق النووي في أي وقت. واستدلّت دوائر صنع القرار في إيران على هذه الخطوة من الجهود الأميركية المبذولة عقب إبرام اتفاق التعاون مع (المجلس الوطني الإيراني-الأميركي (NIAC))، حيث إن أغلبية هذا المجلس من المعارضين الإيرانيين المقيمين في الولايات المتحدة. وقدّم المجلس عددًا من الاقتراحات لاستقطاب النخب والشعب الإيراني، من بينها تقديم مِنح دراسية في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية إلى أكبر عدد ممكن من الطلاب الإيرانيين، والتعاون في مجال الطاقة النظيفة، وتبادل الزيارات الرسمية وزيادة البعثات العلمية، وغير ذلك[52].

كجزء من **التحوّط الاستراتيجي** في السياسة الإيرانية، استمرت إيران في تطوير قدراتها العسكرية حتى بعد إبرام خطة العمل الشاملة المشتركة، حيث اختبرت في نهاية عام 2015 صاروخًا باليستيًا بعيد المدى من نوع "عماد"، ما أدى إلى فرض عقوبات أميركية في كانون الثاني/ يناير 2016، طاولت أشخاصًا وشركات لهم علاقة بالبرنامج الصاروخي الإيراني. وكان رد إيران

(52) Paul K. Kerr, "Iran's Nuclear Program: Status," *Congressional Research Service*, *Report for Congress*, Order Code RL34544, December 20, 2019, pp. 26-28, accessed on 4/6/2021, at: https://bit.ly/324waUC

أن أطلقت في آذار/ مارس صواريخ باليستية عدة من منصات مختلفة في أرجاء البلاد، كجزء من تدريبات عسكرية - بحسب ما ذكرت وسائل إعلام رسمية - متحدّية ضغط الولايات المتحدة، وقال الحرس الثوري في بيان له إن الاختبارات تُظهر "قوة الردع" التي تتمتع بها إيران[53].

ثالثًا: إعادة هيكلة السياسة الأميركية تجاه إيران والتحوّط الاستراتيجي الإيراني

وافق الكونغرس في عام 2016 - قبل انتهاء ولاية الرئيس أوباما - على تمديد العقوبات الأميركية على إيران مدة عشرة أعوام أخرى، تنتهي في عام 2026، نتيجة الضغوط التي مارسها المحافظون من الحزب الجمهوري على الكونغرس. ومنذ أن فاز الرئيس دونالد ترامب في الانتخابات الأميركية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2016 - وحتى في أثناء حملته الانتخابية - وجَّه انتقادات صريحة إلى الاتفاق النووي الإيراني ودور إيران الإقليمي. ويُلاحَظ أن أحد أهم أهداف إدارة ترامب هو وقف توسع النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط، حيث إن هذه الإدارة اتّبعت نهجًا أقل استيعابًا تجاه إيران، مقارنة بإدارة أوباما، فقد نبعت رؤية تلك الإدارة تجاه إيران من الخبرات السابقة لولاية أوباما، منها أنه لا يمكن اتّباع نهج للتقارب مع إيران، لأنها تدعم النظم كلها المناهضة للولايات المتحدة، وتدعم الحركات الإرهابية، بما يضر بمصالحها وبحلفائها في منطقة الشرق الأوسط[54].

هنا بدأت إيران مواجهة التصعيد الأميركي بتصعيد مماثل، تمثّل في تصريحات خامنئي وروحاني، حيث حذّر الأخير أوباما من توقيع مشروع القرار الذي أقرّه مجلس الشيوخ، لأنه يُعدّ انتهاكًا للاتفاق النووي المُبرم مع الدول

---

(53) محمد السعيد عبدالمؤمن، "تطور قضية الصواريخ الإيرانية"، **مختارات إيرانية**، السنة 15، العدد 183 (2016)، ص 12-14.

(54) محمد السعيد إدريس، "حسابات إيرانية معقدة في الملف النووي مع إدارة ترامب"، **مختارات إيرانية**، السنة 15، العدد 189 (2016)، ص 6.

الست. ونقلت الصحافة الإيرانية عن روحاني أنه "أعطى الضوء الأخضر لوزير خارجيته ورئيس منظمة الطاقة الذرية بضرورة إعداد دراسة في مجال إنتاج المحركات النووية والوقود النووي الخاص بها"، واختار أوباما عدم توقيع قرار تمديد العقوبات، لكنه - عمليًا - اتخذ قرار الموافقة عندما لم يستخدم "الفيتو" ضده، حيث ترك مهلة العشرة أيام الممنوحة للرئيس للموافقة عليه أو رفضه، تمر من دون رد، ما يعني تمرير القرار بأغلبية الثلثين في الكونغرس[55].

جاء الرد الإيراني متشددًا في التصريحات المختلفة، إلا أن إطلاق إيران صاروخًا من منظومة "إس-200" الروسية الصنع في كانون الأول/ ديسمبر 2016 كان الرد الأقوى على تمرير العقوبات الجديدة، ويقال إن الخبراء قاموا بسلسلة من الإصلاحات لتطوير دقة المنظومة، كما انطلقت مناورات الدفاع الجوي الكبرى في الشهر نفسه في منطقة بوشهر، بمشاركة من وحدات الجيش وفيلق الحرس الثوري الإسلامي ووحدات السيطرة والعمليات ووحدات من قوات التعبئة الشعبية وقوى الأمن الداخلي، وكذلك مقاتلات من طراز "أف-4" للقوات الجوية، التي شملت مناطق واسعة داخل إيران، من أهمها الجزر الثلاث المتنازع عليها مع الإمارات العربية المتحدة. وقال المتحدث الرسمي باسم قيادة المناورات، العميد عباس فرج بور علمداري، إنها تهدف إلى التنسيق بين قوات الدفاع الجوي للجيش والحرس الثوري والقطاعات الأخرى للقوات المسلحة، والنقل والانتشار السريع لأنواع المنظومات والأجهزة القتالية، بما فيها الرادارات والصواريخ والمدفعية ووسائل الاتصال للاستطلاع الإلكتروني[56].

1 - الاستراتيجيا الأميركية الجديدة (الانسحاب من الاتفاق وفرض العقوبات)

بعد أن تولّى ترامب الحكم رسميًا في كانون الثاني/ يناير 2017، بدأ يلوّح بإنهاء العمل بالاتفاق النووي، الأمر الذي اتضح من خطابه، وبالتحديد

(55) المرجع نفسه، ص 7-8.

(56) فلاديمير سميرنوف، "انطلاق مناورات قوات الدفاع الجوي في إيران"، **وكالة إرنا**، 26/ 12/ 2016، في: https://cutt.us/kd3gL

في الجزء المتعلق بهذا الاتفاق؛ إذ اعتبر أن هذا الاتفاق هو الأسوأ في تاريخ الولايات المتحدة، حيث منحت تلك الصيغة النظام الإيراني شريانًا للحياة السياسية والاقتصادية؛ وتلقّى النظام تسوية مالية ضخمة بقيمة 1,7 مليار دولار أميركي، لكنه فشل في منع إيران من امتلاك أسلحة نووية، حيث إن نظام التفتيش الموجود في الاتفاقية ضعيف، بما يسمح بتأخير قصير الأجل ووقف مؤقت للبرنامج النووي. وجاء إطلاق إيران صاروخ "إس-200" متعجلًا؛ إذ اتخذته إسرائيل ذريعة لبدء التحرك في مجلس الأمن وبناء عليه، دعت الولايات المتحدة إلى جلسة جديدة في مجلس الأمن، بحجة أن إطلاق هذا الصاروخ مخالف لقرار مجلس الأمن رقم 2231[57] الذي يؤيد خطة العمل الشاملة المشتركة. وأوضح ترامب منذ اللحظة الأولى أنه يأمل في تغير سلوك النظام الحاكم في إيران، بل واستبداله بنظام آخر، إضافة إلى وقف تمويله للجماعات الإرهابية التي تُضرّ بمصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط[58]. وبناءً على ذلك، استخدم الرئيس الأميركي الوسائل الممكنة كلها للتضييق على نظام الثورة الإسلامية في إيران من خلال مجموعة من الخطوات التصعيدية؛ أهمها:

- **محاولة تفكيك التحالف الروسي-الإيراني**: تحدّثت تقارير صحافية عن مساعي الإدارة الجديدة لإحداث وقيعة بين روسيا وإيران، وهي تسعى للبحث عن سبل لتفكيك التحالف الدبلوماسي والعسكري والسياسي، وتتم مقايضة روسيا بتمكينها من الورقة السورية، في مقابل تفكيك التحالف الإيراني-الروسي، كما تسعى أيضًا لإبعاد إيران عن العراق الذي يُعدّ الورقة الأهم في يد الإيرانيين؛ فالعراق هو بلد الثروة الحقيقية للولايات المتحدة، وبالتالي، يُهدّد تنامي النفوذ الإيراني في العراق المصالح الأميركية هناك، كما أن الإدارة الأميركية أصدرت قرارها بمنع مواطني سبع دول، من بينهم إيران، من السفر إلى الولايات المتحدة[59].

---

(57) الأمم المتحدة، مجلس الأمن. "المسألة النووية الإيرانية 2231 (2015)"، 20 تموز/ يوليو 2015. في: https://bit.ly/3yXeIO9

(58) Robert P. Haffa, "Defense Decisions for the Trump Administration," *Strategic Studies Quarterly*, vol. 11, no. 1 (Spring 2017), pp. 28-29.

(59) محمد السعيد إدريس، "استراتيجية أمريكية متعددة الأبعاد للمواجهة مع طهران"، **آفاق إيرانية**، السنة 15، العدد 191 (آذار/ مارس 2017)، ص 6-9.

- **الاستراتيجيا الأميركية الجديدة تجاه إيران (تشرين الأول/ أكتوبر 2017)**: تختلف هذه الاستراتيجيا عن سابقتها التي كانت تعتمد على الاحتواء، وأهم ما ورد فيها هو رفض السبل الإيرانية كلها للحصول على سلاح نووي، والتركيز على تحجيم تأثير الحكومة الإيرانية في ما يتعلق بزعزعة الاستقرار ودعم الإرهاب والمسلحين، والتركيز على تقوية تحالفات الولايات المتحدة التقليدية والإقليمية ضد الهيمنة الإيرانية في المنطقة، ومواجهة تهديدات الصواريخ الباليستية والأسلحة غير المتماثلة الأخرى الموجّهة ضد الولايات المتحدة وحلفائها، وفرض عقوبات أميركية إضافية على النظام الإيراني لمنع تمويل الإرهاب، فضلًا عن مواجهة قيام النظام في إيران بنشر الصواريخ والأسلحة التي تهدد جيرانه[60].

- **رفض ترامب التصديق على المراجعة الأميركية للاتفاق النووي**: حيث إن قانون مراجعة الاتفاق النووي يتطلب أن تصادق الإدارة الأميركية كل 90 يومًا على التزام إيران بخطة العمل الشاملة المشتركة، لكن ترامب أعلن في نهاية تشرين الأول/ أكتوبر أنه لن يصدق على الصفقة، بل إنه أعطى الكونغرس مهلة مدتها 60 يومًا، لإعادة فرض عقوبات على إيران. وفي الوقت نفسه، فرضت الإدارة عقوبات جديدة على الحرس الثوري[61]. وعلى الرغم من أن المفتشين الدوليين أقروا بالتزام إيران بالاتفاق من الناحية الفنية، فإن ترامب اعتبر أن إيران تنتهك "روح الاتفاق"، وأنها لم تفعل شيئًا للحدّ من برنامجها للصواريخ الباليستية، أو دعمها المالي والعسكري لجماعة حزب الله اللبنانية الشيعية. وأصدر الكونغرس تقريرًا يوضح امتثال إيران للاتفاق النووي، الأمر الذي رفضه ترامب، وكانت هذه هي المرة الثانية التي يرفض فيها التصديق على امتثال إيران للاتفاق[62].

---

(60) وحدة الرصد والتحليل، "استراتيجية ترامب تجاه إيران: الدوافع والاتجاهات"، **تقدير موقف**، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، اسطنبول، 18/ 10/ 2017، ص 3-5.

(61) Smith, pp. 5-8.

(62) ميرفت زكريا، "هل يمكن لأوروبا أن تحفظ اتفاق إيران؟ - لقد حان الوقت للعمل بالخطة (ب)"، **مختارات إيرانية**، السنة 16، العدد 202 (2018)، ص 18-20.

أما في ما يتعلق بموقف باقي أطراف الاتفاق، فنجد أن الدول الأوروبية لجأت إلى الخطة (ب)، وهي الحفاظ على الاتفاق والاستمرار فيه، بغض النظر عما تنوي الولايات المتحدة القيام به. وفي الوقت نفسه بدأت كلٌّ من لندن وفرنسا ممارسة ضغوط على إيران، لإجراء تعديلات على الاتفاق منذ بداية عام 2018، وفرض قيود على برنامج الصواريخ الباليستية، الأمر الذي اتضح من تصريحات الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بشأن استكمال الاتفاق الإطاري، وتضمينه مسألة القدرات الصاروخية، وفرض مزيد من القيود الجديدة على برنامج إيران النووي، بينما كانت روسيا أكثر تمسّكًا بالاتفاق النووي، بوصفها المشغل الأكبر للمفاعلات النووية السلمية في إيران[63].

- **إنهاء خطة العمل الشاملة المشتركة من جانب واحد:** حيث أعلن ترامب أن بلاده تنهي مشاركتها في الاتفاق النووي في 8 أيار/ مايو 2018، وحثّ الإدارة على إعادة فرض العقوبات التي سبق أن رُفعت بموجب هذا الاتفاق، والتي تستهدف الاقتصاد الإيراني. وبالتزامن مع هذا الإعلان، قال مكتب وزارة الخزانة الأميركية لمراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) إن بعض العقوبات سيُفرَض في آب/ أغسطس، والحزمة الثانية في تشرين الثاني/ نوفمبر، ما لم يمكن تحقيق إعادة التفاوض قبل هذه المواعيد النهائية، كما سيقع أثر تلك العقوبات بشكل مضاعف على الشركات غير الأميركية[64]. لكن الدول الأوروبية ظلت متمسكة بالاتفاق، حيث أعلنت كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا أنها ما زالت ملتزمة بالاتفاق، وأعرب وزير المالية الألماني أولاف شولز أنه سيحاول حماية الشركات الأوروبية من أي آثار سلبية تنجم عن قرار الرئيس الأميركي بالانسحاب وإعادة فرض العقوبات. وقال ماكرون إن قرار الرئيس الأميركي بالانسحاب من الصفقة النووية الإيرانية كان خاطئًا، وإن أوروبا بحاجة إلى التمسك بالاتفاق ومناقشة توسيعه. كما أعلنت روسيا أنها ما زالت متمسكة بالاتفاق[65].

---

(63) وحدة الرصد والتحليل، "استراتيجية ترامب تجاه إيران: الدوافع والاتجاهات"، ص 6.

(64) Mark Landler, "Trump Abandons Iran Nuclear Deal He Long Scorned," *The New York Times*, 8/5/2018, at: https://nyti.ms/3joi720

(65) Paulette Vander Schueren et al., "EU Responds to US Decision to Reimpose Secondary Sanctions Against Iran by Initiating Blocking Statute," *Mayer Brown* (May 2018), pp. 2-3.

- **فرض بعض العقوبات التي تستهدف كيانات إيرانية محددة:** حيث أقرّ مجلس النواب الأميركي عقوبات جديدة - حازت تأييدًا ساحقًا - عُرفت باسم "قانون كاستا" ضد إيران (تشرين الثاني/ نوفمبر 2017)، تتعلق "بالأنشطة المحرمة" على إيران في الشرق الأوسط، حيث فُرضت عقوبات على ستة أشخاص وثلاث شركات، بحجة وجود علاقات بفيلق الحرس الثوري، واستهدفت تلك العقوبات أولئك الذين قاموا بتوجيه ملايين الدولارات لتمويل "نشاطها غير الشرعي". كما رفضت الولايات المتحدة في 15 حزيران/ يونيو 2018 الطلب المقدم من الشركات الأوروبية بغية إعفائها من العقوبات في حال فرضتها على إيران[66]. هذا إلى جانب **تغريدات ترامب عبر موقع التواصل الاجتماعي "تويتر"**؛ فخلافًا لمن سبقوه، يستخدم ترامب حسابه الشخصي في موقع "تويتر" للإدلاء بتصريحاته وآرائه المختلفة، ومنها تصريحاته الموجهة إلى إيران. واستمر في توجيه رسائل عدائية إلى إيران عبر حسابه الشخصي هذا؛ ففي أواخر حزيران/ يونيو، غرّد بأن في حال شكلت إيران تهديدًا للولايات المتحدة، فإنها ستعاني عواقب لم يسبق لها مثيل[67].

- **فرض الحزمتين الأولى والثانية من العقوبات الأميركية:** في 6 آب/ أغسطس 2018، فُرضت الحزمة الأولى من العقوبات على إيران، وشملت شراء الأوراق النقدية من حكومة إيران بالدولار الأميركي، والذهب أو المعادن الثمينة والمعادن الخام مثل الألومنيوم والفولاذ والفحم والبرمجيات والريال الإيراني. وفي المقابل اعترض الاتحاد الأوروبي على هذه التدابير، متعهدًا بحماية الشركات التي تقوم بـ"أعمال شرعية". وفي أيلول/ سبتمبر، أعلن باقي الأعضاء في الصفقة النووية الإيرانية أنهم سيضعون نظام دفع جديدًا للحفاظ على العمل مع إيران، وتجاوز العقوبات الأميركية، وسيعمل هذا النظام على

(66) مريم معمار زاده، "ما هو قانون كاستا الأمريكي؟ وهل سيؤثر على إيران؟"، **مختارات إيرانية**، السنة 15، العدد 198 (2017)، ص 60؛ "واشنطن ترفض طلبات إعفاء شركات أوروبية تعمل في إيران من العقوبات"، **فرانس 24/ أ ف ب**، 17/ 7/ 2018، في: https://cutt.us/UxdCU

(67) محمد السعيد إدريس، "بعد تفعيل العقوبات على طهران: آفاق مفتوحة للأزمة الإيرانية الأمريكية"، **مختارات إيرانية**، السنة 16، العدد 206 (2018)، ص 7.

تسهيل عمل شركات النفط وشركات التداول، من دون الاعتماد على السوق العالمية التي تقودها الولايات المتحدة والدولار[68]. وفي 3 تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه، أعادت إدارة ترامب جميع العقوبات التي أزالتها خطة العمل الشاملة المشتركة في عام 2015. وكانت الحزمة الثانية من العقوبات هي الأكثر ضررًا للاقتصاد الإيراني، حيث إنها استهدفت مبيعات النفط وصناعة الطاقة والشحن والخدمات المصرفية والتأمين، إضافة إلى العقوبات على مئات الكيانات والأفراد، وهي في الغالب ما تُعرف في التجارة بـ "العقوبات الثانوية"، من حيث إنها تهدف إلى ممارسة الضغط على الدول الأخرى لمنعها من التجارة مع إيران[69].

2 - التعامل الإيراني مع أزمة التصعيد الأميركية

بناءً على ما سبق، كان أمام إيران ثلاثة خيارات أساسية لمواجهة تهديدات الإدارة الأميركية الجديدة؛ إما التصعيد المتبادل وإما التكيّف مع التحديات، والحيلولة دون نجاح سياسة الاستقطاب الجديدة، وإما المواءمة بين سياسة التصعيد والمهادنة. وعند النظر إلى تاريخ تعامل الجمهورية الإسلامية مع التهديدات المختلفة التي تواجهها، فسنجد أنها تلجأ دائمًا إلى الخيار الثالث في ردات أفعالها، وهو ما يُجسّد سياسة التحوّط الاستراتيجي التي تتّبعها تجاه الولايات المتحدة. ويتلخّص هذا التحوّط الإيراني في العديد من الإجراءات المختلفة التي يمكن توضيحها في ما يلي:

- محاولة دفع الدول الأوروبية للضغط على الولايات المتحدة بعدم فرض عقوبات: وذلك لعدم حرمان إيران من المكاسب الاقتصادية، وهي السلع العامة التي حصلت عليها جراء هذا الاتفاق، الأمر الذي يمثل ممارسة إيران التوازن

(68) Paul K. Kerr & Kenneth Katzman, "Iran Nuclear Agreement and U.S. Exit," *Congressional Research Service*, Report for Congress, Order Code R43333, July 20, 2018, pp. 12-15, at: https://bit.ly/3n5p7lx

(69) Kirkland Alert, "President Trump Withdraws U.S. from the Iran Nuclear Deal and Sets in Motion Re-Imposition of Comprehensive Economic Sanctions," Kirkland & Ellis' LLP., Washington, DC, May 10, 2018, pp. 5-6.

الناعم، لمحاولتها إضعاف القرار الأميركي بإعادة فرض العقوبات. ولهذا أعلن وزير النفط الإيراني في نهاية أيار/ مايو 2018 أن فشل شركة "توتال" في الحصول على إعفاء من العقوبات الأميركية يعني أن من الممكن أن تستحوذ شركة النفط الوطنية الصينية المملوكة من الدولة على حصة "توتال" في مشروع غاز جنوب بارس (أو فارس)، ما رفع الفائدة من 30 في المئة إلى أكثر من 80 في المئة. وقال إن لدى "توتال" ستين يومًا للتفاوض مع الولايات المتحدة، مضيفًا أن الحكومة الفرنسية يمكنها أيضًا الضغط على الولايات المتحدة. كما أعلن علي أكبر صالحي (رئيس هيئة الطاقة الذرية الإيرانية) للصحافيين، في 5 حزيران/ يونيو، أن الاستعدادات جارية لبناء أجهزة طرد مركزي جديدة، وسيكون ذلك جاهزًا في الأسابيع والشهور المقبلة، كما قال إن "هذا يتماشى مع تعليمات المرشد الأعلى آية الله خامنئي الذي أمر المسؤولين بالاستعداد لتكثيف التخصيب، إذا فشلت الصفقة النووية بشكل كامل، ومع ذلك فإننا في الوقت الحالي نتحرك في إطار خطة العمل الشاملة المشتركة"(70).

- **عقد مجموعة من اتفاقات التعاون الاقتصادي**: حتى تستطيع أن تصمد بعد فرض العقوبات الأميركية وسحب شركاتها من السوق الإيرانية، ومن أجل تقليل حجم خسائرها، جراء فقدها السلعة العامة التي يقدمها قائد النظام الدولي؛ فمع استمرار الخطابات العدائية الأميركية ضد إيران، الصادرة عن الإدارة الأميركية الجديدة، وافقت حكومة روحاني في تموز/ يوليو 2017 - عقب فوزها في الانتخابات الرئاسية - على اتفاقية مدتها 20 عامًا، بين اتحاد تقوده شركة النفط الفرنسية "توتال" وشركة النفط الوطنية الصينية CNPC بقيمة 4,8 مليارات دولار لتطوير حقل غاز جنوب بارس الضخم في إيران، وتبلغ حصة الاتحاد في المشروع 50.1 في المئة، ونصيب شركة CNPC والشركة الإيرانية "بتروبار" 30 في المئة و19.9 في المئة على التوالي، ومن شأن تطوير حقل جنوب فارس أن يضيف 56 مليون متر مكعب من الغاز يوميًا إلى الطاقة الإنتاجية الإيرانية(71).

---

(70) إدريس، "بعد تفعيل العقوبات على طهران"، ص 8.

(71) Kenneth Katzman, "Iran's Foreign and Defense Policies," *Congressional Research Service, Report for Congress*, Order Code R44017, February 1, 2017, pp. 43-44, at: https://bit.ly/3rXDtsk

في 11 آب/ أغسطس 2018، وُقّعت صفقة بين الدول الخمس المُطلّة على بحر قزوين - روسيا وإيران وأذربيجان وتركمانستان وكازاخستان - بشأن كيفية تقسيم المياه، بعد خلاف دام سنوات طويلة، تضع صيغة لتقسيم مواردها وتمنع أي وجود عسكري لقوى أخرى في المنطقة، ويُعتبر ذلك خطوة مهمة في تخفيف التوترات الإقليمية. وتُعدّ هذه الصفقة محاولة إيرانية لغلق الملفات الخلافية مع دول آسيا الوسطى، بعد فرض العقوبات الأميركية، تمهيدًا لمزيد من توطيد العلاقات، والدليل على ذلك أن إيران كانت الدولة الوحيدة الداعمة تقسيم المياه بالتساوي بين الدول[72]، كما سيتم توضيح ذلك تفصيليًا في الفصل الثالث من هذا الكتاب. وكانت شركة "سريكا" الصينية قد بدأت منذ آب/ أغسطس 2018 شراء نصيبَي شركة "توتال" وشركة "بريتيش بتروليوم" لتطوير حقول الغاز الإيرانية: روم (Rhum) وبروس وكيش، وأصبح الآن في مقدورها إطالة مدة الإنتاج قدر الإمكان، وضمان أقصى استرداد اقتصادي للاحتياطيات الباقية إلى المملكة المتحدة[73].

في محاولة للإصلاح الاقتصادي وتقليل حدّة آثار العقوبات الأميركية، قامت الشرطة في بداية تموز/ يوليو بالقبض على رجل يحجز طنّين من العملات الذهبية، وغرضه التلاعب بالسوق المحلية. وقد شجعت الحكومة بعض المصنّعين الإيرانيين على زيادة الإنتاج المحلي لبعض السلع كبدائل من السلع المستوردة، وأشاد الزعيم الإيراني (المرشد الأعلى) والاقتصاديون الإيرانيون بهذا الاتجاه الذي كثيرًا ما أكد ضرورة قيام إيران ببناء "اقتصاد مقاومة" أقل اعتمادًا على الواردات والاستثمارات الأجنبية[74].

- **الجولات الدبلوماسية لدعم الموقف الإيراني:** بدأت إيران جولات دبلوماسية منذ منتصف أيار/ مايو 2018، سعيًا للحصول على تأكيدات أن موقّعي الاتفاق النووي سيدعمون موقفها، على الرغم من تخلّي الولايات المتحدة عنه، الأمر الذي يشير إلى التوازن الناعم في محاولةٍ لكسب الدعم

(72) Ibid., p. 40.

(73) Ibid., pp. 40-41.

(74) Ibid., pp. 3-4.

الدولي للاتفاق في حال انسحاب الولايات المتحدة منفردةً منه، وكذلك لإيران في حال إعادة فرض العقوبات الأميركية عليها. وفي هذا الإطار، توجه وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف إلى الصين، وصرح بأنه يأمل في تأمين "تصميم مستقبلي واضح" للاتفاق. وردًّا على خطاب وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، في مايو/أيار 2018، الذي قدّم فيه مطالب عدة مغالى بها، داعيًا إيران إلى وقف برامج صواريخها الباليستية والنووية، ووقف تدخّلها الإقليمي، حدّد المرشد الأعلى شروطًا عدة للبقاء في الاتفاق النووي مع القوى العالمية التي تشمل حماية مبيعات النفط الإيراني والتجارة. كما أن الرئيس الإيراني زار النمسا وسويسرا، وكانت الزيارة الأولى إلى أوروبا بعد التطورات الأميركية-الإيرانية، ولهذين البلدين علاقة سياسية واقتصادية وتجارية جيدة مع إيران، في مجالات البنية التحتية والسكك الحديد والصناعات الدوائية. كما استكمل ظريف جولاته الدبلوماسية بزيارة الهند وروسيا، واستطاعت إيران أن تحقق نجاحات ملموسة خلال المقابلات التي أجراها ظريف في اجتماع رابطة دول آسيان، التي عُقدت قبل أيام من فرض العقوبات الأميركية، والتي أعرب فيها ظريف عن ثقته بإجماع عالمي يبتغي الحفاظ على الاتفاق النووي[75].

- **الاستمرار في التطوير العسكري**: تردّ إيران عادة على أي تهديدات بإطلاق مجموعة من التكنولوجيا العسكرية الجديدة؛ لتُبرِز قوتها العسكرية، ولردع أي محاولات لمواجهتها عسكريًا؛ فقواتها المسلحة أطلقت في شباط/ فبراير 2017، خلال احتفالية ذكرى انتصار الثورة الإسلامية، صاروخًا موجّهًا من طراز "فجر-1" عيار 107 ملم، من آلية خفيفة، ويتّسم بدقة أكبر في إصابة الهدف. وكان هذا ردًا على الإعلان الإسرائيلي-الأميركي عن مبادرة السلام في المنطقة، وكذلك أطلقت "فجر-2"، عيار 240 ملم، ثم "فجر-3" الذي يعمل بالوقود الجاف، "فجر-5" وهو يُطلَق من منصة ثابتة، عيار 330 ملم، بمدى 75 كم، أو من آلية متحركة على مرحلتين. وتعمل هذه الصواريخ مع منظومتي

(75) علي أكبر فرازي، "رسائل زيارة روحاني لأوروبا"، **مختارات إيرانية**، السنة 16، العدد 206 (2018)، ص 50.

"نور" و"صاعقة" الصاروخيتين، وذلك ضمن إنجازات أخرى تشمل سلاحًا من إنتاج إيراني يُعلّق بالخصر، وسلاحًا للقتال الفردي ومنظومة لقصف القنابل ومنظومة دفاعية تُطلَق من على الكتف(76). وفي أيلول/ سبتمبر، أعلن التلفزيون الإيراني نجاح إطلاق الصاروخ الباليستي المتوسط المدى "خُرمشهر"، الذي يبلغ مداه 2000 كم، وذلك خلال عرض عسكري للقوات المسلحة، في مناسبة بدء أسبوع "الدفاع المقدس". وبذلك، باتت إيران قادرة على استهداف القطع العسكرية الأميركية في مياه الخليج العربي وفي القواعد العسكرية الأميركية الواقعة بالقرب من تلك القواعد، والأهم أنه صار في مقدورها استهداف إسرائيل، وما يُمثّله ذلك من تهديد جدّي لأمن الولايات المتحدة(77). كما أعلنت إيران في 21 آب/ أغسطس 2018 إطلاق طائرة مقاتلة جديدة من الجيل الرابع تدعى "كوثر"، ردًا على فرض الحزمة الأولى من العقوبات، وهي طائرة إيرانية الصنع 100 في المئة، وهي مزوّدة بإلكترونيات طيران متطورة. وأكد روحاني في هذا الإطار أنه "إذا لم نكن أقوياء، فسيسحقنا الآخرون، وإذا اعتدت علينا الولايات المتحدة فستدفع الثمن غاليًا". ويقول خبراء الطيران إن التصميم يعتمد على تصميم الطائرة الأميركية الصنع "أف-5 تايغر" التي يعود تاريخ صنعها إلى سبعينيات القرن الماضي(78).

- **اللجوء إلى المنظمات الدولية**: حيث تقدّمت إيران من محكمة العدل الدولية بطلب رفع العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة عليها بعد أن تخلّت عن الاتفاق. وقال المحامي الإيراني محسن محبي الذي تقدّم بالدعوى إلى المحكمة، إن الولايات المتحدة تهدف إلى الإضرار بالاقتصاد الإيراني "بأقصى قدر ممكن". وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2018، جاء رد محكمة العدل الدولية في مصلحة إيران، حيث طالبت الولايات المتحدة بتخفيف العقوبات

(76) International Institute for Strategic Studies (IISS), *The Military Balance 2018*, vol. 118, no. 1 (2018), pp. 325-329.

(77) Haffa, pp. 30-31.

(78) International Institute for Strategic Studies (IISS), *The Military Balance 2019*, vol. 119, no. 1 (2019), pp. 337-342.

عليها، وإزالة أي عوائق لتصدير السلع الإنسانية، بما في ذلك الأغذية والأدوية ومعدات السلامة الدولية[79].

توضح تلك الإجراءات أطر التوازن الناعم في سياسة إيران تجاه الإدارة الأميركية الجديدة، نتيجة التصعيدات المستمرة من جانب تلك الأخيرة، حيث حاولت الحد من أثر تلك التصعيدات، واستخدام الوسائل الدبلوماسية والمؤسسية لإضعافها.

3 - تحليل مضمون الخطابات الإيرانية (2002-2018)

تستخدم الدراسة تحليل المضمون الكيفي للكشف عن خصائص المادة الاتصالية، حيث يُنظر إلى مضمونها باعتباره ترجمة لظاهرة أعمق وأهم، وبالتالي، يتضمن استنتاجات تُبنى على انطباعات ذاتية للباحث، بما يجمعه من ملاحظات عامة حول خصائص المضمون[80]. والمادة الاتصالية هنا هي الخطاب السياسي الذي يقع ضمن نظام أيديولوجي أكبر، وهو الجزء الظاهر منها، في حين أن الجزء الخفي هو الممارسات (المصلحة)؛ فالأيديولوجيا الإيرانية في هذا الإطار هي مبدأ "التقية" الذي يعني أن تُظهر عكس ما تُبطن، أما الممارسة هنا فهي "التحوّط الاستراتيجي"، وعادةً يكون عنصر الممارسة في الخطابات السياسية هو الاتجاه الغالب على الأيديولوجيا، كما أنه خطاب يرتبط دائمًا بالسلطة، وتلجأ إليه القوى السياسية للوصول إلى مراكز صنع القرار وإضفاء الشرعية[81]. واعتمدت الدراسة في اختيارها الخطابات السياسية الإيرانية على المعيار الثالث من التحوّط الاستراتيجي، الذي ينص على أن تنسيق التحوّط يكون بشكل مركزي على أعلى المستويات الحكومية، حيث إن تنسيق الاستراتيجيات التي تتعلق بالبرنامج النووي الإيراني ومراجعة هذه الاستراتيجيات وتنفيذها تتم من خلال المرشد

(79) Vander Schueren et al., pp. 4-5.

(80) حامد عبد الماجد، **مقدمة في منهجية دراسة وطرق بحث الظواهر السياسية** (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2000)، ص 226-227.

(81) محمد السعيد عبد المؤمن، "تحليل الخطاب السياسي الإيراني"، **مجلة كلية آداب** (جامعة أبو ظبي)، مج 3، العدد 1 (2013)، ص 13-15.

الأعلى ورئيس الجمهورية ووزير الخارجية. وترتيبًا على ذلك، اختارت الدراسة التصريحات الصادرة عن هذه الدوائر المسؤولة عن صنع القرار، وهي تتعرض للكيفية وردة الفعل تجاه التصعيدات من الولايات المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن والدول الغربية الوسيطة في المفاوضات، وتشمل تلك العينة الفترة 2002-2018، وتسعى الدراسة لتوضيح مستوى الكثافة، أي "شدة النص" وقوته في التعبير عن محتواه.

عمدت الدراسة إلى ترتيب التصريحات ترتيبًا زمنيًا، وتصنيفها إلى ثلاث فئات: صراع وتعاون وما يجمع بين الصراع والتعاون (مختلط). وقد وجدت صعوبة في التوصل إلى التصريحات كلها الصادرة عن النخبة الإيرانية المتخصصة بتنسيق أعمال البرنامج النووي الإيراني. كما أن تلك التصريحات لم ترد في أرشيف وكالات الأنباء الإيرانية؛ إذ كان بعضها في فترات بعيدة عن فترة البحث التي بدأت منذ نهاية عام 2016، كما أن أحدًا من الباحثين لا يجيد اللغة الفارسية، وبناءً على ذلك اعتمد على النصوص المترجمة من المتخصصين بالشؤون الإيرانية، إضافة إلى بعض وكالات الأنباء العربية والأبحاث التي اهتمت بهذا الشأن، وكذلك بعض وكالات الأنباء الإيرانية التي لديها مواقع باللغة العربية.

الجدول (2-1)

الخطابات السياسية الإيرانية

البيان	المتحدث	العام	المناسبة	التصنيف
"سنقاوم الضغط الأميركي في مجال الأبحاث النووية، كما أن إيران تتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولم توقع فقط اتفاقات مع هذه المنظمة، وإنما تلتزم بها"[82].	وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي	2003	لقاء مع صحيفة ألمانية	مختلط

يتبع

(82) Economist Intelligence Unit (EIU), Country Report Iran, June 2003, pp. 4-6.

تابع

"إيران تملك احتياطيًا من خام اليورانيوم، وبدأت بالفعل عمليات التعدين"[83].	رئيس الجمهورية محمد خاتمي	2003	ردًا على تقارير للوكالة بإدانة إيران	صراع
"لم تقصر إيران في تعاونها مع الوكالة، أعتقد أن الشيء المهم هو أنه ليس لدينا أسلحة نووية عسكرية"[84].	كمال خرازي	2004	ردًا على تصريحات رئيس الوكالة.	مختلط
"يتعين إعادة فتح مفاعل أصفهان، غير أن التخصيب يحتاج إلى مزيد من المفاوضات الحذرة قبل استئنافه"[85].	محمد خاتمي	2005	ردًا على تقارير للوكالة.	مختلط
"إيران لا تعتزم الامتثال لمطالب مجلس الأمن الدولي بشأن برنامجها النووي موضع الجدل"[86].	وزير الخارجية الإيراني منوشهر متكي	2006	ردًا على تحويل الملف النووي إلى مجلس الأمن.	صراع
"إيران أصبحت دولة نووية، ولديها القدرة على تصنيع الوقود النووي المخصب"[87].	رئيس الجمهورية محمود أحمدي نجاد	2006	ردًا على اجتماع الدول في مجلس الأمن.	صراع
"صدور 10 قرارات أخرى مثل هذا القرار لن يوقفنا، ولن يكون له أي تأثير في سياساتنا النووية والاقتصادية"[88].	محمود أحمدي نجاد	2007	ردًا على قرار مجلس الأمن رقم 1737، في خطاب أمام البرلمان.	صراع

يتبع

(83) حسين باقر زاده، "الخلاف الأوروبي الأمريكي بشأن التعامل مع إيران"، **مختارات إيرانية**، السنة 5، العدد 56 (2003)، ص 82.

(84) محمود، **البرنامج النووي الإيراني**، ص 210.

(85) أحمد إبراهيم محمود، "السياسة الإيرانية والملف النووي في عهد أحمدي نجاد"، **مختارات إيرانية**، السنة 5، العدد 58 (2005)، ص 95.

(86) عبد المؤمن، "تحليل الخطاب السياسي الإيراني".

(87) "إيران تستأنف أنشطتها النووية وواشنطن تندد"، **الجزيرة نت**، 6/ 2/ 2006، في:
https://cutt.us/pJmP3

(88) "أحمدي نجاد يهدد بالرد على العقوبات ضد بلاده"، **الجزيرة نت**، 4/ 4/ 2007، في:
https://cutt.us/9qydj

تابع

"قرار مجلس الأمن غير مشروع، وغير مفيد، وغير مبرر ... أشرس العقوبات الاقتصادية والسياسية ... لن تنال من قوتها (إيران) أو عزمها على تحقيق مطالبها المشروعة"[89].	منوشهر متكي	2007	كلمة ألقاها في مجلس الأمن بعد إعلان القرار رقم 1747.	صراع
"الولايات المتحدة من جهة تشجع الدول على التصديق على قرار ضد البرنامج النووي الإيراني السلمي، ومن جهة أخرى تدعو إلى استئناف العلاقات مع طهران ... إيران ستنظّم علاقاتها مع الدول المتغطرسة بناءً على مواقف هذه الدول من مختلف القضايا المتعلقة بإيران، ومنها القضية النووية"[90].	محمود أحمدي نجاد	2008	ردًا على قرار مجلس الأمن رقم 1803، في حوار مع محطة **فوينكس** الصينية.	مختلط
"حصلت إيران على دورة الوقود النووي بالكامل"[91].	محمود أحمدي نجاد	2009	ردًا على تقرير للوكالة بإدانة إيران.	صراع
"العقوبات تتساقط علينا من اليسار، ومن اليمين. بالنسبة لنا هي مثل الذباب المزعج... لدينا صبر، وسنتحمل؛ حتى نجتاز هذا الأمر"[92].	محمود أحمدي نجاد	2010	ردًا على قرار مجلس الأمن رقم 1929.	مختلط

يتبع

(89) **الدستور** (الأردن)، 26/ 3/ 2007.

(90) **الرأي الكويتية**، 6/ 3/ 2008.

(91) شوادر، ص 74.

(92) **محطة أخبار سوريا**، 10/ 6/ 2010.

تابع

"أعضاء مجلس الأمن أضرّوا بصورتهم بأنفسهم. الولايات المتحدة وروسيا والصين يجب أن تجيب للرأي العام الدولي عن سؤال: لماذا اتخذت مثل هذا الموقف؟ ... برنامج إيران النووي سلمي، ونحن ضد القنبلة النووية"[93].	منوشهر متكي	2010	ردًا على قرار مجلس الأمن رقم (1929).	مختلط
"سوف نواجه أي نوع من العدوان، بل أي نوع من التهديد، بحسم، وبالقوة الكاملة، وسنقوم بالتهديد في مقابل التهديد"[94].	الزعيم الإيراني السيد علي الخامنئي	2011	ردًا على التهديدات الأميركية.	صراع
"لقد أوقفنا العقوبات، وسوف تتزايد الاستثمارات الأجنبية في بلادنا، لن نتوقف عن التخصيب، ولدينا بدائل تتعلق بإنتاج أسياخ الوقود، وأقراص اليورانيوم المخصب"[95].	رئيس الجمهورية حسن روحاني	2013	خطاب موجه إلى الداخل الإيراني، عندما بدأت المفاوضات مع مجموعة "5+1".	صراع
"ينبغي أن يعلم جيراننا وأصدقاؤنا والعالم الإسلامي أن قدرتنا في الصناعات العسكرية ليست من أجل أمننا فحسب، بل من أجل أمن المنطقة كلها"[96].	حسن روحاني	2014	في محاولة لكسب تأييد إقليمي للمفاوضات.	تعاون

يتبع

(93) فرانس 24، 10/ 6/ 2010.

(94) وكالة أنباء فارس، 24/ 8/ 2011.

(95) تابناك (صحيفة)، 1/ 12/ 2013.

(96) وكالة أنباء حوزه، 24/ 8/ 2014.

تابع

"آن الأوان لأمريكا وحلفائها أن يختاروا: ضغط أو اتفاق"[97].	وزير الخارجية محمد جواد ظريف	2015	في لقاء مع نظيره الأميركي خلال جولة للمفاوضات.	مختلط
"الاتفاق يفتح فصلًا جديدًا في علاقات إيران مع العالم"[98].	حسن روحاني	2015	كلمة ألقاها عبر التلفزيون الرسمي الإيراني، تعليقًا على إبرام الاتفاق النووي.	تعاون
"الولايات المتحدة ما زالت تضع العراقيل أمام تنفيذ الاتفاق النووي ... البرنامج الصاروخي الإيراني هو دفاعي في الأساس، وليس هجوميًا، وليس له أي علاقة بالاتفاق النووي المبرم"[99].	علي خامنئي	2016	ردًا على العقوبات الأميركية على البرنامج الصاروخي الإيراني.	مختلط
"الإدارة الأمريكية وقحة إلى الحد الذي ترتكب معه أبشع الأعمال ثم تبتسم في وجهك"[100].	علي خامنئي	2016	تحذير من التغلغل الأميركي في المجتمع الإيراني، في احتفالية يوم القوات الدولية.	صراع
"سوف تستأنف إيران تخصيب اليورانيوم إذا ما انسحبت الولايات المتحدة من الاتفاق"[101].	محمد جواد ظريف	2017	حديثه مع صحيفة **الغارديان** البريطانية.	صراع

يتبع

(97) **سي إن إن بالعربية**، 16/ 3/ 2015.

(98) **بي بي سي عربي**، 14/ 7/ 2015.

(99) عبد المؤمن، "تطور قضية الصواريخ الإيرانية"، ص 12.

(100) **شفقنا العراق**، 8/ 2/ 2016، في: https://bit.ly/3GG2psi

(101) محمد السعيد إدريس، "عودة إلى سياسة تصعيد التوتر: صراع الخيارات النووية بين واشنطن وطهران"، **مختارات إيرانية**، السنة 15، العدد 197 (تشرين الأول/ أكتوبر 2017)، ص 10.

تابع

"انتهك الرئيس ترامب ثلاثة بنود من الاتفاق النووي ... لا يوجد أي جزء داخل الاتفاق قابلًا للتفاوض وإعادة النظر ... إيران على استعداد للتعاون والحوار في كل القضايا الدولية الأخرى"[102].	محمد جواد ظريف	2017	كلمة ألقاها في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة.	مختلط
"إننا لم نبدأ أبدًا [قط] نقض الاتفاق النووي مع الغرب، ولكننا لن نسلم أمام تعويق الآخرين"[103].	حسن روحاني	2017	لقاء تلفزيوني.	مختلط
"الإجراءات الأمريكية لم تؤثر على [في] عزيمة الجمهورية الإسلامية ... علينا أن نسعى لتقوية البنية الدفاعية لدينا من خلال تطوير أسلحتنا"[104].	حسن روحاني	2017	في اجتماع مجلس الوزراء؛ ردًا على قانون "كاستا".	صراع
"إيران لن تستطيع الاستمرار في الاتفاق ما لم تحصل على مزاياه ... انهيار الاتفاق سوف يخلق أزمة نووية جديدة"[105].	نائب وزير الخارجية عباس عراقجي	2018	خطاب في معهد "تشاتام هاوس" في لندن، في حديث موجّه إلي الدول الأوروبية.	صراع
"بعد إلغاء الاتفاق لا بد أن ننتظر ونرى ما يحدث من تطور"[106].	حسن روحاني	2018	بعد إعلان انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق.	تعاون

يتبع

(102) المرجع نفسه، ص 11.

(103) **وكالة أنباء فارس**، 29/ 8/ 2017.

(104) **وكالة أنباء مهر**، 10/ 10/ 2017.

(105) محمد عباس ناجي، "افتتاحية العدد"، **مختارات إيرانية**، السنة 16، العدد 202 (2018)، ص 4.

(106) **وكالة أنباء تسنيم**، 16/ 5/ 2018. نقلًا عن: إدريس، "بعد تفعيل العقوبات على طهران"، ص 8.

تابع

"من يفهم قليلًا في السياسة لا يقول: 'يجب منع إيران من تصدير نفط'، أنت تعلن الحرب ثم تتحدث عن رغبتك في دعم الشعب الإيراني، لا تعبث بذيل الأسد؛ لأنك ستندم، لا نريد حربًا وصراعًا مع آخرين"(107).	حسن روحاني	2018	في لقاء تلفزيوني، ردًا على إصدار الحزمة الأولى من العقوبات.	مختلط
"هذه الخطوة وصمة عار على الهيبة الأمريكية والديمقراطية الليبرالية ... وهذا الرئيس الأمريكي الجديد أخل بباقي المكانة الأمريكية ... إن أمريكا اليوم أضعف بكثير ... كما أن القوة العسكرية الأمريكية بدأت في التراجع والتدهور"(108).	علي خامنئي	2018	خطاب ألقاه في طهران؛ ردًا على الحزمة الثانية من العقوبات.	صراع

بعد عرض التصريحات المختلفة الصادرة عن النخبة الإيرانية في ما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، توصّلت الدراسة إلى أن مضمون التعاون في تلك المواد الاتصالية بلغ ثلاث مواد، ومضمون الصراع كان عشر مواد اتصالية، أما المضامين المختلطة - التي تألفت من التعاون والصراع معًا - فكانت إحدى عشرة مادة اتصالية. وعلى الرغم من أن معظم هذه التصريحات كان بمنزلة ردة فعل تجاه أشكال مختلفة من التصعيد، فإنها لم تكن كلها ذات مضمون صراعي، لكن المضمون الصراعي تساوى مع المضمون المختلط، بل تجاوز هذا الأخيرُ المضمون الصراعي بمادة اتصالية، الأمر الذي يدعم - بشكل كبير - التحوّط الاستراتيجي في سياسة إيران تجاه الولايات المتحدة في ما يتعلق ببرنامجها النووي؛ إذ هي لم تختَر مسايرة الركب والرضوخ التام للإملاءات

(107) وكالة أنباء تسنيم، 11/ 8/ 2018.

(108) وكالة أنباء فارس، 3/ 2/ 2018.

الأميركية والأوروبية، كما لم تلجأ إلى تصعيد الأزمة إلى أقصى حد ممكن، حتى في ظل ولاية أحمدي نجاد، حيث كان هناك بعض التصريحات المختلطة تجاه بعض قرارات مجلس الأمن، الأمر الذي يتضح من خلاله تحقيق التوازن الناعم والمعيار الأول من نظرية التحوّط الاستراتيجي.



الفصل الثالث

تحسين القدرة التنافسية
التوازن الصلد في السياسة الإيرانية

منذ بداية القرن الحادي والعشرين، تعرّضت إيران لسلسلة من العقوبات الدولية والأميركية والأوروبية، نتيجة تطلّعاتها وسعيها الحثيث لامتلاك التكنولوجيا النووية، الأمر الذي فرض عليها عُزلة دولية، إضافة إلى التلويح باستخدام القوة العسكرية ضدها. ولمواجهة هذه التهديدات والضغوط الغربية والأميركية، وفي إطار استراتيجية التحوّط الاستراتيجي، عمدت إيران إلى تحسين قدراتها التنافسية، سواء من خلال تطوير قدراتها العسكرية والاقتصادية أو بوساطة التحالف مع قوى كبرى منافسة للدولة المُهدِّدة[1]، وهذا ما يُسمى في أدبيات التحوّط الاستراتيجي "التوازن الصلد".

يتناول هذا الفصل كيفية تعزيز إيران قدراتها العسكرية، سواء من خلال استيراد الأسلحة والتكنولوجيا المتقدمة، أو من خلال القدرات الذاتية واستخدام تكنولوجيا الهندسة العسكرية، ومحاولة تعزيز قدراتها الاقتصادية، من خلال الاتفاقات التجارية والمالية مع حلفائها الاستراتيجيين، وجهودها الذاتية للتغلّب على أثر العقوبات الدولية المفروضة. وراحت إيران تبحث عن حلفاء ليدعموا موقفها الدولي، وكانت روسيا والصين الخيار الأنسب؛ فهما الدولتان المنافستان للولايات المتحدة. كما مدّت إيران خطوط الاتصال مع كثير من الدول الأخرى، ودعمت قوّتها وموقفها الدولي والدبلوماسي بالاشتراك مع عدد من المنظمات الإقليمية المهمة. لذلك، يُقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث.

---

(1) في الوقت نفسه، لا يمكننا إنكار أن إيران مستمرة في تطوير قدراتها العسكرية والصاروخية والنووية لتحقيق غاية الثورة الإسلامية، وهي إقامة الحكومة العالمية للإسلام في إيران، التي نص عليها الدستور الإيراني؛ فالإيرانيون لم يتراجعوا عن هذا التكليف، وإنما يسعون لتحقيقه بجميع السبل الممكنة.

يتناول المبحث **الأول** القدرات الإيرانية العسكرية - بما في ذلك برنامج الصواريخ الباليستية - والاقتصادية، بينما يشمل المبحث **الثاني** سياسات التحالف الإيرانية مع الصين وروسيا، ويُبرز المبحثُ **الثالث** تنويع الشركاء من حيث أبعاد علاقات إيران بالدول الأخرى والمنظمات الإقليمية.

أولًا: تطوير القدرات الإيرانية العسكرية والاقتصادية

أوضح كثير من التقارير الأجنبية والإيرانية أن إيران من أُولى دول العالم من حيث القدرة على الاستعداد والتجهيز والوجود في ساحة القتال؛ فهي تصنع دباباتها وذخيرتها وسائر أسلحتها التقليدية من دون مساعدة خارجية، حيث تقوم بتصنيع أحدث أنواع الدبابات ومضادات الدبابات. كما أنها استوردت عددًا من الدبابات من روسيا، وجهّزتها بالدفاعات، كما لديها صواريخ يصل مداها إلى أكثر من 3000 كم، وتتوافر لديها قدرة عالية على الإنتاج المستمر لها[2]. لكن هناك تقديرات تشير إلى أن ما يُهيمن على ترسانة أسلحتها التقليدية هو نظم تسلح عتيقة، تم شراؤها قبل الثورة في عام 1979، ولم تسنح لها فرصة الحصول على أسلحة حديثة أو تقنيات عسكرية متقدمة لتعويضها، إضافة إلى أنها تواجه صعوبة في شراء قطع الغيار اللازمة لإصلاح أو تحسين المعدات الغربية التي تملكها، بسبب العقوبات الدولية المفروضة عليها[3]. لكن يمكن القول إنها تمكّنت من تزويد ترسانتها العسكرية بمجموعة من الأسلحة الاستراتيجية المهمة، الأمر الذي جعل لها قوة رادعة، تُهدّد المصالح الاستراتيجية والأمنية الأميركية في المنطقة. وبناءً على ذلك، كان لاستراتيجية التحوّط التي اتّبعتها دورٌ مهم في الحفاظ على أمنها القومي. وهنا استطاعت إيران أن تحقق التوازن الداخلي بمفهومه التقليدي من خلال زيادة قدراتها الدفاعية والهجومية، وتطوير الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية وتحديثهما،

---

(2) هادي زعرور، توازن الرعب: **القوى العسكرية العالمية (أمريكا، روسيا، إيران، الكيان الصهيوني، حزب الله، وكوريا الشمالية)** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2013)، ص 27-30.

(3) John Steinbach, "The Israeli Nuclear Weapon Program," in: *Nuclear Energy in the Gulf* (Abu Dhabi, UAE: The Emirates Center for Strategic Studies and Research (ECSSR), 2009), pp. 322-329.

والزيادة المستمرة في ميزانيتها العسكرية وتطوير السياسات العسكرية الدفاعية والهجومية لردع الدولة المُهدِّدة عن سلوكها العدواني. ويتضمن هذا المبحث القدرات العسكرية الإيرانية، والعنصرين الأهم في هذه القدرات، أي مكوّنات البرنامج النووي الإيراني وبرنامج الصواريخ الباليستية.

1 - البرنامج النووي وبرنامج الصواريخ الباليستية

أ- برنامج مفاعلات الطاقة الإيرانية

إن برنامج إيران النووي مشروع نفوذ مزدوج الاستخدام؛ فهو مهم لإقامة حكومة الإسلام العالمية، تلك التي نص عليها الدستور الإيراني، والتي تستخدم إيران السبل كلها لتحقيقها. كما أنه أمر محوري لهوية النظام وتصوّره مكانة إيران وصورته الذاتية، وكذلك علاقة إيران بغيرها من الدول؛ فهي، من وجهة النظر الإيرانية، من أقوى الدول على المستوى الدولي[4]، وبالتالي، لا بد من أن تدعم هذا الغرور بالأسلحة النووية. وترتيبًا على ذلك، من الأهمية التعرف إلى تفصيلات المواقع النووية الإيرانية ومكوّناتها، حيث تتباين الإمكانات بين القديم والحديث والشرقي والغربي، وبالتالي، يمكن تقدير مدى التقدم الذي حققته في تطوير برنامجها النووي.

- **محطة بوشهر النووية**[5]: بدأ العمل فيها منذ عام 1974، في عهد الشاه، حيث تولت شركة "سيمنز" الألمانية إنشاء المفاعل فيها منذ البداية. وبحلول عام 1979، استطاعت إيران أن تنهي نحو 85 في المئة من عملية بنائه. وفي أثناء الحرب العراقية-الإيرانية، كان هذا المفاعل هدفًا دائمًا لضربات العراق الجوية التي أنزلت به تدميرًا كبيرًا. وبعد الحرب، توجّهت إيران إلى روسيا

(4) Michael Eisenstadt, "What Iran's Chemical Past Tells Us about Its Nuclear Future," *Policy Analysis*, Research Notes, no. 17, The Washington Institute for Near East Policy (April 2014), pp. 10-11.

(5) أشار باحثون، ومن بينهم محمد السعيد عبد المؤمن، إلى أن مفاعل بوشهر هو مجرد ستار للمفاعل والمشروع النووي الحقيقي والسري الموجود داخل تجويفات جبلية وعرة، ودللوا على ذلك بأن هناك تأخيرًا غير مبرر لإكمال بنائه، فهو ذو تكنولوجيا بسيطة وغير معقدة، حيث يعمل بالماء الخفيف.

لاستكمال بنائه، ووافقت الأخيرة على استكمال تولّي هذا المشروع في عام 1995[6]، لكنها (أي روسيا) واجهت ضغوطًا أميركية كبرى للتوقف عن إكمال بناء المفاعل، حيث اتهمت الولايات المتحدة إيران بالسعي لامتلاك السلاح النووي، وأن لا جدوى اقتصادية كبرى لإنشائه؛ فتكلفة إنشائه تفوق العوائد الاقتصادية التي يمكن الحصول عليها جراء تنويع مصادر الطاقة، كما تزعم إيران، خصوصًا أن لديها كميات كبيرة من النفط والغاز. ومثّلت بداية عام 2008 تطورًا كبيرًا؛ إذ أثارت ضجة مرتبطة بحركة النشاط الواسعة التي كانت تجري على التعاون الروسي-الإيراني لاستكمال إنشاء محطة بوشهر، حيث سلّمت روسيا إيران 82 طنًا من الوقود النووي المخصب لتشغيل المحطة في ثماني شحنات، كانت الأولى في كانون الأول/ ديسمبر 2007، وكانت الثامنة والأخيرة في كانون الثاني/ يناير 2008[7].

- **مراكز الأبحاث**؛ تملك إيران مواقع مختلفة للأبحاث النووية، منها مركز الأبحاث النووية في طهران، وهو يُمثّل مركز القيادة العلمية للبرنامج النووي منذ عقود. ولديها مفاعل نووي قوّته 5 ميغاوات. وهناك مركز أصفهان للأبحاث النووية الذي يشمل مركز أبحاث فريدًا في نوعه، إذ صُمّم ليضم مفاعلًا نوويًا قوّته 27 ميغاوات، ويعمل بالنيوترون للأغراض البحثية، وقد انتهت الصين من إنشائه في بداية التسعينيات. وتقوم إيران ببناء معمل لتحويل اليورانيوم إلى ثلاثة أشكال: غاز سادس الفلورايد الذي يُستخدم في أنابيب نقل الغاز، وأوكسيد اليورانيوم الذي يُستخدم في معامل الوقود، والمعدن الذي يُستخدم في أساس المتفجرات النووية. وكشف غلام رضا أغازاده (رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية) عن أن الخبراء الإيرانيين تمكنوا من إنهاء 60 في المئة من مراحل بناء محطة دار خوين التي تبلغ طاقتها 350 ميغاوات، وهي

(6) Mona Dinpajouh, "Russian Foreign Policy Towards Iran Under Vladimir Putin: 2000-2008," Master's Degree, The Graduate School of Social Sciences, Middle East Technical University, Ankara, 2009, pp. 55-60.

(7) منى دردير محمد أحمد، "السياسة الخارجية الروسية تجاه إيران خلال الفترة (2000-2011)"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2013، ص 152-153.

المحطة الأولى التي شيّدها الإيرانيون بناءً على خبراتهم المحلية. إضافة إلى مركز أبحاث معلم كلابه قرب بحر قزوين، وهو مركز مشترك مع جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية التي تستغل فيها إيران الإمكانات العلمية لدول الاتحاد السوفياتي سابقًا. كما يضم منجم شاجاند لليورانيوم مجموعة من المنشآت المهمة؛ إذ تشير التقارير أنه يحتوي على ترسيبات لا يستهان بها من اليورانيوم، تصل إلى 5000 طن على الأقل[8].

- **برنامج تخصيب اليورانيوم في نطانز**: الذي بدأ منذ عام 1986 العمل على البرنامج الإيراني لتخصيب اليورانيوم بوساطة الطرد المركزي، ثم أُنشئت محطة نطانز في عام 2002، وانتقلت إليها عملية تجميع وحدات الطرد المركزي، وهي المرحلة الأخيرة في تطوير الأنشطة المرتبطة بتخصيب اليورانيوم. ومنذ منتصف عام 2003، بدأت الوقائع الجديدة تشير إلى وجود شيء غير مفهوم في البرنامج النووي الإيراني، حيث أطلقت إيران برنامجًا لتطوير تكنولوجيا تصنيع الماء الثقيل في منشأة أراك، مستغلة ترسيبات اليورانيوم الطبيعي الموجودة في أراضيها، بالاستعانة بخبراء وعلماء أجانب من باكستان وكوريا الشمالية في بعض أجزاء برنامجها النووي، كما أن أجزاء كبيرة منها تحت الأرض، حيث يقوم الإيرانيون بشق طرق وبناء مرافق يجري تغطيتها بالتراب من أجل إخفائها[9]. ويضم برنامج نطانز محطة مركزية ومحطة للتخصيب التجاري لليورانيوم، وتعتمد المحطتان على تكنولوجيا الطرد المركزي، وتتضمن كل محطة ستة مبانٍ فوق سطح الأرض لتجميع وحدات الطرد المركزي[10].

- **تطوير برنامج الماء الثقيل**: تملك إيران مشروعًا لإنتاج الماء الثقيل، حيث تُعدّ تلك المفاعلات الأنسب لتوفير مادة البلوتونيوم. وقد أنشأت

---

(8) Kenneth Katzman, "Iran's Foreign and Defense Policies," *Congressional Research Service*, *Report for Congress*, Order Code R44017, February 1, 2017, , pp. 45-47, at: https://bit.ly/3rXDtsk

(9) Kenneth Katzman, "Iran: Arms and Weapons of Mass Destruction Suppliers," *Congressional Research Service*, *Report for Congress*, Order Code RL30551, January 3, 2003, pp. 16-17, at: https://bit.ly/3uLbjyx

(10) عمر محمد الشيخ، "الإدارة الأمريكية لأزمة البرنامج النووي الإيراني بعد أحداث سبتمبر 2001"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2008، ص 47-49.

مصنعًا لهذا الشأن في مجمع أراك النووي لسد احتياجات المفاعلات الكندية التي يجري التعاقد بشأنها، إضافة إلى مفاعل اليورانيوم الطبيعي الذي افتتحه أحمدي نجاد في آب/ أغسطس 2006[11].

ب- البرنامج الصاروخي الباليستي

سعت إيران لتكوين برنامج قوي للصواريخ الباليستية، في إطار استراتيجيتها للتوازن الصلد الداخلي مع الولايات المتحدة وإسرائيل[12]؛ فالقادة الإيرانيون يدّعون عادة أن برنامج إيران الصاروخي الناشئ لا يشكل تهديدًا للمجتمع الدولي، لكنه ضرورة لحمايتها من أعدائها. وبدأت تطوير أنظمتها الصاروخية بالتوازي مع برنامجها النووي، حيث أكد كثير من التجارب الصاروخية الناجحة المحاولات الإيرانية من أجل حصولها على برنامج صاروخي متطور وقوي. وكانت الخطوة الأولى في الحرب العراقية-الإيرانية دليلًا على ذلك، حيث اعتمدت على استيراد كميات كبيرة من صواريخ "سكود-ب" من كوريا الشمالية، و"فروغ-7" من الصين، للتصدّي للهجمات الصاروخية العراقية، السوفياتية الصنع. ووضع الرئيس علي أكبر هاشمي رفسنجاني (1989-1997) النواة الأولى لتطوير الصواريخ وإنتاجها، بالتعاون مع الصين وكوريا الشمالية[13].

- **الصواريخ القصيرة المدى:** شرعت إيران في إنتاج الصواريخ الباليستية بعد انتهاء حرب الخليج الأولى، حيث أنتجت صواريخ باليستية قصيرة المدى،

---

(11) فرانك فون هيبل [وآخرون]، "ضوابط المواد الانشطارية في منطقة الشرق الأوسط: خطوات نحو شرق أوسط خالٍ من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل"، اللجنة الدولية حول المواد الانشطارية (IPFM)، برنستون، نيوجيرسي، جامعة برنستون، تشرين الأول/ أكتوبر 2013، ص 14-15، في: https://bit.ly/3dK1f2v

(12) يشير المتخصصون بالشؤون الإيرانية، ومن بينهم محمد السعيد عبد المؤمن، إلى أن السبب الحقيقي خلف الاهتمام ببرنامج الصواريخ الباليستية وتطويرها المستمر، من وجهة النظر الإيرانية، هو أنه وسيلة رئيسة لتكوين حكومة الإسلام العالمية، وهي أحد أهداف الثورة التي لم ولن يتخلّى عنها النظام الثوري في إيران.

(13) Houman A. Sadri & Ari Litwin, "The Russian-Iranian Partnership: Technology, Trade, and a Marriage of Convenience," *Rivista di Studi Politici Internazionali* (Nuova Serie), vol. 76, no. 4 (304) (October-December 2009), p. 550.

مشتقة من "فروغ-7"، مثل "شاهين-2" و"عقاب" و"النازعات"، يراوح مداها بين 60 و150 كم. وجرى تطوير صواريخ على غرار "سكود-ب"، يصل مداها إلى 300 كم. وبعد الحرب، عقدت إيران سلسلة من الاتفاقات العسكرية الثنائية مع كوريا الشمالية، وبموجبها ساعدت كوريا الشمالية إيران في البنية التحتية الصناعية والتقنية لإنتاج صواريخ "سكود-ب" و"شهاب-1" وصواريخ "سكود-2" و"شهاب-2"[14]. ولذلك، فإن إيران تملك ترسانة من الصواريخ ذات المدى القصير، بين 10 و45 كم، من أهمها: "شهاب-1" و"شهاب-2" و"عاشوراء" و"زلزال-1" و"2" و"3"، و"إس-300" PMU1 و"إس-200" وهوك MIM-23 HAWK و"تور M1" و"سام-6 غينفول"، ويُلاحظ أن معظم أنواع تلك الصواريخ جرى استيراده من روسيا. كما أنها تملك صواريخ جو-جو نُسخت في صنعها تركيبة الصواريخ الأميركية التي كانت في حوزة إيران، وبعضها صناعة روسية[15].

- **الصواريخ الباليستية المتوسطة والطويلة المدى:** وهي تتميز بتنوعها وكثرة عددها، ما يضاعف من قدرتها التدميرية، إضافة إلى القدرة العالية على إنتاجها بصورة مستمرة، ما يزيد من إمكان استخدامها بدلًا من الطائرات والقاذفات لتدمير أي هدف في هذا المجال. وشرعت إيران في تطوير صواريخ متوسطة المدى منذ منتصف التسعينيات، يصل مداها إلى 1000 كم، بالتعاون مع روسيا وكوريا الشمالية، الأمر الذي أثمر إنتاج صواريخ أكثر تقدمًا وأدق تصويبًا وأبعد مدى، من أهمها: "شهاب-3" الذي أُنتج في عام 2008 ويبلغ مداه 1300 كم، وسرعته 7000 كم/ساعة[16]، وأُدخلت إلى الخدمة في عام 2007 نسخة معدلة من الصاروخ "شهاب-2"، تحت اسم "قدر"، ويُقدّر مداه بنحو 600.1 كم. وفي عام 2010، اختُبرت نسخة محلية من الصاروخ "شهاب-3"، تحت اسم "قيام"، ويراوح مداه، بحسب التقارير،

(14) Farhad Rezaei, "Iran's Ballistic Missiles Program: A New Case for Engaging Iran?," *Insight Turkey*, vol. 18, no. 4 (March 2017), pp. 189-190.

(15) زعرور، ص 112-114.

(16) Mark Fitzpatrick, "Iran and North Korea: The proliferation Nexus, Survival," *Global Politics and Strategy*, vol. 48, no. 1 (July 2006), pp. 64-66.

بين 800 و1000 كم[17]، ثم شرعت في تطوير صواريخ استراتيجية هجومية يزيد مداها على 2000 كم، ولا يقتصر على المستوى الإقليمي، إنما يمتد إلى الإطار الدولي، وصولًا إلى أوروبا. ويُعتبر "شهاب-4" التطور الأبرز؛ إذ يبلغ مداه 3600 كم، ويمكن تزويده برأس حربي غير تقليدي، ويستطيع أن يغطي دائرة جغرافية واسعة، تمتد من وسط أوروبا وحوض البحر المتوسط غربًا إلى آسيا الوسطى، وجنوبًا وشرقًا إلى المحيط الهندي، وهو يعتبر مشتقًا من تكنولوجيا الصاروخ الروسي "إس إس-4"، لكن قوته تجاوزت تسعة أضعاف النسخة الروسية، الأمر الذي يجعله رادعًا استراتيجيًا شديد الخطورة. كما جرى صنع الصاروخ "شهاب-5" الذي يصل مداه إلى 5000 كم، ورأى البعض أن الهدف منه هو تكوين نواة لبرنامج صاروخي إيراني عابر القارات[18].

أعلنت إيران أيضًا، أكثر من مرة، اختبارات ناجحة لصواريخ متقدمة، منها الصاروخ "قادر" الذي يتجاوز مداه 1800 كم، والصاروخ "سامان" الذي اختبرته قوات الحرس الثوري. كما أنها استخدمت الصاروخ "سفير-2" في إطلاق القمر الصناعي الأول "أوميد" إلى الفضاء في عام 2009. وتشير المصادر الأجنبية إلى أن هذا الصاروخ يكشف عن درجة عالية من التعقيد والتقدم، حيث إنه خفيف الوزن، ويستند نظام الدفع فيه إلى أكثر التقنيات حداثة، وهي وقود الدفع السائل القابل للتخزين الذي يمكن أن يستمر داخل الصاروخ بلا حدود، بحيث يمكن استخدامه في أي وقت، وهي ميزة مهمة للصواريخ العسكرية. كما تشير التقارير إلى أن مقدمة الصاروخ مصممة بذكاء، ولديه تكنولوجيا تتوافر في الصواريخ المتعددة الرؤوس. كما أعلن الحرس الثوري الإيراني في شباط/ فبراير 2011 أنه طوّر صاروخًا باليستيًا مضادًا للسفن، هو "الخليج الفارسي"، مدّعيًا أن الصاروخ هذا يستطيع تدمير السفن الحربية الأميركية والسفن التجارية[19].

---

(17) Paulina Izewicz, "Iran's Ballistic Missile Programme: Its Status and the Way Forward," *EU Non-Proliferation Consortium*, Non-Proliferation Papers, no. 57 (April 2017), pp. 2-5.

(18) Michael Eisenstadt, "Testing the Limits: Iran's Ballistic Missile Program, Sanctions, and the IRGC," Testimony submitted to the House Foreign Affairs Committee, March 29, 2017, pp. 6-8.

(19) "Iran Missile Chronology," *Nuclear Threat Initiative NTI* (August 2011), pp. 4-5, accessed on 7/6/2021, at: https://bit.ly/2SgAWd9

في عام 2014، أعلنت إيران تجربتها صاروخين من نوع أرض-أرض وأرض-جو، موجَّهَين بوساطة أشعة الليزر، إضافة إلى صاروخ باليستي قادر على حمل رؤوس متفجّرة متعدّدة. واستطاعت في عام 2015 إطلاق الصاروخ أرض-أرض "عماد" الذي يعمل بالوقود السائل، وهو من صنع خبراء إيرانيين، ويُمكن توجيهه بدقّة نحو أهدافه، بما في ذلك أهداف في إسرائيل؛ إذ يبلغ مداه 1700 كم[20]. وفي آذار/ مارس 2016، أطلقت إيران صواريخ باليستية عدة من منصّات مختلفة في أرجاء البلاد، كجزء من تدريبات عسكرية، بحسب ما ذكرت وسائل إعلام رسمية، متحدّية ضغط الولايات المتحدة. كما أنها تمكّنت في العام نفسه من إطلاق صاروخ باليستي قادر على حمل رؤوس نووية. وفي كانون الثاني/ يناير 2017، اختبرت إيران الصاروخ "خُرمشهر" الباليستي الذي يراوح مداه ما بين المتوسط وفوق المتوسط، ويُقدّر أقصى مدى له بـ2000 كم. كما كشفت إيران عن المنظومة الصاروخية "باور-373" المعروفة بـ"إس-300" الإيرانية، وادّعت أن المنظمة هذه تحظى بإمكانات أكبر من منظومة "إس-300" الروسية، وبمدى يبلغ أكثر من 200 كم، وارتفاع 27 كم[21].

- **تكنولوجيا الفضاء**: استطاعت إيران في شباط/ فبراير 2009 إطلاق أول قمر صناعي محلّي الصنع، هو "أوميد"، بوساطة الصاروخ الحامل "سفير-2"، وهو مخصص لجمع المعلومات ومكافحة آثار الكوارث الطبيعية ومراقبة الظروف المناخية، لتصبح إيران الدولة الحادية عشرة التي تطلق أقمارًا صناعية في الفضاء. وتُعدّ تكنولوجيا الفضاء مهمة بالنسبة إلى تعزيز القدرات الصاروخية الإيرانية، وبالتالي فإن التقدم في هذا المجال يدعم تكنولوجيا الصواريخ الباليستية، خصوصًا تلك الحاملة الرؤوس النووية. وإلى جانب إطلاق الأقمار الصناعية، تعمل إيران على تطوير البنية التحتية اللازمة لتشغيلها، حيث أُنشئت وكالة الفضاء الإيرانية في نيسان/ أبريل 2003 لدعم

---

(20) Rezaei, pp. 194-197.

(21) Steven A. Hildreth & Cyrus A. Jabbari, "Iran's Ballistic Missile and Space Launch Programs," *Congressional Research Services, Report for Congress,* Order Code RL 7-5700, August 1, 2018, accessed on 7/6/2021, at: https://bit.ly/2ZflAYk

جهود الفضاء في البلاد، كما أنها تدير مركزًا للاستشعار عن بُعد ومركز أبحاث للفضاء الجوي[22].

2 - القدرات العسكرية والبشرية

تشمل القوات المسلحة الإيرانية الحرس الثوري والجيش والقوات الجوية والبحرية، وتملك إيران أحدث الدبابات ومضادات الدبابات القادرة على تدمير أي دبابة في العالم. وتختلف التقديرات بشأن تعداد الجيش الإيراني؛ إذ يشير بعض التقارير إلى أنه يتكوّن من 545 ألف جندي وضابط، إضافة إلى الحرس الثوري الذي يبلغ عديده نحو 125 ألف جندي. أما بالنسبة إلى التعبئة، أو ما يُسمى قوات الباسيج، فهو رقم كبير، يبلغ 13 مليون جندي وضابط، ويُعدّ هذا الرقم هو الأعلى في العالم، وهذه القوات يمكن استدعاؤها في أي لحظة.

تتمتع **المخابرات الإيرانية** بقدرات واسعة، حيث استطاعت إيران أن تخفي معظم صناعاتها العسكرية وطرق الإمداد المتعلقة بالجماعات التي تدعمها، مثل حزب الله. وتنتشر المخابرات الإيرانية في الدول كلها المحيطة بها، وهي قادرة على تنفيذ أعمال تخريبية منظمة، واستهداف أهداف محددة، وتستطيع في الوقت نفسه الكشف عن الأجهزة المخابراتية المعادية؛ فقد كشفت عن عشرات الشبكات التي تعمل لمصلحة إسرائيل والولايات المتحدة. أما مصادر التمويل الخاصة بالمخابرات فغير حكومية، وهي ضخمة جدًّا[23].

تضمن **القوة البحرية** لإيران السيطرة الكاملة على مياهها الإقليمية، وتوفر السفن الحربية دفاعًا متينًا لها، حيث إن لديها قدرة عالية على الحركة وتجهيزات بحرية متطورة. لكن يشير بعض التقارير - خصوصًا الخليجية والإسرائيلية - إلى أن هذه القوة البحرية تفتقر إلى التطوير، وهي ترسانة قديمة ومتهالكة. وتقوم إيران بتصنيع غواصات محليًا، وقد عدّلت غواصات من فئة "كيلو" الروسية وزوّدتها بطوربيدات سريعة وأنظمة إلكترونية متطورة. ولدى إيران أيضًا عدد هائل من الصواريخ المضادة للقطع البحرية، وهي أقوى القدرات الدفاعية الإيرانية،

---

(22) Sadri & Litwin, pp. 536-537.

(23) زعرور، ص 237-238.

وتُعد هذه الصواريخ ذات قدرات دفاعية وهجومية في آن واحد. وبعض هذه الصواريخ صنع محلي، والآخر صنع روسي أو صيني، ومن أهمها ("نور"، "نصر"، "توندر"، "ثاقب")[24]. ولديها مجموعة من الفرقاطات مجهّزة بمجموعة من الرشاشات المتطورة، ويمكن تجهيزها بصواريخ مضادة للطائرات، ما يزيد من قدرتها القتالية. وتملك أيضًا زوارق ساحلية خاصة بالمياه الداخلية، إضافة إلى زوارق صاروخية مجهزة بصواريخ تفوق سرعتها سرعة الصوت، ويمكن تجهيزها بالمتفجرات، ومن أهم هذه الزوارق تلك التي هي من فئتي "حمزة" و"بياندور"، كما أن لديها ما يسمّى السفن المساعدة مثل سفن الإنزال البرمائية وسفن الدعم اللوجيستي، التي تؤمّن النقل الفعال والسريع للمعدات والمؤن والسلاح إلى الجنود، علاوة على سفن المستشفيات الميدانية، وسفن التجسس ونقل المعلومات عن العدو. كما أنها تملك زوارق الطوربيد التي تحمل الطوربيد الخاص بالغواصات، ومنها ما يغوص في الماء لاستهداف غواصات العدو، ومن أهمها "تايدونغ-ب" و"تايدونغ-سي"، بالإضافة إلى سفن لزراعة الألغام البحرية، وأخرى لكسحها[25].

بالمثل، فعلت الصين في تحوّطها لتأمين إمدادات النفط؛ إذ دفعها تعطّشها المتزايد لموارد الطاقة إلى تحسين الوسائل العسكرية لحماية خطوط النقل البحرية التي تمتد من الموانئ البحرية الصينية حتى منطقة الخليج العربي والقرن الأفريقي[26].

تشمل الأصول الإيرانية أيضًا منصّات صغيرة متنقلة، يصعب اكتشافها، مثل الغواصة "القدر إس إس-3"، إضافة إلى القاذفات والزوارق المسلحة السريعة،

---

(24) Alexander Wilner & Anthony H. Cordesman, *Iran and The Gulf Military Balance-1: The Conventional and Asymmetric Dimensions* (Washington, DC.: Center for Strategic and International Studies, 2012), pp. 27-30.

(25) زعرور، ص 120-121.

(26) يُقارن بـ:
Mohammad Salman & Gustaaf Geeraerts, "The impact of Strategic Hedging on the Foreign Politics of Great Powers: The case of Chinese Energy Strategy in the Middle East. paper presented at the Conference China Goes Global, Bremen, Germany, 25-27/9/2013, pp. 1-6.

التي تمتاز بالسرعة الفائقة والمجهّزة بمناظير رؤية ليلية والمسلّحة بالبنادق الرشاشة والصواريخ، مثل "سراج-1" و"ذو الفقار" وزوارق "بافار-2" الطائرة. كما استطاعت إيران تطوير الصاروخ الباليستي المضاد للسفن المعروف باسم "الخليج الفارسي the Khalij Fars"، وقامت بتركيب نظام دفاع صاروخي ساحلي على طول ساحل البلاد البالغ 1500 ميل. وهي تدّعي أيضًا أنها جمعت أسطولًا من 1000 زورق سريع ومنخفض التقنية، لمواجهة أسطول القوات البحرية الأميركية البالغ 30 إلى 40 سفينة حربية عالية التقنية، ولدى إيران ثلاث فرقاطات، و20 طائرة هجوم سريع بحرية، وزوارق "هودونغ" الصينية الصنع(27).

تملك إيران تشكيلة واسعة من ناقلات الجنود المدرعة التي تؤمّن حماية للجنود من نيران الأسلحة التقليدية في أثناء عملية النقل، ويتوافر منها ما هو من إنتاج روسي وما هو من إنتاج محلي، وأهم الناقلات الروسية BMP-1 وBMP-2. وهناك من يعتقد أن إيران تملك آلاف القطع المدفعية الذاتية الحركة، التي تنتقل بسرعة وباستمرار بعد قصفها الأهداف، وبذلك توفر التغطية بشكل مستمر، من أهمها M110 (203 ملم) وM107 (175 ملم)(28).

أما بالنسبة إلى الرادارات، فالمعلن بشأنها أن قدرتها محدودة؛ إذ تشمل حدود إيران وبعض الدول المجاورة، لكنها في الوقت نفسه فعالة وقادرة على اكتشاف حتى الطائرات الخفية، لكن يشير البعض إلى أن هناك الكثير من الرادارات السرية الأكثر تقدمًا، وهي إيرانية الصنع، وتستطيع هي والصواريخ الإيرانية أن تتفادى التشويش. كما تملك إيران قنابل تتمتع بقوة تدميرية هائلة، إضافة إلى القنبلة الذكية التي كشفت عنها، حيث إن إصابات هذه القذائف والقنابل غاية في الدقة، وتزن نحو 2000 رطل. وتقوم إيران بتصنيع دباباتها الخاصة، كما استوردت عددًا من الدبابات من روسيا، وجهّزتها

---

(27) Wilner & Cordesman, pp. 40-44.

(28) Parris H. Chang, "China's Policy Toward Iran and the Middle East," *The Journal of East Asian Affairs*, vol. 2, no. 1 (Spring-Summer 2011), pp. 3-4.

بالدفاعات والحشوات، أهمها دبابة القتال الرئيسة "ذو الفقار 1/ 2/ 3" والدبابة ST-72 الإيرانية الصنع، وغيرها الكثير. وتتميز هذه الدبابات بأنها قوية وقادرة على مواجهة الدبابات الحديثة، ومدافعها من العيار الثقيل، ويمكن تجهيزها بصواريخ إضافية مضادة للدبابات، منها ما يُصنّع محليًا باستخدام تكنولوجيا الهندسة العكسية (Reverse Engineering)، ومن أهمها "طوفان 1/ 2/ 5" و"دراغون M47 " و"دهلاويه".

تملك إيران أيضًا قوة جوية كبيرة وطائرات هجوم محلية الصنع، وهي متخصصة بالدعم الأرضي والهجومي، ويجري تجهيزها بصواريخ ثقيلة عدة، وهي قادرة على تقديم دعم أساسي في المعارك البرية، ومجهزة بأنظمة إلكترونية حديثة، وأهمها "سوخوي-25" و"سوخوي-17" و"شفق"، ولديها مجموعة من طائرات الاستطلاع التي تُستخدَم في أغراض التجسس والاستخبارات والإنذار المبكر ومراقبة السواحل والبحر، وتُستخدَم أيضًا لزيادة الفاعلية الدفاعية والرقابية للأراضي الإيرانية، وتقوم إيران بتحديثها وصيانتها بشكل دوري ومستمر، ومن أهمها "ميغ-23" و"25" و"21"، و"مينستي A-50" و"إيران فاراز-140"[(29)]. وتواصل إيران الاستثمار بكثافة في الدفاعات الجوية المتقدمة، ويمثل شراؤها صواريخ SAMs مع أنظمة القيادة والتحكم والاتصالات الأتوماتيكية، ترقية كبرى لقدراتها الدفاعية الجوية الحالية وتحسين قدرتها على حماية القيادة العليا والمرافق النووية والصناعية الرئيسة. كما يملك الجيش الإيراني عددًا كبيرًا من طائرات النقل التي تتميز بالسرعة العالية، وتُستخدَم لنقل المؤن والعتاد والأسلحة والآليات الحربية. ولديها طائرات هليكوبتر من طراز "تشينوك"، وهي طائرات نقل ثقيلة، إضافة إلى طائرات الهليكوبتر المخصصة للتدريب، ويعود عدد كبير منها إلى صفقات السلاح التي أجرتها أوروبا والولايات المتحدة مع الشاه، حيث لديها عدد كبير وأنواع مختلفة من طائرات الهليكوبتر الهجومية، وكثير منها مصنوع محليًا باستخدام الهندسة العكسية، وتجهّز هذه الطائرات بأسلحة وصواريخ مضادة

---

(29) Claire Taylor, "Iran: Conventional Military Capabilities," Library of House of Commons, Standard Note SN/IA/4264 (September 2009), p. 7.

للأفراد والدبابات، ومن أهمها "كوبرا/ شاباريز 2091" (AH-1J) و"شاهد 274" و"طوفان"[30]. كما أنها تملك عددًا لا يُستهان به من الطائرات المسيَّرة، واستطاعت إنتاج طائرة مسيَّرة يصل مداها إلى 1000 كم، هذا إضافة إلى عدد من الطائرات الحربية الموازية للطائرات الأميركية. وتتميز إيران بدفاعاتها الجوية المنتشرة بكثافة، وبالتالي لا تستغرق سوى دقائق معدودة للوصول إلى الأهداف الحرجة في الخليج، وعلى طول المناطق الساحلية[31].

بصفة عامة، تصنع إيران المتعلقات العسكرية كلها في مصانع وزارة الدفاع الحكومية، ما يعني انخفاض تكلفة التصنيع بشكل كبير، حيث يتم ذلك على أيدي العسكريين الذين لا يتقاضون سوى رواتبهم. وتصنع إيران أيضًا السلاح الخفيف والذخائر، وأغلبية الأنشطة العسكرية الإيرانية محاطة بسرّية تامة، ويتم التصنيع بشكل سري، وأغلبية الأسلحة المتطورة من دبابات وطائرات وصواريخ مجهولة التصنيع وطريقة تصنيعها. كما تعتمد إيران في الصناعة العسكرية على ما يُسمى تكنولوجيا **الهندسة العكسية**؛ تلك المستخدمة في الصناعات الميكانيكية التي تعمل على تفكيك آلة ما إلى قطع؛ لتحليل طريقة عملها بالتفصيل؛ لإنشاء آلة جديدة تقوم بالعمل نفسه من دون نسخ الأصل[32]، ولهذا عمدت إيران إلى تطوير قدراتها العسكرية وزيادتها، سواء من خلال الجهود الذاتية أو من خلال الاستيراد، كذلك الحصول على التكنولوجيا العسكرية المتطورة؛ لتحقيق التوازن الداخلي تجاه الولايات المتحدة، وخلقت قدرات دفاعية وهجومية قادرة على تحدي الحلفاء الاستراتيجيين للولايات المتحدة في المنطقة، كذلك تحدي مصالحها الأمنية.

3 - القدرات الاقتصادية

يُعدّ الاقتصاد الإيراني أحد أكثر اقتصادات العالم ثباتًا، وللنفط والغاز "حصة الأسد" في ميزانية الدولة، حيث تملك إيران عوائد كبرى من صادراتهما. وعلى

(30) "Unclassified Report on Military Power of Iran," Congressionally Directed Action (CDA) (U.S. Congress) (April 2010), pp. 5-7.

(31) Wilner & Cordesman, pp. 42-43.

(32) زعرور، ص 108-109.

الرغم من حقيقة أن لدى إيران 1 في المئة فقط من سكان العالم (70 مليون نسمة)، فإن البلاد تملك 7 في المئة من الاحتياطي العالمي الطبيعي، بما في ذلك 11 في المئة من احتياطي النفط العالمي المؤكد، و16 في المئة من موارد الغاز الطبيعي في العالم، التي تترجم إلى 133 مليار دولار. وتُعدّ إيران قوة نفطية كبرى، حيث يشكل إنتاجها 5 في المئة من الناتج العالمي. كما تعمل إيران على تطوير إنتاجها من النفط والغاز وزيادته[33]؛ فهي ثاني أكبر منتج للغاز في العالم، ويبلغ احتياطي الغاز المؤكد لديها 29,7 تريليون متر مكعب، واحتياطي النفط الخام المثبت 136,15 مليار برميل. ويُعطيها موقعها الجغرافي وقدراتها العسكرية نفوذًا على مضيق هرمز، وهو الممر الرئيس لـ 15 إلى 16 مليون برميل نفط يوميًا، أي ما يقرب من ثلثي إجمالي تجارة النفط العالمية، و20 في المئة من الإجمالي العالمي للطلب اليومي على النفط[34]. وأوضحت تقارير البنك الدولي في الفترة بين تشرين الثاني/ نوفمبر 2017 ونيسان/ أبريل 2018، أن الدول الرئيسة المستوردة للنفط الإيراني هي، في الأساس، وبالترتيب من حيث الكمية، الصين، تليها الهند وكوريا الجنوبية وتركيا وإيطاليا واليابان والإمارات العربية المتحدة وإسبانيا وفرنسا واليونان وسورية وتايوان وكرواتيا وبولندا، وأخيرًا ماليزيا.

كما تحتل إيران أهمية كبرى في منطقة غرب آسيا الغنية بالنفط؛ فهي أكبر دولة إسلامية في تلك المنطقة من حيث العدد السكاني، ويجذب موقعها الجغرافي الاستراتيجي اهتمامًا كبيرًا من جميع القوى الكبرى، فهي تملك خطًا ساحليًا طويلًا بشكل ملحوظ على شمال بحر العرب، ويهيمن على الجناح الشرقي بأكمله من الخليج العربي، ولها حدود طويلة مع العراق وتركيا وأفغانستان وباكستان، كما تقع على حدود جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق في الشمال، ولها أيضًا خط ساحلي على بحر قزوين، وتشترك في الحدود مع جمهوريات منطقة آسيا الوسطى[35].

(33) Mahdi Ghodsi et al., "The Iranian Economy: Challenges and Opportunities," The Vienna Institute for International Economic Studies, Research Report 429 (July 2018), p. 56.

(34) Rashida Hameed, "Sino-Iran Relations Current Developments and Future Scenario," *Policy Perspectives*, vol. 7, no. 1 (Special Issue: Middle East) (January-July 2011), pp. 135-136.

(35) Liu Jun & Wu Lei, "Key Issues in China-Iran Relations," *Journal of Middle Eastern and Islamic Studies* (in Asia), vol. 4, no. 1 (2010), pp. 50-52.

ثانيًا: سياسات التحالف الإيرانية

يتناول هذا المبحث الشق الثاني لاستراتيجية التوازن الصلد الإيرانية، أي الدخول في تحالفات عسكرية وأمنية وتجارية واقتصادية، لتحقيق التوازن الخارجي مع الولايات المتحدة. وقد اختارت إيران روسيا والصين لدعم موقفها الدولي، في ظل الرفض الغربي لها، كذلك نظرًا إلى عنصر التنافس بين ذينك الشريكين من جانب، والولايات المتحدة من جانب آخر؛ فعلى الرغم من أن التحالف مع كلتا الدولتين لا يأخذ شكل تحالف أمني رسمي كما هو معهود في أدبيات القانون الدولي، وهذا يرجع إلى العقوبات الدولية والأميركية التي فُرضت على إيران فترات طويلة، فإن أطر التعاون المختلفة بين إيران وروسيا، وإيران والصين، تشير إلى أنه يصل إلى حد التحالف الاستراتيجي كما وصفته أدبيات كثيرة في مجال العلاقات الدولية.

1 - أوجه التعاون الروسي-الإيراني

يُظهر تاريخ العلاقات الإيرانية-الروسية أنها لم تكن علاقات قوية طوال سبعة عقود كاملة؛ حيث إن الاتحاد السوفياتي كان يعتمد في علاقاته على الاعتبارات الأيديولوجية ومساندة حركات التحرر الوطني، بل اتسمت علاقاتهما بالتوتر والصدام؛ إذ جاءت المواجهة الأولى بينهما في عام 1800، حينما استولت روسيا على جزء من الدولة الإيرانية، وهو جمهورية جورجيا الحالية، تلتها مواجهات عدة في عامي 1836 و1917. وتوترت هذه العلاقات بينهما في مطلع الخمسينيات مع الدعم السوفياتي للحركة الوطنية في إيران ومحاولة إسقاط الشاه، لكن النفوذ السوفياتي فيها زال، وبلغ النفوذ الأميركي الذروة مع بداية الستينيات[36]. ومع انتصار الثورة الإسلامية، أكدت إيران استقلاليتها عن القوتين العظميين في سياستها الخارجية، حيث اعتبرت أن الاتحاد السوفياتي هو "الشيطان الثاني". ومع وصول ميخائيل غورباتشوف إلى السلطة في الاتحاد السوفياتي، تحسّنت العلاقات بين الطرفين، حيث زار وزير

(36) محمد أحمد، ص 130-133.

الخارجية السوفياتي إيران، ثم زار رئيس مجلس الشورى الإيراني، هاشمي رفسنجاني، روسيا. وتطورت بينهما العلاقات بشكل تدرجي في التسعينيات، ومع تولّي فلاديمير بوتين الحكم في روسيا، شهدت علاقاتهما طفرة كبرى، حيث وصف بوتين إيران في عام 2000 بأنها شريك تقليدي مميز لروسيا، الأمر الذي مهّد لزيارة الرئيس الإيراني محمد خاتمي روسيا في عام 2001، ما أعاد صوغ العلاقات بين البلدين، كما وضِعت الأطر القانونية والاتفاقات في عدد من المجالات المختلفة[37]. وتتعدد المجالات الأساسية للتعاون الروسي-الإيراني التي تدعم الشراكة الاستراتيجية بينهما لما تحمله من أهمية كبيرة للطرفين، ومن أهمها:

- **التعاون في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية:** حيث تعتمد إيران في برنامجها النووي على المساعدات الروسية، التي هي المصدر الرئيس للتكنولوجيا النووية. وكان التعاون بينهما في هذا المجال قد بدأ في عام 1992، حين وقّع الطرفان اتفاقيتين، تتضمن **الأولى** إجراء الأبحاث والدراسات وتدريب الخبراء، ونتيجة ذلك تلقّى 700 مهندس إيراني التدريبات الروسية، كما جرى تأهيل عدد من العلماء والتقنيين الإيرانيين في المعاهد والمفاعلات الروسية. وبموجب **الثانية** بنت روسيا محطة بوشهر، بطاقة تبلغ 1000 ميغاوات. وفي عام 1994، وقّعت إيران مع روسيا عقدًا بقيمة 800 مليون دولار، لبناء مفاعل بوشهر النووي لتوليد الطاقة الكهربائية، على أن تُفتتَح المحطة في عام 2007، لكن كان هناك تأخر كبير من روسيا لإتمام هذه المحطة، الأمر الذي دفع إيران إلى إعلان بدء تشغيل منشأة التخصيب في مفاعل قم الذي يخصب اليورانيوم إلى مستوى 20 في المئة[38].

في كانون الثاني/يناير 2006، ناقشت إيران وروسيا مقترحًا بإرسال اليورانيوم إلى روسيا لتخصيبه بعد أن استأنفت إيران التخصيب في أصفهان

(37) Mark N. Katz, "Russian - Iranian Relations in the Putin Era," *Demokratizatsiya* (December 2002), pp. 70-72.

(38) نورهان الشيخ، **السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط في القرن الحادي والعشرين** (القاهرة: مركز الدراسات الأوروبية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2010)، ص 122-123.

في عام 2005، لكن إيران رفضت الاقتراح الروسي في آذار/ مارس 2006، وكان هذا هو السبب الرئيس وراء تأخير افتتاح بوشهر مرة أخرى[39]. وعلى الرغم من العقوبات الدولية، بدأت روسيا في كانون الأول/ ديسمبر 2007 توريد الوقود النووي إلى محطة بوشهر، وانتهت من تسليم الشحنة الأخيرة في كانون الثاني/ يناير 2008، ليصل حجمها إلى 82 طنًا من الوقود النووي. وفي آب/ أغسطس 2010، افتُتحت المحطة، بالتعاون مع الجانب الروسي، كما وقّع الجانبان في تشرين الثاني/ نوفمبر 2014 عددًا من الوثائق التي تنص على توسيع التعاون بينهما في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية وبناء ثماني وحدات طاقة جديدة في محطات الطاقة النووية في إيران وفق التقنيات الروسية. كما وُقّع عقد بناء الجزء الثاني من المحطة المكونة من وحدتي طاقة وفق مشروع روسي، وأعلن حسين نقوي (ممثل لجنة الدفاع والشؤون الخارجية في البرلمان الإيراني) في آب/ أغسطس 2016 عزم بلاده على بناء محطتين نوويتين بالتعاون مع روسيا، وهناك ضرورة لحصول إيران على 20 ألف ميغاوات من الطاقة الكهربائية، الأمر الذي يتطلّب بناء عشر محطات طاقة نووية، لكن بسبب صعوبة بناء هذه المحطات العشر، في آن واحد، أشار إلى أنه سيُشرع في بناء محطتين فقط[40].

- **المجال الدبلوماسي**: إن روسيا هي الأكثر تفهّمًا لمطالب إيران؛ إذ إنها تؤيد حقها في امتلاك تكنولوجيا نووية للأغراض السلمية، وقد أكدت أنها تقدم الدعم الفني إليها في المجالات السلمية فحسب، كما أكدت مرارًا أولوية دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا مجلس الأمن في حسم الجدل بشأن هذا الملف، وترتيبًا على ذلك، رفضت مرارًا العديد من قرارات مجلس أمناء هذه الوكالة، التي تسمح بإحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، كما عارضت فرض عقوبات شديدة وحظر شامل على التعاون مع إيران بعد إحالة الملف إلى مجلس الأمن، ورفضت أي تلويح باستخدام القوة ضد

(39) Sadri & Litwin, pp. 539-540.

(40) Katzman, "Iran's Foreign and Defense Policies," pp. 46-47.

إيران، وهذا يتضح في عدد من المواقف، حيث عرقلت روسيا، ومعها الصين، في عام 2007 مشروع قرار من مجلس الأمن بتشديد العقوبات على إيران، من خلال توسيع قوائم الشخصيات والجهات التي سيتم تجميد أرصدتها أو حظر التعامل معها(41). وعلى الرغم من موافقة روسيا على قرارات مجلس الأمن أرقام 1747 و1803 و1929 للأعوام 2006 و2008 و2010، على التوالي، فإن هذا لم يؤثر في العلاقات بينها وبين إيران، بحسب تصريح للرئيس محمود أحمدي نجاد. كما أن تأييدها قرار مجلس الأمن رقم 1747 لم يكن عدولًا عن موقفها الداعم لإيران، بل كان تأييدًا لرغبتها في تخصيب اليورانيوم على الأراضي الروسية، وهذا يتطلّب قيام إيران بتحويل اليورانيوم إلى غاز (هكسا فلورايد اليورانيوم) داخل إيران، ثم تمريره داخل أجهزة الطرد المركزي الروسية، الأمر الذي يجعل روسيا بمنزلة شركة قابضة لبرنامج إيران النووي، يمكّنها من الاستحواذ عليه، وهذا ما رفضته إيران بشدة. وفي الوقت نفسه، رفضت روسيا أيضًا أي إجراءات إضافية ضد إيران في أيلول/ سبتمبر 2008، خلال اجتماع لممثلي وزراء خارجية الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا(42).

يُعتبر **المجال العسكري** من أهم أطر التعاون بين البلدين، حيث إن إيران سوق رئيسة للسلاح الروسي؛ فهي في المرتبة الثالثة بعد الصين والهند من حيث حجم الواردات. وقد بدأ التعاون العسكري بين البلدين في عام 1989، وجرى في مطلع التسعينيات توقيع مجموعة من العقود بقيمة 9,7 مليار دولار، تضمّنت شراء إيران من روسيا مجموعة من الصواريخ والغواصات والدبابات والمدرعات ومقاتلات "ميغ-29" وقاذفات "سوخوي-24". وبسبب الضغوط الأميركية لوقف هذا التعاون العسكري، وُقِّع بين روسيا والولايات المتحدة اتفاق سري يقضي بوقف تزويد إيران بأي أسلحة تقليدية منذ عام 2000. وفي كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه، زار وزير الدفاع الروسي إيران،

(41) Sadri & Litwin, pp. 537-538.

(42) James Nixey, "Russian Policy on Iran: Balancing is Best," *The World Today*, Chatham House, vol. 66, no. 5 (May 2010), p. 8.

معلنًا استئناف التعاون العسكري بين البلدين، الأمر الذي مثّل خرقًا للاتفاق الروسي-الأميركي. وفي عام 2001، جرى خلال زيارة الرئيس الإيراني (محمد خاتمي) إلى روسيا الإعداد لصفقات جديدة من الأسلحة الروسية بقيمة 7 مليارات دولار لتحديث الأسلحة السوفياتية الصنع التي بحوزة إيران، وتدريب العسكريين الإيرانيين، إضافة إلى بيع أنواع حديثة من الدبابات والغواصات ومنظومات الدفاع المضادة للأهداف الجوية. بل وزوّدت روسيا البحرية الإيرانية بخمس طائرات هليكوبتر نقل و20 طائرة هليكوبتر من طراز "مي 171"، كما سمحت لإيران بإنتاج الصاروخ "كونكورس" المضاد للدروع، وكذلك مساعدة حرس الحدود الإيراني بأسلحة ومعدات حديثة[43].

في تشرين الثاني/ نوفمبر 2005 وقّعت إيران وروسيا، أول مرة، عقد تسليح بقيمة 1,4 مليار دولار، حصلت إيران بموجبه على 29 منظومة صواريخ فعالة للدفاع الجوي من طراز "تور إم-1"، وقامت روسيا بتحديث الطائرات الإيرانية العسكرية من طرازي "سوخوي-24" و"ميغ-29". وفي عام 2007 زُوّدت إيران بالمنظومات الصاروخية المضادة للطائرات ("تور-إم 1")، إلى جانب ثماني طائرات صهريج لتزويد الطائرات الإيرانية بالوقود في أثناء التحليق، وتحديث طائرات الانقضاض "سوخوي-24" والدبابات "تي-72" والمقاتلات "ميغ-29". وعلى الرغم مما سبق، فإنه وفقًا للتقارير الأميركية في عام 2007، كان حجم مشتريات إيران العسكرية أقل من مشتريات إسرائيل والكويت والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. وفي العام نفسه وقّع الطرفان الروسي والإيراني صفقة لإمداد إيران بنحو 40 إلى 60 منظومة صواريخ من طراز "إس-300" في مقابل 100 مليون دولار، وهي منظومة قادرة على تدمير أهداف العدو الجوية على ارتفاعات قصوى، تصل إلى 30 كم، كما أنها تتمتع بالقدرة على تدمير الصواريخ المجنحة (كروز) والباليستية التي يصعب اكتشافها. والجدير بالذكر أن الرئيس الروسي بوتين علّق العمل بهذا الاتفاق في عام 2010 بسبب العقوبات الدولية

(43) الشيخ، **السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط**، ص 139-140.

على إيران، لكنه استأنفه في عام 2015، وعادت روسيا إلى توريد هذه المنظومة الصاروخية إلى إيران[44]. وفي شباط/ فبراير 2016، زار وزير الدفاع الإيراني حسين ديجان، روسيا، لمناقشة شراء طائرات مقاتلة من طراز "سوخوي-30" ودبابات من طراز "تي-90" وطائرات هليكوبتر ومعدات دفاعية أخرى، إلا أن الولايات المتحدة اعترضت بشدة على هذه الصفقة.

أما على صعيد التعاون في **تكنولوجيا الفضاء**، فقد قامت شركة "نبو بوليوت" (Npo Polyot) الروسية ببناء أول قمر صناعي ("سينا-1") لمصلحة إيران، وقامت روسيا بإطلاقه. وعلى الرغم من عدم دقته ومما اعتراه من عيوب، فإنه منح إيران خبرة في تشغيل الأقمار الصناعية. لكن القمر فُقد بعد فترة قصيرة من تشغيله. كما شيدت روسيا القمر الصناعي الإيراني "زهرة" للأغراض المعلوماتية غير العسكرية، وأطلقه صاروخ روسي إلى الفضاء في عام 2007، وساعد هذا كله في تعزيز التفوق التكنولوجي الإيراني[45].

لاقى مجال **تطوير البنية الأساسية الإيرانية** اهتمامًا من الجانب الروسي، حيث إنه طوّر شبكة المواصلات الإيرانية، ومن أبرزها مشروع الإنتاج المشترك لطائرتيّ الركاب "توبوليف 204" و"توبوليف 334"، وإنشاء أول محطة طاقة تعمل بالفحم الحجري ("مارينو")، تحت اسم "طبس". وكان الاتفاق في عام 2000 بين إيران وروسيا وأذربيجان على إنشاء مشروع ممر الشمال والجنوب للسكك الحديد، وهو الذي يربط شمال أوروبا بالهند والخليج العربي عبر مدينة قزوين في إيران وأستارا في أذربيجان، وتقرر الانتهاء منه في عام 2012، وخضعت هذه الفكرة للاختبار الأولي في عام 2014، وأوضحت أن هناك بالفعل تقليصًا لتكلفة النقل ومدته، إلا أن العقوبات المفروضة على إيران وروسيا حالت دون تنفيذ هذا المشروع الضخم. لكن بعد توقيع خطة العمل الشاملة المشتركة، اتفق الرئيس الروسي مع نظيره الإيراني في آب/ أغسطس

---

(44) Nikolay Kozhanov, "Understanding the Revitalization of Russian-Iranian Relations," Carnegie Moscow Center, May 5, 2015, pp. 7-8. at: https://bit.ly/2Xx3VfE

(45) Sadri & Litwin, p. 552.

2016 على إعادة إحيائه مرة أخرى، وكانت الانطلاقة الرسمية للممر الدولي للنقل بين الشمال والجنوب (INSTC) في كانون الثاني/ يناير 2018، وهو الممر الذي يربط العاصمة التجارية الهندية مومباي بإقليم أوراسيا المترامي الأطراف، وذلك بهدف خفض تكلفة النقل إلى النصف، حيث تبدأ الهند تصدير حاويات البضائع إلى روسيا، مرورًا بإيران وأذربيجان[46]. وفي كانون الأول/ ديسمبر 2008، أعلنت إيران وروسيا توقيع مجموعة من الاتفاقات تتعلق بالاتصالات والنقل، وأخرى تتعلق بالزراعة. وفي زيارة رسمية لوفد روسي من ممثلي الشركات الروسية إلى إيران في تشرين الأول/ أكتوبر 2015، اتفق الطرفان على تعزيز التعاون في مجال المواصلات والسكك الحديد والاتصالات، إضافة إلى تزويد إيران بطائرات "سوبرجِت"[47].

تتعاون روسيا مع إيران أيضًا في **مجال النفط وتطوير صناعة النفط الإيرانية**، حيث إن إيران تحتل المرتبة الثانية بين أكبر المنتجين في منظمة أوبك. ويمثل قطاع الطاقة عصب الاقتصاد الإيراني، حيث توفر إيران من خلاله عوائد لتطوير باقي قطاعات الإنتاج وتحسين مستوى الخدمات. ويمثل النفط أيضًا أهمية كبرى للاقتصاد الروسي، وهناك من ذهب إلى اعتبار أن لا مستقبل لروسيا من دون توفير الحد الأدنى لأسعار النفط العالمي، فهناك اهتمام كبير من البلدين في المجال النفطي[48]. من هنا تظهر أهمية التنسيق والتعاون بين الطرفين باعتبارهما من أكبر منتجي ومصدّري النفط في العالم، حيث يعملان على الحفاظ على الحد الأدنى لأسعار النفط والتحكم في حجم الإنتاج. وإضافة إلى الاستثمارات المشتركة والتعاون المشترك لتطوير حقول الغاز والنفط الإيرانية، اتفقت شركة "غازبروم" الروسية منذ عام 1997 مع السلطات

(46) براكريتي غوبتا، "ممر النقل الدولي (شمال-جنوب) يغيّر خريطة التجارة في آسيا ويتيح للهند وصولًا أفضل إلى قلب أوراسيا"، **الشرق الأوسط**، 12/ 1/ 2018.

(47) س. غ. لوزيانين، **عودة روسيا إلى الشرق الأوسط الكبير**، ترجمة هاشم حمادي (دمشق: دار المدى للثقافة والنشر، 2012)، ص 138.

(48) Michal Prawdzik, "The Iran - Russia Nexus (Development of Bilateral Relations 2012-2017)," Master Thesis, Faculty of Humanities, Middle Eastern Studies (MA), Leiden University, Netherlands, 2016, pp. 6-8.

الإيرانية بشأن استخراج النفط والتنقيب عنه في مجمعين من حقل فارس الجنوبي، وهو واحد من أكبر حقول الغاز الطبيعي في العالم، وذلك بالتعاون مع شركة "توتال ألفا" الفرنسية بنسبة 40 في المئة، وشركة "بيتروناس" الماليزية بنسبة 30 في المئة. كما تعهدت الشركة الروسية في عام 2006، في إطار كونسورتيوم دولي، بتطوير المرحلتين الثانية والثالثة في حقل فارس الجنوبي. وفي تموز/ يوليو 2008، وقّعت هذه الشركة مع وزارة النفط الإيرانية مذكرة تفاهم لتطوير التعاون المشترك، بهدف التنقيب عن الحقول النفطية واستغلالها وتوريد الغاز الروسي إلى إيران. واتفق البلدان على مشاركة شركة "غازبروم" في تنفيذ مشروع خط أنابيب الغاز (إيران-باكستان-الهند)[49].

أدى إعلان إنشاء منظمة الدول المصدرة للغاز، بمبادرة من روسيا وإيران وقطر في كانون الأول/ ديسمبر 2008، إلى فك الارتباط بين أسعار النفط وأسعار الغاز، والتنسيق بين مصدّري النفط في ما يتعلق بالأسعار وخطوط الأنابيب. وفي كانون الثاني/ يناير 2009، وقّعت إيران وروسيا اتفاقية لزيادة كفاءة الإتجار بالغاز الطبيعي وفاعليته، وزيادة المكاسب المتحققة من ورائه. واتفقت شركة "روستكتولوجيا" الروسية مع بنك صادرات الإيراني في عام 2011 على استثمار منجم للزنك والرصاص، على الرغم من العقوبات الأميركية المفروضة على هذا البنك. وبعد رفع العقوبات الاقتصادية عن إيران، أعلن بيجن زنكنة (وزير النفط الإيراني) في عام 2016 أن الاتفاقات النفطية التي عقدتها إيران مع روسيا في مجال تطوير حقلي آبان وبيدر الغرب النفطيين في غرب إيران، واللذين تشرف عليهما شركة "زارو بيغنيفت" الروسية، سيزيد من قدرة إيران الإنتاجية بـ 167 مليون برميل، أي ما يعادل 4 مليارات دولار[50]. وفي تموز/ يوليو 2018، التقى وزير الطاقة الروسي، ألكسندر نوفاك، وزير النفط الإيراني في روسيا، وبحث الوزيران في شأن التعاون في مجال الطاقة بين البلدين، ومن خلال منظمة البلدان المصدرة للنفط، أوبك.

(49) Dinpajouh, pp. 30-31.

(50) محمد أحمد، ص 152-153.

وذكرت وزارة الطاقة الروسية في بيان أن الوزيرين ناقشا إمكان مشاركة شركات نفط روسية في مشروعات في إيران[51].

في الوقت نفسه، هناك **علاقات تجارية واقتصادية** ضخمة بين إيران وروسيا؛ ففي عام 2000، زاد حجم التبادل التجاري بينهما بنسبة 10 في المئة، مقارنةً بالسنوات السابقة، وبلغ 686,9 مليون دولار، كما ازداد حجم التبادل التجاري السلعي بشكل تدرّجي؛ فبين عامي 2000 و2006، زاد حجم التبادل التجاري بينهما من 686,9 مليون دولار إلى مليارين ومئتي مليون دولار. واستمر حجم التبادل التجاري في الزيادة في السنوات اللاحقة، مع تراجع طفيف في عام 2009 يمكن تفسيره بتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية 2008-2009، ليصل إلى 3,8 مليارات دولار تقريبًا في عام 2011 (ينظر الجدول (3-1)). ووفقًا لتقارير البنك الدولي، تشكّل المنتَجات الروسية نحو 33.5 في المئة من جملة ما تستورده إيران. وفي كانون الثاني/ يناير 2009، اعتبر وزير الزراعة الروسي إيران الشريكة الاستراتيجية لروسيا، بعد توقيع اتفاقيتين زراعيتين بين الجانبين[52].

الجدول (3-1)
التبادل التجاري بين إيران وروسيا (2006-2011)

العام	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الحجم الإجمالي (بملايين الدولارات الأميركية)	2145	3315	3690	3060	3651	3750
نسبة النمو في المئة	104.8	154.6	111.3	82.9	119.5	103

المصدر:

Nikolay Kozhanov, "Russia's Relations with Iran: Dialogue Without Commitments," The Washington Institute for Near East Policy, *Policy Analysis*, Policy Focus 120 (June 2012), p. 20.

(51) "وزير الطاقة الروسي يبحث مع نظيره الإيراني التعاون في مجال الطاقة"، صدى البلد، نقلًا عن: **وكالة رويترز**، 23/ 7/ 2018، في: https://bit.ly/31Z0d0l

(52) Nikolay Kozhanov, "Russia's Relations with Iran: Dialogue without Commitments," *Policy Analysis*, Policy Focus 120, The Washington Institute for Near East Policy (June 2012), pp. 18-19.

بلغ حجم الاستثمارات المتبادلة بين الجانبين في عام 2010 نحو 30,5 مليون دولار، وبلغت الاستثمارات الإيرانية في الاقتصاد الروسي 3,1 ملايين دولار، فيما بلغت نظيراتها الروسية في إيران نحو 27,4 مليون دولار. وركّز المستثمرون الروس والإيرانيون على تجارة الجملة والتجزئة، وكذلك مراكز خدمة السيارات والأجهزة المنزلية، وتمثل هذه القطاعات 90 في المئة من الأصول المستثمرة كلها[53]. وقد جرى توقيع خريطة للتعاون الإيراني-الروسي في مجال توليد الطاقة الكهربائية، مدتها 30 عامًا، حيث اتُّفق على تبادل براءات الاختراع والتقنيات في مجال استخراج النفط والغاز، وإجراء الأبحاث، والتنقيب عن آبار جديدة. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه، وقّع كل من مجلس الأمن الإيراني ومجلس الأمن الروسي اتفاقية للتعاون الاستراتيجي في القضايا الأمنية والمخابرات والتجارة العابرة والشؤون المصرفية والمالية، وأعلن الجانبان أن حجم المشاريع المشتركة بينهما وصل إلى 40 مليار دولار منذ عام 2013. وفي أيلول/ سبتمبر 2014، اعتمد وزير الطاقة الروسي، ألكسندر نوفاك، مع نظيره الإيراني بيجن زنكنة، اتفاقية شاملة بشأن مبادئ التجارة والعلاقات الاقتصادية بين البلدين، ووُقِّعت مجموعة من العقود، بلغت قيمتها 70 مليون دولار، الأمر الذي رحب به بوتين، وقال إنه ضروري لتعزيز الإطار القانوني الجديد مع مادة ملموسة[54].

تُعتبر العلاقات الروسية-الإيرانية من أكثر العلاقات جدلًا، حيث ينقسم الباحثون في تحليلها إلى فريقين: يرى **الفريق الأول** أن البلدين تربطهما مصالح استراتيجية وقومية عدة. وبالتالي، فإن من مصلحة جميع الأطراف فيهما الاستمرار على النهج المتبع. ويرى هذا الفريق أن مجالات التعاون بين البلدين تعود في الأساس إلى المصالح المشتركة، لكن ليس بسبب المردود الاقتصادي لهذا التعاون؛ فبالنسبة إلى وجهة النظر الروسية، هو جزء من نظام

---

(53) Ibid., p. 20.

(54) Zahra Mohammadi, "Literary and Inter-Civilizational Dialogue Between Iran and Russia, a Guarantee for Promoting Sustainable Bilateral Relations," in: Dynamics of Iran-Russia Relations: Changing Regional and International Scenes and the Necessity of Cooperation, Working Report No. 1/96, Institute for Regional Studies (IRS), Tahran, October 2017, pp. 12-13, accessed on 8/6/2021, at: https://bit.ly/34Y7U4V

أكبر للتوازن، خصوصًا بعد التعدي الغربي المستمر على الفضاء السوفياتي السابق، الذي يتمثل في توسيع الناتو وبرنامج الدرع الصاروخية المضادة للصواريخ الباليستية بقيادة الولايات المتحدة في أوروبا الشرقية. وتُعتبر إيران جزءًا من هذه الاستراتيجيا لتشكيل معادلات توازن ضد قوة الولايات المتحدة والغرب؛ فإيران - كدولة تقاوم التأثير الغربي - شريك صغير مثالي لروسيا. ويُعَدّ الدعم الروسي لها ضرورة مهمة لبناء قدراتها ودعمها في المحافل الدولية والتصدّي للتحدي الغربي والأميركي، لكن الشراكة بين إيران وروسيا ليست غير مشروطة، بل تستند إلى البراغماتية التي تمارسها كلتا الدولتين[55].

أما **الفريق الثاني**، فيرى أن هناك معوقات عدة تقف أمام استمرار تلك العلاقات على مسار التعاون والشراكة الاستراتيجية الشاملة. ويستند هذا الفريق إلى الصعوبات التي تواجه التعاون الروسي-الإيراني، ومن أهمها أن التكنولوجيا والصناعة النووية الروسية ذاتها ضعيفة إلى حد كبير، الأمر الذي تسبب بعجز روسيا عن الالتزام بافتتاح محطة بوشهر الذي كان مقررًا في عام 2007، وهذا يرجع إلى عدم قدرة الفنيين الروس على الاستفادة من المنشآت النووية المتوافرة في موقع بوشهر، إضافة إلى عجزهم عن تعديل مفاعل "في في إي أر 1000"؛ ليُلائم المنشآت التي أقامتها شركة "سيمنس" الألمانية في الموقع نفسه.

تحرص روسيا على الحفاظ على مصالحها في المجال العسكري مع إيران، لما يحمله هذا المجال من فوائد لدخلها القومي، إلا أنها تعمل على ألّا يُخلّ هذا التعاون بالتوازن العسكري في المنطقة، وألّا يُحوّل إيران إلى قوة عسكرية كبرى. وتعتمد روسيا على الملف النووي الإيراني باعتباره ورقة مساومة بينها وبين الغرب، من أجل تحقيق مزيد من المكاسب، مثل الحدّ من التدخل الأميركي في الشأن الروسي في ما يتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وتحجيم الدعم العسكري والسياسي لكل من جورجيا وأوكرانيا، ووقف الدرع الصاروخية الأميركية في أوروبا. وبين الجانبين خلاف، بل وتنافس كبير، في مجال تصدير الغاز الطبيعي، الأمر الذي يعوّق التعاون في هذا المجال[56].

(55) Kozhanov, "Understanding the Revitalization of Russian-Iranian Relations," pp. 16-17.

(56) محمد أحمد، ص 140-145.

في هذا الإطار، يرى لوزيانين أن العلاقات الروسية-الإيرانية هي، في الأساس، علاقات تعاون، لكن هناك العديد من التناقضات التي تعقّدها؛ فثمة اختلاف رئيس بين وجهتيّ النظر الروسية والإيرانية بشأن اقتسام مياه بحر قزوين، حيث ترى إيران ضرورة تقاسم المياه بالتساوي، أي يبلغ نصيب كل دولة 20 في المئة، بينما تتمسك روسيا بتقاسم المياه في الخط الوسط بما يتوافق مع طول الشريط الساحلي، وسيكون نصيب إيران هنا لا يتجاوز 15 في المئة. كما يتنافس الجانبان في مجال تصدير الغاز إلى أرمينيا وتركيا، حيث تسعى إيران لدخول سوق الغاز لهاتين الدولتين اللتين تسيطر روسيا على مجال التصدير إليهما، إضافة إلى الاختلاف بين الجانبين بشأن طرق إمداد غاز بحر قزوين؛ إذ يُصرّ كلٌّ منهما على أن يمتد من خلاله خط الإمداد الرئيس لدول أوروبا الشرقية، خصوصًا بعد تدخّل الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية وتركيا في هذه المنطقة، لتوفير طريق إمداد جديدة للغاز الطبيعي والنفط[57].

على الرغم من هذه التناقضات، فمن غير الممكن أن تكون ذات تأثير كبير في العلاقات الثنائية، حيث تحاول روسيا أن تدافع عن مصالح إيران في المحافل المختلفة، بما فيها مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي والناتو والثماني الكبار، وغيرها. وبفضل الجهود الروسية - ومعها الصين - استبعدت مسألة استخدام القوة لحل الأزمة الإيرانية. كما تجد روسيا أن إيران طريق تجارة مهمة، إذ تجعل التكلفة أقل للوصول إلى الأسواق الدولية، على الرغم من التنافس على النفط والغاز الطبيعي؛ فبعد انهيار الاتحاد السوفياتي، افتقرت روسيا إلى حرية الوصول إلى موانئ بحر قزوين في أذربيجان وتركمانستان، وتحلّ إيران محل هذه الموانئ في روسيا بسياسات التعاون المتبادل، ولذلك، تجد روسيا في إيران ذلك الوسيط مع دول آسيا الوسطى الإسلامية[58]. وبسبب هذا التعقيد وعدم الاستقرار في العلاقات بين الجانبين، بحثت إيران عن شريك استراتيجي جديد يدعم موقفها الدولي وبرنامجها النووي في

(57) لوزيانين، ص 150.

(58) Dinpajouh, pp. 32-33.

مواجهة الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية، ووجدت أن الصين الصاعدة هي الخيار الأمثل، ولذلك تُعدّ نفسها لخيارات الطوارئ في حال حدوث أحد "السيناريوات" غير المرغوب فيها، من خلال تنويع شركائها وحلفائها.

2 - أوجه التعاون الصيني-الإيراني

تعود العلاقات الصينية-الإيرانية إلى العصور القديمة؛ فقد كان للبارثيين (فارس قديمًا) اتصالات مختلفة مع الصين، ورُبطت تانك المنطقتان عبر طريق الحرير، حيث ازدهرت التجارة الصينية مع آسيا الوسطى والإمبراطورية البارثية في القرن الأول قبل الميلاد. وفي نظرة عامة إلى التاريخ الدبلوماسي بين الصين وإيران، نجد أن التبادل المتكرر للثقافة والدين والتجارة والفن والعلوم والتكنولوجيا هي السمات المميزة لعلاقاتهما الثنائية[59]. لذلك، فمنذ العصور الوسطى إلى العصر الحديث، كانت الروابط الدبلوماسية والتجارية بين الصين وإيران غير مستقرة إلى حدٍ ما؛ إذ كانت الدولتان مشغولتين بالأمور الداخلية. وفي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، أصبحت العلاقة بين البلدين مشحونة ومعقدة بسبب الحرب الباردة؛ ففي البداية انخرطت الصين في علاقات ودّية مع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، في حين كانت إيران متحالفة مع الولايات المتحدة، لذلك لم يُطوّر البلدان العلاقات الدبلوماسية المباشرة[60].

لكن الوضع تغيّر بعد الحرب العراقية-الإيرانية، حيث رأى صانعو السياسة في الصين - الذين يسعون للتحديث وإصلاح السوق - مدى أهمية المنافع الاقتصادية التي يمكن جنيها من تصدير الأسلحة إلى إيران، وفي المقابل وجدت إيران أهمية في تطوير العلاقات بالصين من أجل تخفيف الأعباء الاقتصادية التي تركتها حرب دامت ثماني سنوات. ومنذ عام 1990 بدأت العلاقات بينهما تتطور بشكل كبير مع التوسع في الحاجات النفطية للاقتصاد الصيني السريع النمو، والذي أصبح أحد أكبر مستوردي النفط في

(59) Liu Jun & Wu Lei, pp. 41-42.

(60) Hameed, pp. 135-136.

العالم[61]. ومنذ عام 2002، ومع تزايد الاهتمام الدولي بالقضية النووية الإيرانية، تطورت العلاقات بين البلدين بشكل كبير، حيث دعمت الصين إيران دبلوماسيًا وسياسيًا ضد الضغوط الدولية التي تقودها الولايات المتحدة بشأن القضية النووية الإيرانية، وساعدتها في كسب الوقت للمُضيّ قدُمًا في برنامجها النووي، وكذلك توسيع التعاون الاقتصادي، خصوصًا التعاون في قطاع الطاقة، وحماية هذا التعاون من التعدي بالجزاءات الناشئة عن القضية النووية الإيرانية. وسمحت الصين بأن تتدفق إلى إيران مجموعة واسعة من التقنيات الحساسة المزدوجة الاستخدام، في ظل القيود الدولية. كما تعاون الجانبان لتعزيز قدرات إيران العسكرية، إضافة إلى محاولة التوصل إلى حل في ما يخص المسألة النووية الإيرانية، والتوسط الصيني في النزاع الدائر بين الولايات المتحدة وإيران، مع حرص الصين في الوقت نفسه على عدم امتلاك إيران الأسلحة النووية، وأعلنت كثيرًا سلمية البرنامج النووي الإيراني[62].

تتعدّد المجالات الأساسية للتعاون الصيني-الإيراني، التي تدعم الشراكة الاستراتيجية بينهما، لما تحمله من أهمية كبرى إلى الطرفين، ومن أهمها:

- **الدعم الدبلوماسي والسياسي لإيران:** فعلى الرغم من موافقة الصين على قرارات مجلس الأمن ضد إيران، فإنها رفضت أي تهديد باستخدام القوة، ناهيك بالاستخدام الفعلي، ودانت التلميحات الأميركية باستخدام القوة العسكرية، مثل عبارة "الخيارات كلها مطروحة على الطاولة"، وتمكّنت الصين من حذف ما اعتبرته لغة قاسية من مختلف قرارات مجلس الأمن التي تُصرّ - مثلًا - على استخدام "التقرير"، بدلًا من "الإحالة"، لوصف نقل الوكالة الدولية للطاقة الذرية القضية النووية الإيرانية إلى مجلس الأمن، حيث اعتبرت أن في الإحالة تهديدًا للسلم والأمن الدوليين، وتحمل في طيّاتها استخدام القوة، وهو الأمر المرفوض. كما أخّرت الصين الجهود الدولية للضغط على إيران،

(61) John W. Garver, "China's Iran Policies," Testimony Before the U.S.-China Economic and Security Review Commission on "China's Current and Emerging Foreign Policy Priorities (April 2011), pp. 7-8.

(62) Hameed, pp. 136-137.

أو فرض عقوبات عليها، حيث كانت السبب في عدم فرض عقوبات على إيران في عام 2003، حين أصدرت الوكالة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2003 تقريرًا يوضح انتهاك إيران الالتزام - بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - بالإبلاغ عن الأنشطة النووية، وتأخّر إصدار عقوبات على إيران إلى شباط/ فبراير 2006[63].

كما عملت الصين على إضعاف العقوبات المتضمنة في قرارات مجلس الأمن؛ فخلال المفاوضات بشأن قرار مجلس الأمن رقم 1747 في آذار/ مارس 2007، أصرّت الولايات المتحدة على تضمين القرار القيود المفروضة على ضمانات القروض الحكومية للشركات التي تعمل في إيران، الأمر الذي رفضته الصين، واقترحت أن تستهدف العقوبات الأفراد والكيانات فحسب، أي الذين يمكن ربطهم بالبرنامج النووي الإيراني ربطًا مباشرًا، وجرى إصدار القرار في النهاية بالصيغة الصينية المقترحة، ونجحت الصين في جعل العقوبات اختيارية لا إلزامية، وسعت لضمان عدم تدخّل العقوبات في المعاملات التجارية العادية والاستثمار والتعاون الاقتصادي، خصوصًا في قطاع الطاقة الذي ينتج معظم إيرادات العملات الأجنبية في إيران. وكان للصين دور مهم في استمرار تفاعلات قوية وعالية المستوى ومتعددة الأبعاد خلال فترة أصبحت فيها إيران منبوذة من الولايات المتحدة وحلفائها؛ إذ كان هناك ستة تبادلات رسمية صينية-إيرانية عالية المستوى في عام 2003، وأحد عشر تبادلًا في عام 2004، وأربعة عشر تبادلًا في عام 2005، وعشرة تبادلات في عام 2006، وسبعة عشر تبادلًا في عام 2007، واثنا عشر تبادلًا في عام 2008، وعشرة تبادلات في عام 2009[64].

كان السبب الأساسي وراء موافقة الصين على العقوبات الدولية المحدودة، هو أنها أرادت أن تُظهر للولايات المتحدة والمجتمع الدولي أن الصين "صاحبة

(63) Garver, pp. 8-9.

(64) Zhao Hong, "China's Dilemma on Iran: Between Energy Security and a Responsible Rising Power," *Journal of Contemporary China*, vol. 23, no. 87 (2014), pp. 411-412.

مصلحة مسؤولة" في قضية عدم الانتشار النووي، وأن تُقلّل في الوقت نفسه من إمكان توجيه ضربة عسكرية أميركية أو أميركية-إسرائيلية محتملة ضد إيران. وخلال الأزمة في عام 2010، ونتيجة إصدار الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريرًا يُدين إيران، أصرّت فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا على فرض حزمة من العقوبات الجديدة على إيران، الأمر الذي رفضته الصين بشدة، وكانت هي الوحيدة التي تقف ضد تمرير القرار، خصوصًا مع انضمام روسيا إلى وجهة النظر الغربية. وأفادت التقارير بأن الصين فتحت مصنعًا للصواريخ في إيران في آذار/ مارس من العام نفسه، لتعزيز العلاقات العسكرية الصينية-الإيرانية، كما أنها عملت على زيادة صادرات الغازولين إلى إيران؛ في محاولة لتخفيف الضغط المفروض على إيران ولموازنة الجهود الأميركية لاستهداف صناعة الغازولين المحلي في إيران. وبعد ضغوط واسعة النطاق من الولايات المتحدة وحلفائها، صوّتت الصين في مجلس الأمن، في حزيران/ يونيو، على قرار عقوبات الأمم المتحدة ضد إيران، بعد أن نجحت في تأخيره مدة ستة أشهر وفي التخفيف من حدته إلى حد كبير[65].

أدت الصين أيضًا دورًا دبلوماسيًا محوريًا خلال مفاوضات "5+1"، ونفّذت نهج "العصا والجزرة" للضغط على إيران كي تقدم هذه الأخيرة تنازلات بشأن برنامجها النووي، حيث قامت بدور مهم في إقناع القادة الإيرانيين بالمنافع المتعددة - في المقام الأول التنمية الاقتصادية بمساعدة صينية - التي تتراكم من خلال التوصل إلى اتفاق مع المخاوف الدولية بشأن برنامجها النووي، وفي الوقت نفسه ضمان الاعتراف الدولي بحق إيران في تخصيب اليورانيوم، ولذلك أدت دورًا مهمًّا في مراحل المفاوضات المختلفة، للتوصل إلى وجهة نظر تُرضي الجانبين. والمتأمل في خطة العمل الشاملة المشتركة، سيجد أنها كانت في مجملها لمصلحة الجانب الإيراني[66].

---

(65) Parris H. Chang, pp. 6-8.

(66) John W. Garver, "China and Iran: An Emerging Partnership Post-Sanctions," Policy Focus 3, Middle East Institute, February 16, 2016, pp. 3-4.

أما في ما يتعلق **بالبرنامج النووي الإيراني**، فتُصرّ الصين منذ عام 2002 على أن الحل السلمي للمسألة النووية الإيرانية عن طريق الدبلوماسية والمفاوضات هو الخيار الأفضل، وأنها ستواصل جهودها لتحقيق هذه الغاية. واشتملت مجموعة من التقارير التي تقدمت بها وكالة الاستخبارات الأميركية على المساعدات الصينية للدفع بالبرنامج النووي الإيراني[67]، حيث بدأ التعاون في المجال النووي منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي؛ إذ تشير "مبادرة التهديد النووي" إلى أن الصين بدأت تدريب الفنيين النوويين الإيرانيين في الصين بموجب اتفاق سري للتعاون النووي في عام 1980، كما أنها ساعدت في بناء منشأة الأبحاث الأولية في إيران - في أصفهان - ووافقت أيضًا على تزويد إيران بالمفاعلات النووية ذات العائد صفر. إلا أن هذه الإجراءات كلها تخضع لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولهذا حدث تصادم في العلاقات بين الولايات المتحدة والصين خلال فترة التسعينيات، الأمر الذي دفع الصين إلى عقد اتفاقية مع الولايات المتحدة لوقف أي دعم لبرنامج إيران النووي. وعلى الرغم من هذا الالتزام، ظلت إيران بين عامي 2001 و2007 تتلقى من الصين المعدات والتقنيات الحيوية اللازمة لإنتاج الأسلحة النووية، حيث أشار مشروع تعقّب إيران، التابع لمعهد المؤسسة الأميركية (AEI)، إلى أن في صيف عام 2007، ازداد عدد الشحنات الصينية الموجّهة إلى إيران، والتي كانت تحتوي على "التكنولوجيات العسكرية" الحساسة، بما في ذلك المواد ذات الاستخدام المزدوج في قوائم المراقبة الدولية، لكن بسبب العقوبات الأميركية والعزلة التي فرضتها على إيران، مع خصوصية العلاقات الصينية-الإيرانية، كان من الصعوبة رصد حجم المساعدات النووية[68].

(67) Farzin Nadimi, "Iran and China Are Strengthening Their Military Ties," *Policy Analysis*, Policy Watch 2728, The Washington institute for Far East Policy (November 2016), accessed on 8/6/2021, at: https://bit.ly/3gkPqkb

(68) Anthony H. Cordesman, "U.S. and Iranian Strategic Competition: The Impact of China and Russia," Burke Chair Reports on Iran and Gulf Security, Center for Strategic and International Studies (CSIS) (February 2012), at: https://bit.ly/3wXhgtI

- **التعاون في المجال النفطي بين الجانبين:** بدأت الصين الاستثمار بكثافة في النفط الإيراني منذ عام 2002، خصوصًا بعد فرض العقوبات الأميركية على قطاع النفط الإيراني وانسحاب الشركات الأميركية والأوروبية من هذه السوق؛ ففي آذار/ مارس 2004، وقّعت شركة "جوهاي جِنرونغ" (Zhuhai Zhenrong Corporation)، وهي شركة صينية تديرها الدولة، عقدًا مدته 25 عامًا كي تستورد من إيران 110 ملايين طن متري من الغاز الطبيعي المُسال. وفي تشرين الأول/ أكتوبر من العام نفسه، وقّعت مؤسسة الصين للنفط والكيماويات ("سينوبك") (Sinopec Corp) مع إيران اتفاقية تصل قيمتها إلى 100 مليار دولار، أضيف بموجبها 250 مليون طن من الغاز المسال إلى إمدادات الطاقة الصينية، لمدة 25 عامًا. وفي نيسان/ أبريل 2007، حلّت الصين محل الاتحاد الأوروبي باعتبارها أكبر شريك تجاري للنفط مع إيران، كما وقّعت مجموعة "سينوبك" ووزارة النفط الإيرانية عقدًا بقيمة ملياري دولار، لتطوير حقل يادافاران النفطي في جنوب غرب إيران، في العام نفسه. وفي عام 2008، أعلنت الصين أنها ستتابع خطة بقيمة 70 مليار دولار لتطوير حقل يادافاران النفطي الإيراني، في مقابل 10 ملايين طن من الغاز الطبيعي المُسال، واستوردت الصين 204 ملايين طن من النفط الخام في العام نفسه، بزيادة 13.9 في المئة على العام السابق(69).

منذ عام 2009، أصبحت الصين الشريك الرئيس لإيران في مجال الطاقة، وكانت سياستها الأساسية ملء الفراغ في قطاع الطاقة الإيراني نتيجة العقوبات الدولية، حيث شهد هذا العام دخول الصين السوق الإيرانية بثماني صفقات كبرى، بلغت قيمتها نحو 50 مليار دولار، ومن بينها التنقيب والإنتاج في مقاطعة كوهدشت، وتطوير حقل جنوب أزاديجان، وتطوير حقل شمال أزاديجان النفطي، ومشروع جنوب فارس في المرحلة الثانية. وتُعدّ إيران ثالث أكبر مُصدّر للنفط إلى الصين بعد المملكة العربية السعودية وأنغولا(70).

(69) Zhao Hong, pp. 410-413.

(70) Garver, pp. 4-5.

وفي الفترة بين عامي 2011 و2013، حققت شركات النفط الوطنية الصينية (NOCs) إنجازات مهمة في استثمارات المنبع والمصب في بلدان غنية بالطاقة، خصوصًا إيران. وأصبحت إيران في تلك الفترة سادس أكبر مورّد للنفط إلى الصين، حيث إنها تستأثر بـ 8 في المئة من هذه الواردات، وارتفع حجم التجارة الثنائية في مجال النفط إلى 29,4 مليار دولار في عام 2010، و45 مليار دولار في عام 2011. وفي شباط/فبراير 2010، وقّعت شركة النفط الوطنية الصينية اتفاقية مع إيران بقيمة 4,7 مليارات دولار لتطوير المرحلة الحادية عشرة من حقل غاز جنوب فارس. كما وقّعت شركة "سينوبك" عقد إعادة شراء، بهدف استثمار مليارين ومئتي مليون دولار لتطوير حقل يادافاران في عام 2013، ووصل الإنتاج إلى 25 ألف برميل يوميًا في عام 2015. وبحلول أيلول/سبتمبر 2013، وصلت القدرة الإجمالية لتكرير النفط الخام في إيران إلى مليوني برميل يوميًا، أي أكثر من 140 ألف برميل في اليوم عما كان عليه الوضع في عام 2012، ويعود معظم هذا الامتداد إلى التوسع الذي أُنجز في المصافي التابعة لحقلي أراك ولافان. وعلى الرغم مما سبق، فإن واردات النفط الصينية من إيران انخفضت في عام 2013 بشكل كبير، وبالتحديد إلى 23 في المئة عن الأعوام السابقة[71]، إلا أن هذا التعاون ازداد بعد توقيع خطة العمل الشاملة المشتركة، وجاء هذا في إطار زيارة الرئيس الصيني إلى إيران برفقة وفد اقتصادي لتوقيع مجموعة من الصفقات، ومن أهمها تلك التي تتعلّق بالمجال النفطي، والتي تم التعرّض لها في الفصل الثاني من هذا الكتاب، بالتفصيل.

مثّل التعاون التجاري والاقتصادي بين إيران والصين أهمية كبرى للأولى، حيث نمت العلاقات الاقتصادية بين الجانبين بمعدل سنوي بلغ 40 في المئة، وارتفع مستوى التجارة بينهما من 400 مليون دولار في عام 1994 إلى 29 مليار دولار في عام 2008. وعلى الرغم من أن الأرقام الرسمية توضح أن الاتحاد الأوروبي لا يزال أكبر شريك تجاري لإيران، حيث بلغ إجمالي التجارة بينهما 35 مليار دولار في عام 2008 مقارنة بـ 29 مليار دولار مع الصين، فإن

(71) Zahid Khan & Guo Changgang, "China's Energy Driven Initiatives with Iran: Implications for the United States," *Asian Journal of Middle Eastern and Islamic Studies*, vol. 11, no. 4 (2017), pp. 18-20.

هذه النسب لا تتضمن حقيقة أن معظم التجارة الإيرانية مع الإمارات العربية المتحدة تتكوّن من سلع يتم توجيهها من الصين وإليها، وفي هذا الإطار، صرّح ماجد رضا الحريري (نائب رئيس غرفة التجارة الإيرانية-الصينية)، أن الشحنات إلى الصين تمثل أكثر من نصف تجارة إيران التي تبلغ قيمتها 15 مليار دولار مع الإمارات. وبناءً على ما سبق، يمكن استنتاج أن إجمالي حجم التبادل التجاري بين الصين وإيران بلغ 36,5 مليار دولار على الأقل[72]. كما كان هناك تبادل دائم للزيارات بين الجانبين لدعم الجهود الاقتصادية، بحيث تجاوز حجم التبادل التجاري بين البلدين 23 مليار دولار في عام 2010. وفي عام 2011 احتلت إيران المرتبة الثانية عشرة كهدف لتدفقات الاستثمار الأجنبي الصيني المباشر، حيث حصلت على 615 مليون دولار، وارتفعت تدفقات الاستثمار في عامي 2012 و2013، لكن انخفضت هذه الحصة في عام 2014[73].

وصل حجم التبادل التجاري بين الصين وإيران إلى 51 مليار دولار في عام 2014، كما تحول المجلس الصيني-الإيراني للتجارة والصناعة من مؤسسة صغيرة تضم 65 عضوًا، إلى مؤسسة كبرى تملك أكثر من 6000 عضو، وتدير عمليات اقتصادية كبرى. وعلى الرغم من هذه الشراكة الكبيرة، فإن هناك خلافات واسعة بدأت في عهد الرئيس حسن روحاني، حيث راح الإيرانيون يشتكون علنًا من سياسات شركات النفط الصينية، ووصلت إلى الذروة حين قرر وزير النفط الإيراني بيجن زنكنة إنهاء عقد الشركة الصينية الوطنية الدولية للنفط (CNPCI) في حقل أزاديجان الجنوبي[74]. وعلى الرغم من هذا، فإن إيران عبّرت مرارًا عن رغبتها في إحياء "طريق الحرير الصينية"، وأن تكون هي الرابطة التي تربط الصين بالشرق الأوسط. وفي شباط/ فبراير 2016، احتفل الصينيون بوصول قطار

---

(72) Willem Van Kemenade, "Iran's Relation with China and the West: Cooperation and Confronting in Asia," Netherlands Institute of International Relation (Clingendael), Paper no. 24 (November 2009), pp. 41-43, accessed on 8/6/2021, at: https://bit.ly/3gilPrJ

(73) Parris H. Chang, pp. 10-11.

(74) Maha S. Kamel, "China's Belt and Road Initiative: Implications for the Middle East," *Cambridge Review of International Affairs*, vol. 31, no. 1 (2018), pp. 88-90.

البضائع الأول من الصين إلى إيران، مغادرًا من مدينة يويي في مقاطعة تشجيانغ شرق الصين، مرورًا بكازاخستان وتركمانستان، مجتازًا مسافة 10,399 كم. ومثّلت تلك الرحلة أول تباشير إحياء "طريق الحرير" القديمة التي كان التجار يتنقلون عبرها بين أوروبا وشرق آسيا، كما شهدت الأشهر العشرة الأولى من عام 2015 تحقيق رقم قياسي في التجارة الثنائية في المنتَجات غير الهيدروكربونية، بلغ 13,2 مليار دولار، منها 7,3 مليارات دولار، كانت واردات من الصين، و5,9 مليارات دولار، صادرات إلى الصين[75].

وحتى بعد إعادة فرض العقوبات الأميركية على إيران في عهد الرئيس دونالد ترامب، ازدهر التبادل التجاري بين البلدين من دون انقطاع، ليصل إلى 48 مليار دولار في عام 2018، وعندما غادرت شركة "توتال" الفرنسية حقل غاز فارس الجنوبي البحري، كما مرّ معنا سابقًا، سارعت شركة النفط الوطنية الصينية إلى إبداء اهتمامها بشراء 50,1 في المئة من هذا المشروع، وبذلك أصبحت الصين - دون روسيا - تشكّل شريان الحياة لإيران في عهد ترامب[76].

في **مجال البنية التحتية**، نجد أن المبادرات الصينية لا تقتصر على مجال الطاقة، إنما تشمل أيضًا مجالات عدة، من أهمها الكهرباء وبناء السدود ومصانع الأسمنت ومصانع الصلد والسكك الحديد والمواصلات وبناء السفن والطرق السريعة والبنية التحتية للمطارات والمترو، حيث تعمل في إيران أكثر من 100 شركة صينية لتطوير الموانئ والمطارات والسدود والمجمعات الحديد في المدن الكبرى. وأسهمت هذه الشركات الصينية في مجموعة من المشاريع لنقل الركاب والبضائع وشق طرق جديدة شمال إيران وغربها، وإنشاء سبعة مطارات وموانئ تجارية ضخمة، ويُعتبر ميناء شابهر أحد أكبر الموانئ، إضافة إلى شق طريق سريعة

(75) Sahra Joharchi, "A Tacit Alliance: The Political Economy of Iranian-Chinese Relations," A thesis Submitted in Partial Fulfilment of the Requirements of Nottingham Trent University for the Degree of Doctor of Philosophy, Nottingham Trent University (UK), April 2016, pp. 125-126, at: https://bit.ly/3puThzA

(76) به زبان فارسي، "إيران والصين في ظل العقوبات الأمريكية"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 12/ 12/ 2018، في: https://bit.ly/3x0CZkg

في طهران. ويُعدّ مترو الأنفاق في إيران أحد أهم مشاريع النقل الذي انتهت الصين من إنشائه في عام 2000. وأبرمت شركة "شمال الصين" في آذار/ مارس 2004 عقدًا بقيمة 836 مليون دولار لبناء خط جديد بطول 19 كم[77]. وفي تموز/ يوليو 2015، عرضت الصين على إيران أن تصبح عضوًا في بنك الاستثمار في البنية التحتية الآسيوية (AIIB)، فقبلت إيران العرض وأصبحت العضو الرابع والثلاثين في البنك. وكانت الصين قد أطلقت هذا البنك في تشرين الأول/ أكتوبر 2014 بهدف تمويل مشاريع البنية التحتية في آسيا، وكان هذا العرض ردًّا على منع إيران من المشاركة في النظم المصرفية العالمية (البنك الدولي)، واستطاعت أن تشتري حصة بنسبة 2.8 في المئة من البنك. وفي عام 2016، أعلن وزير الطاقة الإيراني إسماعيل محسولي مضاعفة الصين حصتها في مجال تطوير البنية التحتية من 25 مليار دولار إلى 52 مليار دولار. وطبقًا لمحسولي، سوف تستفيد مشاريع النفط والكهرباء والمياه بمزيد من الاستثمارات[78].

أما **التعاون في المجال العسكري**، فوجد اهتمامًا كبيرًا من الجانبين، حيث عززت مبيعات الصين الواسعة لإيران منذ ثمانينيات القرن الماضي قدرات إيران العسكرية وإنتاجها الأسلحة إلى حد كبير؛ فالطرفان كلاهما كانا يعيان تمامًا تعرض الجانب الإيراني لتهديد متزايد من الولايات المتحدة، ولذلك ساعدته الصين في تحسين قدراته العسكرية؛ فبدلًا من التصدير المباشر للصواريخ والأسلحة، أدت الصين دورًا مهمًّا في بداية التصنيع الداخلي لقطاع الصناعات العسكرية. وعوضًا عن بيع الصواريخ مباشرة إلى إيران، قامت الصين بدور حاسم في تعزيز قطاع صناعة الصواريخ، ما ساعد بشكل كبير في جهود التحديث العسكري الإيراني، حيث يمكن رؤية التصميم والتكنولوجيا الصينيين في كثير من الصواريخ القصيرة المدى، مثل الصواريخ "أوغاب" (Oghab)، و"النازعات" (Nazeat) والصاروخ "شهاب-3" البعيد المدى. كما

(77) محمد سالم أحمد الكواز، "مسار العلاقات الاقتصادية الصينية الإيرانية المعاصرة وحدود مجالات التعاون 1979-2010: دراسة تاريخية"، **مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية** (العراق)، مج 13، العدد 1 (2014)، ص 3.

(78) Khan & Changgang, pp. 24-26.

طوّرت إيران، بمساعدة صينية، صاروخ "نصر" المضاد للسفن، المتطور نسبيًا، والمتطابق تقريبًا مع الصاروخ "سي-704" الصيني، والذي أسهمت الصين في إقامة منشأة لتصنيعه في عام 2010[79].

تُدرَج الصادرات العسكرية الصينية إلى إيران عمومًا تحت مجالين: توفير القذائف الانسيابية المضادة للسفن، والتكنولوجيا والمساعدة التقنية لبرنامج الصواريخ الباليستية، وكذلك بعض صادرات الصواريخ الكاملة. ولذلك، فإن إيران تمتلك عددًا كبيرًا من الصواريخ الصينية "سي-801" و"سي-802" المضادة للطائرات والمنتشرة على السفن، وعلى الجزر في مضيق هرمز. وصدر عدد كبير من التقارير التي تؤكد أن الصين لا تُصدّر إلى إيران الأسلحة التقليدية فحسب، بل تصدّر أيضًا الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وبناءً على ذلك، فرضت الولايات المتحدة، من حين إلى آخر، عقوبات على بعض الشركات الصينية بسبب تورّطها في بيع الأسلحة إلى إيران. لذا، فمن الصعب تقدير القيمة الإجمالية لهذه التحويلات، ولا توجد تقارير رسمية توضح قيمة هذه التعاملات. واستمرت عمليات نقل الأسلحة والمعرفة التكنولوجية على الرغم من العقوبات الدولية، حيث أبلغ أحد المراقبين أن مورّدي الأسلحة الصينيين وافقوا على تسليم أنظمة الأسلحة إلى إيران، مع تقديم أرقامها التسلسلية لإخفاء مصدرها، وفي بعض الحالات يُشتبَه في قيام الصين بنقل تكنولوجيا الصواريخ الباليستية إلى إيران عبر كوريا الشمالية[80].

في محاولة لتقدير الصادرات العسكرية الصينية، تشير قاعدة بيانات نقل الأسلحة الخاصة بمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام "سيبري" (Sipri)، إلى أن الصين قدمت إلى إيران بين عامَي 2002 و2009 أسلحة بقيمة 664 مليون دولار، وتحتل إيران المرتبة الثانية بعد باكستان في هذا الصدد. وكانت مبيعات الأسلحة في تلك الفترة تتركز على الصواريخ المضادة للدبابات والطائرات،

---

(79) Scott Harold & Alireza Nader, "China and Iran: Economic, Political, and Military Relations," *Occasional Paper*, Center for Middle East Public Policy (RAND) (2012), accessed on 8/6/2021, at: https://bit.ly/3xb0YgZ

(80) Parris H. Chang, pp. 2-3.

وتضمّنت مئات من الصواريخ المضادة للسفن وصواريخ الهجوم السريع، وأكثر من ألف صاروخ أرض-جو محمولة، تُغطّي نطاقات تراوح بين 35 كم وما يزيد على 300 كم. وفي عام 2004، زار نائب مدير لجنة الصين للعلوم والتكنولوجيا والصناعة للدفاع الوطني، زانغ وينمو، إيران، وتُعدّ هذه اللجنة قلبَ المجمع الصناعي الصيني، وتشرف على حملة التحديث العسكري الصينية[81]. وأفادت التقارير بأن الصين فتحت مصنعًا للصواريخ في إيران في آذار/ مارس 2010 لتعزيز العلاقات العسكرية الصينية-الإيرانية. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2014، زار قائد القوة البحرية الإيرانية الأميرال حبيب الله سياري، الصين، لطلب المساعدة في ترميم أساطيل النقل البري والغواصات الإيرانية وتحديثها، وناقش احتمال شراء مجموعة كبيرة من المعدات البحرية الصينية، بما فيها الفرقاطات والغواصات والصواريخ. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 2016، ختم وزير الدفاع الصيني تشانغ وان تشيوان زيارة إلى إيران، دامت ثلاثة أيام، وهي الأخيرة في سلسلة من التبادلات العسكرية الثنائية الرفيعة المستوى التي جرت على مدى عامين. وسابقًا، خلال زيارة قام بها الرئيس الصيني شي جين بينغ، كان البلدان قد وقّعا اتفاقية للتعاون الاستراتيجي بينهما، مدتها خمسة وعشرون عامًا، تضمّنت دعوة إلى توثيق الروابط الدفاعية والاستخباراتية بين البلدين[82].

أما في ما يخص برنامج **الصواريخ الباليستية الإيرانية**، فقد كان هناك مساعدة صينية مستمرة له، كما أن الصين زودت إيران بتكنولوجيا عسكرية متقدمة، بما في ذلك القدرة على تحسين قدرات الصواريخ الباليستية، حيث ساعدتها في تطوير صواريخ باليستية قادرة على إطلاق الأقمار الصناعية، إضافة إلى تطوير الصواريخ الباليستية الطويلة المدى ("شهاب-4" و"شهاب-5")[83].

بناءً على ما سبق، نجد أن العلاقات الصينية-الإيرانية هي الأكثر استقرارًا، مقارنة بالعلاقات الروسية-الإيرانية، لكن ليس هناك اتفاق حول مستقبل تلك

(81) Khan & Changgang, pp. 18-20.

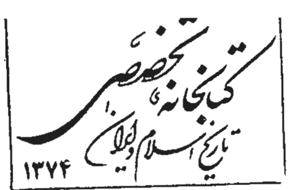
(82) Nadimi, pp. 2-3.

(83) Ibid., pp. 3-5.

العلاقات وإمكان استمرارها. ونجد أن ثمة فريقين في هذا الصدد: **الأول** يعتبر أن هناك روابط تاريخية قوية بين الجانبين، واتفاق في وجهات النظر بشأن ماهية النظام الدولي، كما أن هناك مصالح قومية مهمة لكلا الجانبين، دفعت إلى شراكة استراتيجية قوية، الأمر الذي يدفع تلك العلاقات نحو الاستمرار؛ بينما يعتبر **الفريق الثاني** أن العلاقات الإيرانية-الصينية لا تتعدّى أن تكون شراكة اقتصادية أكثر من وصفها بأنها تحالف سياسي، وهذا يرجع إلى أنهما دولتان ناميتان تخشيان قبضة الولايات المتحدة القوية في منطقتهما، فالصين بحاجة إلى موارد الطاقة، ولذلك إيران هي الخيار الأمثل، لأن لديها موارد طاقة هائلة. ومن ناحية أخرى، تعتبر إيران الصين مصدرًا للاستثمار والتكنولوجيا، وإلى حد ما للمعدات العسكرية. وبالتالي، يرى أنصار هذا الفريق أن لا مستقبل لتلك العلاقات، ويستندون في ذلك إلى مجموعة من الدلائل.

على الرغم من أن الشركات الصينية ملأت الفراغ في قطاع الطاقة الإيراني في عام 2009، فإنه كان هناك تردد في المُضيّ قُدمًا في صفقاتها المختلفة التي كان كثير منها مجرد مذكرات تفاهم، حيث توقفت شركة CNPC في منتصف عام 2010 عن متابعة مشروع جنوب أزاديجان، كما تأخرت الشركة نفسها بالحفر في حقل جنوب فارس للغاز الذي سبق أن اتُّفق بشأنه في آذار/ مارس 2009. وكانت هذه التحركات متفقة مع تعليمات صدرت عن الحكومة الصينية في منتصف عام 2010، لإبطاء تنفيذ الصفقات التي أُبرمت مع إيران مؤخرًا. كما تشير التحوّلات في واردات الصين النفطية خلال الفترة بين عامَي 2008 و2010 إلى أن الصين أبطأت نمو التعاون في مجال الطاقة مع إيران خلال هذه الفترة. وثمة دليل على ذلك يتمثل في انخفاض قيمة الواردات النفطية الصينية من إيران، وحصة إيران من إجمالي الواردات النفطية الصينية، في الفترة المذكورة، كما يوضحها الجدول (3-2). ويمكن تفسير ذلك بتأثير العقوبات الاقتصادية الأميركية في الشركات الصينية العاملة في مجال النفط الإيراني. وفي المقابل، نمت واردات الصين من الدول الصديقة للولايات المتحدة، مثل المملكة العربية السعودية[84].

(84) Khan & Changgang, pp. 29-30.



الجدول (3-2)

واردات الصين النفطية من إيران (2000-2011)

العام	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
القيمة (مليون طن)	7	10.8	10.6	12.4	13.2	14.3	16.8	20.5	21.3	23.2	21.3	27.8
النسبة المئوية من إجمالي واردات الصين النفطية	10	17.9	15.8	13.6	10.8	11.3	11.6	12.6	12	11.4	8.9	11

المصدر:

Zahid Khan & Guo Changgang, "China's Energy Driven Initiatives with Iran: Implications for the United States," *Asian Journal of Middle Eastern and Islamic Studies*, vol. 11, no. 4 (2017), p. 21.

وهناك آخرون يعتقدون أن من غير الممكن أن تخسر الصين إجمالي استثماراتها في السوق الأميركية - وهي السوق الأكثر جذبًا للصين - في مقابل الحفاظ على استثماراتها في إيران. وتفتقر شركات النفط الوطنية الصينية التي تعمل على تسييل النفط الإيراني إلى التكنولوجيا المتقدمة اللازمة لتحقيق تلك الغاية، وتتمتّع بقدر أقل كثيرًا من نظيراتها الأوروبية، الأمر الذي جعل إيران تحاول جذب الشركات الأوروبية للدخول في سوقها النفطية. وتعاني شركات النفط الوطنية الصينية أيضًا نقص الخبرة، ما يُعوّق عقد مشاريع ضخمة في تسييل الغاز والاستمرار فيها، وهو ما يقلل من ثمار التعاون بين الجانبين. كذلك انخفض طلب الصين المتزايد على الطاقة عما كان عليه من قبل، وفي الوقت نفسه ترغب الصين في تنويع مصادر الطاقة، الأمر الذي يجعلها تتخلّى عن الجانب الإيراني تدرجًا[85]. وفي هذا الإطار، هناك من رأى أن إيران هي المستفيد الأكبر من تلك العلاقات، حيث إن الاتجاه السائد في الصين يرى

(85) Parris H. Chang, pp. 7-8.

ضرورة الاعتماد على مصادر متعددة، ولذلك، تحوّلت تلك العلاقة، تدرجًا، من التعاون المتبادل إلى الاعتماد غير المتوازن[86].

أما الفريق الأول، ومن أنصاره جون جورج غارفر (أستاذ الشؤون الدولية في معهد جورجيا للتكنولوجيا)، فخلص إلى أن الصين وإيران شكّلتا تصوراتهما وتخطيطهما للقوة من خلال التفاعلات الثقافية، ما مهّد الطريق لتعاونهما وصداقتهما، حيث تريد الصين تعزيز علاقاتها بإيران وتعميق وجودها في آسيا الوسطى، من أجل الوصول إلى احتياطيات الطاقة في بحر قزوين، وتقليل اعتمادها على واردات النفط البحرية من دول الشرق الأوسط[87]، إضافة إلى موقع إيران الجغرافي الاستراتيجي الحيوي وإمكاناتها كقاعدة نقل للطاقة بين الشرق الأوسط ووسط آسيا وأوروبا. ومن جانب إيران، فإنها تجد في الصين عمقًا استراتيجيًا لها لا يمكن التخلّي عنه في مواجهة الولايات المتحدة؛ إذ هي تحتاج إلى حليف قوي لمساعدتها في تطوير اقتصادها، خصوصًا صناعة النفط. كما أنها تريد الحصول على إمداد مستمر للتكنولوجيا المدنية والعسكرية، إضافة إلى تحسين وضعها الدبلوماسي والعسكري في الشرق الأوسط[88]. وتعتمد إيران في تطوير برنامجها النووي على مساعدة من الصين التي تتمتع بتقدم تكنولوجي مثير للإعجاب في هذا المجال، ولديها أسلحة ومعدات متطورة جدًا. ولمزيد من تأكيد مدى عمق التعاون الاستراتيجي بين البلدين، نجد أن في تشرين الأول/ أكتوبر 2010، فتحت إيران مجالها الجوي وسمحت لأربع طائرات مقاتلة صينية من طرازي "سوخوي-27" و"ميغ-29" بالهبوط والتزوّد بالوقود في القواعد الإيرانية، في طريقها إلى تركيا ومنها، لإجراء تدريبات مشتركة مع القوات الجوية التركية، وكانت هذه أول مرة يسمح فيها الجيش الإيراني للطائرات الحربية الأجنبية بالتزوّد بالوقود في قواعده الجوية[89].

---

(86) Joharchi, pp. 126-128.

(87) Garver, p. 7.

(88) Liu Jun & Wu Lei, pp. 60-61.

(89) Harold & Nader, pp. 9-10.

ثالثًا: تنويع الشركاء

1 - أبعاد علاقات إيران بالدول الأخرى

نجد من خلال تحليل العلاقات الإيرانية-الروسية والعلاقات الإيرانية-الصينية أن إيران استطاعت أن تُكوّن شراكة استراتيجية مع كلٍّ من روسيا والصين، حيث إنها استفادت كثيرًا تلك الشراكة، من خلال الدعم في المحافل الدولية، وحمت نفسها من ضربة عسكرية أميركية و/أو أميركية-إسرائيلية ضدها. وفي الوقت نفسه ساعدت تلك العلاقات في عدم توقيع عقوبات دولية شاملة ضد إيران. وعلى الرغم من أهمية تلك الشراكة، فإن إيران مدت خطوط الاتصال مع عدد كبير من الدول الآسيوية والأوروبية ودول أميركا اللاتينية، حتى في ظل العزلة والعقوبات الدولية التي كانت مفروضة عليها فترات طويلة، **للحصول على أكبر قدر من الخيارات الاستراتيجية، في ظل بيئة دولية غير مؤكدة بشأن النيّات الاستراتيجية للخصم،** الأمر الذي منح إيران هامشًا أوسع للمناورة خلال المواجهة مع الغرب حول القضية النووية، كما ساعد في أن تحظى خطة العمل الشاملة المشتركة ورفع العقوبات عن إيران بتأييد ودعم دولي من جانب مجموعة واسعة من الدول التي تحظى بعلاقات بإيران كانت في كثير من الأحيان سرّية نتيجة العقوبات.

ازدهرت **العلاقات الإيرانية-التركية** بعد وصول حزب العدالة والتنمية، بقيادة رجب طيب أردوغان، حيث ازداد التعاون بينهما بشكل لافت، وهذا يرجع إلى حاجة تركيا إلى الطاقة وموارد النفط والغاز الطبيعي. كما يتشارك البلدان الخوف من الأقليات الكردية، ولا يرغب أي منهما في ظهور دولة كردية مستقلة. وأدى هذا التخوف إلى زيادة تبادل المعلومات الاستخباراتية حول حزب العمال الكردستاني، ودعمت تركيا خطة العمل الشاملة المشتركة، بل وتوسّطت في جهود التوصل لرفع العقوبات الاقتصادية عن إيران[90].

(90) F. Stephen Larrabe & Alireza Nader, *Turkish-Iranian Relations in a Changing Middle East* (Santa Monica, Calif: RAND corporation, National Defense Research Institute, 2013), pp. 5-8.

وعلى الرغم من تشاركهما بعض المصالح الاقتصادية والأمنية، فإن مصالحهما تتعارض في عدد من المجالات التي تتعلق بقضايا الشرق الأوسط، إضافة إلى الخلافات الأيديولوجية والاستراتيجية بينهما، حيث إن النخبة الحاكمة في أنقرة "سُنّية"، بينما تنتمي نظيرتها في إيران إلى الشيعة الاثني عشرية، إضافة إلى الاختلاف بين مصالحهما، فكلتاهما تسعى لمد النفوذ الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي يثير - دائمًا - بينهما خلافات استراتيجية[91].

تتشارك إيران مع **الهند** المصلحة ذاتها أيضًا في إنشاء منطقة مستقرة في النظام السياسي والاقتصادي لمنطقة آسيا الوسطى، ومحاربة الجماعات المسلحة فيها. كما أن الدولتين تتعرضان لتهديدات متساوية، تنبع من تلك المنطقة، وتراوح بين تجارة المخدرات وتهريب الأسلحة الصغيرة والجريمة المنظمة. ولتحقيق هذا الاستقرار، يتعاون الجانبان في مجال الأمن البحري. وتُعتبر إيران منفذًا للهند إلى تلك المنطقة، من دون أن تمر بالصين وباكستان. ويتشارك الجانبان في مجموعة من المشاريع[92]، وتعتمد الهند بشكل كبير على النفط الإيراني، حيث وصلت وارداتها إلى ذروتها في عام 2008، بقيمة 13,8 مليار دولار، لكنها انخفضت إلى حد كبير، لتصل إلى حدّها الأدنى في عام 2015. وفي عام 2017 أصبحت إيران ثالث أكبر مصدّر للنفط إلى الهند، التي لجأت إلى قنوات بديلة لمتابعة تجارة الطاقة مع إيران في فترة العقوبات، فاستعانت ببعض المصارف الألمانية والتركية والإماراتية لمعالجة معاملات الدفع، والتحايل على تلك العقوبات[93].

ترتبط إيران بدول **جنوب شرق آسيا** أيضًا بعلاقات تاريخية وتجارية واقتصادية وثقافية، منذ عهد الإمبراطورية الفارسية وحتى عهد الشاه. وهذا النمط من العلاقات مستمر بعد قيام الثورة الإسلامية في عام 1979. لكن

---

(91) Katzman, p. 39.

(92) Iqra Jathol, Muhammad Qazafi & Tahir Husain, "Iran's Changing Foreign Policy Trends," *Asian Social Science*, vol. 13, no. 6 (May 2017), pp. 96-97.

(93) كديرا بثياغودا، "سعي الهند لتحقيق مصالح استراتيجية واقتصادية في إيران"، دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنجز الدوحة، رقم 23 (أيلول/ سبتمبر 2018)، ص 12-14.

بسبب تخوف تلك الدول من أهداف الثورة الإيرانية، بدأت الجهود الإيرانية لإصلاح العلاقات تلك منذ بداية التسعينيات[94]، وأدت حاجة تلك الدول إلى النفط الدور الأهم في ازدياد العلاقات الاقتصادية بين الجانبين؛ فإلى جانب تصدير الطاقة، عزّزت إيران تجارة المنتَجات غير النفطية مع هذه الدول، ووفقًا للإحصاءات الصادرة عن منظمة ترويج التجارة الإيرانية، فإن كمية الصادرات الإيرانية إلى أعضاء آسيان زادت بنسبة 31 في المئة منذ عام 2010، لكن هناك حدودًا بصفة عامة للدور الإيراني في تلك المنطقة؛ نظرًا إلى التنافس الصيني-الأميركي فيها[95].

تجمع إيران وباكستان روابط دينية وثقافية وسياسية قوية؛ فقد كانت إيران أول دولة تعترف بباكستان رسميًا. ومع وصول حكومة حزب الشعب الباكستاني المنتخبة ديمقراطيًا، انخرطت باكستان بشكل نشط مع إيران في قطاعي التجارة والطاقة، وكان أهم تطور هو الموافقة على مشروع مد خط أنابيب الغاز الإيراني-الباكستاني. ومع وصول حكومة جديدة - وهي حليف قديم للمملكة العربية السعودية - انتهى هذا النشاط[96]، لكن الأمر تغيّر خلال زيارة قام بها الرئيس الإيراني محمد خاتمي في كانون الأول/ ديسمبر 2002، وتبعتها زيارة لرئيس الوزراء الباكستاني شوكت عزيز إلى إيران في شباط/ فبراير 2005. وفي عام 2014 بلغ إجمالي التجارة بين الجانبين 217 مليون دولار أميركي، ورحّبت باكستان في عام 2015 بخطة العمل الشاملة المشتركة، آملة في أن تفتح مزيدًا من آفاق التعاون مع إيران بعد رفع العقوبات[97].

وتقيم إيران علاقات قوية ووثيقة مع **دول آسيا الوسطى**، وإن يتخللها بعض التوتر مع أذربيجان وأوزباكستان؛ فثمة مجموعات ناطقة باللغة الفارسية

(94) Mohammad Soltaninejad, "Iran and Southeast Asia: An Analysis of Iran's Policy of Look to The East," *International Journal of Asia Pacific Studies*, vol. 13, no. 1 (February 2017), pp. 33-37.

(95) Ibid., pp. 40-45.

(96) Umer Karim, "Iran - Pakistan Relations the Current State of Affairs," *Analysis*, Center for Iranian Studies in Ankara (IRAM) (October 2017), pp. 5-6.

(97) Najam Rafique, "Prospects of Pakistan-Iran Relations: Post Nuclear Deal," *Strategic Studies*, vol. 36, no. 3 (Autumn 2016), pp. 8-10.

في هذه الدول، وهناك روابط دينية؛ فمعظم سكان هذه المنطقة يعتنق الإسلام. وفي محاولة إيران الحفاظ على علاقاتها بدول هذه المنطقة، فإنها لا تقوم بالدعاية الشيعية الرسمية، بل تسعى لتعزيز صورتها باعتبارها قوة ثقافية واقتصادية[98]، وهناك مجموعة واسعة من مجالات التعاون الاقتصادي بين إيران وآسيا الوسطى والقوقاز في قطاع الطاقة وتوفير البنية التحتية والتجارة والتبادل التجاري، إضافة إلى تجارة المعادن والمعالجة الصناعية للإنتاج الزراعي وصناعات النسيج والسيارات. وتستخدم إيران جودة مؤسساتها للتعليم العالي لجذب طلاب آسيا الوسطى، وترتيبًا على ذلك، تقدم الدولة الإيرانية نفسها شريكًا براغماتيًا يرغب في التخلّي عن الاختلافات الأيديولوجية مع جيرانه في آسيا الوسطى، من أجل تعزيز التعاون الإقليمي، وهي لا تسعى لاستغلال الأقليات الشيعية، ولا تؤثر فيهم إلا بالحد الأدنى نسبيًا[99].

امتدت العلاقات **الإيرانية-الإيطالية** قرونًا طويلة مراوِحةً بين التوتر والتقارب. ومع قيام الثورة الإسلامية، كان هناك انقطاع في هذه العلاقات نتيجة عدم ثقة الغرب في النيّات الإيرانية. وعلى الرغم من أن إيطاليا لم تكن عضوًا في "EU+3" التي خاضت المفاوضات النووية، فإنها عملت على تبديد المخاوف الدولية من أن لبرنامج إيران النووي أهدافًا عسكرية. وبسبب الموقف الأوروبي ضد إيران طوال فترة العقوبات، حاولت إيطاليا إقامة مجال أكثر استقلالية، للحفاظ على اتصالات ثنائية مربحة قدر الإمكان؛ فبين عامي 1997 و2011، كانت إيطاليا أول شريك تجاري أوروبي لإيران، بقيمة تجارية مجمعة تبلغ 70 مليار يورو، لكن إجمالي قيمة التجارة بينهما انخفض بين عامي 2011 و2015 من 7,2 مليارات يورو إلى مليار و700 مليون يورو، وعاد إلى النموّ بعد توقيع خطة العمل الشاملة المشتركة[100].

(98) Mahdieh Aghazadeh, "Iran's Foreign Policy Approach Towards The Central Asia and The Caucasus," *Academic Journal*, vol. 3, no. 1 (Winter 2015), pp. 98-101.

(99) Sébastien Peyrouse & Sadykzhan Ibraimov, "Iran's Central Asia Temptations," *Current Trends in Islamist Ideology*, vol. 10 (April 2010), pp. 89-94.

(100) Giacomo Bogo, "The 'Special Liaison' Between Italy and Iran: Economic, Cultural and Political Affinities," Master's Degree Thesis, Modern Middle East Studies, Universiteit Leiden. Netherlands, 2018, pp. 20-21.

بدأت العلاقات الإيرانية مع **كوريا الشمالية** منذ عام 1987، خلال الحرب الإيرانية-العراقية، حيث اشترت إيران منها 200 صاروخ "سكود-بي"، مداه 280-300 كم. وبعد الحرب، جرى بينهما عقد سلسلة من الاتفاقات العسكرية الثنائية، وبموجبها، ساعدت كوريا الشمالية إيران في البنية التحتية الصناعية وتقنية إنتاج صواريخ "سكود-بي" أو "شهاب-1". ونقلت صحيفة **بيلد تساتونغ** (*Bild Zeitung*) الألمانية عن مصادر مخابراتية ألمانية، أن إيران اشترت من كوريا الشمالية مواد لثمانية عشر صاروخًا في عام 2005. وعلى الرغم مما سبق، فإن كوريا الشمالية وإيران ليستا حليفتين طبيعتين؛ فهما لا تشتركان في أي علاقات دينية أو ثقافية أو تاريخية، لكن في الوقت نفسه، تُصرّ كل منهما على حقها في امتلاك التكنولوجيا النووية، وتعتبرانه بمنزلة قضية أمن قومي، حيث واجهتهما العقوبات والعزلة الدولية فترات طويلة، كما أنهما نظامان دكتاتوريان يمارسان انتهاكات حقوق الإنسان[101].

في ما يخص دول **أميركا اللاتينية**، لم تكن تلك الدول على رأس أولويات السياسة الخارجية الإيرانية للحكومة الثورية، ومع وصول هوغو تشافيز إلى الحكم في فنزويلا، ونشر خطابه المعادي للغرب والتقرّب من الدول المعادية له، قام بأول زيارة إلى إيران في عام 2001، وقام الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد بثماني زيارات رسمية إلى منطقة أميركا اللاتينية، على أعلى مستوى، وأدى ذلك إلى اضطراب شديد في الولايات المتحدة. واستمر التقارب بين إيران ودول المنطقة ليشمل علاقات عميقة مع بوليفيا ونيكاراغوا والإكوادور. وفي الوقت نفسه، عزّزت إيران علاقاتها بالبرازيل، وأصبحت كل من فنزويلا ونيكاراغوا وبوليفيا شركاء لدعم العلاقات بإيران من أجل التنمية في الصناعات الزراعية والتعدينية، إلى جانب نقل التكنولوجيا[102]. وبناءً على ذلك، افتتحت إيران ست سفارات في أميركا اللاتينية في السنوات الأربع التالية لعام 2005، لكن بعد عام 2010، بدأت كل من البرازيل والأرجنتين تخفض

---

(101) Fitzpatrick, pp. 65-70.

(102) Mehmet Özkan, "Iranian Foreign Policy Toward Latin America," *Analysis*, Center for Iranian Studies in Ankara (IRAM)) (July 2017), pp. 5-8.

من مستوى علاقاتها التجارية بإيران، وبصفة عامة جُمّدت تلك العلاقات منذ وصول روحاني إلى الحكم حتى توقيع خطة العمل الشاملة المشتركة[103].

2 - المشاركة الإيرانية في المنظمات الإقليمية

انضمت إيران إلى عدد من المنظمات الإقليمية لتعزيز مكانتها الإقليمية، نتيجة العزلة الدولية المفروضة عليها، حيث إنها تتعاون مع روسيا والصين في إطار منظمة شنغهاي للتعاون، إلى جانب باقي الأعضاء في المجال الأمني، التي تتكوّن من ثماني دول رئيسة: أوزباكستان وباكستان وروسيا والصين وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان والهند، إضافة إلى أربع دول مراقبة أبدت الرغبة في الحصول على العضوية الكاملة (أفغانستان وإيران وبيلاروسيا ومنغوليا)، وستة "شركاء حوار" (أرمينيا وأذربيجان وتركيا وسريلانكا وكمبوديا ونيبال)[104]، حيث يجري التعاون لمواجهة التهديدات والتحديات الأمنية المشتركة، ومن أهمها الإرهاب والحركات الانفصالية وتجارة المخدرات وتهريب الأسلحة والتهديدات السيبرانية. وتقوم المنظمة بتنظيم تدريبات مشتركة على مكافحة الإرهاب، وهي تضم ست دول أساسية. وفي عام 2005، قُبلت إيران والهند وباكستان في المنظمة بصفة مراقب. ووجدت إيران فرصة لإبداء وجهة نظرها عبر هذه المنظمة؛ ففي حزيران/ يونيو 2006، حضر أحمدي نجاد قمة المنظمة، حيث أجرى محادثات مع الرئيس الصيني هو جينتاو والرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وألقى خطابًا في المؤتمر، دعا فيه إلى تحويل المنظمة إلى كيان قوي مناهض للولايات المتحدة. وفي عام 2008، حضر قمة المنظمة في قيرغيزستان، وعقد مرة أخرى محادثات مع الرئيسين جينتاو وبوتين. وفي عام 2009، التقى أحمدي نجاد بجينتاو مرة أخرى في قمة المنظمة في روسيا، واقترحا معًا أربع نقاط لتوسيع التعاون والتبادل بين البلدين[105].

---

(103) Ibid., pp. 8-10.

(104) منظمة شنغهاي للتعاون، الشؤون السياسية وبناء السلام (الأمم المتحدة: 2018)، في:
https://bit.ly/3ctfl8b

(105) Garver, pp. 8-9; =

في تشرين الأول/ أكتوبر 2005، انضمت إيران إلى منظمة آسيا والمحيط الهادئ للتعاون الفضائي (APSCO) بقيادة الصين، وهي المنظمة التي تضم سبع دول: الصين وبنغلادش وإيران ومنغوليا وباكستان وبيرو وتايلاند، وهي مصمَّمة في الأساس لتسهيل التعاون في مجال تكنولوجيا الفضاء والأقمار الصناعية(106).

في تشرين الأول/ أكتوبر 2007، أُعلن إنشاء منظمة التعاون الاقتصادي لمنطقة بحر قزوين التي تضم الدول المطلة على بحر قزوين، وهي خمس دول: روسيا وإيران وأذربيجان وتركمانستان وكازاخستان، بعد عقود من الخلافات بين هذه الدول حول كيفية اقتسام ثروات المياه، حيث تُصرّ إيران على ضرورة تقسيم البحر وثرواته إلى قطاعات متساوية بنسبة 20 في المئة لكل دولة، أو إبقاء البحر ملكية مشتركة بين الدول، لأنها تعتبره بحيرة، في حين أن الدول الأخرى تصر على اعتباره بحرًا، وبالتالي، يتم تقسيم المياه على أساس نسبة امتداد كل دولة على شواطئ البحر، وهنا يكون النصيب الإيراني 15 في المئة فقط، وهو الأمر الذي تؤيده روسيا. وبقيت الخلافات قائمة بين هذه الدول المطلة عليه سنوات طويلة، لكن جرى في 11 آب/ أغسطس 2018 التوصل إلى اتفاق حول كيفية تقسيم مياه هذا البحر وثرواته، فمنح الاتفاق الجسم المائي "وضعًا قانونيًا خاصًا"، ما يعني أنه لا يُعرف إن كان بحرًا أو بحيرة، بل ستكون المياه السطحية في الاستخدام الشائع، ما يعني حرية الوصول إلى الدول الساحلية كلها خارج المياه الإقليمية، لكن قاع البحر - الغني بالموارد الطبيعية - يقسَّم وفقًا لوجهة النظر الإيرانية(107).

تشترك إيران أيضًا في رابطة الدول المُطلّة على المحيط الهندي للتعاون الإقليمي (تجمع المحيط الهندي) مع 20 دولة أخرى: أستراليا، بنغلادش،

= مصطفى عبد الحميد سعد المهدي، "دور منظمة شنغهاي للتعاون في مكافحة الإرهاب"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2021، ص 25، 29، 70.

(106) "الصين تعلن تأسيس منظمة للتعاون الفضائي لدول آسيا والمحيط الهادي"، رويترز، 17/ 12/ 2008، في: https://bit.ly/3vh49Cw

(107) Zhao Hong, pp. 415-416.

جزر القمر، الهند، إندونيسيا، كينيا، مدغشقر، ماليزيا، الصومال، موزامبيق، عُمان، سيشل، سنغافورة، جنوب أفريقيا، سريلانكا، تنزانيا، تايلاند، اليمن، الإمارات العربية المتحدة، موريشيوس، حيث تعمل الرابطة على تسهيل التعاون الاقتصادي بين الدول المطلة على المحيط الهندي وتدعمه، ويتم عقد الاجتماعات بشكل دوري بين وزراء خارجية هذه الدول[108].

(108) يُنظر:
Indian Ocean RIM Association, 1997, accessed on 10/6/2021, at: https://bit.ly/3gaCij2

الفصل الرابع

التكلفة الداخلية والتكلفة الخارجية
لاستراتيجية التحوّط الإيرانية

يتناول هذا الفصل الأعباء والتكلفة الداخلية والتكلفة الخارجية التي تحمّلتها إيران من أجل مواصلة التحوّط الاستراتيجي تجاه الولايات المتحدة في ما يتعلق ببرنامجها النووي، وكانت في الوقت نفسه على استعداد تام لتحمّل تلك الصعوبات[1]، فكانت للتكلفة الخارجية عواقب وخيمة على إيران بصفة عامة، وعلى تطور القطاع الاقتصادي بصفة خاصة، حيث تعرّضت إيران لعقوبات دولية وأميركية فترات زمنية طويلة، وجاء رفع العقوبات ليمثل بدء فتح الأسواق الإيرانية للاستثمارات الأجنبية، لكن إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب أعادت فرض العقوبات عليها، الأمر الذي أدى إلى تردّي الأوضاع الاقتصادية بشكل غير مسبوق. وكانت إيران على استعداد لتحمّل تلك التكلفة، حيث استطاعت أن تكوّن مسارات موازية للعقوبات للتغلّب على آثارها، كما اتّجهت إلى مد خطوط الاتصال مع الأقليات الشيعية المتناثرة في الشرق الأوسط، واستخدمت أدوات الحرب اللامتماثلة[2] لمواجهة نزاعها مع

---

(1) يقارن بـ:

Mohammad Salman & Gustaaf Geeraerts "Strategic Hedging and China's Economic Policy in the Middle East," *China Report*, vol. 51, no. 2 (April 2015), p. 109.

(2) **أدوات الحرب اللامتماثلة** (Asymmetric Warfare): ظهر هذا المفهوم حديثًا، نتيجة انتشار كثير من التهديدات اللامتماثلة لأمن الدول القومي، خصوصًا مع ظهور الجماعات الإرهابية المسلحة التي لا تستطيع الدول مواجهتها باستخدام القوة التقليدية. ويمتد هذا المفهوم أيضًا إلى بعض الصراعات بين الدول، حيث إنه يشمل التباينات في القوة بمعناها التقليدي (العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية)، بين الدول المتصارعة، وفي المكانة السياسية الرسمية للأطراف المنخرطة في الصراع في النظام القائم، على المستويين الوطني والدولي، وفي المزايا الأيديولوجية والتنظيمية التي تتمتع بها هذه الأطراف. ويشير "عدم التماثل" (Asymmetry) هنا إلى التباينات الواسعة بين الأطراف المتصارعة، في ما يتعلق أساسًا بالقوتين العسكرية والاقتصادية والإمكانات والموارد. وبسبب هذا التباين يلجأ - دائمًا - الطرف الأضعف إلى توظيف أدوات جديدة لمواجهة الطرف الآخر للصراع، من خلال التحالف مع عدد من الفاعلين من غير الدول (Non-State Actors)، أو الانخراط في دعم الإرهاب، أو متابعة لسياسة سرية =

الولايات المتحدة، من خلال حروب الوكالة التي اتّبعتها في الحروب الأهلية في سورية واليمن والعراق، ونجحت إلى حد كبير في جعل حلفائها يصمدون أمام الضغوط الأميركية والعربية.

يتناول هذا الفصل أيضًا التكلفة الداخلية التي واجهتها إيران في سعيها للتعاون مع الولايات المتحدة كجزء من استراتيجيتها للتحوّط، وتجلّت في الانقسام الداخلي داخل النخبة، وتعبئة الرأي العام الداخلي لمصلحة التطورات المختلفة التي تتعلق بالتعاون والصراع مع الدول الغربية في ما يتصل ببرنامجها النووي.

يتناول المبحث **الأول** التكلفة الداخلية (المحلية)، بينما يرصد المبحث **الثاني** التكلفة الخارجية (الدولية) لكل من الشق الصراعي والتعاوني لاستراتيجية التحوّط.

أولًا: التكلفة الداخلية

1 - الانقسام الداخلي (على مستوى النخبة السياسية)

كجزء من استراتيجية التحوّط، لجأت إيران إلى التعاون الدبلوماسي مع الدول الغربية والولايات المتحدة في ما يتعلق ببرنامجها النووي. وهنا تحمّلت إيران تكاليف وأعباء داخلية، من أهمها الانقسام داخل النخبة السياسية في ما بين المحافظين والإصلاحيين، حيث إن التيار الأخير داعم للتعاون مع الغرب، الذي كان يُمثّله في البداية علي أكبر هاشمي رفسنجاني الذي عُرف

= (Covert Policy) التي تهدف إلى زعزعة الاستقرار وتكوين خلايا نائمة، ولذلك تسعى الدولة لتحقيق توازن غير مباشر تجاه مصدر التهديد لأمنها، مع استخدام تلك الأدوات لإضعاف قوته، الأمر الذي يمثل الشق الأول من استراتيجية التحوّط. يُنظر: أيمن الدسوقي، "الصراعات اللامتماثلة وأمن الخليج العربي: الإرهاب الدولي من أكثر أشكال التهديدات غير المتماثلة"، **درع الوطن** (الإمارات العربية)، العدد 517 (شباط/ فبراير 2015)، ص 95؛

Ekaterina Stepanova, *Terrorism in Asymmetrical Conflict Ideological and Structural Aspects*, SIPRI Research Report no. 23 (New York: Oxford University Press, 2008).

بقناعاته البراغماتية وميوله إلى انفتاح إيران على العالم وعلى الدول الغربية، وقد سعى بعد تولّيه الرئاسة في عام 1989 لعقد علاقات مع الغرب لفك العزلة الدولية عن بلاده، والاستفادة من الاستثمار الغربي لإنعاش الاقتصاد. ثم جاء محمد خاتمي ليؤكد النهج ذاته في عام 1997، حيث أقرّ مبدأ "حوار الحضارات" أساسًا في السياسة الخارجية وبديلًا من الصراع والصدام، إضافة إلى استخدام لغة العقل والمنطق بدلًا من القوة. وفي المقابل يرفض التيار المحافظ أي تعاون مع الغرب، بل يميل إلى استخدام القوة، وبالتالي، فهو يرفض الشق التعاوني من استراتيجية التحوّط. وعلى الرغم من التناقض بين التيارين، فإن هناك إجماعًا حول أهمية الاستمرار في المشروع النووي الإيراني، لأنه يرتبط بثوابت عقائدية وثورية ومشاريع سياسية وعسكرية واقتصادية(3).

على الرغم من معارضة بعض رجال الدين إنتاج الأسلحة الفتاكة(4)، ومنها الأسلحة النووية، فإن المرشد الأعلى علي خامنئي صرّح في بداية الألفية الجديدة بما يشير إلى ضرورة أن تنتج إيران وقودها النووي وليس قنبلة نووية، وأكد أن عمليات تخصيب اليورانيوم مهمة حتى لا تعتمد إيران على دول أخرى. وفي ظل المفاوضات النووية التي استمرت بين عامي 2002 و2005، كان هناك إجماع من جميع الأطراف على استمرارية البرنامج النووي السلمي، لكن كان هناك أيضًا اختلاف حول الآلية المُتّبعة لتحقيق تلك الغاية؛ ففي حين كان التيار الإصلاحي يؤيد المفاوضات والحوار لعدم تعرّض إيران لعقوبات دولية، كان هناك معارضة من التيار المتشدّد للالتزام بالمطالب الأوروبية، ومن بينها توقيع البروتوكول الإضافي في عام 2003، باعتباره إهانة للشعب

---

(3) عمر محمد الشيخ، "الإدارة الأمريكية لأزمة البرنامج النووي الإيراني بعد أحداث سبتمبر 2001"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2008، ص 63-64.

(4) على الرغم من تصدير الإعلام تلك الفكرة عن رجال الدين في إيران، فإنه يخالف الفكر الشيعي الذي يعتمد على مبدأ أساسي هو مصلحة الإسلام والمسلمين التي تقتضي أن تتجاوز المحظورات الضرورات، إضافة إلى إنشاء الحكومة العالمية للإسلام. وهذا يشير إلى ضرورة توافر قدرات عسكرية متقدمة، حتى تستطيع تحقيق هذه الغايات كلها، الأمر الذي يتضح منه خطأ ذلك الفكر الشائع في أن هناك معارضة لإنتاج أسلحة دمار شامل.

الإيراني، بل ودافع عن حق إيران في امتلاك قنبلة نووية، وبالتالي، رفض أي تعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما رفض تنفيذ قرارتها[5].

نتيجةً لتلك الانقسامات في الساحة السياسية، حاولت إدارة الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش تعميق الخلاف بين الإصلاحيين والمحافظين، وفي هذا الإطار رصدت مبلغًا قدره عشرة ملايين دولار، لمساعدة الجماعات المناوئة لنظام الحكم في إيران، من أجل مواصلة عملها من خلال برنامج "نشر الديمقراطية" الذي يسعى لتغيير النظم، إلا أن هذا الخلاف يقل كثيرًا في القضايا الوطنية والقومية، مثل البرنامج النووي الإيراني، وهي القضية التي تحمّس لها الإصلاحيون، كما تحمّس لها المحافظون، ولم تُفرّقهم، وأدركت السلطات الإيرانية تلك المخططات. ولاستعداد إيران لتحمّل تكلفة استراتيجيتها للتحوّط، أحكمت قبضتها على مناطق الأقليات، وضيّقت الخناق على الجماعات المُنشقّة.

ثم جاء انتخاب محمود أحمدي نجاد رئيسًا للبلاد (2005-2013) ليمثل تيار المحافظين الجدد الذي يختلف جذريًا عن تيار المحافظين المتشدّدين. وكان يتمتع بشعبية واسعة، وبقاعدة سياسية واجتماعية تؤيده، وكان لفوزه الأثر في أن يدخل عدد كبير من قادة الحرس الثوري السلطة المدنية كبديل من رجال الدين، واتّخذ طاقمه سياسة تصعيد الملف النووي إلى أقصى درجة ممكنة، حتى لو وصل الأمر إلى فرض عقوبات؛ لأنها الآلية الوحيدة لتحرير تلك القضية[6]. وجاءت الانتخابات الرئاسية في عام 2013 لتوضح مدى الانقسامات الكبيرة التي يعانيها التيار المحافظ الذي كان له أكثر من مرشح، ما أدى إلى تفتيت الأصوات، ومن ثم فوز حسن روحاني الإصلاحي في الانتخابات الرئاسية، ولهذا جاء توقيع خطة العمل الشاملة المشتركة في عام

(5) أميمة إبراهيم عزت، "الصراع بين المحافظين والإصلاحيين وأثره على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس محمد خاتمي (1997-2005)"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2010، ص 190-192.

(6) الشيخ، ص 65-66.

2015 من دون معارضة كبرى من التيار المحافظ، لكن المتشددين اعتبروا أن هذا الاتفاق ما هو إلا محاولة لتغيير النظام الحاكم واستبداله بنظام موالٍ للولايات المتحدة، إلا أن مباركة المرشد الأعلى والرأي العام الداخلي أسهمت في كتم هذه الأفواه والمُضيّ في الاتفاق وإبرامه[7]. وعلى الرغم من إبرام هذا الاتفاق، فإن صحفًا تابعة للتيار الأصولي استمرت في انتقاد بنود الاتفاق كلها، وفي بعض الأحيان التهكّم على عباراته، في حين التزمت صحف أخرى الحيطة في التعبير عن رأيها. وهناك من رأى، مثل حميد رسائي أحد قادة هذا التيار في مجلس الشورى الإسلامي، أن الاتفاق يمتلئ بالتنازلات، ويتجاوز العديد من الخطوط الحمر؛ إذ إنه لم يحترم سقف التخصيب الذي يُلبّي حاجات إيران، وأقرّ حذف 65 في المئة من أجهزة الطرد المركزي، وتغيير قلب مفاعل أراك، لكن رأى بعض المحللين أن ما سبق يوضح توزيع الأدوار بين القوى المختلفة على الساحة، لتحقيق التوازن الشكلي لديمقراطية النظام الإيراني. وعلى الرغم مما سبق، كانت تلك الانقسامات من بين الأعباء التي تحمّلتها إيران، نتيجة خوضها الشق الدبلوماسي للتحوّط الاستراتيجي[8].

أما القادة العسكريون، سواء في الجيش أو في الحرس الثوري، فلديهم وجهة النظر الخاصة بهم في ما يتعلق بمجريات الأحداث في الداخل والخارج؛ فلوجهة نظر هؤلاء العسكريين أهمية كبرى، نظرًا إلى ما استطاعوا تحقيقه من إنجازات عسكرية ضخمة حتى في فترة العقوبات. وعادة ما يُنسب هؤلاء القادة إلى التيار المحافظ المتشدد، المعروف برفضه أي اتفاقات مع الغرب، ولذلك كانوا ضد إبرام خطة العمل الشاملة المشتركة. ولهذا واجهت حكومة روحاني معارضة من العسكريين في ما يخص التعاون ضمن استراتيجية التحوّط الإيرانية، لكن هؤلاء القادة استطاعوا ضبط النفس، ولم يقفوا موقف المتمرد على الأحداث أو المعترض على المرشد، إنما اكتفوا بالضغط على

(7) محمد السعيد عبد المؤمن، "تأثير الاتفاق النووي مع الغرب على تحولات الجبهة الداخلية"، **مختارات إيرانية**، السنة 14، العدد 176 (2015)، ص 21-22.

(8) محمد السعيد عبد المؤمن، "المشهد الإيراني بعد اتفاق لوزان النووي"، **مختارات إيرانية**، السنة 14، العدد 173 (2015)، ص 30-32.

رئيس الجمهورية وحكومته بالتركيز على خطوط حمر، يصرّون على عدم تجاوزها، وكان أول تلك الخطوط عدم فتح الباب للأجانب لتفتيش المواقع العسكرية الدفاعية والأمنية. كما أصرّ الحرس الثوري بشدة على ما يُسمى "النفوذ الشيعي" التابع لإيران في المنطقة، إضافة إلى عدم المساس بالبرنامج الصاروخي الإيراني وتقدير مدى الصواريخ، وكان هناك تضارب كبير بين تصريحات المسؤولين في هذا الإطار، إلا أن الأمر لم يُحسم، نظرًا إلى حساسية هذه النقطة لدى الحرس الثوري[9].

عقب إبرام ذلك الاتفاق، انقسمت الساحة السياسية حول الآلية المُتّبعة لتنفيذه؛ فالفريق الإصلاحي بقيادة روحاني يرى ضرورة متابعة انفتاح إيران على النظام العالمي واستكمال المباحثات النووية ورفع العقوبات. أما الفريق المحافظ، فوجد أن من الضروري أن تصطفّ قياداته وأحزابه وجماعاته كلها حول عدم الانفتاح إلى الغرب، سواء بحجة عداء الغرب لإيران أو بمبررات عقائدية وطموح إنشاء حكومة عالمية للإسلام، أو من خلال توجّهات ثورية. وقويت حجّتُهم هذه مع صدور حكم عن محكمة أميركية في عام 2016، يقضي بوضع يد الولايات المتحدة على ملياري دولار من الأموال الإيرانية المجمّدة لديها، كتعويض للضحايا الأميركيين. ولهذا ناقش البرلمان الإيراني إضافة مادة في اللائحة الدائمة لأحكام قوانين الخطة الخمسية للتنمية، تتعلق بشروط التعاملات الخارجية، التي حدّدها بألّا تقل عن عشرة ملايين دولار، وتخضع التعاملات والاتفاقات الأقل قيمة لمناقصات داخلية، وذلك للحدّ من الآثار السلبية إذا ما قررت تلك الشركات الخروج من الاقتصاد الإيراني بشكل مفاجئ في حال إلغاء الاتفاق النووي[10]، وهنا يتضح أن إيران كانت على استعداد لتحمّل أعباء تنفيذ استراتيجية التحوّط، بل واتخذت إجراءات للحدّ من تلك الأعباء.

---

(9) محمد السعيد عبد المؤمن، "التحول الجديد في التوجه العسكري الإيراني"، **مختارات إيرانية**، السنة 14، العدد 174 (2015)، ص 71-72.

(10) محمد السعيد عبد المؤمن، "إيران بين الإنغلاق والانفتاح السياسي"، **مختارات إيرانية**، السنة 15، العدد 188 (2016)، ص 66-69.

مع وصول الإدارة الأميركية الجديدة بقيادة دونالد ترامب وانسحابها من الاتفاق النووي من جانب واحد، انقسمت الآراء بين مؤيد لموقف روحاني ومعارض له، وهو موقف عدم إلغاء الاتفاق والاستمرار في التعاون مع الغرب. وكذلك الأمر بالنسبة إلى استمرارية التحوّط الاستراتيجي في ما يتعلق بالبرنامج النووي، فهناك ردات أفعال منضبطة حريصة على عدم التورط في إلغاء الاتفاق، وأخرى جاهدة تسعى للتخلّص منه وترى أن هذا الاتفاق هو "نكسة إيرانية يجب التخلّص منها"، "وعلى الجانب الآخر اجتمع رئيس هيئة التعبئة العامة (الباسيج) مع كبار علماء الحوزة الدينية الذين تراجعوا عن دعمهم للمرشد خامنئي في الفترة الأخيرة، كأحد تكلفة [كواحدة من تكاليف] التعاون الدبلوماسي في استراتيجية التحوط، وقد كان ذلك الاجتماع مدفوعًا من قبل خامنئي؛ من أجل استمالة هؤلاء العلماء مرة أخرى لموقفه، وضمان استمرارية موقفهم السابق من التزام الصمت تجاه التحولات التي يقوم بها على الساحة الداخلية والخارجية، وفي الوقت نفسه استطاع روحاني أن يستميل قطاعًا مهمًّا من الأصوليين بقيادة علي لاريجاني، وبهذا أوجد خطابًا مشتركًا بين التيارين"[11]. وذلك كان أحد الإجراءات التي اتخذتها إيران لتقليل أعباء اعتماد التحوّط الاستراتيجي وتكلفته.

لكن جاءت العقوبات الأميركية الجديدة في آب/ أغسطس 2018 لتضع حكومة روحاني في مأزق كبير، بسبب التردّي السريع في الأوضاع الاقتصادية، وعدم قدرة روحاني على أن يفي بوعوده الانتخابية. وتزايدت الشائعات حول وقوع خلافات داخل التيار الإصلاحي ذاته، بين الرئيس روحاني وقادة التيار الإصلاحي، خصوصًا إسحاق جهانكيري (مساعد أول رئيس الجمهورية)، الأمر الذي يمثّل أعباء جديدة تتحمّلها حكومة روحاني للاستمرار في تحوّطها الاستراتيجي. لكن أكبر تركمان (عضو اللجنة المركزية لحزب الاعتدال والتنمية) نفى هذه الشائعات، وعلى الرغم من ذلك، قام روحاني بعد فوزه

(11) محمد السعيد عبدالمؤمن، "الموقف الإيراني من مستقبل العلاقات مع أمريكا"، **مختارات إيرانية**، السنة 15، العدد 189 (2016)، ص 40-42.

بالانتخابات الرئاسية في أيار/مايو 2017 بإقالة عدد من الوزراء هم من أكبر قادة التيار الإصلاحي[12]، كما أنه تخلّى عن عنصر الشباب في حكومته وعن الإصلاحيين أيضًا، بعد استشعاره عدم الحاجة إليهم، وما عاد روحاني هو الشخص نفسه الذي كان عليه في الانتخابات الرئاسية، وكانت تلك التغيرات حرصًا منه على تقليص مساحة الخلافات مع تيار المحافظين والمؤسسات النافذة في الدولة، خصوصًا الحرس الثوري، إلا أن هذا لم يدفع التيار الأخير إلى اعتماد السياسة نفسها، حيث بَدت جليّة حدةُ الانتقادات الموجّهة إلى سياسات حكومة روحاني والتيار الإصلاحي[13].

2 - الرأي العام الداخلي

استمرت إيران في تعبئة الرأي العام الداخلي لمصلحة استراتيجيتها بشأن التحوّط لمواجهة المخاطر الخارجية، خصوصًا مخاطر الولايات المتحدة في ما يتعلق ببرنامجها النووي. ووجدت إيران ضرورة المزاوجة بين الشعور بالتهديد واستنفار عناصر القوة، من أجل تهيئة المناخ الداخلي للتحدي ورفض الانصياع إلى المطالب الأميركية، والاستعداد للاستقواء بالقوة المُتاحة، حيث يساند معظم الإيرانيين البرنامج النووي باعتباره مسألة كبرياء وطني وردًّا على محاولات القوى الأجنبية حرمان إيران من امتلاك هذه التكنولوجيا. كما أن الشعب الإيراني يدرك حقيقة أن البرنامج النووي ليس مخصصًا للأغراض السلمية فحسب، بل يدعم حصول بلاده على الأسلحة النووية لمواجهة القوة الغربية. وكان لتزايد الضغوط الأميركية بسبب البرنامج النووي الأثر في التماسك والتوحد الوطني حول المشروع، ولذلك لم يقتنع الرأي العام الداخلي بالمباحثات مع دول "الترويكا" الأوروبية. وبالتالي، كان يرفض الشق التعاوني من استراتيجية التحوّط، باعتبار أنها لم تحقق ما كانت تسعى إيران لتحقيقه،

(12) محمد السعيد عبد المؤمن، "تداعيات الصراع على الساحة الإيرانية"، **مختارت إيرانية**، السنة 15، العدد 199 (2017)، ص 52-53.

(13) محمد عباس ناجي، "لماذا صعّد المحافظون مجددًا ضد روحاني؟"، **مختارات إيرانية**، السنة 15، العدد 200 (2017)، ص 4.

بل وجد بعض الإيرانيين أن الضغوط المستمرة من الدول الثلاث، إضافة إلى توقيع البروتوكول الإضافي، ومجموعة الحوافز المتعلقة بالأنشطة النووية التي تقدمت بها تلك الدول، كل ذلك ما هو إلا إهانة للشعب الإيراني[14]، الذي أيّد نهج أحمدي نجاد في التمسك بحق تملّك التكنولوجيا النووية، والمُضيّ قُدُمًا في إنجاز المشروع النووي، واتّضح ذلك في المسيرات الشعبية، إضافة إلى تكوين سلاسل بشرية حول المواقع النووية لتأكيد الالتفاف الشعبي حول البرنامج النووي.

لجأت الولايات المتحدة إلى تأليب الرأي العام الإيراني ضد النظام وتكوين معارضة قوية، حيث إنها دعمت الحركة الطلابية التي اندلعت في العاصمة الإيرانية في عام 2003، وتضمّنت تصريحات بعض مسؤوليها في عهد الرئيس جورج دبليو بوش التمييز بين الأمة الإيرانية والنظام الإيراني، ليؤكدوا الفجوة الواسعة بين النظام والشعب[15]. والجدير ذكره أن الشعب الإيراني، في معظمه، لم ينصَع لهذه الدعوات الأميركية، لكن ما يحكمه كانت الرغبة في إحداث تغيير ينعكس على الحياة الاقتصادية والمعيشية، والدليل في هذا الإطار انتخابات عام 2005، حيث كان هناك إجماع بين النخبة على إعادة انتخاب رفسنجاني مرة أخرى، إلا أن الشعب كانت له وجهة نظر مختلفة، حيث فاز أحمدي نجاد بأغلبية ساحقة، وهو لم يكن إلا عمدة لبلدية طهران، ولقي قبولًا واستحسانًا نتيجة أدائه في هذا المنصب، ولهذا استطاع أن يجلب تأييدًا شعبيًا ضخمًا[16]. لكن في نهاية فترة رئاسته الثانية، تعرّضت إيران لأكبر العقوبات الدولية والأميركية والأوروبية، ما أدى إلى تردّي الأوضاع الاقتصادية، خصوصًا مع الركود في أسعار النفط، ولذلك كان الرأي العام

(14) الشيخ، ص 62-64.

(15) أشرف عبدالعزيز عبدالقادر، "الإدارة الأمريكية لأزمات الانتشار النووي-دراسة حالة: إدارة الأزمة النووية الإيرانية (2003-2007)"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2008، ص 209-210.

(16) "أحمدي نجاد: محصلة فجوات ثلاث"، **بازتاب Baztab** (صحيفة إيرانية)، نقلًا عن: **مختارات إيرانية**، السنة 6، العدد 61 (2005)، ص 25.

الداخلي ضدّ التيار المحافظ بسياساته المتشددة، فنجح روحاني بأغلبية على منافسيه، نظرًا إلى وعوده بالانفتاح الاقتصادي وحلّ الأزمات مع الغرب ورفع العقوبات. وبسبب رغبة الشعب الإيراني في تحقيق تلك الغاية، كان هناك إقبال كثيف في انتخابات عام 2017، بسبب آمالهم التي علّقوها على إبرام الاتفاق النووي ورفع العقوبات، الأمر الذي أدى إلى فوز روحاني بولاية ثانية، لكن هذا لا يعني أن ليس هناك معارضة من بعض الإيرانيين للاتفاق النووي، ورغبة في إتمام التجربة النووية، إلا أن الإنجازات التي حققتها ولاية روحاني الأولى كانت الأبرز في جذب الرأي العام الإيراني، ولذلك كان الرأي العام الداخلي مؤيدًا للاتفاق النووي والمفاوضات النووية التي بدأت منذ عام 2013، وتولّي حسن روحاني السلطة، لما له من نتائج إيجابية من رفع العقوبات الاقتصادية والعُزلة الدولية عن إيران، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين أحوالها المعيشية وتوافر فرص عمل جديدة[17].

على الرغم من أن الثورة الإيرانية حققت تغييرات جذرية في هذا البلد، فإن هناك قطاعًا عريضًا من الشعب الإيراني يعتقد أن أيًا من أهداف الثورة - خصوصًا التنمية الشاملة مع الاستقرار الاقتصادي - لم يتحقق عمليًا، بل يرى أن بعض التيارات يعمل ضد هذه الأهداف، ما يؤدي إلى زيادة الفوارق الاجتماعية الحادة بين الطبقات. وأصبح هذا الأمر جليًا بعد وصول إدارة ترامب إلى السلطة، لتُمثّل خيبة أمل لهؤلاء المتفائلين في ما يخص رفع العقوبات؛ إذ أعلن ترامب الانسحاب من الاتفاق، وأعاد فرض العقوبات، ما أدى إلى تردّي الأوضاع الاقتصادية أكثر فأكثر في المجالات الزراعية والصناعية والتجارية المختلفة، ومن أهم تلك المشكلات زيادة الواردات، خصوصًا في الصناعات الصغرى والمتوسطة، ما تسبب بتوقف بعض الشركات والمصانع عن العمل، وإفلاس بعضها، وبالتالي، تناقص طاقة الإنتاج الوطني ووصول الفقر إلى نسب غير مسبوقة، هذا مع انشغال السياسيين والنخبة في التيارين الرئيسين بالصراع،

(17) علي عاطف، "السياسات الإيرانية بعد الاتفاق النووي: لماذا حان وقت التفاؤل؟"، **مختارات إيرانية**، السنة 14، العدد 177 (2015)، ص 15-16.

وتصفية الحسابات الشخصية والسياسية؛ فالوضع السياسي متوتر، ولا يوجد أي اتفاق أو تضامن بين الأحزاب والتيارات السياسية. ولهذا تعالت موجة تذمّر في الشارع الإيراني من سوء الأوضاع الاقتصادية، وسوء السياسات التي تنتهجها حكومة روحاني لمعالجة الأزمة[18].

بناءً على ذلك، شهدت إيران احتجاجات في كانون الأول/ ديسمبر 2017، بدأت من مدينة مشهد، وامتدت إلى محافظات ومدن أخرى لتشمل العاصمة إيران. وعلى الرغم من أن تلك الاحتجاجات انطلقت في البداية لتُعبّر عن تردّي الأوضاع المعيشية والاقتصادية التي يعانيها كثيرون من الإيرانيين، فإنها سرعان ما امتزجت ببعض الشعارات السياسية والاجتماعية، نتيجة اتساع الاستياء من السياسات التي يتبنّاها النظام في التعامل مع القضايا الاقتصادية والاجتماعية. كما أن المتظاهرين انتقدوا سياسة التدخل في شؤون الدول المجاورة، خصوصًا لبنان وسورية وغزة، واعتبروا أن تلك السياسات تُبدّد الثورات الاقتصادية وتضخّ الأموال لدعم الحروب، في حين أن الشعب الإيراني يعاني الفقر والبطالة[19]. لذلك، سعى النظام لتجاوز حالة اختلال التوازن الناتجة من الصدمة، واتّبع إجراءات عدة، جمعت بين التصعيد والتهدئة في آن واحد. وتصاعدت حدّة العنف تجاه المتظاهرين، واتجه الحرس الثوري إلى الشوارع لقمع تلك الاحتجاجات، لما تتضمنه من تهديد للنظام، كما قطعت إيران خطوط الإنترنت عن المدن الثائرة، وفي المقابل دعا النظام إلى التهدئة، مع الوعود بإجراء إصلاحات اقتصادية وإعادة النظر في التوازن والاستجابة للمطالب الاجتماعية[20]. ويشير هذا إلى واحدة من تكاليف الشق الصراعي للتحوّط الاستراتيجي، حيث إن التدخل في الصراعات في منطقة الشرق

---

(18) محمد السعيد عبدالمؤمن، "أزمة الحكومة الإيرانية تُهدّد كيان النظام"، **مختارات إيرانية**، السنة 15، العدد 200 (2017)، ص 22-23.

(19) شروق صابر، "كيف تعاملت المرأة الإيرانية مع الاحتجاجات الأخيرة"، **مختارات إيرانية**، السنة 16، العدد 202 (2018)، ص 67.

(20) محمد محسن أبو النور، "الاحتواء العنيف: كيف يتعامل النظام الإيراني مع الاحتجاجات الشعبية؟"، **التحليلات - التغيرات السياسية**، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 3/ 1/ 2018.

الأوسط يُكلّفها أعباء إضافية، ما أسهم في مزيد من تردّي الأوضاع الاقتصادية. وبالتالي، هناك معارضة من قطاع من الشعب الإيراني على هذه السياسات، الأمر الذي يشير إلى تكاليف محلّية لاستمرارها في سياساتها التحوّطية.

ثانيًا: التكلفة الخارجية

1 - العقوبات الدولية الأميركية والأوروبية وأثرها في الاقتصاد الإيراني

تعرّضت إيران، منذ عام 2006، لسلسلة متعاقبة من العقوبات الدولية - بوصفها من تكاليف الشق الصراعي لاستراتيجية التحوّط - وبذلت الولايات المتحدة جهودًا وضغوطًا كبيرة، لتمرير تلك العقوبات؛ ففي كانون الأول/ ديسمبر 2006، استُصدر قرار مجلس الأمن رقم 1737 الذي ينص على الوقف الفوري للأنشطة الحساسة كلها، مثل تخصيب اليورانيوم، ووقف أيضًا أي عمل بشأن مشاريع مرتبطة بالمفاعلات التي تعمل بالماء الثقيل، ومنع تقديم أي مساعدة مالية أو تقنية أو استثمارات وخدمات مالية متصلة بهذا البرنامج، وحظر بيع أي معدّات أو تجهيزات تسهم في شِقه الباليستي أو النووي[21].

كما أصدر مجلس الأمن قرارًا في شباط/ فبراير 2007، رقم 1747 بتشديد العقوبات، بموجب المادة 41 من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة؛ فإضافة إلى حظر تقديم أي مساعدات أو تدريب أو تجهيزات إلى إيران، فرض هذا القرار قيودًا على شراء الأسلحة من إيران، وعلى تزويدها بالأسلحة الثقيلة، كما طلب من الدول كلها فرض قيود على دخول أو عبور أراضيها ضد الأشخاص المتورّطين في البرنامجين النووي والباليستي. وفي آذار/ مارس 2008، أصدر مجلس الأمن قراره رقم 1803 الذي تضمّن الحزمة الثالثة من العقوبات، وهي تشمل حظر التبادل التجاري مع إيران للسلع ذات الاستخدام العسكري والمدني، وتفتيش أي شحنات بحرية وجوية من إيران

(21) زينب عبد العظيم محمد، **الموقف النووي في الشرق الأوسط في أوائل القرن الحادي والعشرين** (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2007)، ص 122-123.

وإليها في حالة أي اشتباه في أنها تتضمن سلعًا داخلة في العقوبات. وطالب القرار الدول كلها بالحذر عند توقيع اتفاقات تجارية مع إيران، ومراقبة أنشطة مصرفَي ميلي وصادرات إيران الإيرانيين، للاشتباه في تورطهما في الأنشطة النووية[22]. وفي حزيران/يونيو 2010، أصدر مجلس الأمن القرار رقم 1929 الذي تضمن فرض عقوبات على مصارف إيرانية أخرى، يُشتبه في صلتها بالبرنامج النووي و/أو برنامج الصواريخ الباليستي، كما فرض حظرًا على معظم واردات الأسلحة وقيودًا (اختيارية) على الأنشطة المالية المتعلقة بالحرس الثوري. ويرى بعض الأكاديميين أن معظم القرارات المفروضة كان نتيجة سياسات أحمدي نجاد التصعيدية والصراعية[23]، لكن لا يمكن إنكار حقيقة أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية كانت في أثناء ولاية أحمدي نجاد تخضع للضغوط الأميركية، ما أدى إلى فشل العملية الدبلوماسية، وتحمّل إيران أعباء نتيجة اعتماد التحوّط الاستراتيجي.

أدّت العقوبات الدولية التي فُرضت منذ عام 2006 إلى حصار اقتصادي قاسٍ، أعاد الجمهورية الإسلامية عشرات السنين إلى الوراء على المستويين الخدماتي والصحي، حيث ترهّلت البنية التحتية ووسائل النقل بأشكالها كلها، وتراجع مستوى دخل الفرد، وارتفعت مستويات البطالة إلى 30 في المئة من مجموع القادرين على العمل، وتراجعت التبادلات التجارية، خصوصًا مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وتوجه أكثر من 70 في المئة من الصادرات الإيرانية في عام 2014 إلى الصين (41 في المئة) والهند (17 في المئة) وتركيا (15 في المئة)، وجاء 75 في المئة من وارداتها من الإمارات العربية المتحدة (39 في المئة) والصين (33 في المئة). ويوضح اعتماد فرص بديلة للتبادل التجاري مدى استعداد إيران لتحمّل تكلفة الشق الصراعي للتحوّط الاستراتيجي، كما كان لها أثرها في الاستثمارات الأجنبية التي

(22) هاشم أجريد الخوالدة، "السياسة الأمريكية تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني (1991-2012)"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط (الأردن)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2013، ص 90-95.

(23) Mark Landler, "Trump Abandons Iran Nuclear Deal," *The New York Times*, 13/5/2018.

تراجعت في الفترة بين عامي 2010 و2015، من 4 مليارات دولار إلى مليار و700 مليون دولار. وواجه قطاع إنتاج السيارات انخفاضًا حادًا، من مليون و600 ألف سيارة في السنة، إلى مليون ومئة ألف سيارة، إضافة إلى تجميد أموالها في الخارج، البالغة 100 مليار دولار[24].

على الرغم من فرض مجموعة من العقوبات الدولية، فإن الولايات المتحدة ركّزت منذ البداية على العقوبات الأحادية، بما فيها العقوبات الثانوية على الدول أو الشركات التي تتعامل مع إيران في بنود العقوبات؛ فمنذ ثمانينيات القرن العشرين، فرضت عقوبات على إيران بذريعة أنها داعمة الإرهاب، وشدّدت تلك العقوبات في أواخر الثمانينيات. وفي عام 1996 أضافت قانون العقوبات الإيرانية-الليبية، الذي يمنع الاستثمار الأجنبي في أي مشروع من مشاريع قطاع الطاقة تزيد قيمته على 20 مليون دولار في السنة، كما فرضت عقوبات ثانوية على الشركات والدول التي لديها علاقات تجارية أو استثمارية مع إيران. وساهمت تلك العقوبات في ردع الشركات التي تتعامل تجاريًا مع إيران، كما عوّقت الدول الأجنبية - ومن أهمها اليابان - الاستثمار في مجال الطاقة[25]. وفي عام 2010، منع الكونغرس الأميركي التعامل مع أي مصرف أجنبي يتعامل تجاريًا مع المصارف الإيرانية، أو مع الحرس الثوري. كما أقرت الولايات المتحدة في عام 2011 مجموعة من الإجراءات التي تُجبر مستوردي النفط الإيراني على خفض مشترياتهم، وشدّدت إدارة أوباما هذه العقوبات ضد إيران من خلال أمر تنفيذي في تشرين الثاني/ نوفمبر 2011. وفي كانون الأول/ ديسمبر 2011، وافقت الولايات المتحدة على عقوبات جديدة من شأنها أن تمنع وصول الشركات الأجنبية التي تتعامل مع البنك المركزي الإيراني إلى النظام المالي الأميركي[26].

---

(24) علي دربج، **عصر الدبلوماسية النووية الإيرانية: طهران تهدم جدار العزلة** (بيروت: دار النهضة العربية، 2017)، ص 340-344.

(25) عبد القادر، ص 205-206.

(26) Meghan L. O'Sulliva, "Iran and the Great Sanctions Debate," *The Washington Quarterly*, vol. 33, no. 4 (September 2010).

كما أصدر الرئيس باراك أوباما في كانون الثاني/يناير 2012 مرسومًا ينص على تجميد أي أرصدة تابعة للحكومة الإيرانية في الولايات المتحدة. وشهد آب/أغسطس من العام نفسه عقوبات أخرى، تشمل قطاعَي الطاقة وبناء السفن. وتستهدف تلك العقوبات أي فرد أو أي شركة تتعامل مع قطاعَي النفط والغاز، أو يقدم أيٌّ منهما تأمينًا إلى شركات النفط الوطنية الإيرانية، أو يتعاون مع إيران في استخراج اليورانيوم، أو يبيع ناقلات النفط لها. وفرضت أيضًا في عام 2013 عقوبات جديدة تستهدف كيانات أجنبية تقوم بعمليات شراء وبيع بكميات كبيرة بالريال الإيراني، أو لديها حسابات مصرفية بالريال خارج إيران، إضافة إلى قطاع السيارات الذي يُعدّ مصدرًا كبيرًا للعائدات الأجنبية في السوق الإيرانية، وتتضمن الكيانات والمؤسسات التي لديها صفقات ضخمة في هذا المجال، الأمر الذي أصاب بعض الشركات الأجنبية بأضرار بالغة، مثل شركة "رينو-نيسان" وشركات السيارات الآسيوية[27]. وعندما جرى التوصل إلى خطة العمل الشاملة المشتركة في عام 2015، أُزيلت هذه العقوبات الأميركية والدولية كلها، لكن مع تولّي الرئيس ترامب الحكم، تصاعدت حدّة الانتقادات الأميركية ضد إيران، وانسحب ترامب من خطة العمل الشاملة المشتركة التي أبرمتها الإدارة السابقة (إدارة أوباما).

بناءً على ذلك، فرضت الإدارة الجديدة في 6 آب/أغسطس 2018 الحزمة الأولى من العقوبات[28]. وفي 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، فُرضت الحزمة الثانية من العقوبات لتُعيد من جديد جميع العقوبات الأميركية التي أزالتها خطة العمل الشاملة المشتركة في عام 2015، وسرعان ما ظهرت الآثار الاقتصادية لانسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي، وحتى قبل إعلان الانسحاب رسميًا؛ ففي 7 أيار/مايو 2018، ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب

---

(27) شريفة شوادر، "العلاقات الإيرانية الأمريكية وتداعياتها على منطقة الشرق الأوسط (2003-2016)"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2017، ص 111-112.

(28) Kirkland Alert, "President Trump Withdraws U.S. from the Iran Nuclear Deal and Sets in Motion Re-Imposition of Comprehensive Economic Sanctions," Kirkland & Ellis' LLP., Washington, DC, May 10, 2018, pp. 2-5.

تكساس الوسيط الأميركي[29] إلى 70 دولارًا، الأمر الذي لم يحدث قبل ذلك بـ 42 شهرًا. وبالتالي، فإن العقوبات المفروضة على النفط الإيراني تؤدي إلى زيادة الأسعار العالمية. وقد أعلنت شركة "توتال" الفرنسية - التي أنفقت 400 مليون يورو في مشروعها - أنه لا يمكنها أن تستمر في مشروع تطوير حقل غاز جنوب فارس؛ لأنها تخاطر بالتعرض للعقوبات الأميركية[30].

في بداية حزيران/ يونيو، بلغ سعر صرف الدولار الأميركي نحو 90 ألف ريال، مقارنة بـ 42,890 ريالًا في نهاية عام 2017. ودفع تراجع العملة في نهاية حزيران/ يونيو التجار المتخصصين في الهواتف المحمولة في اثنين من أكبر مراكز التسوق في طهران إلى الإضراب، احتجاجًا على ارتفاع الأسعار. وحاولت السلطات الإيرانية وقف تراجع الريال في نيسان/ أبريل، من خلال توحيد أسعار الصرف الرسمية والسوق السوداء، وحظر التداول بأي شيء آخر غير السعر الرسمي البالغ 42 ألف ريال للدولار، وتوقّع الاقتصاديون في البرلمان الإيراني انخفاض النمو الاقتصادي إلى 5 في المئة بين عامَي 2019 و2020، ووقع ما يُسمى الركود الكبير، كما تضرر قطاع تأمين الشحن بشكل لافت، بعد أن بدأ يتحسن منذ عام 2015[31].

بعد فرض العقوبات في آب/ أغسطس 2018، بدأت الشركات بالتوقف عن ممارسة أنشطتها في إيران، وكانت البداية مع شركة صناعة السيارات الألمانية "دايلمر"، التي أعلنت أنها ستوقف الأنشطة التجارية كلها في إيران بعد بضع

---

(29) خام غرب تكساس الوسيط الأميركي: يعدّ خام غرب تكساس الوسيط أحد خامات القياس العالمية التي تُستخدم في تسعير الخامات الأخرى، خاصّةً في أميركا الشمالية، أكبر سوق للنفط في العالم، لذلك فهو النفط المعتمد ببورصة نيويورك.

كما يدل اسمه، فإن أغلبه كان يُنتج في غرب ولاية تكساس الأميركية، ثمّ يُنقل بأنابيب إلى أماكن أخرى، إلّا أنّ الأمر اختلف مع مرور الزمن، وأصبح أيّ مزيج له مواصفات خام غرب تكساس، كما تحدّده مواصفات عقود بورصة نيويورك، يعدّ "خام غرب تكساس الوسيط"، مهما كانت الولاية المنتجة له.

(30) Ken Koyama, "US Withdrawal from Iran Nuclear Deal and Growing Mideast Geopolitical Risks," *A Japanese Perspective on the International Energy Landscape*, no. 375 (May 2018), pp. 1-3.

(31) Kenneth Katzman, "Iran Sanctions," *Congressional Research Service*, *Report for Congress*, Order Code RS20871, November 15, 2019 pp. 62-64, accessed on 12/6/2021, at: https://bit.ly/3ESLrq7

ساعات من إعادة فرض العقوبات. وفي 20 آب/ أغسطس سحبت شركة "توتال" عملياتها كلها من إيران بسبب التهديدات الأميركية. وفي اليوم التالي أعلنت الخطوط الجوية البريطانية والخطوط الجوية الفرنسية توقف الطيران إلى إيران في غضون شهر. وبسبب تسارع الأحداث، خسرت العملة الإيرانية نصف قيمتها في مقابل الدولار، وارتفع معدل التضخم الشهري إلى 10.2 في المئة، والبطالة إلى 12.5 في المئة، كما ارتفعت الأسعار بشكل غير مسبوق، وتراجعت الصادرات النفطية إلى 35 في المئة في أيلول/ سبتمبر 2018، الأمر الذي وضع مزيدًا من الضغوط الداخلية، إلى جانب الضغوط الخارجية، على حكومة روحاني[32].

منذ فرض العقوبات، بدأ الحديث عن كيفية تعامل إيران مع آثارها الاقتصادية، حيث ذهب فريق إلى اعتبار أن إيران تستطيع الصمود في مواجهة العقوبات، كما فعلت من قبل طوال سنوات طويلة، ورأى فريق آخر أن تلك العقوبات سوف تترك آثارها في الاقتصاد الإيراني، ما سينشئ ضغوطًا تقود النظام الثوري إلى تقليل المشكلات التي يثيرها في منطقة الشرق الأوسط، ما يؤدي - على الأمد البعيد - إلى حدوث تغيير في أهداف هذا النظام و/ أو التخلّص منه.

استند الفريق الأول إلى مجموعة من الخبرات السابقة التي تضمّنت مجموعة من التدابير التي اتّخذتها إيران للتكيّف مع العقوبات الدولية والأميركية السابقة، وكُشِف عنها مؤخرًا؛ فقد أشار بعض التقارير إلى تحويل رجل الأعمال الإيراني التركي، رضا ضراب، مليارات الدولارات من تركيا إلى إيران من خلال مصارف ومؤسسات وشركات الواجهة. وفي نيسان/ أبريل 2018، كُشِف عن أن بنك المستقبل في البحرين ساعد إيران في إخفاء سبعة مليارات دولار من التحويلات بين عامي 2004 و2015، من خلال تزوير وثائق لإخفاء التجارة بين إيران والشركاء الأجانب. وبالمثل تمكّن بنك بيلاتوس - بنك مالطي خاص - من تجنّب العقوبات بين عامي 2006 و2014، حيث إن مالك البنك، علي صدر، هو مواطن إيراني؛ فبسبب عقوبات عام 2012 التي أثّرت في البنك المركزي الإيراني، قام بيلاتوس بغسل أكثر

(32) Ibid., pp. 64-66.

من 115 مليون دولار من مصرف غربي لشركات إيرانية، عن طريق مشروع إسكان فنزويلي، كما فتحت إيران مصارفها الخاصة في العراق، التي غالبًا ما كانت مملوكة من مواطنين عراقيين أو لبنانيين أو سوريين، وتقوم بتقديم التمويل اللازم إلى الحرس الثوري، كما تُخفي أصول الأموال وشراء العملات الأجنبية لمصلحة إيران. كما استخدم الإيرانيون الأثرياء الذين لهم صلات بالحكومة الإيرانية مخططات جوازات السفر في مقابل الاستثمار، فهم يقومون بشراء جوازات سفر من الدول الصغرى، مثل جزر القمر، لتسجيل شركات في الخارج وفتح حسابات مصرفية في هذه البلدان للتهرّب من العقوبات[33].

كما يعتمد المواطنون الإيرانيون أيضًا على الحوالات، وعادة ما يتم تحويل الأموال إلى المصارف في دول مثل تركيا والإمارات العربية المتحدة، ثم يتم تحويل الأموال إلى حساب مصرفي معيّن في الغرب، وبهذه الطريقة لا يمكن تعقّب الأصل الإيراني. واستخدمت إيران طوال سنوات عدة شبكات التوريد التي تشتري التكنولوجيا والخدمات التي تسمح لهم بالتهرب من العقوبات، ومن خلالها اكتسبت إيران السلع والخدمات المتعلقة بتزوير العملات والمعدات ذات الاستخدام المزدوج. واستخدمت شركات الطيران الإيرانية ووكلاؤها والشركات التابعة لها بعض الشركات الأمامية - التابعة لدول أخرى - لنقل الدعم المادي والعسكري إلى وكلاء إيران في سورية ولبنان، على امتداد سنوات طويلة، واستطاعت أن تتهرّب من العقوبات المتزايدة على الشحن والخدمات المرتبطة به، من خلال الوثائق المزوّرة وتغيير أعلام السفن ومشاركة أطراف ثالثة، مثل السماسرة والشركات التجارية، لإخفاء المدفوعات الأساسية والنشاط التجاري مع إيران، وتسرّبت تلك المعلومات إلى وزارة الخزانة الأميركية في فترة ما قبل خطة العمل المشتركة، ما أدى إلى فرض عقوبات على شركات الشحن التي زوّرت وثائق لإخفاء السفن التي ترسو في الموانئ الإيرانية والمدفوعات المرتبطة بالتجارة. وخلال فترات طويلة، استخدمت إيران المعادن النفيسة، مثل الذهب، لتسهيل صادراتها إلى الخارج

(33) Holly Dagres & Barbara Slavin, "How Iran Will Cope with US Sanctions," *Issue Brief, Atlantic Council*, (November 2018), pp. 1-2. at: https://cutt.us/LZkXL

وتجنّب التعامل بالدولار الأميركي[34]. وعن العقوبات على العملة الإيرانية، أعلن محمد جواد ظريف أن "إيران وشركاءها التجاريين سيستخدمون عملاتهم الخاصة في التجارة الثنائية"، حيث اعتبر أن بسبب الحرب التجارية التي أدارتها الإدارة الأميركية في تلك الفترة مع الاتحاد الأوروبي والصين، ظهر كثير من الدول المهتمة بتجنّب الدولار في معاملاتها؛ فالصين، على سبيل المثال، أقامت مؤخرًا منصّة لشراء النفط باليوان، الأمر الذي ينعكس على بورصة الصين، ما يساعد إيران في تجنّب استخدام الدولار في تعاملاتها الدولية[35].

هذا بينما يستند الفريق الثاني إلى حجم الخسائر التي واجهتها إيران حتى قبل توقيع الإدارة الأميركية الرسمي على العقوبات، خصوصًا أن الاقتصاد الإيراني يعاني أزمات كبرى. واستدل هذا الفريق على ذلك بانسحاب الشركات الكبرى من الاقتصاد الإيراني، بما فيها بعض الشركات الصينية، لتجنّب حرمانها من الولوج إلى السوق الأميركية. كما أن العملة الإيرانية ما زالت في حالة انخفاض، ما دفع حكومة روحاني إلى وقف التعامل بالريال الإيراني واستبداله بالعملة التاريخية، التومان، وواجهت إيران اضطرابات داخلية واسعة بسبب تردّي الأوضاع الاقتصادية، ما وضع حكومة روحاني في مأزق[36].

على الرغم مما سبق، فإن إيران استطاعت أن تنشئ مسارات موازية للعقوبات، من أجل التغلّب على آثارها؛ فالحرس الثوري، على سبيل المثال، كيان موازٍ للجيش، لكن إيران تعتمد عليه في إدارة الأزمة؛ إذ لديه علاقات غير شرعية بكثير من الفاعلين من غير الدول على المستوى غير الرسمي. وقد أشار محمد السعيد عبد المؤمن إلى أن الحرس يؤمّن السلع كلها والأدوية والأسلحة والمواد الغذائية التي تسد حاجات إيران الأساسية، إضافة إلى إنشاء مؤسسات قومية موازية

(34) Financial Crimes Enforcement Network (FinCEN), "Advisory on the Iranian Regime's Illicit and Malign Activities and Attempts to Exploit the Financial System," FIN-2018-A006 (October 2018), at: https://cutt.us/r58JY

(35) Dagres & Slavin, pp. 5-6.

(36) David Ramin Jalilvand, "The US Exit from the JCPOA: What Consequences for Iranian Energy?," *The Oxford Institute for Energy Studies* (June 2018), p. 8.

للمؤسسات الحكومية، وتتمثّل في لجنة إمداد الإمام، وهيئة جهاد التعمير، وجيش حراس الثورة، وهيئة الإسكان المتناسب، وهذه المؤسسات تشكل معًا ما يُعرف بالاقتصاد الموازي[37]، الذي يعمل بشكل غير رسمي، وبناءً على ذلك، يعمل على توفير السلع كلها التي حظرتها العقوبات للسوق الإيرانية، الأمر الذي يشير إلى استعداد إيران تحمّل تكلفة تحوّطها الاستراتيجي في ما يتعلق ببرنامجها النووي.

لم يقتصر أمر العقوبات على تلك المفروضة من الولايات المتحدة، بل إن الاتحاد الأوروبي أصدر منذ عام 2006 مجموعة من العقوبات الأحادية أيضًا، واستهدفت مجموعة من القطاعات الإيرانية التي تشمل النشاطات المصرفية، ومنعت افتتاح أي فروع جديدة تابعة للمصارف الإيرانية في أراضي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وفرضت حظرًا على خدمات التأمين وإعادة التأمين، ومنعت إيران من استخدام خدمات المراسلة المالية المتخصصة، بما فيها خدمة SWIFT، ومنعت استيراد النفط الإيراني وتصديره، وكذلك المنتَجات النفطية والغاز والمنتَجات البتروكيماوية أو التكنولوجية الخاصة بتلك القطاعات[38]، إضافة إلى منع تصدير المعدّات والتكنولوجيا البحرية الأساسية، من تصميم سفن البضائع وناقلات النفط، وتقديم خدمات مراقبة حركة النقل، وحظر تصدير الذهب والمعادن الثمينة والمجوهرات والمعادن الخام أو شبه المصنعة، مثل الألومنيوم والفولاذ والبرمجيات[39].

رُفعت هذه العقوبات الأوروبية وفقًا لخطة العمل الشاملة المشتركة. وبعد إعادة فرض العقوبات الأميركية، حاولت الدول الأوروبية التمسك بالاتفاق، كما بحثت الدول الأوروبية مع دول P4+1 - جميع أطراف الاتفاق ما عدا الولايات المتحدة - في آلية يمكن استخدامها لإجراء المعاملات القانونية

---

(37) محمد السعيد عبد المؤمن، "التعامل الإيراني مع العقوبات الدولية بين السياسة والاقتصاد والأيديولوجية"، **مجلة كلية الآداب** (جامعة أبو ظبي) (2018).

(38) Katzman, pp. 47-48.

(39) Aniseh Bassiri Tabrizi & Ruth Hanau Santini, "EU Sanctions Against Iran: New Wine in Old Bottles?," *Analysis*, no. 97, Italian Institute for International Political Studies (ISPI) (March 2012), pp. 1-7.

مع إيران، وضمان استمرارية المشاريع التجارية فيها، وأُعلن إنشاء شركة ذات أهداف خاصة، لتسهيل التجارة المشروعة والإنسانية مع إيران. لكن مع انسحاب عدد كبير من الشركات الكبرى، اتّضح أن هذه الآلية يمكنها أن تحمي المشروعات الصغيرة والمتوسطة فحسب[40]. وبصفة عامة، لم يستطِع الاتحاد الأوروبي الوفاء بوعده في تعويض إيران وشركائها من المؤسسات والشركات الاقتصادية جراء إعادة فرض العقوبات الأميركية بعد انسحاب الولايات المتحدة بصورة منفردة من الاتفاق النووي.

2 - تكلفة الخيار العسكري ضد إيران

كانت الأداة العسكرية إحدى أهم الأدوات المطروحة من الإدارة الأميركية في عهد جورج دبليو بوش للتعامل مع الأزمة النووية الإيرانية، خصوصًا خلال الفترة الأولى من إدارة الأزمة النووية، وهذا يمثل أحد التكاليف التي اختارت إيران تحمّلها من أجل مواصلة استراتيجيتها للتحوّط في ما يتعلق ببرنامجها النووي. ولوّحت تلك الإدارة بإمكان اللجوء إلى استخدام الأداة العسكرية إذا ما أخفقت الأدوات الدبلوماسية. وفي هذا الإطار جرى تسريب كثير من التقارير الاستخباراتية إلى وسائل الإعلام الأميركية والغربية بشأن تفصيلات تنفيذ مجموعة من "السيناريوات" المطروحة لضرب إيران، منها يشير **أولها** إلى أن إذا كانت الضربة موجّهة في الأساس إلى المنشآت النووية الإيرانية، فستتولى إسرائيل هذا المهمة، نظرًا إلى امتلاكها مجموعة من الطائرات البعيدة المدى التي سبق أن أجرت تمرينات وهمية على أهداف تشبه محطة نطانز. ويطرح **ثانيها** تولّي الولايات المتحدة هذا الأمر، وهنا تسعى لتحقيق أهداف أكثر اتّساعًا لتشمل تدمير البنية التحتية العسكرية، وتلك المتعلقة بالحرس الثوري، والسيطرة على حركة ناقلات النفط عبر مضيق هرمز الذي ربما يجري احتلال إيران من خلاله[41].

---

(40) Dagres & Slavin, p. 5.

(41) شوادر، ص 111-112.

إلا أن هذه الضربة لم تحدث، وذلك نتيجة وجود مجموعة من الصعوبات والقيود التي واجهت الولايات المتحدة، من أهمها: **أولًا**، صعوبة تدمير البرنامج النووي الإيراني، حيث إن إيران بنت المنشآت النووية في الأنفاق والتجويفات الصخرية للحيلولة دون تدميرها بالأسلحة التقليدية، كما أنها وزّعت تلك المنشآت على أماكن كثيرة (22 موقعًا بحسب بعض التقديرات) ومتباعدة. ولذلك كانت إيران على استعداد لتحمّل أعباء التوازن الصلد في استراتيجية التحوّط، إضافة إلى أن تدمير المنشآت النووية لا يعني إنهاء البرنامج النووي، وإنما تأخيره بعض الوقت فحسب. **ثانيًا**، نفوذ إيران الإقليمي، وهو أحد الإجراءات التي اتّخذتها إيران للحدّ من تكلفة استراتيجية التحوط، حيث تملك إيران أوراق ضغط متعددة. **ثالثًا**، الردّ الإيراني المتوقع، حيث تملك إيران قوة عسكرية لا يُستهان بها، ونظامًا صاروخيًا متطورًا، تتراوح حدوده بين 400 و3500 كم. **رابعًا**، المعارضة الدولية لهذا الطرح، بما في ذلك الدول المعادية لإيران[42].

استمر التلويح باستخدام الأداة العسكرية حتى في بداية عهد الرئيس باراك أوباما في غضون الاختبارات الصاروخية الإيرانية المتتالية، لكن هذا الأمر تطور بشكل لافت في عهد الإدارة الأميركية الجديدة برئاسة دونالد ترامب، التي استفادت من دروس الماضي، وأصبحت على دراية تامّة بأن توجيه ضربة أميركية و/ أو أميركية-إسرائيلية ما عادت ذات جدوى، نتيجة القيود الموضحة سلفًا، لكنها وجدت تطورًا جديدًا هو رغبة عدد كبير من الدول العربية - المسيطرة على المشهد في منطقة الشرق الأوسط، ومن بينها مصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين - في التخلّص من النظام الحاكم في إيران والنفوذ الشيعي في المنطقة، ولذلك عملت إدارة ترامب على إنشاء تحالف أمني عربي من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إضافة إلى مصر والأردن، ويُعرف هذا التحالف بشكل غير رسمي باسم "الناتو العربي"، ويحمل أسماء مختلفة أيضًا، مثل "تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي" ("ميسا" MESA)، والهدف الأساسي من إنشائه هو

(42) عبد القادر، ص 215-221.

التصدي للعدوان الإيراني والإرهاب والتطرف وتحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط[43].

لكن هذا التحالف يواجه كثيرًا من الصعوبات والتحديات التي تكمن خلف إنشائه. وقد بينت دراسات كثيرة مساوئه التي يمكن توضيحها من خلال أن المشكلة الرئيسة تكمن في سياسات الولايات المتحدة المُضلِّلة التي تؤدي في النهاية إلى الإضرار بمصالح الولايات المتحدة ذاتها؛ فهي عملت على تدريب المعارضة السورية طوال فترة الحرب الأهلية وتزويدها بالأسلحة والعتاد للتخلّص من نظام بشار الأسد، إلا أنها لم تُفلح حتى الآن في تحقيق ذلك. كما أن السياسة الأميركية الحالية تتمثّل في إبقاء السوريين والإيرانيين فقراء، وتأمل من وراء ذلك في أنهم سيُطالبون بتغيير النظام، لكن هذا لن يؤدي إلا إلى مزيد من الحروب والتطرف. وبالمثل، تعمل الولايات المتحدة على تدريب "الناتو العربي" وتجهيزه، لإجراء تغيير في النظام الإيراني، من المحتمل أن يُواجَه بالفشل ذاته، حيث إن تفضيل الولايات المتحدة الحلول العسكرية في السياسة الخارجية ودفعها إلى "الناتو العربي" بقيادة سعودية غير مبرر، وقد تكون له عواقب غير مقصودة لتحفيز الجهات الفاعلة الإقليمية، وسيؤدي إلى مزيد من المواجهات والدمار؛ فمفهوم "الناتو العربي" نفسه ينم عن إشكالية، حيث إن هذه الدول الثماني تشهد انقسامات حول كثير من القضايا، مثل اليمن، والأزمة الخليجية التي نتج منها قيام أربع دول من دول التحالف الجديد (المملكة العربية السعوديّة والإمارات العربية المتحدة والبحرين ومصر) بفرض حصار وعقوبات على دولة قطر، وكذلك حول تقديرات الخطر الإيراني؛ فهناك ثلاث دول هي قطر والكويت وسلطنة عُمان لا ترى في إيران أي أخطار تُهدّدها، بل تجمع هذه الدول وإيران علاقات تجارية واقتصادية ودبلوماسية، كما أن هناك خلافًا بين مصر والأردن من جهة، والمملكة العربية السعودية من جهة أخرى، حول كيفية إنهاء الحرب الأهلية في سورية[44].

(43) Yoel Guzansky & Kobi Michael, "Establishing an Arab NATO: Vision Versus Reality," The Institute for National Security Studies, INSS, no. 1107 (November 2018), p. 2.

(44) Christina Lin, "An 'Arab NATO' and America's Militarized Mideast Policy," Institut für Strategie - Politik - Sicherheits - und Wirtschaftsberatung, ISPSW, Strategy Series, no. 567 (August 2018), pp. 2-4.

علاوة على ذلك، فإن التحالف يأتي لإحداث مزيد من الانقسامات العرقية والطائفية وحتى الجغرافية في منطقة الشرق الأوسط، حيث يضع الدول السُنّية في مواجهة الشيعة في المنطقة بزعامة إيران، الأمر الذي يُضفي الطائفية على هذا المحور. أما من الناحية الجغرافية، فهو يفصل المشرق عن المغرب العربي، حيث لم يضم المغرب العربي المعروف بعدائه لإيران، إضافة إلى ماهية مواقف الدول الكبرى من هذا التحالف، مثل روسيا والصين، كذلك موقف الدول الإقليمية الكبرى، مثل تركيا وباكستان، منه، وفي الوقت نفسه يواجه هذا التحالف تساؤلًا عن الدور الإسرائيلي فيه. وبما أن الولايات المتحدة هي التي اقترحت إقامته لمواجهة إيران في الأساس (العدو الأكبر لإسرائيل الآن)، فسيكون لها دور كبير، حتى وإن لم يتم إعلان ذلك، وهنا يشير هذا المقترح إلى أن تلك الدول تنأى بنفسها عن الصراع العربي-الإسرائيلي، وتتّجه نحو الصراع العربي-الإيراني، السُنّي-الشيعي[45].

3 - نفوذ إيران الإقليمي الممتد

كانت إيران تعلم جيدًا أنها ستواجه تكلفة نتيجة اعتمادها استراتيجية التحوّط. وبالتالي، عملت على إعداد نفسها لتحمّل أعباء تنفيذ استراتيجيتها هذه في ما يتعلق ببرنامجها النووي. وبما أنها الدولة الشيعية الوحيدة في العالم[46]، وبالتالي الموطن الرئيس للمذهب الشيعي الأقلوي، فإنها عملت على توطيد علاقتها بالجماعات الشيعية المتناثرة في منطقة الشرق الأوسط، لدعم نفوذها الإقليمي، ولتتمكّن من امتلاك أدوات التأثير، وخصوصًا في حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة. وبالمثل، كانت الصين على استعداد - في تحوطّها لتأمين إمدادات النفط - لتحمّل التكلفة الخارجية والتكلفة الداخلية لتعميق العلاقات الثنائية بالدول المنتجة للنفط، مثل إيران والسودان وفنزويلا، من خلال بناء البنية

---

(45) Guznasky & Micheal, pp. 3-4.

(46) وفقًا للدستور الإيراني الذي نص على أن الحكومة والدولة تقوم على أساس ولاية الفقيه. يُنظر:
"Iran (Islamic Republic of)'s Constitution of 1979 with Amendments through 1989," *Constitute*, 26/8/2021, at: https://bit.ly/35mOruJ

التحتية والتنازل عن القروض وتقديم الحوافز الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية الأخرى، من أجل تمهيد الطريق لشركات النفط الوطنية[47]. وترتيبًا على ذلك، هناك مشروع إيراني لتكوين الأمة الإسلامية التي تقودها إيران، وإلغاء الحدود التي وضعتها القوى الإمبريالية الغربية. كما أن تلك العلاقات تعود أيضًا إلى مبدأ تصدير الثورة الذي أتت به الثورة الإسلامية، لتكرار النموذج الإيراني حيثما تهيّأت التربة لذلك، بالاعتماد على وسائل شتى، ومن أهمها الأقليات ذات المذهب الشيعي. وكان هذا هو الفكر السائد طوال فترة الثمانينيات، وإنْ أُخضع للمراجعة في التسعينيات، عندما تخلّى رفسنجاني عن دعم انتفاضة شيعة العراق[48]؛ فإيران تستغل كل من يؤمن بالمذهب الشيعي، وبالتالي، تستثمر الأقليات الشيعية في منطقة الشرق الأوسط للتمدد السياسي والقومي.

طوّر أحمدي نجاد لدى وصوله إلى سدة الحكم في عام 2005، دبلوماسية خارجية نشطة، ووضع مشروعًا متكاملًا للتغلغل في دول الخليج من أجل تحقيق تمدّد إيران خارج نطاقها الإقليمي. وطوّر أيضًا العلاقات بشيعة العراق مرة أخرى بعد أن انقطعت سنوات طويلة، باعتبارهم إحدى أدوات الضغط في استراتيجية التحوّط، وكانت فترة حكمه الأبرز في تاريخ الجمهورية الإسلامية، حيث وطّد العلاقات بسورية وحزب الله في لبنان، ودعم الأقليات الشيعية في البحرين والمملكة العربية السعودية والكويت. وعلى الرغم من التغيير الذي طرأ على السياسة الإيرانية في عهد روحاني، فإنه لا يمكن القول إنها خروج عن الخط العام للسياسة الخارجية الإيرانية، وسنجد أن واحدًا من الأهداف الثلاثة الكبرى في السياسة الخارجية الإيرانية هو "إيجاد مجتمع إسلامي على أسس شيعية"، الأمر الذي تحوّل إلى أحد الثوابت والمرتكزات في العقيدة والفكر الإيرانيين[49].

---

(47) يُقارن مع: Salman & Geeraerts, p. 109.

(48) نيفين عبد المنعم مسعد، **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية - الإيرانية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص 26-28.

(49) دربج، ص 379-381.

لكن إيران تجد في دعمها الشيعة في منطقة الشرق الأوسط أداةً لزيادة أوراقها من أجل ضمان استمرارية تحوّطها الاستراتيجي تجاه الولايات المتحدة، وإعلان وجودها عبر العراق ولبنان واليمن وسورية والأقليات الشيعية، واستخدامها ورقة للمساومة والمفاوضات مع الولايات المتحدة بشأن برنامجها النووي، ومن أجل إبعاد استخدام الأداة العسكرية أيضًا لحل هذه المسألة. وهنا تستخدم إيران أوراقها الإقليمية لتعزيز موقعها في مسار عملية التفاوض مع الغرب، وكأنها تُبلّغ الغرب أن حل المشكلات المتعلقة بسورية والعراق واليمن ولبنان يرتبط بما تُقرّره الولايات المتحدة. وكما تحدّث محمد جواد ظريف في حوار مع مجلة **ناشونال إنترست** في عام 2014، وأوضح "أنه لو كانت الولايات المتحدة راغبة في القيام بمغامرة عسكرية في إيران فهي قصة مختلفة، ولا أظن أن أي شخص عاقل سيكون راغبًا في القيام بها، لا سيما في منطقة تواجه تحديات عدة، وإيران هي الدولة الوحيدة التي أظهرت جدّية لحل تلك التحديات، فلو أن دولة ساعدت على إنقاذ بغداد من تنظيم 'داعش'، ولو أن هناك دولة ساعدت على إنقاذ إقليم أربيل في كردستان، فهذه الدولة هي إيران ولا دولة غيرها"[50]. ومن هنا، لا بد من توضيح أهم أوراق المساومة الإيرانية باعتبارها أحد أهم المؤشرات على استعداد إيران لتحمّل تكلفة استراتيجية التحوّط، وهذه الأوراق هي:

- **اليمن**: وجدت إيران في اليمن أحد أهم المواقع المستهدفة لتوسيع النفوذ الإيراني، لما يمثله من أهمية استراتيجية لها، لوقوعه في شبه الجزيرة العربية، وإشرافه على طرق وممرات الملاحة البحرية والتجارة الدولية. وبالتالي، يمثل اليمن إحدى أدوات الضغط على حلفاء الولايات المتحدة، أي أحد تكاليف الشق الصراعي لاستراتيجية التحوّط الإيرانية. ومع اندلاع حرب الخليج الثانية، استطاعت إيران - عبر أكثر من قناة - اختراق الطائفة الزيدية، وزيادة نفوذها في اليمن، من خلال إرسال بعض الوفود بغرض السياحة ظاهريًا، فيما عمدت تلك الوفود إلى نشر المذهب الاثني عشري، ومن خلال الملحق الثقافي والمراكز الطبية والنشاط الاقتصادي والمساعدات والمنح الدراسية أيضًا. وكان الحوثيون

(50) نقلًا عن: شوادر، ص 96-97.

هم الأقرب إلى النفوذ الإيراني، حيث بدأوا يُحرّفون في المذهب الزيدي، وأقرّوا بنظام الحسبة، وهو الأقرب إلى ولاية الفقيه عند الجعفرية الاثني عشرية. وبالتالي، درّسوا مادة عن الثورة الإيرانية الخُمينية ومبادئها ضمن مناهج الدورات والتدريبات في المراكز التعليمية لاتحاد الشباب المؤمن، فضلًا عن إقامة الحوزات، ونشر المذهب "الرافضي" على يد مدرسين عراقيين[51]. وتستفيد إيران من موقع اليمن الاستراتيجي الذي يُمكّنها من أن يكون لها موطئ قدم في حوض البحر الأحمر، والسيطرة على مضيق باب المندب، ومن هنا تقديمها الدعم المستمر إلى حلفائها في اليمن بعد الثورة اليمنية في شباط/ فبراير 2011، بغرض تمكينهم من التصدي لضربات التحالف العربي الذي تقوده العربية السعودية. وفي هذا الإطار، صرح اللواء البحري محمود موسوي - في معرض تبريره وجود القطع البحرية الإيرانية في البحر الأحمر والخليج - بأن "المجموعة البحرية الرابعة والثلاثين تقف الآن في مضيق باب المندب لحماية ناقلات النفط والسفن الإيرانية، وتقوم بعمليات المراقبة والرصد، لتتوافر لديها المعلومات الكافية عن الأوضاع في المنطقة"[52].

- **العراق**: فتح الاحتلال الأميركي للعراق في عام 2003 الباب أمام الجمهورية الإسلامية لمد خطوط الاتصال مع شيعة العراق. وهنا توافرت لدى إيران إحدى أدوات الضغط في استراتيجيتها للتحوّط على الولايات المتحدة في ما يتعلق ببرنامجها النووي. وبدأت تلك العلاقات مع انتخابات الجمعية الوطنية العراقية في بداية عام 2005 ووصول حكومة شيعية إلى الحكم، وقيام رئيس الوزراء العراقي (إبراهيم الجعفري) بزيارة إيران. لكن كان لطبيعة الفوارق الملموسة في الخلفيات الدينية والسياسية للقوى الشيعية المختلفة، الأثر في اختلاف موقف القوى الشيعية العراقية من إيران، وكانت تلك أحد تكاليف التحوّط الاستراتيجي، التي تعيّن على إيران تحمّلها وإيجاد حلول لها؛ فحزب الدعوة الإسلامية والمؤتمر الوطني العراقي يقيمان علاقات جيدة، بل تحالفية، مع إيران، بينما يحاول حزب المجلس الأعلى للثورة الإسلامية أن

---

(51) رؤوف سليمان أبو العابد، **الحوثيون: الدور والمتوقع في لعبة التوازنات الإقليمية-الدولية** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2012)، ص 91-93.

(52) عبد المؤمن، "التحول الجديد في التوجه العسكري الإيراني"، ص 72-73.

يحافظ على مسافة بينه وبينها. وتوجد خلافات وعلاقات توتر بين إيران والتيار الصدري وائتلاف إياد علاوي، كما أن هناك تباينًا ملحوظًا بين وجهتي النظر العراقية والإيرانية بشأن نظرية ولاية الفقيه[53]. وعلى الرغم مما سبق، فإن إيران وجدت الفرصة سانحة - بعد وصول حكومة شيعية إلى الحكم - لنشر إمكاناتها الاستخباراتية وعناصر حرسها الثوري والتوسع في دبلوماسيتها، ففتحت القنصليات والمكاتب في كثير من المدن العراقية، لتوسيع نفوذها فيه ومراقبة الوضع العراقي عن كثب، حيث أغدقت على المقاومة العراقية المال والسلاح، وفي بعض الأحيان التدريب وتقديم المعلومات. ولذلك، تصاعد نفوذها في العراق الذي تحوّل إلى سيطرة على مراكز صنع القرار فيه، وخصوصًا بعد الانتشار الكامل لفيلق القدس والمخابرات الإيرانية، ما يوضح استعداد إيران لتحمّل تكلفة استراتيجية التحوّط[54].

استطاعت إيران أن تمد خطوط الاتصال مع تلك الأحزاب الشيعية المناوئة لها، ومن أهمها تيار مقتدى الصدر، بل إنها اتصلت بالأحزاب السُنّية والكردية أيضًا. وكانت حريصة على توحيد الأحزاب الشيعية في العراق كي تتمكّن من ترجمة ثقل الشيعة الديموغرافي (نحو 60 في المئة من سكان البلاد) إلى نفوذ سياسي، وبذلك تُعزّز سيطرة الشيعة على الحكومة. وتحقيقًا لهذه الغاية، حاولت إيران التأثير في نتائج الانتخابات البرلمانية في عامي 2005 و2010، وكذلك في انتخابات 2009 الإقليمية، من خلال تمويل مرشّحيها المفضلين. وإضافة إلى ذلك، سعت للحفاظ على علاقاتها الجيدة، بصفة تقليدية، بالأحزاب الكردية الرئيسة؛ لتأمين نفوذها في أجزاء من شمال العراق، وكان انتصار عدنان المالكي، المدعوم منها، دليلًا على نفوذها المتنامي في العراق[55].

(53) محمد عباس ناجي، "حدود التحول في السياسة الإيرانية تجاه العراق بعد انتخاب أحمدي نجاد"، **مختارات إيرانية**، السنة 6، العدد 61 (2005)، ص 104-107.

(54) يُنظر: حميد الراوي، "المشروع الإيراني"، في: **النفوذ الإيراني في العراق وانعكاساته الإقليمية: ورشة عمل**، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، وحدة الأمن الإقليمي وثقافة السلام، برنامج الدراسات الإيرانية، القاهرة، 29/ 8/ 2007، ص 39-42.

(55) Michael Eisenstadt, Michael Knights & Ahmed Ali, "Iran's Influence in Iraq Countering Tehran's Whole-of-Government Approach," Policy Focus 111, The Washington Institute for Near East Policy (April 2011), at: https://bit.ly/3dMLubp

كان لإيران دور واضح في القضاء على تنظيم الدولة الإسلامية في هذا البلد؛ إذ إنها دعمت الحكومة الشيعية، وساعدت في تحالف الجماعات الشيعية بعضها مع بعض في إطار "الحشد الشعبي"، وشنّت هجومًا على المناطق السنية الواقعة تحت سيطرة التنظيم، ولذلك كان لهزيمته أمام تلك الحكومة الشيعية، إضافة إلى التنظيمات الشيعية المختلفة والمعروفة بتلقّيها الدعم من إيران، الأثر في زيادة النفوذ الإيراني في ذلك البلد[56]. ولهذا استطاعت إيران أن تساعد في إعادة الاستقرار في العراق لتمكين الحكومة الموالية لها من أداء مهماتها، من أجل أن تمضي هي قُدمًا في **استراتيجية التحوّط الإيرانية** في ما يتعلق ببرنامجها النووي. كما مثّلت الانتخابات العراقية في عام 2018 انتصارًا إيرانيًا آخر على الساحة العراقية، حيث انتُخب رئيس الحكومة العراقية محمد الحلبوسي، المدعوم من التحالف المقرّب منها، وكان يشغل في ما سبق منصب محافظ الأنبار، وهو مدعوم من تحالف الفتح الذي يتزعمه هادي العامري المقرّب من إيران[57].

- **سورية**: منذ قيام الثورة الإيرانية في عام 1979، حافظت إيران على التعاون الشامل مع سورية على صُعد الاقتصاد والسياسة والأمن والثقافة، حيث إنها وجدت فيها حليفًا لدعم حزب الله في لبنان، الذي يُعدّ "رأس حربة" لتنفيذ الأجندة الإيرانية في ما يتعلق باستراتيجيتها التحوّطية لبرنامجها النووي. واكتسب المجال الأمني في هذه العلاقة الاهتمام الأكبر، حيث شكل الجانبان اتفاقية ضمنية طويلة الأجل، مع قنوات مهمة عدة للتشاور[58]. وكان لوصول بشار الأسد إلى سدة الحكم في عام 2000 وتسارع الأحداث الإقليمية الأثر اللافت في توطيد العلاقات بينهما، بداية من الغزو الأميركي للعراق في عام

(56) مهدي جوكار، "الإحساس بالاستهداف: محددات الرؤية الإيرانية لدوافع ومعوقات مشروع تكوين قوة عربية مشتركة"، **مختارات إيرانية**، السنة 14، العدد 174 (2015)، ص 14-15.

(57) "ما مدى التوغل الإيراني في الساحة السياسية العراقية؟"، **بي بي سي عربي**، 16/ 9/ 2018، شوهد في 13/ 6/ 2021، في: https://bbc.in/3zlvFSp

(58) Degang Sun, "Brothers Indeed: Syria-Iran Quasi-Alliance Revisited," *Journal of Middle Eastern and Islamic Studies* (in Asia), vol. 3, no. 2 (2009), pp. 69-70.

2003 والحرب الإسرائيلية على لبنان في عام 2006، الأمر الذي وصفه البعض بـ"محور المقاومة". وكان توقيع أول اتفاقية رسمية في المجال الأمني بين البلدين في عام 2006، حيث وقع وزيرا الدفاع السوري والإيراني اتفاقًا للتعاون العسكري في وجه ما سُمّي "التهديدات المشتركة" التي تشكلها إسرائيل والولايات المتحدة. كما أسفر الاتفاق عن بيع معدات عسكرية إيرانية إلى سورية[59]، ولذلك وُصفت العلاقات الإيرانية-السورية بأنها علاقات استراتيجية في كلٍّ من المجال السياسي والتعاون العسكري والأمني، بينما لم ترقَ تلك العلاقات على المستوى الاقتصادي إلى الدرجة الاستراتيجية نفسها. لكن الدور الإيراني تعاظم اقتصاديًا في سورية في أواخر عام 2011، بعد أن قاطعت دول عربية وأجنبية النظام السوري، جراء سياساته الأمنية المفرطة ضد المتظاهرين، فدعمته إيران بمدرّبين ومستشارين بعد توسع رقعة الاحتجاجات في سورية، وعزّزت معه التبادل التجاري، ورفعت من إسهام استثماراتها في مجالات الطاقة والاتصالات والتجارة[60].

- **الأقليات الشيعية في دول الخليج**: يمثّل الشيعة 15 في المئة من مليار و600 مليون مسلم في العالم، ويمثل أبناء الطائفة السُنية أغلبية سكان الشرق الأوسط، فيما تتباين نسب السُنّة والشيعة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهي تصل إلى أعلاها في البحرين (60-65 في المئة)، وإلى أدناها في سلطنة عُمان (10 في المئة)[61].

تتواصل إيران قوميًا ومذهبيًا مع دول الخليج على مستوى الجالية الإيرانية والشيعة العرب الذين يمثلون جزءًا تكوينيًا أساسيًا من النسيج الاجتماعي الخليجي، باعتبار ذلك إحدى الأدوات لتحمّل تكلفة التحوّط الاستراتيجي

---

(59) Ibid., p. 71.

(60) "التموضع الاقتصادي الإيراني في سورية"، **أوراق بحثية**، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية (اسطنبول)، في: https://bit.ly/3gkYR4I

(61) Heather M. Robinson et al., *Sectarianism in the Middle East: Implications for the United States* (Santa Monica, Calif: RAND Corporation, 2018), accessed on 13/6/2021, at: https://bit.ly/3sbXBqH

تجاه الولايات المتحدة. وكان لاندلاع ثورات الربيع العربي في عام 2011 الأثر في تحفيز احتجاجات وتظاهرات في معظم دول الخليج (البحرين، عُمان، الكويت، السعودية)، غير أنّ أقواها حدث في مملكة البحرين، التي شهدت احتجاجات شعبية واسعة النطاق في عام 2011، بسبب إحساس البحرينيين بالإحباط نتيجة التباينات الاجتماعية، والسجن التعسفي لبعض عناصر المعارضة، وعنف الشرطة ضد الناشطين الشيعة. وكان رد الحكومة على أعمال الشغب عنيفًا، حيث قُتل وجُرح كثيرون، كما أكدت البحرين أن التظاهرات كانت مجرد مخطط شيعي نظّمته إيران. ونفت إيران – على ألسنة عدد من مسؤوليها – تورّطها في الاحتجاجات الشعبية في البحرين. وعقب سلسلة من محاولات فاشلة لقمعها بواسطة قوات الأمن البحرينية، استعانت البحرين بقوات "درع الجزيرة"، في آذار/مارس 2011، لتأمين المنشآت الاستراتيجية ومواجهة الاضطرابات الداخلية. وبلغ حجم قوة التدخل أكثر من 1700 فرد (1200 سعودي، 500 إماراتي، بالإضافة إلى قوات قطرية وقوة بحرية كويتية غير محددة). وبدا أن السعودية هيمنت على عملية التدخل بأكملها[62]. والجدير ذكره أن إيران تقدم الدعم العسكري إلى الجماعات الشيعية في البحرين والكويت؛ ففي آب/أغسطس 2015، أعلنت الكويت ضبط خلية إرهابية تابعة لحزب الله، وفي حيازتها 19 طنًا من الذخيرة، و144 كغ من الديناميت (TNT) وقذائف صاروخية وقنابل يدوية وأسلحة، في مزرعة في منطقة العبدلي، بالقرب من الحدود العراقية–الكويتية[63].

– **حزب الله في لبنان:** عملت إيران على تقديم أشكال الدعم كلها إلى حزب الله، سواء الإعلامي أو الثقافي أو العسكري، في ضوء أرضية عقائدية مشتركة، حيث وجدت أنه الحركة المقاومة الشيعية التي يمكنها أن تنفذ

---

(62) أيمن الدسوقي، "معضلات الأمن الجماعي في دول مجلس التعاون الخليجي"، **سياسات عربية**، العدد 10 (أيلول/سبتمبر 2014)، ص 57، 60، 62؛ أيمن الدسوقي، "معضلة الاستقرار في منطقة الخليج العربي"، مجلة **المستقبل العربي**، العدد 434 (نيسان/أبريل 2015)، ص 78–80.

(63) Luíza Gimenez Ceriol, "Roles and International Behaviour: Saudi-Iranian Rivalry in Bahrain's and Yemen's Arab Spring," *Contexto Internacional*, vol. 40, no. 2 (May-August 2018), pp. 301-304.

الأجندة الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط، بما يخدم استراتيجيتها للتحوّط في ما يخص برنامجها النووي. واستطاع حزب الله أن يُوظف الدعم المالي الإيراني في تكوين مؤسسة إعلامية ناجحة، هي الأكبر والأكثر اتساعًا وشهرة في المجموعات الإسلامية في العالم العربي، سواء السُنّية أو الشيعية، وتتكوّن من محطة تلفزيونية (قناة المنار) وصحف ومجلات ومراكز نشر ومواقع إلكترونية. وتشير الصور والرموز كلها إلى الإمام الخميني والثورة الإيرانية، وكان لإيران السبق في بداية إنشاء تلك القاعدة الإعلامية. وعلى الرغم من رفض الحكومة اللبنانية تأسيس المحطة التلفزيونية، استخدمت إيران الوسائل الممكنة كلها لإنشائها وبدء بثها. كما أن في الجنوب اللبناني مدارس خاصة تتبع النظام التربوي الإيراني، ومنها مدارس الإمام الخميني ودار الإمام المهدي، الأمر الذي يمثل استعداد إيران لتحمّل التكلفة من أجل مواصلة استراتيجية التحوّط[64].

استطاع حزب الله أيضًا، وبمساعدة إيرانية، أن يُقيم مؤسسات صحية واجتماعية واسعة، ضمن نظام خدمة مكوَّن من: **أولًا**، الوحدة الاجتماعية، وتضم أربع مؤسسات: مؤسسات جهاد البناء ومؤسسة الشهيد ولجنة إمداد الإمام الخميني ومؤسسة الجرحى. وأصبحت تلك المؤسسات ذات دور فعال على الساحة اللبنانية؛ فعلى سبيل المثال استطاعت مؤسسة جهاد البناء، عبر إيران، إمداد 45 في المئة من سكان ضاحية بيروت الجنوبية بالمياه، وهي المسؤولة عن بناء البنية التحتية والسكنية منذ حرب 2006. وترعى مؤسسة الشهيد أُسَر شهداء القتال مع إسرائيل، بينما ترعى مؤسسة أخرى الجرحى منهم. **ثانيًا**، الوحدة الصحية، التي تتكون من ثلاثة مستشفيات و12 مركزًا صحيًّا و20 مستوصفًا و20 عيادة لطب الأسنان و10 دوائر رقابة، تقوم بتقديم الرعاية الصحية المجانية. **ثالثًا**، الوحدة الثقافية، التي تقدم خدمات تعليمية إلى العائلات الفقيرة، خصوصًا من أبناء الطائفة الشيعية الذين لا يستطيعون تحمّل

(64) سماح عبد الصبور عبد الحي، **القوة الذكية في السياسة الخارجية: دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان 2005-2013** (القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم، 2014)، ص 205-208.

تكاليف الدراسة، بأقساط أقل من أقساط المدارس اللبنانية الخاصة، وتخدم نحو 1400 طالب، كما تقدم منحًا دراسية إلى الطلاب ومساعدات مالية وكتبًا. ولذا، استطاع أن يكوّن الحزب قاعدة شعبية عريضة، ويفرض واقعًا داخليًا وإقليميًا، بل ودوليًا، بشرعية وجوده.

يشبه ذلك ما فعلته الصين في تحوّطها لتأمين إمدادات النفط؛ فهي دعمت التنقيب عن الموارد النفطية وتطويرها لتأمين إمدادات النفط في الشرق الأوسط، ولذلك كانت مستعدة لقبول العديد من الصعوبات والتكاليف، مثل الميزانيات الرأسمالية العالية وفترات البناء الطويلة وعدم اليقين الكبير في الاستثمار[65].

اتضحت مما سبق التحركاتُ الإيرانية الناعمة تجاه حزب الله، بدءًا من تأسيسه، مرورًا بتشكيل مرتكزاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إضافة إلى البُعد الأهم في تلك التحركات وهو البُعد العسكري، الأمر الذي سيتم توضيحه في المبحث التالي من هذا الفصل.

أخيرًا، من الأهمية أن نشير إلى أن إيران تتمدد لتصدير الثورة الإيرانية ونشر نفوذها، وهو مبدأ أساسي في الثورة الإسلامية؛ فهي لا تتمدد من خلال المذهب لنشر المذهب الشيعي في الدول المجاورة، أو في منطقة الشرق الأوسط، وإنما لنشر نفوذها فحسب، حيث إنها تسعى لتصدير الثورة الإسلامية، وليس المذهب الشيعي[66].

4 - أدوات الصراع اللامتماثل

اعتمدت إيران في مواجهة الولايات المتحدة على استراتيجية تقوم على تطوير قدرات المواجهة اللامتماثلة، كواحد من التكاليف التي اختارت

(65) يقارن مع: Salman & Geeraerts, p. 111.

(66) محمد السعيد عبد المؤمن، "التجارب الإيرانية في السياسة الدولية"، **مجلة كلية آداب** (جامعة أبو ظبي) (2018)، ص 32-37.

إيران تحمّلها من أجل مواصلة تحوّطها الاستراتيجي، من خلال مواجهتها بأساليب غير تقليدية، بهدف رفع تكلفة أي انتصار محتمل لها، إلى درجة تدفع خصمها إلى إعادة حساباته والعدول عن موقفه. ويرجع ذلك إلى أنها تعي حدود قدراتها العسكرية والتكنولوجية والاقتصادية، مقارنة بقدرات الولايات المتحدة، إضافة إلى تفوّق الولايات المتحدة في ما يتعلق بالمكانة السياسية، حيث تبيع الصين الأسلحة والتكنولوجيا المتقدمة إلى مورّدي النفط الرئيسين، مثل إيران وفنزويلا، لضمان إمدادات النفط منهم، على الرغم من أن هذه الصفقات العسكرية تسبب التوتر بين الصين والولايات المتحدة في كثير من الأحيان[67]. وتستخدم في ذلك أساليب غير تقليدية، من بينها القدرات الاستخباراتية، والاعتماد على تشكيلات عسكرية متخصصة، مثل الحرس الثوري والباسيج، وكذلك حروب الوكالة، باستغلال التحالفات مع الجماعات المسلحة والميليشيات، مثل الحوثيين في اليمن وقوات الحشد الشعبي في العراق، حيث تعتمد، في ذلك، بصفة أساسية على فيالق الحرس الثوري الإيراني، خصوصًا قوتها البحرية المعروفة باسم "قوة القدس" التي تستخدم تكتيكات الحروب غير المتماثلة في تهديدها دول الخليج التي لديها تحالفات عسكرية قوية مع الولايات المتحدة[68]. فكلما صعّدت الولايات المتحدة لهجتها وتزايد الضغط الاقتصادي على إيران، أشارت هذه الأخيرة في المقابل إلى قدرتها على الرد، وتعتمد في تهديدها هذا على سيطرة الحرس الثوري وانتشاره بالقرب من مضيق باب المندب في مناطق متفرقة، حيث قام بأكثر من مناورة بحرية، إضافة إلى نشره الصواريخ وتدريبات زرع الألغام[69].

كان من الحكمة أن تلجأ إيران إلى استخدام أدوات الصراع اللامتماثل في مواجهة الولايات المتحدة في ما يتعلق ببرنامجها النووي، حيث أشار كثير من الأبحاث إلى أن تفوق الولايات المتحدة المطلق على الصعيدين التكنولوجي

(67) يقارن مع: Salman & Geeraerts, p. 110.

(68) الدسوقي، "الصراعات اللامتماثلة"، ص 95.

(69) شوادر، ص 101-102.

والعسكري، مقارنة بأي خصم حالي أو محتمل، يعني أن كل نزاع مسلح تقريبًا قد تتورّط به الولايات المتحدة الأميركية هو - بحكم التعريف - لاتماثل[70].

كما أن الدعم الإيراني للمجموعات المسلحة - خصوصًا الشيعية - في المنطقة تزايد منذ ثورات الربيع العربي. وكان لفقد الدول العربية، التدرّجي، احتكار استخدام العنف بعد فترة من اندلاع تلك الثورات، الأثرُ في تفكيك الجيوش، نتيجة فشل النخب في الحصول على ولاء الجنود، الأمر الذي هيّأ الفرصة لإيران لدعم الميليشيات الجديدة دعمًا واسعًا، ومنها قوات الحشد الشعبي في العراق، والحوثيون في اليمن، وقوات الدفاع الوطني السوري، علاوة على مجموعة من الحركات الأجنبية العاملة في سورية، مثل لواء "فاطميون" الأفغاني ولواء "زينبيون" الباكستاني. وعلى الرغم من تنوّع المعتقدات والدوافع بين المجموعات المسلحة، فإن النفوذ الإيراني واضح فيها كلها، ومن دون استثناء[71]. إلا أن تلك الأدوات لا تمثّل تحمّل إيران أعباء داخلية وخارجية نتيجة تحوّطها فحسب، بل توضح في الوقت نفسه أنها كانت على استعداد تام لتحمّل تلك الأعباء، حيث إنها أنفقت أموالًا طائلة لمواجهة الولايات المتحدة بأدوات لاmتماثلة، لكنها فعالة.

في ما يلي شيء من التفصيل لأدوات الصراع اللاامتماثل التي تستخدمها إيران.

أ- حروب الوكالة

- **الحوثيون في اليمن**: بدأت المواجهة المسلحة بين الحوثيين وقوات الدولة اليمنية في عام 2003. ومنذ الجولة الرابعة للحرب، في عام 2007، بدأت تظهر تأثيرات حزب الله - أي النفوذ الإيراني - بشكل تدرّجي في أساليب قتال الحوثيين، وبدأت تظهر تسجيلات فيديو فيها عمليات عسكرية

---

(70) Stepanova, p. 15.

(71) Payam Mohseni & Hussein Kalout, "Iran's Axis of Resistance Rises: How It's Forging a New Middle East," *Foreign Affairs* (January 2017), pp. 5-8.

للحوثيين تماثل تلك التي كان يقوم بها حزب الله ضد إسرائيل في الجنوب اللبناني. كما تُماثل تركيبة الحركة من الداخل، نظيرها حزب الله، مثل المكتب السياسي للقيادة، والشكل التنظيمي للتيار العسكري للحركة[72]. ومع ذلك، لم تتوافر طوال المرحلة الممتدة منذ الحرب الأولى بين هذه الجماعة والحكومة اليمنية في عام 2004، وقيام ثورة شباط/ فبراير 2011، معلومات كافية حول مصادر تمويل الجماعة بدقة[73].

كثّفت إيران منذ قيام الثورة اليمنية في عام 2011 علاقاتها بالحوثيين من أجل مواصلة استراتيجية التحوّط تجاه الولايات المتحدة - حيث يمثل اليمن أهمية كبرى للمملكة العربية السعودية، أي للحليف الأكبر للولايات المتحدة في المنطقة - من خلال دعوة نشطاء الثورة وشبابها إلى زيارة إيران، أو من خلال عقد بعض المؤتمرات المتعلقة بالثورة اليمنية في بيروت. وأوضحت البيانات والمعلومات خلال السنوات الأولى للحرب الدائرة في اليمن، أن إيران - تحت لافتة المساعدات الإنسانية - أنشأت مستشفيات يديرها ضباط من مخابراتها، وأرسلت مئات الطلاب اليمنيين من الطائفة الزيدية للدراسة في الحوزة العلمية في مدينة قم. وعثر الجيش اليمني في أثناء تمشيطه مواقع للحوثيين على مخازن أسلحة، فيها رشاشات خفيفة وقذائف صاروخية وصواريخ قصيرة المدى، بعضها إيراني الصنع، نُقل عن طريق خليج عدن وبحر العرب إلى بعض الموانئ في أريتريا، لنقلها إلى اليمن بعد ذلك عبر البحر الأحمر، إضافة إلى العثور على وثائق في المستشفى الإيراني في العاصمة صنعاء، تؤكد تورط إيران في دعم الحوثيين ماليًا وعسكريًا. كما أشارت التقارير إلى تدخّل الإيرانيين في بعض الاضطرابات لإضعاف الجبهة الحكومية، إضافة إلى اعتماد إيران مواقف الحوثيين في وسائل إعلامها، ومنها قنوات "العالم"

---

(72) Abdulmalik Mohammad Abdullah Eissa, "Islamist Political Movements in Yemen," *Contemporary Arab Affairs*, vol. 6, no. 1 (January 2013), pp. 44-46.

(73) أشرف كشك، "توتر العلاقات الإيرانية الخليجية: الأسباب والتداعيات وآليات المواجهة"، دراسات، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، 13/ 9/ 2016، شوهد في 14/ 6/ 2021، في: https://bit.ly/3wm2ay5

و"الكوثر" و"المنار". وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 2017، احتفت وكالة فارس بما وصفته بقوة الحوثيين الصاروخية، حين أُطلق الصاروخ "زلزال-1" على قوات التحالف العربي خلف منطقة عيدة في مدينة نهم اليمنية، وهو صاروخ إيراني الصنع ونسخة مُقلّدة بأكثر من طراز ("زلزال-2" و"زلزال-3") من الصاروخ "فروغ-7" الروسي[74].

في هذا الإطار، ضُبطت مرات عدة أسلحة مجلوبة من إيران، الأمر الذي يوضح تحمّل إيران الأعباء الإضافية لاستمرار استراتيجية التوازن الصلد، سواء في عرض البحر قبل إتمام عملية التهريب، أو داخل اليمن بعد التهريب الذي بدأ قبل الانقلاب الحوثي؛ ففي عام 2013، ضبطت الحكومة اليمنية سفينتي "جيهان-1" و"جيهان-2" آتيتين من إيران، وعلى متنهما شحنة كبيرة من الأسلحة والمواد المتفجرة، بعضها صناعة إيرانية. ومن أحدث تلك العمليات ما جرى في آذار/ مارس 2018، حين ضبطت البحرية الأسترالية قارب صيد إيرانيًا قرب المياه الإقليمية اليمنية، يحمل عشرة أطنان من الأسلحة والمتفجرات. كما أن إيران أرسلت كثيرًا من عناصر الحرس الثوري وحزب الله لدعم الحوثيين، وتقديم التدريبات، وإنشاء ورش لصنع الأسلحة والمتفجرات[75].

- **دعم الميليشيات المسلّحة في العراق:** أصبحت إيران لاعبًا رئيسًا في تفاعلات الأحداث في هذا البلد، من خلال علاقتها بشيعة العراق على مستوى القيادات الدينية والحاكمة، ومن خلال الميليشيات التابعة لها أيضًا، ومن بينها ميليشيا فيلق بدر التي يقدر عدد أفرادها بنحو 10 آلاف عنصر[76]، ولهذا كانت إيران على أتم الاستعداد لتحمّل تكلفة التحوّط الاستراتيجي. وقد قامت منذ

(74) نزار السامرائي، **المشروع الإيراني إقليميًا ودوليًا: تساؤلات مشروعة** (عمّان: دار دجلة، 2014)، ص 74-76.

(75) وحدة الدراسات والأبحاث، **الحوثيون: الحقيقة العسكرية ومصادر الدعم**، أوراق سياسية (اسطنبول: مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 2016)، ص 5-8.

(76) Ayman El-Dessouki, "The Internal and External Roles of Iraqi Popular Mobilization Forces," *African Journal of Political Science and International Relations*, vol. 11, no. 10 (October 2017), p. 275.

عام 2003 بتسليح الميليشيات الشيعية والمتمردين من الشيعة، ومن السنّة في بعض الأحيان، ودرّبتهم وموّلتهم، للعمل على إنزال هزيمة مُهينة بالولايات المتحدة، بحيث تردع تدخلاتها العسكرية المستقبلية في المنطقة. وفي البداية، ركّزت إيران مواردها على حلفائها التقليديين في فيلق بدر التابع للمجلس الأعلى الإسلامي العراقي، لكنها سرعان ما وسعّت نطاق مساعداتها، لتشمل جيش المهدي التابع للتيار الصدري. ومع انضمام هذه الجماعات إلى العملية السياسية، قسّمت إيران العناصر المتطرفة لتشكل مجموعات خاصة سرية جديدة، وهو أسلوب استخدمته في البداية عندما شكلت حزب الله اللبناني في أوائل ثمانينيات القرن الماضي[77].

بحلول عام 2010، ضيّقت إيران نطاق دعمها وحصرته في ثلاث جماعات شيعية مسلحة: لواء اليوم الموعود، خليفة جيش المهدي التابع لمقتدى الصدر، وجماعتين خاصتين، هما عصائب أهل الحق وكتائب حزب الله. لكن ثبت أن دعم إيران لجيش المهدي ينطوي على صعوبات خاصة، حيث إن أجندة الميليشيات المتطرفة وتنافسها على السلطة داخل المجتمع الشيعي سرعان ما جرّها إلى صراع مع المجلس الأعلى الإسلامي العراقي والحكومة العراقية، ما قوّض الجهود الإيرانية لتوحيد المجتمع الشيعي. لكن ظهرت مجموعة من الميليشيات الشيعية الجديدة، مثل كتائب الإمام علي وحركة النجباء، خلفًا لأسلافها، مثل عصائب أهل الحق وكتائب بدر القديمة، إلا أن الأسلاف لم تكن لديهم رؤية استراتيجية متماسكة، ولم يعتمدوا على التعبئة الجماهيرية، بل كانوا أكثر محافظة وهرمية[78].

مع صعود تنظيم الدولة الإسلامية ("داعش") في العراق، وسيطرته على مناطق واسعة، والحرب التي قادتها تلك الميليشيات ضده، جرت تغييرات جذرية في طبيعة تلك الميليشيات، من حيث مركزية السلطة من خلال لجنة

---

(77) ب. رؤوف، "آفاق التعاون مع العراق"، **مختارات إيرانية**، السنة 6، العدد 61 (2005)، ص 53.

(78) El-Dessouki, "The Internal and External Roles of Iraqi Popular Mobilization Forces," pp. 275-277.

للحكم وتوحيد الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية، إضافة إلى توطيد الاهتمام بفكرة حماية المقدسات الشيعية، وذلك في إطار تهديد "داعش" بمهاجمة المدن المقدسة، مثل النجف وكربلاء وسامراء في العراق، ومقام السيدة زينب في دمشق. ولهذا استطاعت إيران أن تشكل القاعدة التي استطاعت من خلالها توحيد تلك الوحدات المقاتلة في إطار وحدات الحشد الشعبي، وهي الوحدات المقاتلة الموالية لإيران، والتي تُقدّم إليها الدعم المالي والعسكري والفني والتدريب من خلال الحرس الثوري. واستمرت في تقديم دعم هذه الوحدات لمقاومة تنظيم الدولة الإسلامية، وإجهاض أي محاولة أيضًا لقيام دولة سلفية على حدودها. ومع تراجع تنظيم الدولة الإسلامية، بحلول عام 2016، وسّعت إيران وشركاؤها في العراق أهدافهم، مع توسيع سيطرتهم على الحدود السورية-العراقية، وإنشاء الممر الأرضي من إيران إلى سورية[79]. وتحوّلت تلك القوات بشكل تدرّجي إلى البرلمان، لاكتسابها قاعدة شعبية واسعة نتيجة تصدّيها لتنظيم الدولة الإسلامية، وتحوّل قادة وحدات الحشد الشعبي إلى مرشحين للانتخابات البرلمانية في عام 2018، حيث صادق البرلمان العراقي في تشرين الثاني/ نوفمبر 2016 على قانون يشرعن وجود قوات الحشد الشعبي في العراق، بعدما أصدر السيستاني فتوى بتشكيل قوات الحشد الشعبي كي تتصدى لتقدم "داعش" في عام 2015[80].

- **الدعم العسكري لحزب الله:** تُعتبر إيران الجهة الرئيسة الراعية لحزب الله، حيث أشار كثير من التقارير إلى أن إيران تموّله بما يصل إلى 200 مليون دولار سنويًا، وتُعد هذه تكلفة ضخمة تتحمّلها إيران لمواصلة التوازن الصلد، كجزء من التحوّط الاستراتيجي تجاه الولايات المتحدة لحماية برنامجها النووي. ويُعدّ المثال الأوضح على الوجود العسكري الإيراني في لبنان هو دورها الواضح في حسم الصراعات الخارجية لحزب الله مع

(79) ميرفت زكريا، "رؤية غربية مغايرة للدور الإقليمي الإيراني: صعود محور المقاومة الإيراني: كيف يشكل شرق أوسط جديدًا؟"، **مختارات إيرانية**، السنة 15، العدد 191 (2017)، ص 18-19.

(80) محمد السعيد عبد المؤمن، "داعش في العراق: من الانتشار إلى التقهقر والزوال"، **مختارات إيرانية**، السنة 15، العدد 194 (2017)، ص 50.

إسرائيل منذ إنشائه حتى الحرب الإسرائيلية على لبنان في عام 2006؛ فقد تعرّضت إسرائيل للقصف بصواريخ - إيرانية الصنع - مدة 34 يومًا، ومثّلت هذه الحرب مواجهة كبرى بين كل من إسرائيل وحليفتها الولايات المتحدة من جهة، وإيران وسورية مع حزب الله من جهة أخرى، الأمر الذي يؤكد أن الحرب كانت موجّهة في الأساس للقضاء على الوجود السوري والإيراني في تلك المنطقة، والقضاء على ما سمّاه عمير بريتيس (وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق) "كتيبة الكوماندوز الإيرانية المتقدمة"[81]. ورأى معظم المحللين أن هذه الحرب هي إيرانية في الأساس، وتريد منها إبلاغ رسالة إلى الولايات المتحدة والدول الغربية، مفادها "إن كنتم تريدون محاربتي وتدمير برنامجي النووي فسوف تكون إسرائيل هي مرمى أهدافنا". ويستدل هذا الفريق على ذلك بتحذيرات إيران المستمرة، وفي مناسبات مختلفة، من استخدام نفوذها في فلسطين والعراق وأفغانستان ولبنان، كما يشير إلى ذلك توقيت إقدام حزب الله على قتل وأسر جنود إسرائيليين في الوقت الذي كانت تشتبك إيران مع القوى الغربية حول صفقة الحوافز، إضافة إلى تهديدات الولايات المتحدة بالرجوع إلى مجلس الأمن لفرض عقوبات على إيران. وبالتالي، كانت إيران بحاجة ماسّة إلى تشتيت الانتباه وصرف الأنظار عن تطوّرات برنامجها النووي، وترتيبًا على ذلك، جاءت عملية حزب الله على الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة لخدمة المصالح الإيرانية، إلا أنه لا يمكن تأكيد وجهة النظر هذه، خصوصًا أنه لا توجد مؤشرات حقيقية عليها[82]، ومن ثم يمكننا القول - على أقل تقدير - إنه إذا لم تكن إيران قد سعت لهذه المواجهة، فإنها استغلتها لمصلحتها ومصلحة خطتها للتحوّط.

منذ حرب عام 2006، زادت إيران دعمها اللوجيستي إلى حزب الله، حيث إنها تستقبل شهريًا 300 مقاتل لتدريبهم، كما تحوّل الدعم العسكري إلى نقلة نوعية؛ إذ أصبح أكثر تركيزًا على نقل تكنولوجيا جديدة وأسلحة متطورة،

---

(81) عبد العظيم محمد، ص 161-163.

(82) وحدة الدراسات الإسرائيلية، "رؤى إسرائيلية استراتيجية حول حرب لبنان الثانية تموز/ يوليو 2006"، مركز دراسات الشرق الأوسط (الأردن)، كانون الأول/ ديسمبر 2006، ص 25-26.

والدليل على ذلك وجود شبكة اتصالات بديلة إيرانية تخرج عن سيطرة الحكومة اللبنانية، إضافة إلى وجود عناصر من مقاتلي الحرس الثوري في لبنان، بصفة دائمة، للتدريب. وأوضح روبرت غيتس (وزير الدفاع الأميركي) في عام 2010، أن "هناك إمدادات إيرانية لحزب الله تجعله يمتلك أسلحة وصواريخ أكثر مما تمتلكه بعض الجيوش النظامية للدول"[83]. ومنذ عام 2011 واندلاع ثورات الربيع العربي، تحول دور حزب الله من التنافس على السلطة السياسية في لبنان ومحاربة إسرائيل، إلى تشكيل جبهة إقليمية تشارك في نزاعات أبعد من مناطق عملياتها في الماضي، بالتعاون مع إيران، حيث امتد نطاق عمله إلى العراق واليمن، بإرسال عدد من المدرّبين المهرة لدعم القوات الشيعية المقاتلة، حيث قدّرت المخابرات الفرنسية عدد مقاتلي حزب الله في سورية بما بين 3000 و4000 مقاتل، ولذلك ازداد الدعم المالي الإيراني لحزب الله - بما يُحمّل إيران تكلفة إضافية لمواصلة التحوّط الاستراتيجي - حتى يتمكن الحزب من مساعدة النظام السوري وتدريب الميليشيات المسلحة التابعة له، لكن التقديرات بشأن تلك المساعدات جاءت مختلفة، وفي هذا الإطار قدّرت وزارة الدفاع الإسرائيلية في عام 2017 أن إيران تمدّ الحزب بـ 800 مليون دولار سنويًا[84].

- **تشكيل جماعات مسلحة ودعمها في سورية**: منذ اندلاع الاحتجاجات في سورية في عام 2011، قدّمت إيران إلى نظام بشار الأسد المساعدات المالية المباشرة والمساعدات العسكرية واللوجيستية، إضافة إلى إرسال عناصر من فيلق القدس إلى سورية للمساعدة في قمع هذه الاحتجاجات وتقديم الدعم التدريبي واللوجيستي والمخابراتي، ومدّه بالأسلحة والعتاد وأجهزة المراقبة والتجسس. وهنا يتضح تحمّل إيران أعباء إضافية نتيجة إدارتها حروبًا بالوكالة، لدعم استراتيجية التحوّط تجاه الولايات المتحدة من أجل خدمة قضيتها النووية. وبما أن الاقتصاد الإيراني لا يُعدّ اقتصادًا شفافًا، لذلك

(83) عبد الحي، ص 206-207.

(84) دربج، ص 360-367.

فإن معرفة تكلفة إرسال هذه القوات أو المساعدات التسليحية صعبة جدًا، ومستحيلة في بعض الأحيان، بسبب انعدام المعلومات الكافية. وكان هناك العديد من التقديرات لهذه التكلفة، لكن كان أكثرها دقة التقدير الذي كشفت عنه جيسي شاهين، المتحدثة باسم المبعوث الدولي إلى سورية، حيث قالت إن تقدير الأمم المتحدة هو أن متوسط إنفاق إيران في سورية، يعادل ستة مليارات دولار سنويًا، وإذا كانت إيران قد أنفقت هذا المبلغ بشكل منظم خلال ستة أعوام من الحرب السورية، فهذا يعني أنها دفعت 36 مليار دولار، أي ما يُعادل ثلاثة أضعاف ميزانيتها الدفاعية السنوية[85]، كما أنها في الوقت نفسه تقدم الدعم إلى الجماعات الشيعية المسلحة في سورية، التي تُقدّر بنحو 66 فصيلًا، وهي التي أسهمت في تحقيق انتصارات مهمة على أرض الصراع، مدعومة من الغطاء الجوي العسكري الروسي، منذ تدخله في الصراع في عام 2015، حيث حشدت عشرات الآلاف من مقاتلي حزب الله وميليشيات شيعية أخرى من العراق وباكستان وأفغانستان، للقتال إلى جانب قوات الرئيس السوري بشار الأسد. كذلك أدّت الميليشيات الشيعية - بمن فيها المقاتلون الأفغان - دورًا محوريًا في الاستيلاء على مدينة حلب في كانون الأول/ ديسمبر 2016، الأمر الذي وطّد بقاء نظام الأسد. وبرز حزب الله والميليشيات العراقية، مثل فيلق بدر وكتائب حزب الله وعصائب أهل الحق وحركة النجباء، كأقوى شركاء لإيران على الأرض في سورية. وتدفع إيران أيضًا رواتب للمقاتلين الأجانب، وقد ورد في تقدير لتلك التكلفة، ضمن تقرير نشرته صحيفة **نيويورك تايمز** في عام 2017، ونقلًا عن أحد الأفغان الذين أرسلتهم إيران إلى سورية تحت راية لواء "فاطميون" الأفغاني، أن راتب الواحد منهم في هذا اللواء يبلغ 800 دولار شهريًا[86].

تضخّ إيران أيضًا الأموال لدعم "قوات الدفاع الوطني" - المعروفة بقوات الباسيج السورية - وهي ميليشيات محلية موالية لنظام الأسد، يُشرف

(85) علي قديمي، "الحرب السورية: نزيف إيران المستمر"، **بي بي سي عربي**، 1/ 3/ 2018، شوهد في 14/ 6/ 2021، في: https://bbc.in/3pVaja7

(86) "التموضع الاقتصادي الإيراني في سورية"، ص 4.

عليها الحرس الثوري. وقد أوضح بعض التقارير أن عدد أفراد هذه القوات يساوي عدد عناصر الجيش، حيث ازداد إجمالي عددها بين عامي 2013 و2018 إلى ما يقرب من 100 ألف شخص، وشارك كثيرون من السوريين في هذه القوات، وهم في الواقع إما من أهالي أُسر أشخاص قتلتهم التيارات الثورية، وإما من لجأ إلى هذه القوات لحماية ممتلكاته من تنظيم الدولة الإسلامية[87]. وانضمت مجموعات كثيرة من الدروز والمسيحيين والأقليات الأخرى إلى الميليشيات الموالية للحكومة، وكان ذلك نتيجة التطرف والأصولية للجماعات الإسلامية السُنية، مثل "داعش" و"جبهة النصرة"، ولذلك، رأت تلك الأقليات في إيران وحلفائها راعيًا معتدلًا وغير متهور، ومصدرًا للحماية[88].

من الجدير ذكره هنا أن عمل هذه الميليشيات لا يقتصر على القتال؛ فإيران دربتها لاستغلال الفوضى وملء الفراغ، من خلال توفير الخدمات والأمن للسكان اليائسين في كثير من الأحيان. وقد أسهمت فيالق الحرس الثوري الذي يشرف على هؤلاء الوكلاء، في استمالة المنظمات الإنسانية والجمعيات الخيرية المحلية، كطريقة لاكتساب الشرعية والشعبية، ولذلك تحمّلت إيران مزيدًا من التكلفة والأعباء للسيطرة على مقاليد الحكم في بعض الدول العربية؛ نظرًا إلى تمكّنها من المناورة والمراوغة في إطار استراتيجيتها للتحوّط تجاه الولايات المتحدة، من أجل الضغط على حلفائها في منطقة الشرق الأوسط. وكما هي الحال في العراق، استطاعت تلك الجماعات السيطرة على مؤسسات الدولة، وبالتالي، التحكم في مسألة شراء العقارات، الأمر الذي مكّنها من تعزيز مواقعها، بهدف تحويل مكاسبها إلى مقاعد برلمانية ومناصب وزارية وسيطرة رسمية على مؤسسات الدولة. من هنا تعمل إيران بصفة عامة على بناء شبكات اجتماعية ودينية تتمحور حول المذهب الشيعي الذي تتّبعه، وتعمل على تضخيم عمل وكلائها من خلال أساليب الدعاية المتطورة، وفي المقابل يتيح

(87) أمين آرو، "المهمات الضرورية لقوات الدفاع الوطني السورية"، **مختارات إيرانية**، السنة 16، العدد 202 (2018)، ص 41.

(88) زكريا، ص 19-20.

لها هؤلاء الوكلاء المجال للتحايل على السلطات المحلية والوطنية وتشكيل الحكومات في نهاية المطاف[89].

- **دعم حركتي حماس والجهاد الإسلامي (الفلسطينيتين):** كان الدعم الإيراني لحركة حماس نتيجة وزن هذه الأخيرة الشعبي والسياسي والمقاوم، الأمر الذي وجدته إيران فرصة مهمة لدعم دورها الإقليمي. وبعيدًا عن الاختلاف المذهبي، أدت الخلفية الإسلامية للطرفين ورؤيتهما لوجوب تحرير فلسطين كاملة، دورًا في التقريب بينهما. وبعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية في الضفة الغربية وقطاع غزة في عام 2006، وطّدت إيران علاقاتها بها، وأغدقت عليها المال لتقويتها إزاء السلطة الفلسطينية. وبالتالي، حمّلت إيران نفسها تكلفة جديدة لدعم تلك الجماعات، كجزء من تحوّطها الاستراتيجي تجاه الولايات المتحدة، وهذا يرجع إلى استعدادها لتحمّل تلك الأعباء. واختلفت تحركات إيران تجاه فلسطين ما بين دعم مالي لجناح حماس السياسي ودعم عسكري لجناحها العسكري، كتائب القسام، وبلغ هذا الدعم ذروته في أثناء العدوان الإسرائيلي على غزة في عملية "الرصاص المصبوب" (أو "حرب الفرقان" كما سمّتها حماس) في نهاية عام 2008 ومطلع 2009[90]. وتمثل هذا الدعم في إمدادات الأسلحة المتطورة، بما في ذلك الصواريخ التي تُهدّد وسط إسرائيل وجنوبها، وتحويل الأموال لبناء التحصينات العسكرية الأساسية، ومواصلة هذه المنظمات الحفاظ على قواتها العسكرية، ونقل الخبرة التكنولوجية لتطوير الأسلحة وتصنيعها، بما في ذلك الصواريخ، وتدريب عناصر من قطاع غزة من قوة القدس التابعة للحرس الثوري[91].

(89) Ranj Alaaldin, "Iran Used the Hezbollah Model to Dominate Iraq and Syria," *The New York Times*, 30/3/2018, accessed on 14/6/2021, at: https://nyti.ms/3woRaQf

(90) "مستقبل العلاقة بين حماس وإيران"، **تقدير استراتيجي 65**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 25/ 3/ 2014.

(91) "Iran-Hamas Rapprochement: The Current Situation," The Meir Amit Intelligence and Information Centre, 2018, accessed on 14/6/2021, at: https://bit.ly/3xyb6kb

لكن حكومة روحاني قامت منذ توليها السلطة في عام 2013 بتقليص دعمها المادي لحركة حماس بشكل كبير، وذلك بسبب الخلافات مع رئيس المكتب السياسي للحركة خالد مشعل، بشأن الحرب الأهلية في سورية والأزمة في اليمن. وبعد إبرام خطة العمل الشاملة المشتركة، قلّصت دعمها لحركة الجهاد الإسلامي أيضًا، فأصبحت تعاني أزمة مالية كادت تصل بها إلى حد الإفلاس. لكن إيران حوّلت مخصصات مالية لدعم حركة جديدة في القطاع تسمى "الصابرين"، وهي حركة شيعية تحمل شعارات حزب الله[92]. وفي الشهور الأخيرة من عام 2017، كان هناك تقارب مرة أخرى بين الجانبين (حماس وإيران)، تجلّى في ازدياد عدد الزيارات التي قامت بها وفود حماس إلى إيران، وفي البيانات العلنية الصادرة عن شخصيات بارزة في حماس حول أهمية الدعم العسكري الذي تقدمه إيران إليها، وهذا يرجع إلى زيادة التوتر في مواجهة إسرائيل، خصوصًا بعد إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب أن القدس عاصمة لإسرائيل. كما وجدت إيران بعد الانتصار الذي حققته على تنظيم الدولة الإسلامية أن الوقت قد حان لتكريس مزيد من الاهتمام للساحة الفلسطينية. وكان للانتخابات في مكتب حماس السياسي وفوز أحد قادة الجناح العسكري فيها، يحيى السنوار الذي يدرك حاجة حماس الملحة إلى الدعم الإيراني، الأثر الكبير في عودة هذا التقارب[93].

بناءً على ما سبق، يمكن القول إن إرسال إيران الدعم العسكري إلى الأقليات الشيعية والجماعات المسلحة هو جزء من استراتيجيتها العسكرية في منطقة الشرق الأوسط.

ب- الحرس الثوري الإيراني

لم تعتمد إيران في حماية نفسها على القوات المسلحة فحسب، بل وجدت أيضًا أهمية لتكوين قوات يكون ولاؤها للنظام الثوري فحسب،

(92) شيماء منير، "إيران وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية: مراوحة بين التأزم والانفراج"، **مختارات إيرانية**، السنة 14، العدد 176 (2015)، ص 65-67.

(93) "Iran-Hamas Rapprochement: The Current Situation".

وتقوم بتنفيذ الخطة الموضوعة خارج البلاد، من اغتيالات واستخبارات وتدريب وتسليح أي جماعة شيعية. وكان لإنشاء الحرس الثوري الإيراني[94] تكلفة جديدة تحمّلتها إيران؛ للمُضيّ قُدُمًا في التوازن الصلد تجاه الولايات المتحدة، كجزء رئيس في استراتيجيتها للتحوّط. وبالمثل سعت الصين، في تحوّطها، لتأمين إمدادات النفط، حيث عمدت إلى توسيع أساطيل ناقلات النفط، إضافة إلى قوتها البحرية، لحماية السفن النفطية عسكريًا والدفاع عن اعتمادها المتزايد على واردات النفط المحمولة بحرًا[95]. ففي أوائل أيار/ مايو 1979، أصدرت الحكومة الإيرانية مرسومًا يدعو إلى إنشاء فيلق الحرس الثوري الإسلامي (IRGC) ليكون جيشًا من أكثر المسلمين إخلاصًا. وتألفت نواة هذا الحرس من أعضاء سابقين في قوات حرب العصابات الإسلامية، التي كانت تقاتل ضد حكم الشاه، كانوا قد أُخضعوا لتدريبات عسكرية في معسكرات منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان. ولتعزيز أمن الجمهورية الإسلامية، أمر آية الله الخميني في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه بتأسيس قاعدة الباسيج لتعبئة جميع الرجال والنساء الإيرانيين البالغين وتنظيمهم وتدريبهم وتسليحهم، للدفاع عن الجمهورية الإسلامية. وتُعد قوات الباسيج الوحدة الأولى المكوّنة للحرس الثوري، وكانت السمة المميزة لإنشائها قائمة على الأيديولوجيا، ليمتد إطار عملها من حماية الإقليم إلى العمل الخارجي من أجل حماية الثورة الإسلامية؛ فهي القوة شبه العسكرية التي لديها أنشطة مختلفة، منها تقديم الدعم إلى الجماعات كلها لا إلى الدول في منطقة الشرق الأوسط[96]. وأدت قوات الباسيج دورًا مهمًّا في تسليح القبائل في شمال غرب إيران وشرقها بأسلحة محلية وأخرى توفرها وزارة الدفاع، لحماية الحدود الإيرانية[97].

---

(94) أُنشئ الحرس الثوري قبل قيام الثورة الإسلامية نفسها، بهدف محاربة الشاه وإسقاطه، ثم تطور إلى الحفاظ على نظام الجمهورية الإسلامية ومحاربة أعدائها، واستخدامه في التصدي للضغوط الأميركية.

(95) يُقارن مع: Salman & Geeraerts, p. 109.

(96) Kamran Taremi, "Iranian Strategic Culture: The Impact of Ayatollah Khomeini's Interpretation of Shiite Islam," *Contemporary Security Policy*, vol. 35, no. 1 (March 2014), pp. 6-8.

(97) آيدين مرادي، "هدف الحرس الثوري من تسليح العشائر"، **مختارات إيرانية**، السنة 15، العدد 194 (2017)، ص 32-33.

يُعدّ فيلق القدس المكوّن الثاني للحرس الثوري، وقد أوكلت إليه مهمة تصدير الثورة إلى خارج الحدود الإيرانية. وبمرور الوقت، تحول إلى الذراع السرية لإيران من أجل العمل خارج حدودها بهدف مواجهة أعدائها. وتُدير هذه الذراع العمليات الخارجية من خلال وكلاء، لإخفاء البصمة الإيرانية فيها، ولها الدور الأكبر في تدريب عناصر حزب الله، وفي تقديم أشكال الدعم كلها إلى الجماعات والميليشيات الشيعية في منطقة الشرق الأوسط. ولذلك، كانت إيران على استعداد لتحمّل تكلفة الاستمرار في تحوّطها الاستراتيجي لتحقيق مكاسب في ما يتعلق ببرنامجها النووي. ويعود السبب الرئيس في تكوين الحرس الثوري إلى فقدان قادة الثورة الثقة في الجيش، بسبب حياده في أثناء الثورة وولاء بعض قادته لحكم الشاه، حيث رأوا ضرورة في إيجاد قوة كبرى تكون ملتزمة بمبادئ الثورة وقيمها وتتعهد بحمايتها، لهذا أصبحت مهمة الجيش الدفاع عن البلاد وحدودها، بينما يتكفل الحرس الثوري بالدفاع عن نظام الثورة الإسلامية وتصدير أفكارة وقمع خصومه، فأصبح الحرس الثوري المؤسسة الأكثر نفوذًا في النظام الإيراني والأقوى في التأثير في صنع القرار في إيران، ويُعدّ منقذًا للنظام ومصدرًا للأمن والاستقرار الداخلي؛ إذ أصبحت له خطط ضخمة داخل البلاد، حيث يقيم المشروعات لمصلحة خزينته، وله سيطرته على عدد من الشركات ومشروعات تطوير الغاز، ما مكّنه من السيطرة على حصة كبرى من الاقتصاد الإيراني. وتشير دراسة حديثة نُشرت على الموقع الإلكتروني لمنتدى الفعل الأميركي (American Action Forum) تحت عنوان "ميزانية الدفاع الإيرانية بعد الصفقة النووية" (Iran's Military Budget after the Nuclear Deal)"[98]، والتي أظهرت أن إيران توجه 65 في المئة من ميزانيتها العسكرية إلى الحرس الثوري، الذي عمل في السنوات الأخيرة على تطوير قدراته من خلال المناورات العسكرية من وقت إلى آخر، لاختبار صناعاته العسكرية والتكنولوجية والإلكترونية[99].

---

(98) Rachel Hoff, "Iran's Military Budget after the Nuclear Deal," American Action Forum, August 5, 2015, at: https://bit.ly/31T8bZ9

(99) معتصم صديق عبد الله، "المؤسسات العسكرية بين الثقة والتهميش: مقارنة بين وضع الحرس الثوري والجيش في بنية النظام الإيراني"، **مجلة الدراسات الإيرانية** (RASanah)، السنة 1، العدد 1 (كانون الأول/ ديسمبر 2016)، ص 2-5.

من أهم القضايا التي يتمسك بها الحرس الثوري بشكل متشدد قضية "إحكام السيطرة المذهبية على الشيعة"، حيث يُصرّ العسكريون على استمرار إرسال الدعم إلى الحوثيين في اليمن، وفي هذا الإطار يقومون بفعاليات عسكرية في الخليج. كما تقوم البحرية الإيرانية بعمليات تحرّش وتضييق على السفن التي تثير شبهتها في مياه الخليج[100]. وتولّى الحرس الثوري أيضًا إدارة الملفات الخارجية الشائكة، ومن أهمها التدخل في العراق وسورية ولبنان واليمن، حيث يعود إليه أساسًا النجاح الإيراني المحقَّق في العراق، بعد إذ رأى منذ أول لحظة على الاحتلال الأميركي للعراق، أن ثمة فرصة مواتية لمد نفوذ إيران والمُضيّ قُدمًا في استراتيجيتها للتحوّط تجاه الولايات المتحدة، فقدّم الدعم المالي والعسكري واللوجيستي إلى الميليشيات الشيعية. كما لا يمكن أن يستهان بدوره في حماية نظام الأسد في سورية. وعلى الرغم مما سبق، فإن تقارير كثيرة تشير إلى حجم الفساد الكبير داخل هذه المؤسسة – وهذا يمثل تكلفة إضافية نتيجة إنشاء قوات خارج سيطرة الدولة – بفعل استئثاره بعدد من المشاريع التي تُدرّ له أموالًا طائلة خارج المنظومة المالية للدولة[101]. وفي الوقت الذي يعاني المواطنون مشكلات اقتصادية واجتماعية، كان هناك زيادة في دخل هذا الجيش، ولذلك ارتفعت حدّة الانتقادات والتذمّر في الداخل تجاه أداء تلك المؤسسة والفساد الذي تعانيه، إضافة إلى الخسائر المتلاحقة في سورية. لكن قادة في النظام، وعلى رأسهم حسن روحاني، سعوا لتبرير تلك الإخفاقات، حيث أُعلن أن "إيران هي القوة التي تدافع عن الدول الإسلامية في مواجهة الإرهاب، ومن يقول إننا لا نحتاج إلى قوة شديدة فهو ساذج، ومن يقول إننا لا نحتاج إلى القوة الناعمة فهو قصير النظر"[102].

في مطلع عام 2018، قرّر المرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية، علي خامنئي، خروج المؤسسات العسكرية من الأنشطة الاقتصادية، الأمر الذي

(100) عبد المؤمن، "التحول الجديد في التوجه العسكري الإيراني"، ص 74.

(101) عبد الله، ص 8-10.

(102) محمد السعيد عبد المؤمن، "الاستراتيجية الإيرانية في سوريا: مواقف القوى المؤثرة داخل دوائر صنع القرار: فرص تطبيق النموذج اللبناني بالمنظور الإيراني في سوريا"، **مختارات إيرانية**، السنة 15، العدد 198 (2017)، ص 18-21.

جعل البعض يتفاءل، إلا أن تصريحات وزير الدفاع، علي حاتمي، أشارت إلى صعوبة تحقيق هذا على المديين القصير والمتوسط، حيث أعلن استمرار أنشطة القوات المسلحة في قطاع البناء والتعمير، وأن خروج المؤسسات العسكرية سيكون من سوق الاستثمار فحسب. وترجع صعوبة تحقيق هذا الهدف إلى امتلاك الحرس الثوري القاعدة الأكبر (قاعدة خاتم الأنبياء)، التي تضم مجموعة من الشركات الكبرى، لكل منها إمكانات ومشاريع تعادل الشركات الكبرى في الوزارات الصناعية في إيران، وقد أُسندت إليها أكبر المشاريع، مثل بناء 20 سدًا، وتنفيذ منصّات النفط والطرق السريعة والمعابر والمترو. لكن ليس ثمة معلومات دقيقة عن الدورة المالية لتلك القاعدة، وإن أشار بعض التقديرات إلى أنها تملك 800 شركة، وبالتالي، تُمسك بزمام 15 في المئة من الدورة الاقتصادية الإيرانية. كما أنها أسست عددًا من المصارف وشركات التأمين والصرافة[103]، وبالتالي، فإن تحكّمها في المناحي الاقتصادية والعسكرية يجعلها دائمًا في قلب اللعبة السياسية.

خاتمة

تحمّلت إيران تكلفة وأعباءً باهظةً (سواء داخلية أو خارجية)، لمواصلة استراتيجيتها للتحوّط (بشقيّها الصراعي والتعاوني) تجاه الولايات المتحدة في ما يتعلق ببرنامجها النووي، ويرجع هذا إلى أهمية هذا الأخير في الأمن القومي لدى إيران والفكر الثوري الإيراني. وبالتالي، تحتل قضية حماية هذا البرنامج وضمان الاستمرار فيه أهميةً قصوى في السياسة الخارجية الإيرانية، حيث واجهت إيران عقوبات دولية وأميركية وأوروبية على امتداد سنوات طويلة، نتيجة عدم رضوخها للشروط التي تطالب بوقف هذا البرنامج. كما أنها واجهت احتمالية أن توجّه الولايات المتحدة وإسرائيل إليها ضربة عسكرية. وكانت في الوقت نفسه على استعداد لتحمّل تلك التكلفة؛ فهي دعمت منذ تسعينيات القرن

(103) فائزة مهرباني، "أمل عقيم في خروج العسكريين من الاقتصاد"، **مختارات إيرانية**، السنة 16، العدد 202 (2018)، ص 26-27.

الماضي نفوذها وإحراز ثقل إقليمي، خصوصًا في منطقة الشرق الأوسط، وذلك من خلال دعم الأقليات الشيعية وحزب الله في لبنان ونظام بشار الأسد في سورية لسنوات طويلة، ما أدى إلى إنشاء ما يسمى "محور المقاومة"، وبالتالي، فهي على استعداد لتحمّل التكلفة الدولية والداخلية من أجل تعميق العلاقات بهذه الأطراف، في سبيل استخدمها أوراق ضغط وبسط نفوذ لحماية برنامجها النووي. وكان لسقوط نظام صدام حسين في العراق الأثر في زيادة هذا النفوذ؛ إذ اتّجهت إيران إلى دعم شيعة العراق باتجاهاتهم وتياراتهم كلها، بل إنها مدّت خطوط الاتصال مع تيار مقتدى الصدر المعارض لها. كما أنها ضخّت أموالًا طائلة لتقديم أشكال الدعم كلها، السياسي والعسكري واللوجيستي والمادي والاستشاري، واعتمدت في هذا الإطار على الحرس الثوري الذي ينفّذ عادة عمليات سرية في الخارج، ويقيم علاقات وثيقة بالميليشيات الشيعية المسلحة التي خرجت مع غياب دور الدولة عقب ثورات الربيع العربي، وهنا بدأت إيران تخوض حروبًا بالوكالة من خلال هذه الجماعات ضد حلفاء الولايات المتحدة، بل بدأت أيضًا بتزويد الجماعات الشيعية ببعض الميليشيات المسلحة الأجنبية، لدعم حلفائها، ودفع رواتب لها، واستطاعت تحقيق انتصارات مهمة في عدد كبير من معاركها مع الولايات المتحدة وحلفائها، وكان الانتصار الأهم هو أن إيران، وحدها مع قوات الحشد الشعبي في العراق وقوات الدفاع الوطني في سورية، ألحقت الهزيمة بتنظيم الدولة الإسلامية. وقد وفّرت هذه التطورات كلها لإيران كثيرًا من أوراق المساومة، ومكّنتها من أن تستخدمها في مواجهة الولايات المتحدة. ويجد متتبّع التطورات والمفاوضات النووية، أن إيران كانت تستخدم تلك الأوراق - خصوصًا ورقة الشيعة في العراق - للضغط على الولايات المتحدة في تطورات أزمتها النووية، الأمر الذي أعطى إيران حرية الحركة في ما يتعلق ببرنامجها النووي على أمد سنوات طويلة. وحتى في ظل الأزمة الأخيرة مع إدارة ترامب والانسحاب من الاتفاق النووي، كانت تلك الأوراق حاضرة، خصوصًا الورقة اليمنية، وتأزم الحوار الوطني، أكثر من مرة، للضغط على المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، إضافة إلى استعداد إيران لتحمّل تكلفة الانقسام السياسي الداخلي حول المفاوضات

النووية، وخطة العمل الشاملة المشتركة والتطورات المتلاحقة. كما أنها كانت على استعداد لتحمّل تكلفة المعارضة الشعبية، نظرًا إلى تدهور الأحوال المعيشية نتيجة استمرارية البرنامج النووي.

عند الاطلاع على الفصول الأربعة السابقة، نجد أن البرنامج النووي الإيراني يمثّل قضية من أهم قضايا الأمن القومي الإيراني، حيث إنه تحوّل إلى تحدٍ كبير يجب على القيادة الإيرانية التعامل معه، ولذلك فرضت سيطرتها المركزية بشأن هذا البرنامج، لتتولّى هي مهمة التنسيق واتخاذ القرار بهذا الشأن في أعلى المستويات الحكومية. وبالنظر إلى السياسة الخارجية وعملية صنع القرار في إيران، نجد أنها تتميز بتعدد مراكزها وتوزيع جيد للأدوار، وتتسم في الوقت نفسه بالتشابك والتعقيد؛ فالمرشد الأعلى للثورة الإسلامية يتربع على قمة هرم السلطة، كما أن الدستور يخوله سلطات واسعة، وهو يؤدي دورًا مفصليًا في عملية اتخاذ القرارات المتصلة بالبرناج النووي. وبناءً على ذلك، فإنه يسيطر بسلطاته الواسعة على مؤسسات الدولة كلها، ويضع الخطوط الحمر التي لا يمكن المفاوض تعدّيها، ثم يأتي من بعده رئيس الجمهورية، وإلى جانبه أمين عام مجلس الأمن القومي ووزير الخارجية، إلى جانب رئيس مجلس خبراء القيادة الذي يترأسه حاليًا آية الله أحمد جنتي، وهو هيئة تختار المرشد الأعلى، في موازاة مجلس تشخيص مصلحة النظام. وتتولّى هذه الدوائر بشكل مركزي مهمة تطوير الاستراتيجيات المتعلقة بهذا الشأن وتنفيذها ومراجعتها[104]. هذه السلطات الثلاث هي الأعلى في هرمية السلطات الحكومية الإيرانية، وبالتالي، تجري عملية التنسيق للتحوّط الاستراتيجي في ما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني مركزيًا على أعلى المستويات الحكومية، وترتيبًا على ذلك، استوفت إيران المعيار الأخير للتحوّط الاستراتيجي.

بصفة عامة، إن تنفيذ القرار السيادي هو الركيزة الأساسية لاستراتيجية التحوّط التي تتطلّب درجة عالية من استقلالية الحكومة المركزية في اتخاذ القرارات، من دون أن تؤثر فيها جماعات المصالح أو غيرها من المؤسسات

---

(104) مسعد، ص 22-25.

وجماعات الضغط الأخرى داخل الدولة[105]، وهذا ما توافر بشكل كبير في الحالة الإيرانية بشأن تحوّطها في البرنامج النووي، حيث كان هناك رفض لخطة العمل الشاملة المشتركة من التيار المحافظ والحرس الثوري الإيراني، لكن كان هناك توافق في ما بين المرشد الأعلى للثورة ورئيس الجمهورية ووزير الخارجية ورئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، للمُضيّ قُدمًا نحو توقيع الاتفاق.

(105) Mohammad Salman & Gustaaf Geeraerts, "Measuring Strategic Hedging Capability of Second-Tier States Under Unipolarity," *Chinese Political Science Review*, vol. 1, no. 1 (February 2016), p. 6

خاتمة

سعت الدراسة لتسليط الضوء على نظرية "هيكلية" جديدة في العلاقات الدولية، وإن كانت ليست جديدة في الممارسة العملية، وهي التحوّط الاستراتيجي (Strategic Hedging)، وذلك لاختبار، ومن ثم تفسير، الاستراتيجيا التي تستخدمها إيران في سياستها تجاه الولايات المتحدة في ما يتعلق بالمعضلة النووية الإيرانية. لذلك، تلخّصت مشكلة الدراسة في السؤال التالي: كيف مارست إيران التحوّط تجاه الولايات المتحدة في ما يتعلق ببرنامجها النووي؟ وإلى أي مدى نجحت طهران في تطبيقه؟

لمعالجة هذه المشكلة، حلّل الباحثان نظرية التحوّط الاستراتيجي، بما في ذلك نشأتها وتطوّرها وحججها الرئيسة، والمفاهيم والمتغيرات الأساسية التي تتضمنها، وتمييز "التحوّط" من المفاهيم الأخرى التي قد تختلط به، وتوضيح مكوّنات "التحوّط الاستراتيجي" وأنماطه. كما جرى اختبار استراتيجية التحوّط في ضوء هيكل النظام الدولي السائد.

يمكن القول إن هذه الدراسة حاولت جاهدةً تقديم إسهام متواضع إلى المكتبة العربية، يتّصل باستخدام استراتيجية التحوّط، وهي الاستراتيجيا المهمَلة في العلاقات الدولية، للحفاظ على الأمن القومي وتنفيذ أهداف السياسة الخارجية، وتتبّع تأثير سلوك التحوّط في السياسات الخارجية للدول المتحوّطة. ومن هنا، يأمل الباحثان في الترويج للتحوّط الاستراتيجي بوصفه إطارًا نظريًا جديدًا في مجال العلاقات الدولية.

ربما تكون النتيجة الأساسية لهذه الدراسة هي أن في ظل خصائص البيئة الأمنية في الشرق الأوسط، هناك إمكانات كبرى لمتابعة استراتيجية التحوّط الاستراتيجي للتكيّف معها؛ فمن ناحية، تتحدّى استراتيجية التحوّط التقسيم "الواقعي" الثنائي المُبسَّط، الذي يوضح أن السبيل أمام الدول لتحقيق أمنها الاستراتيجي هو ممارسة النفوذ أو نشدان الاستقلالية. فإذا اختارت الدولة "النفوذ"، فإنها تلتحق بتحالفٍ وتنخرط في سياسات توازن "تقليدي"، وإذا اختارت "الاستقلالية"، فعليها اتّباع سياسة الحياد؛ فمن خلال اعتماد استراتيجية التحوّط، يمكن الدول أن تُحقّق الأمن والنفوذ ومد فضائها الاستراتيجي وتنويع شركائها. ومن ناحيةٍ أخرى، تُذكّرنا استراتيجية التحوّط الاستراتيجي بمبدأ انتشار القوة في مجال السياسة العالمية، وبأن العلاقات الدولية هي عبارة عن القوة الذكية أكثر مما هي عن القوة الصلدة، وهو وضعٌ يلائم الدول الصغرى أكثر من غيرها. وتُساعد استراتيجية التحوّط الدول، بصرف النظر عن مكانتها الدولية، في التكيّف مع حالة عدم التأكد بالنسبة إلى المستقبل، وتُجنّبها مخاطر المواجهة المباشرة مع الدولة المُهدِّدة، وتمنحها مهلة زمنية مطلوبة لتطوير قدراتها القومية. علاوة على ذلك، تُحقق الدول مزايا مادية من الانخراط في علاقات اقتصادية مع الدولة/ الدول المستهدَفة بالتحوّط. والأهم من ذلك، تُتيح هذه الاسترتيجيا حرية حركة للدول المتحوّطة، سواء أكانت صغيرة أم متوسطة، أم حتى دولًا كبرى في نظام أحادي القطبية.

مع ذلك، يجب التذكير بأن استراتيجية التحوّط محفوفة بالمضاعفات والمخاطر التي يمكن أن تُعجّل في تحوّلها نحو التنافس المفتوح والمواجهة المباشرة، ومن ثم تؤدي إلى عدم الاستقرار الإقليمي؛ ذلك أن التحوّط عملية توازن حساسة تتطلّب أن تكون فعالة ومستدامة، كما تتطلّب إدارة حذرة لتراكم الضغوط بين الدولة المتحوّطة والجانب الآخر، وكذلك لردات الفعل الإقليمية، وتأثير التحوّط في السياسات الداخلية في الدولة المتحوطة. فانتهاج التحوط كاستراتيجيا في السياسة الخارجية مسألة "دقيقة أو معقدة"، وتحمل مخاطر عدة، من أهمها أن من الممكن أن تصبح الدول الصغرى في وقت الأزمات مُجبرةً على إعلان نيّاتها صراحة، وتحديد الجانب الذي تناصره، ما قد

يُحرج الدولة ويؤثر في مصالحها. كما يُعدّ الاستمرار في هذه الاستراتيجيا غاية في التكلفة، ويتطلّب موارد يمكن أن تُستخدم في الاتجاهين المتعارضين، مثل التعاون مع إيران، وفي الوقت نفسه موازنة قوّتها، أو الانخراط مع قوّتين إقليميتين في الوقت نفسه، مثل حالة عُمان.

على الرغم من أن هذه الاستراتيجيا تحقق على الأمد القصير الأهداف المطلوبة منها، فإن حالة اللايقين المصاحبة لسلوك الحلفاء قد تؤثر في طبيعة الأمن القومي للدول المتحوّطة على الأمد الطويل، خصوصًا في ظل عدم تطوير استراتيجية مشتركة متماسكة لمواجهة التهديدات، فضلًا عن عدم اتفاقها، في الأساس، على تحديد طبيعة هذه التهديدات وحجمها (حالة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية).

أضاف الباحثان إلى نظرية التحوّط الاستراتيجي بُعدًا جديدًا يتعلق بأدوات الصراع اللاامتماثل، الذي هو مفهوم لم تقم دراستنا هذه باكتشافه في حقيقة الأمر؛ فهو موجود في دراسات العلاقات الدولية بالفعل، وقامت دراستنا بإضافته، في محاولة للتوسع النظري حول التكلفة والأعباء التي تتحمّلها الدول لممارسة التحوّط. وقد استُخدمت أدوات الصراع اللاامتماثل في الحالة الإيرانية بصفة خاصة، وذلك بسبب الفجوة الواسعة بين إيران والولايات المتحدة من حيث القدرات العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية، فضلًا عن الموارد والإمكانات والمكانة السياسية. وفي هذا الخصوص، تحالفت إيران مع عدد من الفاعلين من غير الدول، وهي الأقليات الشيعية والجماعات والميليشيات المسلحة التابعة لبعض هذه الأقليات، حيث قدّمت الدعم المالي واللوجيستي والعسكري إليها، وخصّصت قوات موثوقة (الحرس الثوري) لإدارة هذا الملف. لذا، كانت لديها رغبة في تحمّل هذه التكلفة، الأمر الذي يوضح استعداد إيران الكامل لتحمّل أي تكلفة وأعباء إضافية من أجل حماية برنامجها النووي وضمان استمراريته.

في السطور التالية، يعمد الباحثان، **أولًا**، إلى توضيح أهم النتائج التي توصلا إليها، ثم يستشرفان، **ثانيًا**، مستقبل الدبلوماسية النووية الإيرانية. **وأخيرًا**،

يُلقيان الضوء على المضامين البحثية لهذا الكتاب؛ أي ما يُثيره من تساؤلات وقضايا قد تكون موضعًا لدراسات لاحقة في المستقبل.

توصلت الدراسة إلى عدد من **النتائج** بشأن التحوّط الاستراتيجي، وممارسة إيران تلك الاستراتيجيا تجاه الولايات المتحدة في ما يتعلق ببرنامجها النووي، وهي:

- تتضمن السياسة الإيرانية تجاه الولايات المتحدة خليطًا متميزًا من التعاون والصراع، حال دون حدوث مواجهة مباشرة بينهما، وفي الوقت نفسه حافظ على قدر من التعاون الأمني المحدود في بعض المجالات، وقدر من التعاون الدبلوماسي أيضًا في إطار المفاوضات الدولية، إضافة إلى حرص إيران على تكوين تحالفات استراتيجية وأمنية مع بعض الدول الكبرى، والحفاظ على قدرات عسكرية دفاعية وهجومية تضمن لها الحماية المناسبة.

يمكن توضيح الأداء العام للحكومة والنخبة الإيرانية في ما يلي: حافظت إيران على التعاون المحدود مع مصدر التهديد لأمنها الوطني (الولايات المتحدة)، من خلال الدخول في المفاوضات الدولية في ما يتعلق ببرنامجها النووي التي بدأت منذ عام 2003. وعلى الرغم من تعثّر هذه المفاوضات في العديد من المراحل المختلفة، فإنها كانت تتّجه في تلك الفترات إلى التهدئة، لتجنّب المواجهة مع الولايات المتحدة، لكن لا يمكننا إنكار حقيقة أن الدخول في إطار المفاوضات لم ينبع في كثير من الأحيان من تجنّب مواجهة الولايات المتحدة، إنما من مباركة القائد الأعلى للثورة الإسلامية المفاوضات وموافقته عليها. وفي الوقت نفسه، كانت إيران تشير دائمًا إلى قدراتها العسكرية المتطورة، عن طريق إطلاق الصواريخ الباليستية وإعلان إنتاج أسلحة متطوّرة، وتنوّع أوراق اللعبة لديها من حيث التأثير في مجريات الأحداث في الشرق الأوسط، وذلك بسبب نفوذها الإقليمي المتزايد في المنطقة، إضافة إلى علاقاتها الاستراتيجية بالدول الكبرى، لكنها لم تقم بزيادة تلك التحالفات والقدرات العسكرية إلى الحد الذي يؤدي إلى استفزاز الولايات المتحدة، بل تعاونت دبلوماسيًا معها؛ فعلى سبيل المثال، كان هناك في عهد أحمدي نجاد،

الذي كان معروفًا برفضه أي تعاون مع الولايات المتحدة، مباحثات أميركية-إيرانية بشأن العراق في عام 2007.

- اعتمدت إيران عناصر التوازن الناعم في علاقتها بالولايات المتحدة؛ فقد اختارت التعاون معها في المجال الدبلوماسي، وفي بعض المكونات الأمنية المحدودة، بشكل واعٍ ومحدود، ولم يحدّ من حرية تصرفها واستقلاليتها. وحاولت في الوقت نفسه الحدّ من سياساتها وتقويضها من خلال استخدام الوسائل السياسية والدبلوماسية والمؤسسية. كما أنها تعاونت مع الولايات المتحدة في بعض مجالات الأمن الانتقائي، مثل التعاون من خلال قوات الحشد الشعبي والحرس الثوري، للتخلص من تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، إضافة إلى أشكال أخرى من التعاون الوظيفي غير العسكري الذي تمثّل أساسًا في المفاوضات النووية التي بدأت منذ عام 2004 وحتى خطة العمل الشاملة المشتركة، وذلك لتجنّب، أو لتقليل، التكلفة المحتملة للمواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة، وهي الدولة المهدِّدة أمنها القومي. وباستخدام تحليل المضمون الكيفي، وجدت الدراسة أن معظم مكونات المواد الاتصالية (الخطب السياسية) للنخبة الإيرانية، التي كانت بمنزلة ردات فعل على أعمال التصعيد من الدولة المهدِّدة، يتضمن خليطًا من التعاون والصراع معًا، الأمر الذي يشير إلى اتّباعها التحوط الاستراتيجي في علاقتها بالولايات المتحدة، حيث إنها لم تسعَ لتصعيد الأزمة، وتجنّبت في الوقت نفسه مسايرة الركب والخضوع للتصعيد الأميركي والدولي.

- لم تقتصر استراتيجية التوازن الإيرانية على تطوير القدرات العسكرية، وإنما سعت أيضًا لتحسين القدرة الاقتصادية في الوقت نفسه، حيث إنها عمدت إلى زيادة عدد شركائها التجاريين، وتنويع مصادر الحصول على السلع التصديرية. وعلى الرغم من العقوبات الاقتصادية الدولية والأميركية التي فرضها المجتمع الدولي على إيران سنوات طويلة، استطاعت إيران أن تبتكر طرائق غير اعتيادية للتغلب على آثار تلك العقوبات؛ فهي حصلت على التكنولوجيا ومصادر الطاقة والمواد الغذائية والأدوية والعملة الصعبة

والاستثمارات الخارجية والتعاملات البنكية، من خلال وسطاء ووكلاء، سواء كانوا أفرادًا أو مؤسسات أو مصارف. وعلى الرغم من أن إيران لم تحقق أي نهضة اقتصادية ملموسة، وما زالت في عداد الدول النامية، فإن هذة الطرائق الموازية للعقوبات عملت على تنويع مصادر حصولها على السلع المحظورة، بل استطاعت تأمين الحصول عليها من شركاء آخرين، ما أدى إلى حماية مصالحها بشكل مستقل عن الدولة المهدِّدة لها. وبناءً على ذلك، وفَت الدولة الإيرانية بمتطلبات التحوط من النوع الأول (كما مرّ معنا سابقًا).

- مكّنت الشراكة الإيرانية مع روسيا والصين من حصولها على السلع العامة التي لم تستطِع تحصيلها نتيجة العقوبات الدولية والأميركية والأوروبية المفروضة عليها؛ فقد تمكنت من الدخول في تحالفات تجارية ودبلوماسية، والتعاون في مجال حماية الخطوط البحرية من خلال مشاركاتها في المنظمات الإقليمية، ودعم النظام النقدي الإيراني من خلال تسهيل حصولها على العملات الأجنبية، إضافة إلى حصولها على السلع التي منعتها العقوبات عنها، مثل الغازولين، من الصين. وترتيبًا على ذلك، استطاعت أن تحقق التحوّط من النوع الثاني؛ إذ إنها أمّنت طريقة للحصول على تلك السلع من خلال البحث عن مورّدين آخرين للسلع والخدمات، وكذلك الجهود الذاتية من خلال توفير قدرات مستقلة لتقليل الاعتماد على تلك السلع والخدمات. وفي هذ الإطار، عملت إيران على تطوير قدراتها البحرية، فهي تمتلك أسطولًا بحريًا قويًا يضمن لها السيطرة الكاملة على مياهها الإقليمية وحماية خطوطها الملاحية، كما أنها أوكلت إلى الحرس الثوري مهمة الحماية البحرية لإقليمها.

هنا، يجب علينا أن نشير إلى أن الهدف من اختيار إيران الصين وروسيا حليفين استراتيجيين لها لم يكن تمرير أو تحويل عبء الردع أو القتال ضد الولايات المتحدة إلى الطرفين الأقوى في التحالف (أي الصين وروسيا)، وإنما تحسين وضعها النسبي، ودعم أمنها القومي في مواجهة الولايات المتحدة. بعبارة أخرى، لم تسعَ إيران للركوب المجاني (Free Ride) على جهود التوازن الصلد للقوى الكبرى.

- في ظل بيئة دولية تتسم بعدم التأكد وعدم اليقين بشأن نيات الخصم الاستراتيجية، وفي إطار الظروف الدولية الراهنة، أسهمت استراتيجية التحوّط في تقليل التهديدات الطويلة الأجل إلى أقصى حد ممكن - وهي المواجهة العسكرية مع الولايات المتحدة - إضافة إلى تعظيم الفرص على الأمد الطويل، التي تشمل التعاون الدبلوماسي مع الولايات المتحدة والتعاون والتحالف الاستراتيجي مع بعض القوى الكبرى، مثل روسيا والصين. كما أن هذه الاستراتيجيا ساعدت الدولة الإيرانية، في الوقت نفسه، من خلال تلقّي الدعم من الدول الأوروبية الرئيسة.

علاوة على ذلك، مكّن سلوك التحوّط إيران من الفصل بين القضايا، وبالتالي، تنويع الشركاء، حيث إنها لجأت إلى التحالف مع بعض القوى الكبرى في قضايا مختلفة، للاستفادة من إمكانات هذه الدول؛ فهي تعاونت مع الصين وروسيا، لا في المجالين الأمني والعسكري فحسب، بل في مجالات أخرى متعددة ومتنوعة أيضًا، مثل مجالات البنية التحتية والنفط والتجارة وتكنولوجيا الفضاء والتعاون الدبلوماسي والمجال الاقتصادي والاستخدام السلمي للطاقة النووية. وعلى الرغم من وجود عدد من القضايا الخلافية مع هاتين الدولتين، فإن إيران وضعتها جانبًا للاستفادة من مواطن القوة لديهما، الأمر الذي مكّنها من تكوين تحالفات مضادة لتتناسب مع قدرات الدولة المهدِّدة. كما أن سلوك التحوّط مكّنها من تنويع فضائها الاستراتيجي، حيث إنها دعمت علاقاتها بعدد من الدول الأوروبية واللاتينية والعربية والآسيوية وحتى الأفريقية، فمدت خطوط الاتصال مع كثير من دول أميركا اللاتينية، بل قامت بفتح سبع سفارات في مختلف أرجاء القارة اللاتينية، لتعزيز التعاون الدبلوماسي مع تلك الدول، كذلك الدخول في المنظمات الإقليمية لدعم موقفها الدولي والإقليمي، من خلال تلك الشراكات، ما مكّنها من امتلاك أوراق ضغط مختلفة، استطاعت توظيفها لحماية أهداف برنامجها النووي.

- باستيفاء إيران المعايير الأربعة للسلوك التحوّطي التي وضعها تيسمان ووُلف، نجد أن استراتيجية إيران لحماية برنامجها النووي هي مثال قوي

لسلوك التحوّط الاستراتيجي. ووجد الباحثان أن استراتيجية التحوّط أسهمت في حماية الأمن القومي الإيراني من أي اعتداءات خارجية، وفي حماية برنامجها النووي والحفاظ على نظام الثورة الإسلامية. وعلى الرغم من أن الاقتصاد الإيراني يعاني ترهّلًا وضعفًا، نتيجة العقوبات والعزلة، فإن التحوّط الاستراتيجي نجح في تحقيق الهدف المرجوّ منه، بل ومكّن طهران من تقليل آثار هذه العقوبات وتلك العزلة.

هذا وقد استوفت إيران مكوّنات التحوّط الاستراتيجي التي اقترحتها الدراسات السابقة، حيث إنها سعت من خلال المكوّن الأول لتعظيم مكاسبها الاقتصادية من خلال روابطها التجارية مع كل من روسيا والصين، بغض النظر عن أي خلافات سياسية مع البلدين، وبالتالي، حققت مكوّن البراغماتية الاقتصادية. أما في ما يتعلق بالمكوّن الثاني (الانخراط والمشاركة)، فقد أقامت إيران اتصالات مع القوى الكبرى، بل وحافظت عليها، من خلال مشاركاتها في المنظمات الإقليمية، لإضفاء طابع مؤسسي على علاقاتها بروسيا والصين، إضافة إلى تعاون إيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتوقيعها خطة العمل الشاملة المشتركة مع الولايات المتحدة والدول الخمس الأخرى، بهدف إسباغ طابع مؤسسي على تلك العلاقات. علاوة على ذلك، تابعت إيران عناصر من مسايرة الركب المحدودة مع الولايات المتحدة؛ إذ التزمت الحياد عند الغزو الأميركي للعراق، بل تعاونت مع الأميركيين لحل المعضلة السياسية في العراق في عهد جورج دبليو بوش. وكان الأمر أكثر وضوحًا في حالة الغزو الأميركي لأفغانستان. علاوة على ذلك، رفضت إيران هيمنة الولايات المتحدة وحلفائها على قضايا الشرق الأوسط، وذلك من خلال تدخّلها في حروب الوكالة لدعم الجماعات الشيعية في اليمن وسورية والعراق، ما أدى إلى تكوين جبهة شيعية تُعزّز أمنها الجماعي. وأخيرًا، تابعت إيران التوازن غير المباشر مع الولايات المتحدة، وما تضمّنه ذلك من استثمار أدوات الحرب اللامتماثلة، وتطوير القدرات الدفاعية.

يمكن القول إن استراتيجية التوازن العسكرية مع الحفاظ على أدوات الصراع اللامتماثل الذي اتّبعته إيران، كونها جزءًا من استراتيجيتها التحوّطية،

كانت الخيار الأفضل من أجل تجنب الآثار السلبية الناتجة من فقدان المكانة الإقليمية أو انخفاض القدرة على مساومة الولايات المتحدة (الدولة المهدِّدة)؛ فمع عرض أبعاد نظرية التحوّط الاستراتيجي، وتطبيقها على الحالة الإيرانية، توصلت الدراسة إلى أن قيام الدول بزيادة قدراتها العسكرية وتحسينها، يزيد من احتمالية نجاح التحوّط الاستراتيجي، لكن بشرط ألّا تنجرف إلى محاولة إحداث توازن كامل مع مصدر التهديد، ومن ثم استفزازه.

وبما أن استراتيجية التحوّط تستند إلى القلق بشأن الأمن الوطني الخاص بالدولة، بما في ذلك اتخاذ خطوات فعالة ذات صلة بالأمن، مقارنة بخطوات الطرف المنافس، فقد أسهم استخدام إيران أدوات الحرب اللاامتماثلة في مواجهتها مع الولايات المتحدة - كجزء من تحمّلها أعباء المُضيّ في استراتيجية التحوّط - في تحسين وضع إيران النسبي، مقارنة بوضع الولايات المتحدة، ما مكّنها من تحقيق توازن غير مباشر في علاقاتها بالدولة المهدِّدة لأمنها القومي.

- على الرغم مما سبق، فإن المعايير التي وضعها تيسمان ووُلْف أغفلت البُعد الحضاري والشخصية القومية للدول التي لديها تاريخ حضاري ممتد؛ ففي الحالة الإيرانية، لا يمكننا أن نغفل الشخصية الإيرانية ولا الفكر السياسي الذي يتّبعه نظام الثورة الإسلامية. وعلى الرغم من أن الدراسة أشارت إليهما بشكل مختصر في معرض الحديث عن خبرة إيران التفاوضية، فإنه ليس لهما مكان في معايير التحوّط، وبالتالي، لم تراعِ المعايير الغربية الثقافة السياسية وخصوصية بعض التجارب، الأمر الذي يفتح المجال لتعديل تلك الاستراتيجيا وتنقيحها حتى تتناسب مع الدول ذات الخصوصية القومية.

لعل التساؤل يُثار الآن حول مستقبل الدبلوماسية الإيرانية في ما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، وفي هذا الصدد يمكن القول إن هناك "سيناريوين" محتمَلين بشأن مستقبل الدبلوماسية النووية الإيرانية:

"السيناريو" الأول هو "سيناريو" الوضع الراهن (Status quo)، وهو الأكثر احتمالًا، حيث إنه يشير إلى استمرار إيران في انتهاج التحوط الاستراتيجي تجاه

الولايات المتحدة في ما يتعلق ببرنامجها النووي الذي يتضمّن الحفاظ على برنامج الصواريخ الباليستية خارج أي قيود، واستمرار تطوير قدراتها العسكرية وتحدي المصالح الأميركية في الشرق الأوسط، والحفاظ على شركائها التقليديين، وفي الوقت نفسه تجنّب المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة.

"السيناريو" الآخر "سيناريو" بديل (Alternative) يشير إلى انسحاب إيران كلّيًا من خطة العمل الشاملة المشتركة ومعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، مع تطوير برنامجها النووي والعودة إلى تخصيب اليورانيوم إلى ما قبل عام 2015[1]، بما يخالف نظام الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبناءً على ذلك، تتخلّى الدول الأوروبية عن دعم الموقف الإيراني والاتفاق النووي، وتؤيد إعادة فرض عقوبات الأمم المتحدة، الأمر الذي يُعيد تصنيف إيران مصدرَ تهديد للسلم والأمن الدوليين، بموجب الفصل الثاني عشر من ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك، تعود احتمالات المواجهة العسكرية الشاملة، أو المحدودة، باستهداف مواقع داخل إيران من الولايات المتحدة منفردة، أو الولايات المتحدة وإسرائيل، ما يدفع إلى نتائج كارثية قد تُهدّد أمن منطقة الشرق الأوسط واستقرارها.

استندت دراستنا هذه إلى مجموعة من الدلائل التي تشير إلى استمرار إيران في انتهاج التحوّط الاستراتيجي في علاقاتها بالولايات المتحدة؛ فعلى الرغم من إعادة فرض العقوبات الأميركية في عهد الرئيس دونالد ترامب، فإن إيران استطاعت أن تتجنّب المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة، وواصلت الحفاظ على التزامها بخطة العمل الشاملة المشتركة والحفاظ على علاقاتها بالدول الأوروبية. وفي الوقت نفسه، استمرت في زيادة قدراتها العسكرية وتحدي المصالح الأميركية وحلفائها الإقليميين في منطقة الشرق الأوسط.

منذ عام 2018، اتّبعت الولايات المتحدة وإيران استراتيجيات متناقضة، فالأولى اتّبعت في عهد إدارة ترامب نهجًا قسريًا - وهي سياسة "الضغط

---

(1) محمود البازي، "سيناريوهات الصراع الدبلوماسي بشأن الاتفاق النووي الإيراني وتفعيل 'آلية الزناد'"، **تقرير**، مركز الجزيرة للدراسات، 26/ 8/ 2020، شوهد في 16/ 6/ 2021، في:
https://bit.ly/2RYOjyC

الأقصى" - بهدف إجبار إيران على الاستسلام للمطالب الأميركية، التي تتضمّن إخضاع برنامج الصواريخ الباليستية لديها لقيود خطة العمل الشاملة المشتركة، وانتزاع مزيد من التنازلات الإيرانية في ما يتعلق ببرنامجها النووي، فضلًا عن تعويق النفوذ الإقليمي ووقف الدعم الإيراني لحلفائها الإقليميين، إلى جانب الحثّ على تغيير النظام[2]. وردًّا على الضغوط الأميركية، اتّخذت إيران مجموعة من الإجراءات المضادة، التي توضح معالم استراتيجية التحوّط لديها في ما يلي:

- **تجنّب المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة:** ردًا على الضغوط الأميركية، امتثلت إيران لالتزامات خطة العمل الشاملة المشتركة كلها مدة عام واحد تقريبًا، ثم سارعت إلى إطلاق مهلة زمنية، مُهدّدة بكبح امتثالها لهذة الالتزامات، واتّبعت خمسة خروقات تدرّجية، فأطلقت عملية متداخلة لتخفيف التقيّد بالتزاماتها النووية، بما في ذلك الحدود المفروضة على أحجام مخزون اليورانيوم الذي وصل إلى 372.3 كغ في تشرين الثاني/ نوفمبر 2019 ومستويات التخصيب الذي أصبح 4.5 في المئة في العام نفسه، وكذلك البحث والتطوير، بما في ذلك تفعيل أجهزة الطرد المركزي المتقدمة، وإدخال نماذج جديدة واستخدامها لبناء مخزونها من اليورانيوم المُخصّب. وكانت الخطوة الأخيرة في كانون الثاني/ يناير 2020، عندما أعلنت زيادة عدد أجهزة الطرد المركزي. كما أن روسيا تقوم ببناء مفاعل نووي جديد في بوشهر، من المقرر أن يدخل حيّز التشغيل في عام 2025. وعلى الرغم من أن إيران التزمت ببنود الاتفاق وتفكيك المنشآت النووية كلها، فإنها تركت الخيارات مفتوحة أمامها لإعادة تركيب أجزاء برنامجها النووي[3].

في الوقت نفسه، لم تصل الخروقات الإيرانية للاتفاق النووي إلى حد الخروج الكامل من الصفقة؛ فهي تجنّبت العبث بنظام تفتيش الوكالة الدولية

(2) "The Iran Nuclear Deal at Four: A Requiem?," *International Crisi Group*, Report no. 210, Middle East & North Africa (January 2020), p. 6, accessed on 16/6/2021, at: https://bit.ly/35reTUg

(3) Ibid., pp. 8-9.

للطاقة الذرية، على الرغم من تصاعد التوترات بين الجهتين في بعض الأحيان، لكن الأمر لم يصل إلى حد قطع العلاقات بينهما. كما أن البرلمان الإيراني صدّق في آذار/ مارس 2019 على الاتفاقية المشتركة بشأن سلامة إدارة الوقود المستهلك وأمان إدارة النفايات المشعة. ونجمت تلك الخطوة عن ورشة عمل عقدها الاتحاد الأوروبي حول إدارة النفايات المشعّة في إيران، والجدير ذكره، أن الأخيرة واصلت العمل على تعزيز السلامة النووية والممارسات التنظيمية في البلاد، وحضور عدد من ورش العمل التي تنظمها دول الاتحاد الأوروبي في هذا الشأن[4].

بناءً على ذلك، حافظت إيران على إمكان الخروج الدبلوماسي، حيث استمرت في دعم الحشد الدولي والأوروبي ضد العقوبات الأميركية، كما استمرت في التعاون الدبلوماسي بشأن برنامجها النووي، وفي هذا الإطار اجتمع وزير خارجيتها محمد جواد ظريف مع نظيره الفرنسي جان إيف لو دريان في أيلول/ سبتمبر 2019، لمناقشة مبادرة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بشأن خفض التصعيد[5]. وأبدى الرئيس الإيراني حسن روحاني، في الوقت نفسه، استعداده للاجتماع إلى أي شخص لحل مشكلات بلاده، وأعلن في زيارة له إلى طوكيو أن بلاده لا ترفض أي مفاوضات تخدم مصالحها[6]. كما وافقت إيران على تبادل الأسرى مع الولايات المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر 2019، رغم تصاعد حدة التوترات[7]؛ إذ إن النهج الإيراني للتعامل مع الأزمات يراوح بين التصعيد والتهدئة، حيث إنها رفضت في أكثر من مناسبة عقد أي اجتماع من دون قيام الولايات المتحدة برفع العقوبات عنها في البداية. ولكن إيران اشتركت في مفاوضات فيينا، التي بدأت في نيسان/ أبريل 2021،

---

(4) Ibid., pp. 10-11.

(5) "Iranian FM's Surprise G7 Nuclear Talks end With no Progress on US Sanctions," *France 24*, 25/8/2019, accessed on 16/6/2021, at: https://bit.ly/3gto1hB

(6) "Iran's Rouhani to meet Japan PM Amid Tension With US," *France 24*, 12/12/2019, accessed on 16/6/2021, at: https://bit.ly/3iQCuWt

(7) Michael Crowley, "In prisoner Swap, Iran Frees American Held Since 2016," *The New York Times*, 7/12/2019, accessed on 16/6/2021, at: https://nyti.ms/3zrZfFU

برعاية الاتحاد الأوروبي، لإعادة إحياء الاتفاق حول البرنامج النووي الإيراني، وأعلنت الرئاسة الإيرانية الجديدة ممثلة في الرئيس إبراهيم رئيسي (منذ 3 أغسطس/ آب 2021) المُضي قدمًا في المفاوضات، وإنْ بهيكلية جديدة ومن دون شروطٍ إضافية تتعلق بالبرنامج الصاروخي أو النفوذ الإقليمي الإيراني.

- **تطوير القدرات العسكرية والاقتصادية:** لم تتوقف إيران عن استخدام القوة الصلدة جزءًا رئيسًا من استراتيجية التحوّط، حيث إنها استمرت في توجيه الهجمات الصاروخية ضد المنشآت العسكرية ومرافق الطاقة العراقية. كما أنها أسقطت طائرة استطلاع أميركية مسيَّرة من طراز "غلوبال هوك" (RQ-4A Global Hawk) بالقرب من مضيق هرمز في حزيران/ يونيو 2019[8]، وشنّت سلسلة من الهجمات الصاروخية على منشآت أميركية في العراق في كانون الثاني/ يناير 2020، كإجراء انتقامي بعد اغتيال الولايات المتحدة القائد الإيراني قاسم سليماني، ولم يتسبب الهجوم بوقوع أي إصابات في صفوف القوات الأميركية[9]، الأمر الذي دفع المراقبين إلى اعتبار تلك الضربة انتقامًا رمزيًا لن يؤدي إلى أي ردة فعل من الإدارة الأميركية. كذلك، لم تتوقف إيران عن إطلاق صواريخها الباليستية واختبارها؛ ففي نيسان/ أبريل 2020، أعلن الحرس الثوري الإيراني نجاحه في إطلاق "قمر صناعي عسكري" في المدار[10].

على الرغم من نجاح الإدارة الأميركية في التأثير سلبًا في الاقتصاد الإيراني، وتقليص عوائد الصادرات الإيرانية، ولا سيما العوائد النفطية، فإنها لم تُحقّق أيًا من أهدافها؛ فإيران أصبحت أكثر عدوانية في الشرق الأوسط، ولم يسقط نظام الثورة الإسلامية، لكن تلك الإجراءات أثبتت في الوقت نفسه

---

(8) Kenneth Katzman, Kathleen J. McInnis & Clayton Thomas, "U.S.-Iran Conflict and Implications for U.S. Policy," *Congressional Research Service*, *Report for Congress*, Order Code R45795, May 8, 2020, p. 4, accessed on 16/6/2021, at: https://bit.ly/323Vk5U

(9) "Iran Launches Missile Attacks on US facilities in Iraq," *Aljazeera News*, 8/1/2020, accessed on 16/6/2021, at: https://bit.ly/3zunXW1

(10) Katzman, McInnis & Thomas, p. 12.

فاعليتها في التعجيل بخفض مبيعات النفط الخام الإيراني، من نحو مليونين ونصف المليون برميل في نيسان/ أبريل 2018 إلى أقل من نصف مليون برميل في كانون الأول/ ديسمبر 2019، ما أدى بدوره إلى التأثير سلبًا في الاقتصاد الإيراني برمّته. وفي هذا الإطار، أبلغت جماعات حقوق الإنسان ومنظمات الإغاثة الدولية العاملة في إيران عن التأثير السلبي للعقوبات في مجالات شتى، مثل الواردات الطبية والإغاثة في حالات الطوارئ والمعدات الطبية، ما أدى إلى إثارة تظاهرات الاحتجاج الداخلية نتيجة قرار الحكومة برفع الدعم لمواجهة الضغوط الأميركية، لكن الحرس الثوري استطاع في نهاية الأمر قمع التظاهرات[11]. وأسهمت خبرة إيران الواسعة بشأن الالتفاف حول العقوبات، والعلاقات بالدول المجاورة، إضافة إلى العائدات والعملة الأجنبية التي يوفرها الحرس الثوري الإيراني، في تخفيف حدّة الضغوط الاقتصادية جراء العقوبات الأميركية.

- **أدوات الصراع اللاامتماثل:** استمرت إيران في استخدام أدوات الصراع اللاامتماثل في إطار استراتيجيتها للتحوّط من الولايات المتحدة، حيث أدت مجموعة من الحوادث التي تركزت في منطقة الخليج إلى إثارة التوترات الإقليمية، وشملت هجماتٍ عدة من الحرس الثوري ضد سفن تجارية تابعة للإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية في منتصف عام 2019، إضافة إلى الهجمات التي يشنّها حلفاء إيران في دول أخرى ضد الولايات المتحدة وحلفائها، ولا سيما الهجمات المتتالية من الحوثيين على مواقع في السعودية، ومنها مطار في أبها في جنوب المملكة، ومنشآت شركة أرامكو السعودية[12]، إضافة إلى اقتراب زوارق للحرس الثوري بصورة استفزازية من سفن البحرية الأميركية التي تُجري تدريبات روتينية في الخليج العربي. كما أن كتائب حزب الله، التابعة لقوات الحشد الشعبي المدعومة من إيران، نفّذت هجومًا ضد منشأة عسكرية عراقية بالقرب من كركوك، ما أسفر عن مقتل

(11) "The Iran Nuclear Deal at Four," pp. 12-14.

(12) Katzman, McInnis & Thomas, p. 8.

جندي أميركي وجرح أربعة آخرين، ومهاجمة السفارة الأميركية في بغداد[13]. واستمرت الفصائل المدعومة من إيران في العراق في توجيه كثير من الضربات الصاروخية إلى القواعد الأميركية، الأمر الذي أسفر عن سقوط قتلى وجرحى من الجنود الأميركيين في آذار/ مارس 2020[14].

- **استمرار سياسات التحالف الإيرانية**: على الرغم من أن المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا حثت إيران على التفاوض بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة الجديدة التي تتضمن قيودًا على تطوير الصواريخ الإيرانية، فإن دول الاتحاد الأوروبي رفضت الانضمام إلى حملة الضغط الأقصى الأميركية نتيجة أعمال إيران الاستفزازية. وفي هذا الإطار، حاولت الدول الثلاث الالتفاف على العقوبات الأميركية، فأطلقت آلية مالية، هي (Instex)، لدعم التبادل التجاري مع إيران، كما أنها دشنت "النظام الأساسي للمنع" الذي يحظر على الشركات الأوروبية الالتزام بالعقوبات الأميركية الثانوية، لكن لم يتم تفعيل أي من هذه الآليات، وترتيبًا على ذلك أخفقت في تخفيف أثر العقوبات في الاقتصاد الإيراني[15].

واستمرت إيران أيضًا في الحفاظ على شركاتها الاستراتيجية التقليدية مع كلٍّ من الصين وروسيا؛ فعلى الرغم من انخفاض الواردات الصينية الإجمالية من النفط الإيراني، فإن الصين ما زالت الشريك التجاري الوحيد الأكثر أهمية لإيران، خصوصًا في مجال الغاز المُسال. كما أن اليوان الصيني احتل المرتبة الثانية بين جميع العملات المدعومة التي خصصها البنك المركزي الإيراني للمستوردين، واحتكرت البضائع الصينية الرخيصة الأسواق الإيرانية، ما أدى إلى تخفيف الحاجات المحلية للمستهلكين[16]. وعلى الرغم من الخلاف

---

(13) "الغارديان: الهجوم على السفارة الأمريكية في بغداد يظهر إخفاق الاستراتيجية الأمريكية"، **بي بي سي عربي**، 1/ 1/ 2020، شوهد في 16/ 6/ 2021، في: https://bbc.in/3vAwhAI

(14) Katzman, McInnis & Thomas, p. 11.

(15) "The Iran Nuclear Deal at Four," pp. 18-19.

(16) كيفن ليم، "اعتماد إيران على الصين يتنامى في ظل انتشار وباء 'كوفيد-19'"، **تحليل السياسات**، المرصد السياسي 3290، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 27 آذار/ مارس 2020، شوهد في 16/ 6/ 2021، في: https://bit.ly/2U4ZGFP

الروسي-الإيراني في ما يتعلق بالملف السوري، فإن أمين مجلس الأمن الروسي أعلن في اجتماع مع نظيريه الأميركي والإسرائيلي أن روسيا ستواصل تلبية مصالح إيران في الشرق الأوسط، لأنها ما زالت "الحليف والشريك" المُفضَّل لديها في سورية[17].

أخيرًا، بالنسبة **إلى المضامين البحثية لهذه الدراسة**، فإنها تُثير كثيرًا من التساؤلات التي قد تكون مناط تركيز أبحاث جديدة في مجال التحوّط الاستراتيجي. وفي هذا الصدد، صاغ الباحثان عددًا من المقترحات التي يمكن اختبارها في الأبحاث المستقبلية:

- الواقع أن نظرية التحوّط الاستراتيجي لا تزال بحاجة إلى مزيد من التطبيق والمقارنة لتطوير فروضها ومقولاتها، وزيادة قدرتها التفسيرية. وفي هذا الخصوص، يمكن الأبحاث المستقبلية أن تُركز على التحليل المقارن للتحوّط الاستراتيجي، سواء على مستوى الدول المتحوّطة أو على مستوى أنماط السلوك التحوّطي. كما أن اختبار استراتيجية التحوّط في إطار الأشكال المختلفة للأنساق الدولية بحاجة إلى مزيدٍ من البحث.

- غالبًا ما يدفع الخوف من احتمال نشوب مواجهة عسكرية إلى إجبار الدولة المتحوّطة على إنفاق مواردها النادرة في التحديث العسكري، وهو الأمر الذي اتضح في هذه الدراسة. ومن ثم، يمكن الأبحاث المستقبلية توضيح تلك الحالات التي تواجه الإشكالية نفسها، لكنها كانت حذرة من الانخراط في آليات المعضلة الأمنية، أي إنها تجنّبت الانخراط في استراتيجية التوازن التقليدية وإنفاق مواردها الاقتصادية في برامج التسليح العسكري.

- إن هناك ظروفًا محددة تعمل على اعتماد الدول المتحوّطة أدوات الحرب اللاامتماثلة في علاقاتها بمصدر التهديد لأمنها الوطني، حيث إن الأبحاث المستقبلية تحتاج إلى توضيح ظروف أخرى غير الفجوة الواسعة

---

(17) ناشونال انترست، "حليفان أم غريمان ... 3 أسباب تدفع روسيا للشراكة مع إيران حتى بعد انتصار الأسد"، نقلًا عن: عربي بوست، 15/ 7/ 2019، في: https://bit.ly/35odVbp

في القدرات الشاملة؛ فقد أوضحت الملاحظة الإمبيريقية أن هناك دولًا تتمتع بقدرات عسكرية فائقة تلجأ أيضًا إلى استخدامها.

- ثمة حاجة إلى دراساتٍ مستقبلية توضح كيفية إدارة ردات الفعل الإقليمية حيال السياسات الداخلية والخارجية للدولة المتحوّطة، حيث إن الدولة المتحوّطة تحتاج إلى شركاء إقليميين يتشاركون معها المخاوف نفسها، لكن الأمر يزداد تعقيدًا عندما تنتهج هذه الدول أيضًا التحوّط كاستراتيجيا لها.

- ماذا عن تأثير تنامي التطبيع الخليجي مع إسرائيل في متابعة إيران استراتيجية التحوّط؟ يمكن الدراسات المستقبلية أن تختبر هذه الإشكالية المعقدة، وأهم جوانب تعقيدها أن معظم دول الخليج العربية، ولا سيما عُمان والإمارات والبحرين وقطر، يتحوّط في سياساته تجاه إيران. لكن ماذا يحدث لو تحوّلت هذه الدول من التحوّط إلى التوازن، كما فعلت الإمارات[18] فترة زمنية قصيرة في أعقاب الربيع العربي في عام 2011، أو تمرير العبء في سياساتها تجاه إيران؟ هل يؤدي ذلك إلى تخلّي إيران عن استراتيجية التحوّط تجاه الولايات المتحدة، على أساس أن الأخيرة هي ما يدفع بإسرائيل دفعًا إلى منطقة الخليج؟

- تتطلب استراتيجية التحوّط، إضافة إلى تصميمها ومتابعة تنفيذها من القيادة العليا، أو من صانع القرار الرئيس في السياسة الخارجية، قدرًا كبيرًا من الخيال السياسي؛ وبناء عليه يجدر بالأبحاث المستقبلية التركيز على إدماج دراسات الخيال السياسي في التنظير للتحوّط الاستراتيجي.

(18) Ayman El-Dessouki & Ola Rafik, "Small States and Strategic Hedging: The United Arab Emirates' Policy towards Iran," *Review of Economics and Political Science* (February 2021), pp. 11-15.

المراجع

1 - العربية

آرو، أمين. "المهمات الضرورية لقوات الدفاع الوطني السورية". **مختارات إيرانية**. السنة 16، العدد 202 (2018).

أبو العابد، رؤوف سليمان. **الحوثيون: الدور والمتوقع في لعبة التوازنات الإقليمية-الدولية**. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2012.

أبو النور، محمد محسن. "الاحتواء العنيف: كيف يتعامل النظام الإيراني مع الاحتجاجات الشعبية؟". **التحليلات - التغيرات السياسية**. مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 3/ 1/ 2018.

أحمد، منى درديرمحمد. "السياسة الخارجية الروسية تجاه إيران خلال الفترة (2000-2011)". رسالة ماجستير. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة، 2013.

"أحمدي نجاد: محصلة فجوات ثلاث"، بازتاب **Baztab** (صحيفة إيرانية). **مختارات إيرانية**. السنة 6، العدد 61 (2005).

إدريس، محمد السعيد. "حسابات إيرانية معقدة في الملف النووي مع إدارة ترامب". **مختارات إيرانية**. السنة 15، العدد 189 (أيلول/ سبتمبر 2016).

______. "استراتيجية أمريكية متعددة الأبعاد للمواجهة مع طهران". **آفاق إيرانية**. السنة 15، العدد 191 (آذار/ مارس 2017).

______. "عودة إلى سياسة تصعيد التوتر: صراع الخيارات النووية بين واشنطن وطهران". **مختارات إيرانية**. السنة 15، العدد 197 (تشرين الأول/ أكتوبر 2017).

______. "بعد تفعيل العقوبات على طهران: آفاق مفتوحة للأزمة الإيرانية الأمريكية". **مختارات إيرانية**. السنة 16، العدد 206 (2018).

الأمم المتحدة، مجلس الأمن. "المسألة النووية الإيرانية 2231 (2015)". 20 تموز/ يوليو 2015. في: https://bit.ly/3yXeIO9

البازي، محمود. "سيناريوهات الصراع الدبلوماسي بشأن الاتفاق النووي الإيراني وتفعيل 'آلية الزناد'". **تقرير**. مركز الجزيرة للدراسات، 26/ 8/ 2020. في: https://bit.ly/2RYOjyC

"التموضع الاقتصادي الإيراني في سورية". **أوراق بحثية**. مركز عمران للدراسات الاستراتيجية (اسطنبول). في: https://bit.ly/3gkYR4I

بثياغودا، كديرا. "سعي الهند لتحقيق مصالح استراتيجية واقتصادية في إيران". دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنجز الدوحة، رقم 23 (أيلول/ سبتمبر 2018).

بني هميم، محمد عبد الله. "العلاقات الإيرانية-الكويتية بين الاستمرارية والتغيير". المعهد الدولي للدراسات الإيرانية (RASANAH)، 3 آب/ أغسطس 2017. في: https://bit.ly/34ukKrc

جوكار، مهدي. "الإحساس بالاستهداف: محددات الرؤية الإيرانية لدوافع ومعوقات مشروع تكوين قوة عربية مشتركة". **مختارات إيرانية**. السنة 14، العدد 174 (2015).

حلمي، دينا محمد. "التحوّط الإستراتيجي في السياسات الخارجية للدول الصغرى: دراسة حالة سلطنة عُمان". رسالة ماجستير. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة، 2020.

الخوالدة، هاشم أجريد. "السياسة الأمريكية تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني (1991-2012)". رسالة ماجستير. جامعة الشرق الأوسط (الأردن). كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2013.

دربج، علي. **عصر الدبلوماسية النووية الإيرانية: طهران تهدم جدار العزلة**. بيروت: دار النهضة العربية، 2017.

الدستور الإيراني (1979)، المعدل (1989). المادة 107. في: https://bit.ly/3ch4b6A

الدسوقي، أيمن إبراهيم. "معضلات الأمن الجماعي في دول مجلس التعاون الخليجي". **سياسات عربية**. العدد 10 (أيلول/ سبتمبر 2014).

______. "الصراعات اللامتماثلة وأمن الخليج العربي: الإرهاب الدولي من أكثر أشكال التهديدات غير المتماثلة". **درع الوطن** (الإمارات العربية). العدد 517 (شباط/ فبراير 2015).

______. "معضلة الاستقرار في منطقة الخليج العربي". مجلة **المستقبل العربي**. العدد 434 (نيسان/ أبريل 2015).

______. "تغير السياسة الخارجية الإماراتية في أعقاب الثورات العربية". **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، جامعة القاهرة. مج 18، العدد 2 (تشرين الأول/ أكتوبر 2017).

______. "التحوّط الاستراتيجي في الشرق الأوسط". **السياسة الدولية**. مج 54، العدد 215 (كانون الثاني/ يناير 2019).

الراوي، حميد. "المشروع الإيراني"، في: **"النفوذ الإيراني في العراق وانعكاساته الإقليمية: ورشة عمل"**. المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية. وحدة الأمن الإقليمي وثقافة السلام. برنامج الدراسات الإيرانية. القاهرة، 29/ 8/ 2007.

رؤوف، ب. "آفاق التعاون مع العراق". **مختارات إيرانية**. السنة 6، العدد 61 (2005).

زاده، حسين باقر. "الخلاف الأوروبي الأمريكي بشأن التعامل مع إيران". **مختارات إيرانية**. السنة 5، العدد 56 (2003).

زاده، مريم معمار. "ما هو قانون كاستا الأمريكي؟ وهل سيؤثر على إيران؟". **مختارات إيرانية**. السنة 15، العدد 198 (2017).

زعرور، هادي. **توازن الرعب: القوى العسكرية العالمية (أمريكا، روسيا، إيران، الكيان الصهيوني، حزب الله، وكوريا الشمالية)**. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2013.

زكريا، ميرفت. "رؤية غربية مغايرة للدور الإقليمي الإيراني: صعود محور المقاومة الإيراني: كيف يشكل شرق أوسط جديدًا؟". **مختارات إيرانية**. السنة 15، العدد 191 (2017).

______. "هل يمكن لأوروبا أن تحفظ اتفاق إيران؟ - لقد حان الوقت للعمل بالخطة (ب)". **مختارات إيرانية**. السنة 16، العدد 202 (2018).

السامرائي، نزار. **المشروع الإيراني إقليميًا ودوليًا: تساؤلات مشروعة**. عمّان: دار دجلة، 2014.

سميرنوف، فلاديمير. "انطلاق مناورات قوات الدفاع الجوي في إيران". **وكالة إرنا**. 26/ 12/ 2016. في: https://cutt.us/kd3gL

شوادر، شريفة. "العلاقات الإيرانية الأمريكية وتداعياتها على منطقة الشرق الأوسط (2003-2016)". رسالة ماجستير. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة، 2017.

الشيخ، عمر محمد. "الإدارة الأمريكية لأزمة البرنامج النووي الإيراني بعد أحداث سبتمبر 2001". رسالة ماجستير. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة، 2008.

الشيخ، نورهان. **السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط في القرن الحادي والعشرين**. القاهرة: مركز الدراسات الأوروبية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2010.

صابر، شروق. "الصفقة النووية بالفعل جعلت إيران أقوى". **مختارات إيرانية**. السنة 15، العدد 183 (2016).

______. "كيف تعاملت المرأة الإيرانية مع الاحتجاجات الأخيرة". **مختارات إيرانية**. السنة 16، العدد 202 (2018).

صديق، أسماء جمال عزيز. "البرنامج النووي الإيراني وتأثيره على الأمن الإقليمي في منطقة الخليج". رسالة ماجستير. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة، 2011.

"الصين تعلن تأسيس منظمة للتعاون الفضائي لدول آسيا والمحيط الهادي". **رويترز**، 17/ 12/ 2008. في: https://bit.ly/3vh49Cw

عاطف، علي. "السياسات الإيرانية بعد الاتفاق النووي: لماذا حان وقت التفاؤل؟". **مختارات إيرانية**. السنة 14، العدد 177 (2015).

عبد الحسين، ياسر. **السياسة الخارجية الإيرانية: مستقبل السياسة في عهد الرئيس حسن روحاني**. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2015.

عبد الحي، سماح عبد الصبور. **القوة الذكية في السياسة الخارجية: دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان 2005-2013**. القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم، 2014.

عبد الشافي، عصام. **أزمة البرنامج النووي الإيراني: المحددات - التطورات - السياسات: دراسة في إدارة الأزمات الدولية**. القاهرة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 2004.

عبد القادر، أشرف عبد العزيز. "الإدارة الأمريكية لأزمات الانتشار النووي-دراسة حالة: إدارة الأزمة النووية الإيرانية (2003-2007)". رسالة ماجستير. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة، 2008.

عبد الله، معتصم صديق. "المؤسسات العسكرية بين الثقة والتهميش: مقارنة بين وضع الحرس الثوري والجيش في بنية النظام الإيراني". **مجلة الدراسات الإيرانية** (RASanah). السنة 1، العدد 1 (كانون الأول/ ديسمبر 2016).

عبد الماجد، حامد. **مقدمة في منهجية دراسة وطرق بحث الظواهر السياسية**. القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2000.

عبد المؤمن، محمد السعيد. "الشخصية القومية والهوية الوطنية". **مختارات إيرانية**. السنة 5، العدد 47 (2004).

______. " تحليل الخطاب السياسي الإيراني"، مجلة كلية آداب (جامعة أبو ظبي). مج 3، العدد 1(2013).

______. "المشهد الإيراني بعد اتفاق لوزان النووي". **مختارات إيرانية**. السنة 14، العدد 173 (2015).

______. "التحول الجديد في التوجه العسكري الإيراني". **مختارات إيرانية**. السنة 14، العدد 174 (2015).

______. "تأثير الاتفاق النووي مع الغرب على تحولات الجبهة الداخلية". **مختارات إيرانية**. السنة 14، العدد 176 (2015).

______. "تطور قضية الصواريخ الإيرانية". **مختارات إيرانية**. السنة 15، العدد 183 (2016).

______. "إيران بين الإنغلاق والانفتاح السياسي". **مختارات إيرانية**. السنة 15، العدد 188 (2016).

______. "الموقف الإيراني من مستقبل العلاقات مع أمريكا". **مختارات إيرانية**. السنة 15، العدد 189 (2016).

______. "داعش في العراق: من الانتشار إلى التقهقر والزوال". **مختارات إيرانية**. السنة 15، العدد 194 (2017).

______. "الاستراتيجية الإيرانية في سوريا: مواقف القوى المؤثرة داخل دوائر صنع القرار: فرص تطبيق النموذج اللبناني بالمنظور الإيراني في سوريا". **مختارات إيرانية**. السنة 15، العدد 198 (2017).

______. "تداعيات الصراع على الساحة الإيرانية". **مختارت إيرانية**. السنة 15، العدد 199 (2017).

______. "أزمة الحكومة الإيرانية تُهدّد كيان النظام". **مختارات إيرانية**. السنة 15، العدد 200 (2017).

______. "التجارب الإيرانية في السياسة الدولية". **مجلة كلية آداب** (جامعة أبو ظبي) (2018).

______. "التعامل الإيراني مع العقوبات الدولية بين السياسة والاقتصاد والأيديولوجية". **مجلة كلية الآداب** (جامعة أبو ظبي) (2018).

______. "سياسة إيران الخارجية في الخطوة الثانية للثورة". **مجلة كلية آداب** (جامعة أبو ظبي) (2019).

عزت، أميمة إبراهيم. "الصراع بين المحافظين والإصلاحيين وأثره على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس محمد خاتمي (1997-2005)". رسالة ماجستير. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة، 2010.

"الغارديان: الهجوم على السفارة الأمريكية في بغداد يظهر إخفاق الاستراتيجية الأمريكية". **بي بي سي عربي**، 1/ 1/ 2020. في: https://bbc.in/3vAwhAI

فارسي، به زبان. "إيران والصين في ظل العقوبات الأمريكية". المعهد الدولي للدراسات الإيرانية. 12 كانون الأول/ ديسمبر 2018. في: https://bit.ly/3x0CZkg

فرازي، علي أكبر. "رسائل زيارة روحاني لأوروبا". **مختارات إيرانية**. السنة 16، العدد 206 (2018).

قديمي، علي. "الحرب السورية: نزيف إيران المستمر". **بي بي سي عربي**، 1/ 3/ 2018. في: https://bbc.in/3pVaja7

كشك، أشرف. "توتر العلاقات الإيرانية الخليجية: الأسباب والتداعيات وآليات المواجهة". **دراسات**. مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، 13/ 9/ 2016. في: https://bit.ly/3wm2ay5

"كلمة قائد الثورة الإسلامية المعظم خلال لقائه رئيس وأعضاء مجلس خبراء القيادة في ختام أعمال دورتهم الثامنة عشرة". موقع مكتب سماحة القائد آية الله العظمى الخامنئي، 3/ 9/ 2015. في: https://bit.ly/3igKtM1

الكواز، محمد سالم أحمد. "مسار العلاقات الاقتصادية الصينية الإيرانية المعاصرة وحدود مجالات التعاون 1979-2010: دراسة تاريخية". **مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية** (العراق). مج 13، العدد 1 (2014).

لوزيانين، س. غ. **عودة روسيا إلى الشرق الأوسط الكبير**. ترجمة هاشم حمادي. دمشق: دار المدى للثقافة والنشر، 2012.

ليم، كيفن. "اعتماد إيران على الصين يتنامى في ظل انتشار وباء 'كوفيد-19'". **تحليل السياسات**. المرصد السياسي 3290. معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 27 آذار/ مارس 2020. في: https://bit.ly/2U4ZGFP

"ما مدى التوغل الإيراني في الساحة السياسية العراقية؟". **بي بي سي عربي**، 16/ 9/ 2018. في: https://bbc.in/3zlvFSp

محمد، زينب عبد العظيم. **الموقف النووي في الشرق الأوسط في أوائل القرن الحادي والعشرين**. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2007.

محمد، مروة وحيد. "السياسة النووية الإيرانية وأثرها على الأمن في منطقة الخليج العربي (2002-2007)". رسالة ماجستير. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة، 2009.

محمود، أحمد إبراهيم. **البرنامج النووي الإيراني آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد**. القاهرة: مركز الدراسات السياسة والاستراتيجية (الأهرام)، 2005.

______. "السياسة الإيرانية والملف النووي في عهد أحمدي نجاد". **مختارات إيرانية**. السنة 5، العدد 58 (2005).

مرادي، آيدين. "هدف الحرس الثوري من تسليح العشائر". **مختارات إيرانية**. السنة 15، العدد 194 (2017).

"مستقبل العلاقة بين حماس وإيران". **تقدير استراتيجي 65**. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. بيروت، 25/ 3/ 2014.

مسعد، نيفين عبد المنعم. **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية - الإيرانية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

المشاط، عبد المنعم. "هيكل النظام العالمي الجديد". في: محمد السيد سليم (محرر)، **النظام العالمي الجديد**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1994.

منظمة شنغهاي للتعاون. **الشؤون السياسية وبناء السلام**. الأمم المتحدة: 2018. في:
https://bit.ly/3ctfl8b

منير، شيماء. "إيران وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية: مراوحة بين التأزم والانفراج". **مختارات إيرانية**. السنة 14، العدد 176 (2015).

مهرباني، فائزة. "أمل عقيم في خروج العسكريين من الاقتصاد". **مختارات إيرانية**. السنة 16، العدد 202 (2018).

ميدل إيست أونلاين. "خرازي يتعهد بمقاومة الضغوط الأميركية". 31 أيار/ مايو 2003. في: https://bit.ly/3oUnc5A

ناجي، محمد عباس. "حدود التحول في السياسة الإيرانية تجاه العراق بعد انتخاب أحمدي نجاد". **مختارات إيرانية**. السنة 6، العدد 61 (2005).

______. "لماذا صعّد المحافظون مجددًا ضد روحاني؟". **مختارات إيرانية**. السنة 15، العدد 200 (2017).

______. "افتتاحية العدد". **مختارات إيرانية**. السنة 16، العدد 202 (2018).

ناشونال انترست، "حليفان أم غريمان ... 3 أسباب تدفع روسيا للشراكة مع إيران حتى بعد انتصار الأسد". نقلًا عن: **عربي بوست**، 15/ 7/ 2019. في:
https://bit.ly/35odVbp

هياجنة، عدنان. "أزمة الملف النووي الإيراني وسيناريوهات الموقف الأمريكي المحتمل: دراسة استراتيجية". **مجلة دراسات شرق أوسطية** (الأردن). مج 12، العدد 40-41 (2007).

هيبل، فرانك فون [وآخرون]. "ضوابط المواد الانشطارية في منطقة الشرق الأوسط: خطوات نحو شرق أوسط خالٍ من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل". اللجنة الدولية حول المواد الانشطارية (IPFM). برنستون، نيوجيرسي. جامعة برنستون، تشرين الأول/ أكتوبر 2013، في: https://bit.ly/3dK1f2v

"واشنطن ترفض طلبات إعفاء شركات أوروبية تعمل في إيران من العقوبات". **فرانس24/ أ ف ب**. 17/ 7/ 2018، في: https://cutt.us/UxdCU

وحدة الدراسات الإسرائيلية. "رؤى إسرائيلية استراتيجية حول حرب لبنان الثانية تموز/ يوليو 2006". مركز دراسات الشرق الأوسط (الأردن)، كانون الأول/ ديسمبر 2006.

وحدة الدراسات والأبحاث. **الحوثيون: الحقيقة العسكرية ومصادر الدعم**. أوراق سياسية. اسطنبول: مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 2016.

وحدة الرصد والتحليل. "استراتيجية ترامب تجاه إيران: الدوافع والاتجاهات". **تقدير موقف**. مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات. اسطنبول، 18/ 10/ 2017.

الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA). "معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية". **النشرة الإعلامية** (INFCIRC/140)، نيسان/ أبريل 1970. في: https://bit.ly/2XqS7LT

2 - الأجنبية

Aghazadeh, Mahdieh. "Iran's Foreign Policy Approach Towards The Central Asia and The Caucasus." *Academic Journal*. vol. 3, no. 1 (Winter 2015).

Alsalloum, Khaled Abdulaziz & Mohamed Salman Tayie. "The Present and Future of Kuwaiti-Iranian Relations and their Influence on the Security of the Arabian Gulf." *Asian Social Science* (Canadian Center of Science and Education). vol. 14, no. 1 (2018).

Art, Robert J. "Europe Hedges Its Security Bets." in: T. V. Paul, James Wirtz & Michel Fortmann (eds.), *Balance of Power: Theory and Practice in the 21st Century* (Stanford, Calif: Stanford University Press, 2004).

Ayres, Alyssa & Mohan C. Raja (eds.). *Power Realignments in Asia: China, India and the United States*. New Delhi: SAGE Publications India Pvt Ltd., 2009.

Baabood, Abdullah. "Qatar, Kuwait and Oman," in: Julien Barnes-Dacey, Ellie Geranmayeh & Hugh Lovatt, *The Middle East's New Battle Lines* (Berlin: European Council on Foreign Relations, 2018).

Barnes-Dacey, Julien et al. *The Middle East's New Battle Lines*. Berlin: European Council on Foreign Relations, 2018.

Bogo, Giacomo. "The 'Special Liaison' Between Italy and Iran: Economic, Cultural and Political Affinities." Master's Degree Thesis, Modern Middle East Studies Universiteit Leiden. Netherlands, 2018.

Brady, Anne-Marie & Baldur Thorhallsson (eds.). *Small States and the New Security Environment*. 1st ed. Cham, Switzerland: Springer, 2021.

Carpenter, Ted Galen. "A Hedging Strategy is Needed Toward North Korea." *Korean Journal of Defense Analysis*. vol. 16, no. 1 (2004).

Cerioli, Luíza Gimenez. "Roles and International Behaviour: Saudi-Iranian Rivalry in Bahrain's and Yemen's Arab Spring." *Contexto Internacional*. vol. 40, no. 2 (August 2018).

Ciorciari, John David. "The Balance of Great-Power Influence in Contemporary Southeast Asia." *International Relations of the Asia-Pacific*. vol. 9, no. 1 (January 2009).

Collier, David. "Understanding Process Tracing." *Political Science and Politics*. vol. 44, no. 4 (October 2011).

Cordesman, Anthony H. "U.S. and Iranian Strategic Competition: The Impact of China and Russia." Burke Chair Reports on Iran and Gulf Security, Center for Strategic and International Studies (CSIS) (February 2012). at: https://bit.ly/3wXhgtI

Craig, Gordon A. & Alexander L. George. *Force and Statecraft: Diplomatic Problems of Our Time*. 2nd ed. New York: Oxford University Press, 1990.

Dagres, Holly & Barbara Slavin. "How Iran Will Cope with US Sanctions." *Issue Brief. Atlantic Council* (November 2018). at: https://cutt.us/LZkXL

Dalton, Richard. "The Iran Nuclear Negotiations: One Year on." *Asian Affairs*. vol. 43, no. 7 (October 2016).

Dinpajouh, Mona. "Russian Foreign Policy Towards Iran Under Vladimir Putin: 2000-2008." Master's Degree. The Graduate School of Social Sciences. Middle East Technical University. Ankara, 2009.

Economist Intelligence Unit (EIU). Country Report Iran. June 2003.

Eisenstadt, Michael. "What Iran's Chemical Past Tells Us about Its Nuclear Future." *Policy Analysis*. Research Notes, no. 17. The Washington Institute for Near East Policy (April 2014).

________. "Testing the Limits: Iran's Ballistic Missile Program, Sanctions, and the IRGC." Testimony Submitted to the House Foreign Affairs Committee, March 29, 2017.

________, Michael Knights & Ahmed Ali. "Iran's Influence in Iraq Countering Tehran's Whole-of-Government Approach." Policy Focus 111. The Washington Institute for Near East Policy (April 2011). at: https://bit.ly/3dMLubp

Eissa, Abdulmalik Mohammad Abdullah. "Islamist Political Movements in Yemen." *Contemporary Arab Affairs*. vol. 6, no. 1 (January 2013).

El-Dessouki, Ayman. "The Internal and External Roles of Iraqi Popular Mobilization Forces." *African Journal of Political Science and International Relations*. vol. 11, no. 10 (October 2017).

________ & Ola Rafik. "Small States and Strategic Hedging: The United Arab Emirates' Policy Towards Iran." *Review of Economics and Political Science* (February 2020).

"Europe's Iran Diplomacy." European Union Center of North Carolina. EU Briefings, March 2008. at: https://unc.live/3vvhFnz

Financial Crimes Enforcement Network (FinCEN Advisory), "Advisory on the Iranian Regime's Illicit and Malign Activities and Attempts to Exploit the Financial System." FIN-2018-A006 (October 2018). at: https://cutt.us/r58JY

Fiori, Antonio & Andrea Passeri. "Hedging in Search of a new Age of Non-Alignment: Myanmar Between China and the USA." *The Pacific Review*. vol. 28, no. 5 (February 2015).

Fitzpatrick, Mark. "Iran and North Korea: The Proliferation Nexus, Survival." *Global Politics and Strategy*. vol. 48, no. 1 (July 2006).

Foot, Rosemary. "Chinese Strategies in a US-Hegemonic Global Order: Accommodating and Hedging." *International Affairs*. vol. 82, no. 1 (January 2006).

Garver, John W. "China's Iran Policies." Testimony Before the U.S.-China Economic and Security Review Commission on "China's Current and Emerging Foreign Policy Priorities (April 2011).

________. "China and Iran: An Emerging Partnership Post-Sanctions." Policy Focus 3. Middle East Institute, February 16, 2016.

Gerring, John. "What is a Case Study and What Is It Good for?" *American Political Science Review*. vol. 98, no. 2 (May 2004).

Ghodsi, Mahdi et al. "The Iranian Economy: Challenges and Opportunities." The Vienna Institute for International Economic Studies. Research Report 429 (July 2018).

Gindarsah, Iis. "Strategic Hedging in Indonesia's Defense Diplomacy." *Defense and Security Analysis*. vol. 32, no. 4 (September 2016).

Goh, Evelyn. *Meeting the China Challenge: The US in Southeast Asian Regional Security Strategies*. Policy Studies 16. Washington DC: East-West Center, 2005.

________. "Understanding Hedging in Asia-Pacific Security." *PacNet*. no. 43 (August 2006).

________. "Southeast Asian Strategies Toward the Great Powers: Still Hedging after All These Years?." *The Asan Forum*. vol. 7, no. 5 (February 2016).

Grizia, Agustin. "Brazil's Vote on the Cuban Embargo at the UN: An Unrequited Gamble for U.S. Goodwill." *Council on Foreign Relations* (May 2020). at: https://on.cfr.org/3ynwytr

Guzansky, Yoel. "The Foreign-Policy Tools of Small Powers: Strategic Hedging in the Persian Gulf." *Middle East Policy Council*. vol. 22, no. 1 (Spring 2015).

________. "Strategic Hedging by Non-Great Powers in the Persian Gulf," in: *Great Powers and Geopolitics: International Affairs in a Rebalancing World.* Aharon Klieman (ed.) (Switzerland: Springer International Publishing, 2015).

________ & Kobi Michael. "Establishing an Arab NATO: Vision Versus Reality." The Institute for National Security Studies (INSS). no. 1107 (November 2018).

Haffa, Robert P. "Defense Decisions for the Trump Administration." *Strategic Studies Quarterly*. vol. 11, no. 1 (Spring 2017).

Hameed, Rashida. "Sino-Iran Relations Current Developments and Future Scenario." *Policy Perspectives*. vol. 7, no. 1 (Special Issue: Middle East) (January-July 2011).

Harb, Imad K. "By Hedging, the UAE Abandons the Palestinians." *Policy Analysis*. Arab Center Washington DC. July 17, 2020. at: https://bit.ly/3c2gOSO

________. "Shelter and Strategic Hedging in the Gulf Cooperation Council," in: Anne-Marie Brady & Baldur Thorhallsson (eds.), *Small States and the New Security Environment*, Anne-Marie Brady & Baldur Thorhallsson (eds.), 1st ed. (Cham, Switzerland: Springer, 2021).

Harold, Scott & Alireza Nader. "China and Iran: Economic, Political, and Military Relations." *Occasional Paper*. Center for Middle East Public Policy (RAND) (2012). at: https://bit.ly/3xb0YgZ

Hiep, Le Hong. "Vietnam's Hedging Strategy Against China Since Normalization." *Contemporary Southeast Asia*. vol. 35, no. 3 (December 2013).

Hildreth, Steven A. "Iran's Ballistic Missile Programs: An Overview." *Congressional Research Services. Report for Congress*. Order Code RS22758, July 21, 2008. at: https://bit.ly/3uR6Kme

________ & Cyrus A. Jabbari. "Iran's Ballistic Missile and Space Launch Programs." *Congressional Research Services. Report for Congress*. Order Code RL 7-5700, August 1, 2018. at: https://bit.ly/2ZfIAYk

Hoff, Rachel. "Iran's Military Budget after the Nuclear Deal." American Action Forum, August 5, 2015. at: https://bit.ly/31T8bZ9

Hoo Tiang Boon. "The Hedging Prong in India's Evolving China Strategy." *Journal of Contemporary China*. vol. 5, no. 101 (April 2016).

Indian Ocean Rim Association, 1997. at: https://bit.ly/3gaCij2

International Atomic Energy Agency (IAEA). "Implementation of the NPT Safe-guards Agreement and Relevant Provisions of Security Council Resolutions 1737 (2006), 1747 (2007), 1803 (2008) and 1835 (2008) in The Islamic Republic of Iran." (February 2009), at :https://cutt.us/5NKpA

International Institute for Strategic Studies (IISS). *The Military Balance 2018*. vol. 118, no. 1 (2018).

International Institute for Strategic Studies (IISS). *The Military Balance 2019.* vol. 119, no. 1 (2019).

"Iran Missile Chronology." *Nuclear Threat Initiative NTI* (August 2011). at: https://bit.ly/2SgAWd9

"Iran-Hamas Rapprochement: The Current Situation." The Meir Amit Intelligence and Terrorism Information Centre, 2018. at: https://bit.ly/3xyb6kb

"Iranian FM's Surprise G7 Nuclear Talks end with no Progress on US Sanctions." *France 24*, 25/8/2019. at: https://bit.ly/3gto1hB

"Iran's Rouhani to Meet Japan PM Amid Tension With US." *France 24*, 12/12/2019. at: https://bit.ly/3iQCuWt

"Iran Launches Missile Attacks on US Facilities in Iraq." *Aljazeera News*, 8/1/2020. at: https://bit.ly/3zunXW1

"The Iran Nuclear Deal at Four: A Requiem?." *International Crisi Group*. Report no. 210, Middle East & North Africa (January 2020). at: https://bit.ly/35reTUg

"Iran (Islamic Republic of)'s Constitution of 1979 with Amendments through 1989." *Constitute*, August 26, 2021. at: https://bit.ly/35mOruJ

Izewicz, Paulina. "Iran's Ballistic Missile Programme: Its Status and the Way Forward." *EU Non-Proliferation Consortium*. Non-Proliferation Papers no. 57 (April 2017).

Jackson, Van. "The Rise and Persistence of Strategic Hedging Across Asia: A System-Level Analysis Strategic Asia." *The National Bureau of Asian Research* (December 2014).

Jalilvand, David Ramin. "The US Exit from the JCPOA: What Consequences for Iranian Energy?." *The Oxford Institute for Energy Studies* (June 2018).

Joharchi, Sahra. "A Tacit Alliance: The Political Economy of Iranian-Chinese Relations." A thesis Submitted in Partial Fulfilment of the Requirements of Nottingham Trent University for the Degree of Doctor of Philosophy. Nottingham Trent University. UK, April 2016. at: https://bit.ly/3puThzA

Jathol, Iqra, Muhammad Qazafi & Tahir Husain. "Iran's Changing Foreign Policy Trends." *Asian Social Science*. vol. 13, no. 6 (May 2017).

Kamel, Maha S. "China's Belt and Road Initiative: Implications for the Middle East." *Cambridge Review of International Affairs*. vol. 31, no. 1 (June 2018).

Karacasulu, Zehra Nilufer & Irem Askar Karakir. "Attitudes of the International Community Toward Iran's Nuclear Puzzle." *Journal of International and Area Studies*. vol. 15, no. 2 (December 2008).

Karim, Umer. "Iran - Pakistan Relations the Current State of Affairs." *Analysis*. Center for Iranian Studies in Ankara (IRAM) (October 2017).

Katz, Mark N. "Russian - Iranian Relations in the Putin Era." *Demokratizatsiya* (December 2002).

Katzman, Kenneth. "Iran: Arms and Weapons of Mass Destruction Suppliers." *Congressional Research Service. Report for Congress*. Order Code RL30551, January 3, 2003. at: https://bit.ly/3uLbjyx

________. "Iran's Foreign and Defense Policies." *Congressional Research Service. Report for Congress*. Order Code R44017, February 1, 2017. at: https://bit.ly/3rXDtsk

________. "Iran Sanctions." *Congressional Research Service. Report for Congress*. Order Code RS20871, November 15, 2019. at: https://bit.ly/3ESLrq7

________, Kathleen J. McInnis & Clayton Thomas. "U.S.-Iran Conflict and Implications for U.S. Policy." *Congressional Research Service. Report for Congress*. Order Code R45795, May 8, 2020. at: https://bit.ly/323Vk5U

Keersmaeker, Goedele De. "Multipolar Myths and Unipolar Fantasies." *Security Policy Brief*. no. 60 (February 2015).

Kei Koga. "The Concept of 'Hedging' Revisited: The Case of Japan's Foreign Policy Strategy in East Asia's Power Shift." *International Studies Review*. vol. 20, no. 4 (December 2018).

Kerr, Paul K. "Iran's Nuclear Program: Status." *Congressional Research Service. Report for Congress*. Order Code RL34544, December 20, 2019. at: https://bit.ly/324waUC

__________. "Iran's Nuclear Program: Tehran's Compliance with International Obligations." *Congressional Research Service, Report for Congress*. Order Code R40049, August 18, 2021. at: https://bit.ly/3GFeL4c

________ & Kenneth Katzman. "Iran Nuclear Agreement and U.S. Exit." *Congressional Research Service. Report for Congress*. Order Code R43333, July 20, 2018. at: https://bit.ly/3n5p7lx

Khan, Zahid & Guo Changgang. "China's Energy Driven Initiatives with Iran: Implications for the United States." *Asian Journal of Middle Eastern and Islamic Studies*. vol. 11, no. 4 (2017).

Kirkland Alert. "President Trump Withdraws U.S. from the Iran Nuclear Deal and Sets in Motion Re-Imposition of Comprehensive Economic Sanctions." Kirkland & Ellis' LLP., Washington, DC, May 10, 2018.

Klieman, Aharon (ed.). *Great Powers and Geopolitics: International Affairs in a Rebalancing World*. Switzerland: Springer International, 2015.

Koyama, Ken. "US Withdrawal from Iran Nuclear Deal and Growing Mideast Geopolitical Risks." *A Japanese Perspective on the International Energy Landscape*. no. 375 (May 2018).

Kozhanov, Nikolay. "Russia's Relations with Iran: Dialogue Without Commitments." *Policy Analysis*. Policy Focus 120. The Washington Institute for Near East Policy (June 2012).

________. "Understanding the Revitalization of Russian-Iranian Relations." Carnegie Moscow Center. May 5, 2015. at: https://bit.ly/2Xx3VfE

Kuik Cheng-Chwee. "The Essence of Hedging: Malaysia and Singapore's Response to a Rising China." *Contemporary Southeast Asia*. vol. 30, no. 2 (August 2008).

Larrabee, F. Stephen & Alireza Nader. *Turkish-Iranian Relations in a Changing Middle East*. Santa Monica, Calif: RAND Corporation, National Defense Research Institute, 2013.

Lin, Christina. "An 'Arab NATO' and America's Militarized Mideast Policy." Institut für Strategie - Politik - Sicherheits - und Wirtschaftsberatung. ISPSW. Strategy Series, no. 567 (August 2018).

Liu Jun & Wu Lei. "Key Issues in China-Iran Relations." *Journal of Middle Eastern and Islamic Studies* (in Asia). vol. 4, no. 1 (2010).

Mamishova, Narmina. "Strategic Hedging as a Pattern of Foreign Policy Orientation: The Case of Azerbaijan's Behavior vis-a-vis Russia." Master of Arts in Diplomacy and International Affairs. ADA University. Azerbaijani, Baku, 2017.

Medeiros, Evan. "Strategic Hedging and the Future of Asia-Pacific Stability." *The Washington Quarterly*, vol. 29, no. 1 (February 2005).

Mehmetcik, H. "If you are not Big Enough, Pick a Strategy: Bandwagoning, Balancing, Hedging." *International Association for Political Science Students* (April 2015). at: https://bit.ly/3jdTS6D

Mohammadi, Zahra. "Literary and Inter-Civilizational Dialogue Between Iran and Russia, a Guarantee for Promoting Sustainable Bilateral Relations," in: *Dynamics of Iran-Russia Relations: Changing Regional and International Scenes and the Necessity of Cooperation*, Working Report No. 1/96 (Tahran: Institute for Regional Studies (IRS), 2017). at: https://bit.ly/34Y7U4V

Mohseni, Payam & Hussein Kalout. "Iran's Axis of Resistance Rises: How It's Forging a New Middle East." *Foreign Affairs* (January 2017).

Mousavian, Seyed Hossein & Sina Toossi. "Assessing U.S.-Iran Nuclear Engagement." *The Washington Quarterly*. vol. 40, no. 3 (October 2017).

Nadimi, Farzin. "Iran and China Are Strengthening Their Military Ties." *Policy Analysis*. Policy Watch 2728. The Washington Institute for Far East Policy (November 2016). at: https://bit.ly/3gkPqkb

Nixey, James. "Russian Policy on Iran: Balancing is Best." *The World Today*. Chatham House. vol. 66, no. 5 (May 2010).

Ostovar, Afshon. "Sectarian Dilemmas in Iranian Foreign Policy: When Strategy and Identity Politics Collide." Carnegie Endowment for International Peace (November 2016). at: https://bit.ly/3c6EXYr

O'Sullivan, Meghan L. "Iran and the Great Sanctions Debate." *The Washington Quarterly*. vol. 33, no. 4 (September 2010).

Özkan, Mehmet. "Iranian Foreign Policy Toward Latin America." *Analysis*. Center for Iranian Studies in Ankara (IRAM) (July 2017).

Pape, Robert A. "Soft Balancing against the United States." *International Security*. vol. 30, no. 1 (Summer 2005).

Parris H. Chang, "China's Policy toward Iran and the Middle East." *The Journal of East Asian Affairs*. vol. 2, no. 1 (Spring-Summer 2011).

Paul, T. V. "Soft Balancing in the Age of U.S. Primacy." *International Security*. vol. 30, no. 1 (Summer 2015).

Paul, T. V., James Wirtz & Michel Fortmann (eds.). *Balance of Power: Theory and Practice in the 21st Century*. Stanford: Stanford University Press, 2004.

Peyrouse, Sébastien & Sadykzhan Ibraimov. "Iran's Central Asia Temptations." *Current Trends in Islamist Ideology*. vol. 10 (April 2010).

Popescu, Ionut C. "Grand Strategy vs. Emergent Strategy in the Conduct of Foreign Policy." *Journal of Strategic Studies*. vol. 41, no. 3 (2018).

Prawdzik, Michal. "The Iran - Russia Nexus (Development of Bilateral Relations 2012-2015)." Master Thesis. Faculty of Humanities. Middle Eastern Studies (MA). Leiden University. Netherlands, 2016.

Puri, Samir. "The Strategic Hedging of Iran, Russia, and China: Juxtaposing Participation in the Global System with Regional Revisionism." *Journal of Global Security Studies*. vol. 2, no. 4 (October 2017).

Rafique, Najam. "Prospects of Pakistan-Iran Relations: Post Nuclear Deal." *Strategic Studies*. vol. 36, no. 3 (Autumn 2016).

Reardon, Robert J. *Containing Iran: Strategies for Addressing the Iranian Nuclear Challenge*. Santa Monica, Calif: RAND Corporation, 2012.

Resnick, Evan. "Rogue States: Isolation vs. Engagement in the 21st Century." *Journal of International Affairs*. vol. 54, no. 2 (Spring-Summer 2001).

Rezaei, Farhad. "Iran's Ballistic Missiles Program: A New Case for Engaging Iran?." *Insight Turkey*. vol. 18, no. 4 (March 2017).

Robinson, Heather M. et al. *Sectarianism in the Middle East: Implications for the United States*. Santa Monica, Calif: RAND Corporation, 2018. at: https://bit.ly/3sbXBqH

Ryan Yu-Lin Liou & Philip Szue-Chin Hsu. "The Effectiveness of Minor Powers' Hedging Strategy: Comparing Singapore and the Philippines." PhD. Dissertation. University of Georgia. Athens, Georgia, 2017.

Sadri, Houman A. & Ari Litwin. "The Russian-Iranian Partnership: Technology, Trade, and a Marriage of Convenience." *Rivista di Studi Politici Internazionali* (Nuova Serie). vol. 76, no. 4 (304) (October-December 2009).

Salman, Mohammad. "Strategic Hedging and Unipolarity's Demise: The Case of China's Strategic Hedging." *Asian Politics and Police.* vol. 9, no. 3 (July 2017).

________ & Gustaaf Geeraerts. "The Impact of Strategic Hedging on the Foreign Politics of Great Powers: The Case of Chinese Energy Strategy in the Middle East." paper presented at the Conference China Goes Global. Bremen, Germany, 25-27/9/2013.

________ & ________. "Strategic Hedging and China's Economic Policy in the Middle East." *China Report.* vol. 51, no. 2 (April 2015).

________ & ________. "Strategic Hedging and Balancing Model Under the Unipolarity." paper presented to the Midwest Political Science Association. Chicago, 16-19/4/2015.

________ & ________. "Measuring Strategic Hedging Capability of Second-Tier States Under Unipolarity." *Chinese Political Science Review.* vol. 1, no. 1 (February 2016).

________, ________ & Moritz Pieper. "Hedging in the Middle East and China-U.S. Competition." *Asian Politics and Policy.* vol. 7, no. 4 (October 2015).

Samaan, Jean-Loup. *Strategic Hedging in the Arabian Peninsula: The Politics of the Gulf-Asian Rapprochement.* London: Routledge, 2019.

Sari, Genta Permata. "Hedging: Understanding Indonesia's Foreign Policy Towards China's Belt and Road Initiative." Master's Thesis. European Studies with the Specialisation of Chinese Areas Studies. Aalborg University. Denmark, 2018. at: https://bit.ly/3fjMCVs

Shambaug, David. "The Evolving Security Order in Asia: Implications for US-India Relations," in: Alyssa Ayres & C. Raja Mohan (eds.), *Power Realignments in Asia: China, India, and the United States* (New Delhi: SAGE Publications India Pvt Ltd., 2009).

Sherwood, Leah. "Small States' Strategic Hedging for Security and Influence." *Trends* (September 2016). at: https://bit.ly/3uo0IJx

Smith, Ben. "The Iran Nuclear Deal and Decertification." *House of Commons Library* (UK Parliament). no. CBP 8121 (October 2017). at: https://bit.ly/3aNouXY

Soltaninejad, Mohammad. "Iran and Southeast Asia: An Analysis of Iran's Policy of Look to The East." *International Journal of Asia Pacific Studies*. vol. 13, no. 1 (February 2017).

Steff, Reuben & Nicholas Khoo. "Hard Balancing in the Age of American Unipolarity: The Russian Response to US Ballistic Missile Defense During the Bush Administration (2001-2008)." *The Journal of Strategic Studies*. vol. 37, no. 2 (2014).

Steinbach, John. "The Israeli Nuclear Weapon Program." in: *Nuclear Energy in the Gulf* (Abu Dhabi, UAE: The Emirates Center for Strategic Studies and Research (ECSSR), 2009).

Stepanova, Ekaterina. *Terrorism in Asymmetrical Conflict Ideological and Structural Aspects*. SIPRI Research Report no. 23. New York: Oxford University Press, 2008.

Sun, Degang. "Brothers Indeed: Syria-Iran Quasi-Alliance Revisited." *Journal of Middle Eastern and Islamic Studies* (in Asia). vol. 3, no. 2 (2009).

Tabrizi, Aniseh Bassiri & Ruth Hanau Santini. "EU Sanctions Against Iran: New Wine in Old Bottles?." *Analysis*. no. 97. Italian Institute for International Political Studies (ISPI) (March 2012).

Taremi, Kamran. "Iranian Strategic Culture: The Impact of Ayatollah Khomeini's Interpretation of Shiite Islam." *Contemporary Security Policy*. vol. 35, no. 1 (March 2014).

Taylor, Claire. "Iran: Conventional Military Capabilities." Library of House of Commons. Standard Note SN/IA/4264 (September 2009).

Tessman, Brock F. "System Structure and State Strategy: Adding Hedging to the Menu." *Security Studies*. vol. 21, no. 2 (May 2012).

__________ & Wojtek Wolfe. "Great Powers and Strategic Hedging: The Case of Chinese Energy Security Strategy." *International Studies Review*. vol. 1, no. 2 (June 2011).

"Unclassified Report on Military Power of Iran." Congressionally Directed Action (CDA) (U.S. Congress) (April 2010).

Vaicekauskaitė, Živilė Marija. "Security Strategies of Small States in a Changing World." *Journal on Baltic Security*. vol. 3, no. 2 (December 2017).

Van Kemenade, Willem. "Iran's Relations with China and the West: Cooperation and Confronting in Asia." Netherlands Institute of International Relation (Clingendael). Paper no. 24 (November 2009). at: https://bit.ly/3gilPrJ

Vander Schueren, Paulette et al. "EU Responds to US Decision to Reimpose Secondary Sanctions Against Iran by Initiating Blocking Statute." *Mayer Brown* (May 2018).

Vidal, Ll. López i & Àngels Pelegrín. "Hedging Against China: Japanese Strategy Towards A Rising Power." *Asian Security*. vol. 14, no. 2 (2018).

Wilner, Alexander & Anthony H. Cordesman. *Iran and The Gulf Military Balance-1: The Conventional and Asymmetric Dimensions*. Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 2012.

Young, Karen. "Are We Seeing the Calm Before the Storm in the Gulf?." *Al-Monitor* (January 2020). at: https://bit.ly/3g00PWN

Zhao Hong. "China's Dilemma on Iran: Between Energy Security and a Responsible Rising Power." *Journal of Contemporary China*. vol. 23, no. 87 (2014).

فهرس عام

ب

ت

خ

د

ر

ز

س

ش

ص

هذا الكتاب

تكمن أهميته في محاولته تطوير نظرية التحوّط الاستراتيجي (strategic hedging)، كونها نظرية هيكلية جديدة في العلاقات الدولية، من خلال تطبيقها على دولة متوسطة، هي إيران، والتمييز بينها وبين المقاربات المماثلة في "العلاقات الدولية" مثل التوازن الصلد، والتوازن الناعم، والمسايرة، وغيرها.

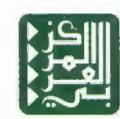
يعمد الباحثان إلى دراسة التحوّط الاستراتيجي في السياسة الإيرانية تجاه الولايات المتحدة، ومقارنته بحالاتٍ لدول أخرى اتبعت استراتيجية التحوّط في سياساتها الخارجية، لمعرفة مدى نجاعة إيران في تطبيق هذه الاستراتيجية لتحقيق المرجو منها. وقد توصّلا إلى أن إيران تمكّنت عبر اتباعها التحوّط المذكور من حماية برنامجها النووي، والحفاظ على أمنها القومي بتجنّب خطر المواجهة المسلحة مع الولايات المتحدة، وتحقيق توازن داخلي وخارجي، وتعزيز مكانتها في المعادلة الإقليمية في الشرق الأوسط. في مقابل ذلك، عانت إيران ترديًا كبيرًا في الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، أدى إلى تراكم ضغوطٍ داخلية كبيرة على نظام الحكم فيها، فضلًا عن تكاليف أخرى اضطرت إلى تحمّلها من أجل الاستمرار في سياساتها التحوّطية تجاه الولايات المتحدة.

علا رفيق منصور

مرشحة لنيل الدكتوراه في العلوم السياسية بجامعة القاهرة، بعد حيازتها البكالوريوس في عام 2011 والماجستير في العلوم السياسية (تخصص العلاقات الدولية) في عام 2020. عملت باحثةً سياسية بمكتب شركاء التنمية للبحوث والاستشارات في مصر، وشاركت في عدد من المؤتمرات العلمية المحلية والدولية، ولها عدد من المؤلفات والبحوث المحكّمة. تتركز اهتماماتها البحثية على موضوعات العلاقات الدولية والدراسات البينية والنظم السياسية المقارنة.

أيمن إبراهيم الدسوقي

أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة، حائز الدكتوراه في العلوم السياسية (تخصص العلاقات الدولية) من جامعتي القاهرة (مصر) وساوث كارولاينا (الولايات المتحدة) في عام 2008. عمل ودرّس في مؤسسات أكاديمية وبحثية عدة داخل مصر وخارجها، منها (خارج مصر): جامعة أبو ظبي، الجامعة الأميركية في الإمارات، جامعة ساوث كارولاينا، وغيرها. تتركز أبحاثه في موضوعات العلاقات الدولية، الدبلوماسية الموازية، سياسات الشرق الأوسط، والدراسات الأمنية الدولية. له مؤلفات وبحوث مُحكّمة كثيرة ومقالات تصدر بانتظام، إضافة إلى مشاركاتٍ جمّة في مؤتمرات علمية دولية.



المـركز العـربي للأبحـاث ودراسة السيـاسات
Arab Center for Research & Policy Studies

السعر: 12 دولارًا

ISBN 978-614-445-437-4

